مجلة العلوم الاجتماعية

العدد الاول ـ السنة الثامنة ـ نيسان / ابريل ١٩٨٠



مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن جامعة الكويت

العدد الاول - السنة الثامنة - نيسان / ابريل ١٩٨٠

فصلية أكاديمية علمية محكمة تعنى بالشؤون النظرية والتطبيقية في مختلف حقول العلوم الاجتماعية وتنشر بحوثها بالعربية والانجليزية

توجه جميع المراسلات والأبحاث باسم رئيس التحرير على العنوان التالي :

مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت - الكويت
ص.ب : ٥٤٨٦ - الكويت - ت : ٥٠١٨٨/٢٧٢-٢٥٠

* ثمن العدد : ٢٥٠ فلسا كو يتيا أو مايعادلها في الخارج.

* الاشتراكات :

للافراد سنو يا، دينار في الكو يت، ديناران كو يتيان أو ما يعادلهما في الوطن العربي (بالبر يد الجوي)، ثلاثة دنانير أو مايعادلها في سائر أنحاء العالم (بالبر يد الجوي)، وللطلبة أسعار خاصة مخفضة
أما الأسعار للشركات والمؤسسات والدوائر الرسمية في الكو يت وخارجها فمفتوحة بحدها الأقصى، ولا تقل عن عشرة دنانير في حدها الأدنى.

المحتوى



كلمة العدد

بعد أن كانت السبعينات سنوات تأسيس وانتظام صدور «مجلة العلوم الاجتماعية» وتثبيت صورتها الخارجية والداخلية على النحو الذي هي عليه، وقفت هيئة التحرير ـ في اجتماعها الاخير ـ وقفة تأمل مسؤول امام التجربة الماضية ووضعت خطة متكاملة لما ستكون عليه المجلة في العقد الجديد.

ولعل ابرز الاهداف القديمة ـ الجديدة التي حرصت هيئة التحرير على استكمالها هو موضوع استمرار الارتقاء بمستوى المجلة نوعيا. وعلى الرغم من كل ما تم انجازه في هذا المجال طوال السنوات الاربع الماضية، حرصت هيئة التحرير على رفع سقف طموحها السابق نحو مستويات اعلى، واتخذت القرارات المالية وغيرها اللازمة لتحقيق ذلك. ومما لاشك فيه، ان القرارات الاخيرة هذه ما كانت لتكون ممكنة لولا تراكم النجاحات السابقة التي كان الفضل الاول فيها لاصدقاء وانصار المجلة من الباحثين والقراء. ذلك انه من المستحيل تطوير اية مجلة ـ او اي مؤسسة بالمطلق ـ في غياب تأييد والتفاف وانتقاد وحماس جمهورها لها ولمسألة تطويرها. وما كان بامكان رئاسة وسكرتارية التحرير، او اي من هيئات التحرير المتعاقبة، الارتقاء بالمجلة ـ نوعاً وشكلا ـ لولا الانتصار في معركة تحويل المجلة الى «مؤسسة» لها جذورها واصولها العلمية غير الشخصانية. وما كانت المجلة لتسير على درب تحولها الى «مؤسسة» لولا حرص هيئاتها القيادية المتعاقبة، ولولا تجاوب (بل وحماية) الاساتذة الباحثين والمشتركين والقراء. ولهؤلاء جميعا عميق امتناننا.

وليكن هذا العدد خطوة جديدة في مسيرة اكاديمية واثقة نحو تطوير العلوم الاجتماعية عند العرب.

رئيس التحرير

تبقرط العملية السياسية

عبدالغفار رشاد *

أصبحت ظاهرة التبقرط تحتل مكانة خاصة في عالم اليوم، حتى أن طغيان الطابع البيروقراطى -لدى كثير من الكتاب والباحثين(١) -أضحى هو مصير المجتمع المعاصر بكل مجالاته: الأعمال والمشروعات، الأحزاب السياسية، النقابات والاتحادات المهنية، الحكومة والمؤسسات الهيئات المختلفة، الحياة السياسية.. و يتفق ليبست مع كل من فيبرومشلز على أن مشكلة السياسة المعاصرة ليست في العلاقة بين الرأسمالية والاشتراكية، وانما في العلاقة بين البيروقراطية والديمقراطية.(٢).

ان الحاجة الى البيروقراطية في المجتمع المعاصر لم تعد موضع مناقشة، وأصبح وجود الانسان في ذاته يفرض وجود البيروقراطية(٣)، ليس فقط لأن الانسان في حاجة الى التوجيه والاشراف الذي توفره البيروقراطية بمؤسساتها وخبراتها، وإنما لأن الانسان أخذ يعتمد عليها بصورة مضطردة في مختلف مجالات نشاطه. وقد أدى نمو البيروقراطية وهيمنة الطابع البيروقراطي الى تطور المخاوف مبكراً حول سيطرة البيروقراطية، وأثار الفكر السياسي ضرورة وكيفية الربط والمواءمة بين رجل الخبرة البيروقراطية و بين رجل السياسة، أى بين الكفاية الادارية والرقابة السياسية(٤). و يؤكد الموند و بو يل أنه ليس من قبيل المبالغة في شيء أن تحدث فردر يك عن البيروقراطية باعتبارها تمثل لب وجوهر الحكومة المعاصرة رغم أنه استخدم هذا اللفظ استخداماً افتراضياً وليس تفسير ياً(٥).

تكتسب ظاهرة التبقرط والأجهزة الادارية، أهمية خاصة في الدول النامية حيث تحاول هذه الدول -بدون استثناء في الواقع -رفع شعارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحاول اتخاذ خطوات فعلية نحو التصنيع ونشر التعليم وتوسيع المناطق الحضرية، مما يستلزم وجود وتطوير الأجهزة الادارية وظهور فئات جديدة من الموظفين والادار بين والعمال والمثقفين(٦).

تطرح هذه الدراسة افتراضا رئيسياً مؤداه أن ظاهرة التبقرط تفرض نفسها -وأن كان بدرجات متفاوتة -على مختلف النظم السياسية المعاصرة بصرف النظر عن درجة التطور أو النضج الذي تمثله العملية السياسية في هذه النظم، وأن ظروف التغير السريع وما يطرحه من ضغوط وتأثيرات على المجتمعات الناميه بوجه خاص

• قسم العلوم السياسية -جامعة القاهرة.

يواكبها تزايد في دور وحجم البيروقراطية، وتفرض عملية التحديث والتنمية السياسية - و يستخدم اللفظان هنا بمعنى مترادف -ترشيد البيروقراطية ومواجهة آثارها السلبية بما يحقق التماثل والمواءمة بين نمطي النمو: السياسي والبيروقراطي، فيسيران معا جنباً الى جنب. وهذا يفترض في الواقع وجود علاقة متبادلة بين أجهزة الادارة والبيروقراطية، والنظام السياسي بل والنظام الاجتماعي بوجه عام، فنضج البيروقراطية وتطو يرها- وأيضاً حيادها -يوفر بدرجه أو أخرى العناصر والمتطلبات الأساسية لنظام سياسي، واجتماعي، على درجة من الرقي والتعقيد.

قد يكون ملائما استخدام المنهج النظمي، لكن دون إهمال الجوانب غير الرسمية للعملية السياسية في المجتمع، سواء تمثلت هذه الجوانب في المؤسسات غير الرسمية، أو المحددات غير السياسية للسلوك السياسي، أو البيئة الثقافية والاجتماعية المحيطة بالنسق السياسي والمؤثرة في عملية التخصيص السلطوي للقيم. والنظم السياسية جميعها تتميز بسمات عامة مشتركة، فهي تجمع بين عناصر بدائية تقليدية قديمة تتميز بالبساطة، وأخرى عصر ية حديثة تتميز بالتعقيد، وهذه النظم كلها ذات أبنية، وهي تقوم بوظائف متشابهة، ولعل الاختلافات والفروق بين النظم السياسية في الدول الغر بية والنظم السياسية في الدول الأخرى كانت موضع مبالغة كبيرة في كثير من الدراسات(٧). ولا يقصد بالنظام السياسي هنا الاطار الذي يحدده الدستور، وانما ينظر اليه باعتباره تفاعلا ديناميكيا مستمرا للأدوار والأ بنية أو المؤسسات أو الأنظمة الفرعية والقيم والا تجاهات والميول السيكلوجيه التي تؤثر في هذا التفاعل(٨)، وتشير هذه العملية الى أر بعة عناصر: **أولها ما يعرف بالمدخلات** بما تشمله من مطالب وتأييد والتي تصدر عن البيئة أو النظام السياسي ذاته، **وثانيها ما يطلق عليه عملية التحو يل** حيث يجرى تحو يل هذه المدخلات داخل النظام، **وثالثها يشير الى المخرجات** وهي التي تنتج من عملية التحو يل -وتتمثل في القرارات السلطو ية - **أما العنصر الرابع فهو ما يعرف بالتغذية الاسترجاعية** والتي تشير الى تأثير المخرجات - في اطار البيئة المحيطة بالنظام -على المدخلات. ومن ثم يبدو النظام السياسي كدائرة متكاملة تبدأ بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات، وتقوم عملية التغذية الاسترجاعية بالر بط بين جانبي المدخلات والمخرجات(٩). وقد عمد الموند الى تطو ير هذا المفهوم الى ما أسماه بالوظائف المدخلات، والتي تشمل التنشئة السياسية والتجنيد السياسى و بلورة وتجميع وتحديد المصالح والا تصال السياسي، والوظائف المخرجات، والتي تشمل وضع القاعدة القانونية ثم تطبيقها والفصل في الخصومات.

تشهد المجتمعات النامية تغيرات واسعة في النواحي الاقتصادية والاجتماعية، الأمر ينعكس على عمليات النظام السياسي حيث تتضاعف المطالب السياسية، وتبرز الحاجة الى توسيع دائرة المشاركة الجماهير ية في العملية السياسية(١٠)، و يحتاج الناس في التحليل الأخير الى خدمات جديدة متنوعة واسعة المدى(١١)، و يكون مصدر التحدى الأعظم رجال البيروقراطية المدنية، والعسكر ية، والشباب والقوى الجديدة في المجتمع(١٢). كما تفرض عملية التحديث اعادة تنظيم المؤسسات والأ بنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية(١٣) بما يتلاءم وهذه التغيرات والضغوط و يحقق المشاركة و يكفل تمثيل القوى الجديدة في العملية السياسية. وهذه التغيرات قد تكون غير متوازنة، ولا تجرى بنفس المعدل أو الايقاع، و يتضح عدم التوازن بوجه خاص بين المركز والمحيط(١٤)، وقد تصبح العملية السياسية في المجتمع النامي في حالة تشرذم وعدم استقرار، فيكون من الصعو بة بمكان الر بط بين متغيرات الثقافة السياسية، ومتغيرات الاداء السياسي، و يصبح عدم التبلور والوضوح سمة متأصلة في هذه العملية.

ومع ذلك قد يكون من الممكن دراسة ظاهرة تبقرط العملية السياسية، وقد ارتبطت بالدول النامية بوجه خاص، في اطار تقسيم ثلاثي يتضمن:ـ

أولا: الثقافة السياسية أو الاطار السيكلوجي والبيئة المعنو ية التي تجري فيها العملية السياسية بما تضمه من قيم واتجاهات ومعايير لضبط السلوك السياسي.

ثانيا: الأ بنية والمؤسسات السياسية المرتبطة بجانب المدخلات ـ الأحزاب السياسية وجماعات المصلحة ـ والتي تعد من مؤشرات المشاركة الشعبية في العملية السياسية.

ثالثا: الأ بنية والمؤسسات المرتبطة بجانب المخرجات ـ البيروقراطية المدنية والمؤسسة العسكر ية ـ والتي تلعب دوراً مسيطراً في العملية السياسية في الدول النامية بوجه خاص.

أولا : الثقافة السياسية:

تتعدد وتتنوع تعر يفات الثقافة السياسية بصورة واسعة، فيعرفها روى مكر يدس بأنها الأهداف المشتركة والقواعد المقبولة على نطاق عام واسع في، المجتمع، وتتكون عند صمو يل بير من قيم ومعتقدات واتجاهات ونظرة الأفراد الى الحكومة وتقييمهم لتصرفاتها ولما يجب أن تكون عليه، أما رو برت داهل فيرى أن الثقافة السياسية تشير الى توجهات الأفراد بشأن المشاكل التي يواجونها: وهل تتسم بالرشادة وطابع التأصيل النظري أم بالطابع العملي البراجماتي الواقعي؟ و بشأن الحركة الجماعية: وهل تأخذ طابع التعاون أم طابعاً يفتقر الى التعاون، و بشأن النظام السياسي: وهل ثمة انسحاب واغتراب عنه ام ولاء وارتباط به،

و بشأن المواطنين الآخرين في المجتمع: وهل تتوافر بينهم الثقة أم تسود عوامل التشكك. و يأتي لوشيان بأى ليقرر أن الثقافة السياسية تشير إلى: كيف يتم الربط بين الوسائل والغايات في العملية السياسية، وما هي المعايير التي تحكم تطور ومسار الحركة السياسية، وما القيم البارزة في الحركة السياسية. أما فاينر فيركز في تعريفه للثقافة السياسية على شرعية القواعد والاجراءات والمؤسسات السياسية. و يؤكد كافاناج ان الثقافة السياسية ليست سوى البيئة المحيطة بالنظام السياسي والمكونة بوجه خاص من التوجهات واتجاهات و وجهات نظر الأفراد(١٥)

ثمة عناصر ثلاثة تتضمنها القيم والاتجاهات الثقافية من وجهة نظر ظاهرة التبقرط **أولها:** يشير الى مجموعة الأفكار والمهارات والمعرفة الفنية والوسائل والكفاية الادارية والتكنولوجية التي يتعلمها أفراد المجتمع -خلال عملية التنشئة بوجه خاص - والتي تمكنهم من الحفاظ على مستوى معين من التقدم الفني والعملي، وهذه العناصر تختلف من مجتمع الى آخر تبعاً لاختلاف المستوى التكنولوجي والفني لكل مجتمع، وأن كان يلاحظ أن كثيرا من الدول النامية تعاني من صعوبات حقيقية عندما تفشل عملية التنشئة في امداد المجتمع بالمهارات الكافية والملائمة لادارة وتسيير الأشكال المعاصرة من الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، و يصبح النقص في الأفراد الأكفاء والمهرة من مديرين ومهندسين واطباء وفنيين ومتخصصين بمثابة عقبة خطيرة تهدد جهود تلك الدول في عملية التنمية(١٦). **وثانيها:** يتضمن الأهداف الدافعة لدى الأفراد والتي تستطيع تحريك طاقاتهم وتركيزها في اتجاه تحقيق الأهداف التنموية، وهذه الأهداف تشير الى ماتطرحه عملية التنشئة من دوافع نفسية مستمرة لدى الأفراد نحو التغير والانجاز، وخلق دوافع قوية وتركيز طاقات الفرد تعد من وظائف بناء وتنمية الشخصية وتدخل في اطار عملية التعلم المقصودة والمخططة، وهنا تصبح سنوات العمر الأولى للمواطن ذات أهمية بالغة. والدول النامية في حاجة الى أيديولوجية أو عقيدة اجتماعية سياسية دافعة تمكن المجتمع من مواجهة الأوضاع القائمة المتخلفة باصرار واخلاص، وتقدر أهمية التنمية، وتعمل على تجنيب المجتمع مساوىء التبقرط هذه العقيدة يجب أن تدعم الابتكار (١٧) وتكرس الأسلوب والمنهج العملي، وتعمل على ايجاد وارساء معنى للأنتماء القومي والهوية المشتركة بما يتجاوز القواقع المحلية والطائفية أو القبلية في المجتمع. وهذه الأيديولوجية يجب أن تتقبل الأفكار الحديثة، ففي كثير من الحالات يعاني المجتمع النامي من جمود ايديولوجي و يتبنى عقيدة تبقى عناصر الثقافة التقليدية التي قد تكون معوقة من منظور عملية التنمية، خاصة وأنه في فترات التغير السريع قد يتحصن الأفراد خلف الأفكار وأنماط السلوك التقليدية الجامدة و يتمسكون بها باسم الأصالة. و يؤكد يفيد أهمية الأيديولوجية في الدول النامية في تكريس قيم العمل

الجاد والتضحية، وتدعيم اتجاهات الأفراد لكي يعملون معا و يكتشفون الروابط التي تجمعهم، وتطو ير الأ بنية والمؤسسات وأكتساب الشرعية. وتتطلب الأ يديولوجية قيادة واعية تستطيع أن تطرح أمام أفراد المجتمع القيم والأ تجاهات الجديدة الضرور ية لعملية التنمية وتقنعهم بها (١٩)، كما تتطلب وجود تنظيم ملتزم بها وكوادر مؤمنة وموالية لها وقادرة على تقديم القدوة السياسية الحقيقية بما يمهد لتحقيق الضبط الاجتماعي بصورة غير شكلية أو رسمية (٢٠). **وثالثها:** القيم والاستعدادات والمعايير التي تثير الحركة الجماعية والعمل المشترك بين أفراد المجتمع من خلال تنظيمات ومؤسسات فعالة وملائمة، وهذه القيم هي التي تجعل الشعب قادرا على تحقيق الترابط بما يسهل الحركة الجماعية، وخلق وتكو ين جماعات وتنظيمات ومؤسسات مشتركة، وهو مايجعل تحقيق مستو يات عليا من التقدم والديمقراطية أمرا ممكنا. إن عملية التعبئة وما تتضمنة من تغيير قيم واتجاهات وانماط السلوك لدى الأفراد قد تنجح -وقد تفشل- في خلق الأطار السيكلوجي الذي يجعل من الممكن قيام أشكال معقدة وراقية من التنظيم، والاختبار النهائي لعملية التنمية يكمن في توافر المناخ الملائم لجعل الشعب قادرا على اقامة وأستمرار ية أشكال من التنظيمات على درجة من الفاعلية والمرونة والتعقيد. وهذه التنظيمات لايمكن أقامتها طالما ظل هناك أعتماد مفرط على الأنماط الرسمية والمعلنة للعلاقات وقنوات الا تصال في المجتمع. إن أعضاء أي جماعة أو تنظيم أو مؤسسة يجب أن يعملوا -وفق أساليبهم الخاصة ودون ضوابط علنية بالضروره- على أقامة علاقات وروابط مشتركة كل منهم مع الآخر، وحينئذ فان حركتهم تساهم في فاعلية المؤسسة أو التنظيم. والمؤسسات أو التنظيمات الفعالة المعقدة لايمكن قيامها في المجتمع اذا كان على المؤسسة أو التنظيم أن ينهض بنفسه بأعباء اعداد وتدر يب الأفراد وغرس قيم واتجاهات العمل الجماعي المشترك، أو اذا اكتفى المجتمع بالعلاقات الرسمية الشكلية -وهي ذات طابع بيروقراطي- بين الأفراد.

يحدد نمط الثقافة السياسية السائد في المجتمع -على الأقل جزئياً- شكل العملية السياسية، فتعقيدات الحياة السياسية والاجتماعية بوجه عام تعد جزء لايتجزأ من القيم والا تجاهات والمعتقدات السائدة في المجتمع المعاصر، ولعل هذا يز يد من صعو بة فهم وادراك تلك التعقيدات، وتزداد هذه الصعو بة بوجه خاص عندما يستند النظام القائم و يرفع شعارات ورموز غامضة وعامة لا تعبر عن واقع العملية السياسية كشعارات الديمقراطية والعدالة والتمثيل الشعبي(٢١). إن ثمة صعو بات كبيرة بشأن محاولة إيجاد علاقات سببية بين الثقافة السائدة و بين نمط علاقات السلطة في المجتمع وشكل نظام السلطة، ومع ذلك فقد حاول الموند وفير با في الفصل الأخير من كتابهما الثقافة المدنية توضيح انماط الا تجاهات والقيم التي

تشكل الثقافة المدنية السائدة في المجتمع الأمر يكي والمجتمع البر يطاني، باعتبارها أنماط ترتبط بالاستقرار الديمقراطي في كلا المجتمعين(٢٢)، أما المجتمعات النامية فان من الصعوبة بمكان تحديد السمات الرئيسية للعملية السياسية نظراً للتغيرات السريعة التي تتعرض لها تلك المجتمعات ولما تشهده من عدم أستقرار، خصوصاً وأن النواحي السياسية في هذه المجتمعات لا تتميز تميزاً واضحاً عن النواحي الاجتماعية والعلاقات الشخصية، ولهذا يشير لوشيان باى إلى أن محاولة فهم العملية السياسية يفرض ضرورة تحليل طبيعة التفاعلات بين الجماعات الصغيرة والأجنحة والشلل والعلاقات الشخصية في هذه الدول(٢٣)؛

وتحدد الثقافة السياسية درجة الضبط الاجتماعي، فالقيم والمعايير هي التي تحدد أنماط السلوك بصورة غير رسمية، على عكس القانون مثلا والذي يعد وسيلة رسمية لممارسة الضبط الاجتماعي، من خلال الالزام المترتب على مخالفتة جزاء قانوني، وتستطيع الدولة أن تستخدم الرموز لتكر يس ونشر قيم وأنماط سلوكية وأتجاهات جديدة ملائمة، كالأحتفالات بأعياد أو بالمناسبات القومية والوطنية، كما تستطيع أن تؤكد للأفراد من خلال أدوات الا تصال والاعلام الجماهير ية على أهمية النظرة العلمية الرشيدة وضرورة تطبيق المفاهيم الحديثة على أنماط الحياة(٢٤). و يصبح من الضرورة تقبل هذه الأفكار الحديثة، فبناء المجتمع الجديد يتطلب الاعتماد على العلم الحديث والتكنولوجيا والتنظيمات الحديثة، والمعايير العصر ية للأداء الحكومي(٢٥).

أن المجتمعات النامية تعيش في مرحلة انتقال وتتطلع الى بناء مجتمع جديد، وهنا لامناص من تغيير الثقافة، وتغيير الشخصية، وهذا التغيير يتم من خلال عملية التعليم أساساً مما يفرض ضرورة تخطيط هذه العملية على أسس علمية تكفل التناسق وموائمة التطورات العصر ية الحديثة(٢٦). ودراسة الثقافة السياسية في الدول النامية تقتضي الحذر من اطلاق التعميمات، ذلك أن الأختلافات التي تبدو للوهلة الأولى هائلة وجسيمة بين المجتمعات الناسية والمجتمعات المتقدمة قد تكون نتيجة المبالغة في التعميم، و يؤكد لو شيان باى أن كثيراً من العناصر المنفصلة للثقافة السياسية في النظم الانتقالية قد تشبه على وجه الدقة تلك الموجودة في النظم المتقدمة (٢٧). ان الاختلافات بين دول العالم لم يعد يلائمها في الواقع التقسيم التقليدي بين دول صناعية وغير صناعية، أو غر بية وغير غر بية، فقد أضحت الثقافات المختلفة «محلية» من منظور عالمي، وأصبح كل مجتمع يشهد مز يجاً من ثقافته التقليدية القديمة والثقافة الحديثة القائمة على معايير العلم، والانجاز والعقلانية أو ما يطلق عليه لوشيان باى الثقافة العالمية، فهذه الثقافة العالمية أصبحت تنتشر في كافة المجتمعات بعد الثورة التي شهدها العالم في وسائل

المواصلات والاتصال، ومع ذلك لكل مجتمع سماته المحلية الخاصة المرتبطة به، فهناك دول مرت بخبرات مؤلمة كهزيمة في حرب أو احتلال العدو لجزء من أراضيها أو معاناتها من نزاعات طائفية وحروب أهلية، أو تعرضها لفترات من التسلط والدكتاتورية أو محاولات لعزلها وحجبها عما يشهده العالم من تطورات. كما أن الدول النامية بوجه عام تعاني من تقطع وسائل الاتصال بها، خصوصاً بين العاصمة والأقاليم، وبين الحضر والريف، ومن ثم تظل القرى تمثل معاقل الثقافة التقليدية، وتظل قيم واتجاهات ومعايير الثقافة الحديثة محصورة داخل المدن، وتصبح العملية السياسية في الريف منفصلة ومعزولة عن العملية السياسية في مستواها القومي، ومعالجة ذلك يكون رهن بتقريب الهوة بين الريف والحضر، وتوثيق الروابط وقنوات الاتصال بينهما. كما تتميز الدولة النامية بوجود ثقافات متميزة لدى فئات مهنية أو لغوية أو دينية أو إثنية، فقط ترتبط النخبة الحاكمة بثقافة متميزة، بمعنى اتجاهات ومشاعر وأنماط سلوك اولئك الذين يمارسون تأثيراً مباشراً على عملية التخصيص الاكراهي للقيم في المجتمع تختلف عن تلك المتعلقة ببقية أفراد المجتمع. كما أن رجال الادارة قد يتميزون بثقافة متميزة، كذلك يمثل رجال القانون والطب والهندسة وغيرها من المهن والتخصصات ثقافات فرعية متميزة.

تشارك المؤسسات السياسية والأجهزة البيروقراطية وتلتزم - بدرجة أو أخرى - نفس القيم والمعايير والضوابط السائدة في المجتمع، ومن ثم يكون تأثير هذه المؤسسات والأجهزة في الحدود التي تفرضها - جزئياً - الثقافة السائدة في المجتمع - وتغيير الأنظمة الاقتصادية والقانونية والسياسية قد يكون أيسر وأسرع من تغيير الثقافة بما تتضمنة من قيم ومعتقدات واتجاهات تتسم بالثبات النسبي، فيكون تغيير هذه الثقافة بطيئاً وتدريجياً حيث تظل بعض العناصر المتغلغلة تمارس تأثيراً قوياً على الأفراد.

أن العملية السياسية في كثير من المجتمعات النامية قد تجري في جو عام يسوده التخوف المتأصل من السلطات والرئاسات، وقد يواكب ذلك اغتراب الجماهير وعزوفها عن المشاركة الايجابية، وأنتشار مشاعر اللامبالاة والاحباط وضعف الثقة بالنفس والتنصل من المسئولية، والرشوة والمحسوبية، كما قد يصاحبة تعالى الموظفين العموميين وعدم الولاء للعمل والالتجاء الى التعقيدات والاحتمالات بالروتين والاجراءات والاتجاه الى النقل دون الابداع، وقد ينعكس هذا في شكل عدم احترام ادمية المترددين على المكاتب الحكومية، وشيوع الطائفية والفئوية وأهتمام الموظفين بتأدية الخدمات للفئات المتميزة واهمال المواطن العادي (٢٨).

و بايجاز تبرز مساوىء العقلية البيروقراطية، تلك العقلية التي أصبحت تتخلل وتصبط كافة مجالات الحياة المعاصرة(٢٩).

و يمكن دراسة الثقافة السياسية من خلال ستة أبعاد، يمثل كل منها خطاً متصلا بين نهايتين متطرفتين. وهذه الأبعاد تشمل: الحر ية والاكراه، الشك والثقة، الاذعان والمقاومة، المساواة والتدرج، التدين والعلمانية، الولاء المحلي والولاء القومي. وتفترض عملية التحديث والتنمية السياسية أن تسود الثقافة السياسية قيم و معايير الاكراه، وأن تغلب الثقة على نظرة الافراد وعلاقاتهم بعضهم و بعض، و بالسلطات الحاكمة في بلدهم، وأن تتغلب حر ية الرأى الاخر والمعارضة على الميل للخضوع والاستكانة وأن يترجم الواقع مفهوم المساواة عملياً، وأن تتجاوز هذه المساواة الانتماءات القبلية أو الدينية بين الأفراد، وأن يحل الولاء القومي بمفهومه الواسع محل الولاءات المحلية. وتعيش كثير من المجتمعات النامية في ظروف لا تتفق والمتطلبات التي تفرضها عملية التنمية السياسية في هذه الأبعاد: حيث يسود هذه المجتمعات ميلا عاماً للاكراه ولا تتاح للأفراد حر ية أختيار حقيقة بين البدائل السياسية، و يقبل كثير من أفراد المجتمع هذا الوضع لأنه لايشكل تحدياً لتوقعاتهم ومعتقداتهم الخاصة، كما تسود مشاعر عدم الثقة بين الأفراد والنخبة الحاكمة ومايطرحه من رموز أو تقوم به من مشروعات، بل وأحياناً ماتسود مشاعر الشك في قيمة الانسان ذاته، و يكاد يؤدي الخضوع لفترات طو يلة للسلطات الأوتوقراطية الاستعمار ية المحلية الى قتل روح المبادأة والمقاومة لدى الأفراد، وتشهد كثير من هذه المجتمعات تدرجاً جامداً الى حد بعيد في البناء الاجتماعي، كما تسود مظاهر التمييز الاجتماعي استناداً الى أختلاف المهنة أو الجنس أو الاصل، كما أن البيروقراطيين، وكذلك بعض المثقفين والهينين، قد يحتفظون في أنفسهم بنوع من التميز عن الفرحين(٣٠)، وقد تتجه هذه الفئات - تملقاً منها ومحاباه للنخبة الحاكمة - الى تشجيع عوامل الفساد وعدم الاستناد الى معايير الكفاءة والانجاز. وكيثراً ما تكرس عملية التنشئة التي يمر بها الأفراد من هذه المظاهر على حساب المساواة. وتشهد هذه المجتمعات ميلا عاماً الى التعصب العقيدي والديني، وتزدهر الولاءات المحلية الطائفية والقبلية على حساب الولاء القومي خصوصاً مع غياب قنوات الا تصال بين أقاليم ومناطق الدولة الر يفية و بين العاصمة والمناطق الحضر ية. وتمثل هذه الظروف بيئة مثالية لانبثاق وتبلور مساوىء التبقرط.

يتفق الكتاب والباحثون على أن ثمة شواهد تؤكد أن الثقافة السائدة يمكن تغييرها في الواقع(٣١)، و يصبح المطلوب في مثل هذه البيئة: العمل الجاد والمتصل لتكر يس قيم واتجاهات المساواة والحر ية والثقة والولاء القومي، والتجرد التام من

أنواع التعصب العقيدي أو الديني والطائفي أو المحلي وذلك بما يكفل تجنب مساوىء التبقرط وتجاوز سلبيات الأجهزة الادار ية في المجتمع المتخلف. وهذا يعني ضرورة التخلص من الثقافة التلقيدية السائدة في المجتمع برمتها، ذلك أن هذه الثقافة تضم العديد من العناصر الملائمة -من منظور معين -لعملية التحديث، وهي عناصر قد تصلح لان تكون منطلقا لخلق ايديولوجية أو عقيدة سياسية تحظى بالقبول الواسع، وتقدم للمجتمع فلسفة ملائمة للتار يخ وتحدد نظرة الأفراد وقد ارتبطت بالزمان والمكان الحاضر الذي يعيشونه، ونظرتهم بشأن تقدير الخطوط المحتملة للمستقبل وما يحمله من تطور، وتقدم للمجتمع من القواعد المتعلقة بكيفية تحديد اتجاه التطور ومسار التنمية، ومجموعة القواعد التي تتميز بدرجة من الأنسجام والتوافق والمرتبطة بنماذج معينة للحركة(٣٢) لانجاز المستقبل أو الحفاظ على الأوضاع الراهنة في المجتمع. وقد تصبح هذه الأيديولوجية أساساً لحركة اصلاح واحياء تستقطب مختلف القوى السياسية والاجتماعية وتحقق الاجماع في المجتمع. وعملية التحديث في انجلترا، وأيضاً في اليابان، قد تمت من خلال ادخال قيم الابداع والانجاز جنباً الى جنب مع وجود القيم التقليدية(٣٣). فقيم الهرمية (الهيراركية) على سبيل المثال واحترام السلطة الحكومية المتأصل لدى أفراد المجتمع امكانيات كبيرة لما يمكن انجازه من خلال الحكومة المركز ية(٣٤). وفي اليابان أمكن الافادة من قيم الهرمية (الهيراركية) في خدمة البيروقراطية اليابانية، ولم تمنع هذه الهيراركية من قيام ومد علاقات بين البيروقراطية وكافة الوحدات المحلية، وهي علاقات أستندت الى حد أدنى من الموافقة والاجماع(٣٥).

أن عملية التحديث قد تتم في أطار يغيب فيه الوعي السياسي و يسود الأغتراب وعدم الاستجابة للمنبهات السياسية، و بناء دولة حديثة يتطلب في النهاية القيام بوظائف تتميز نسبياً بدرجة عالية من الرشادة والمركز ية، و يبدو هذا غير ممكن الا من خلال بيروقراطية حديثة على درجة عالية من التنظيم، فالقرارات الادار ية لاغنى عنها في عملية التحديث وفي ممارسة الوظائف التي تستلزمها هذه العملية(٣٦)، على أن يكون ذلك بطر يقة تضمن ولاء وارتباط أفراد المجتمع ومشاركتهم في عملية البناء من خلال أبنية ومؤسسات فعالة وملائمة يجري بناؤها لهذا الغرض.

ثانيا : مؤسسات المدخلات:

هناك أتجاه في الفقة السياسي الأمر يكي بوجه خاص -ينظر الى القوى الفاعلة في العملية السياسية في الدول النامية باعتبارها كيانات تنظيمية متميزة ومستقلة عن بعضها البعض، كالأحزاب السياسية وجماعات المصلحة وأيضاً

البيروقراطية المدنية والعسكرية، وهكذا فان التطورات والحركة التي تطرأ على العملية السياسية يمكن ارجاعها الى الأنبية والمؤسسات القائمة في المجتمع وما تمثله من قوة تنظيمية، فالبيروقراطية المدنية تعتبر عنصراً مسيطراً في النظام السياسي بسبب تنظيمها الجيد، والمؤسسة العسكرية تتدخل في السياسة بسبب عدم تنظيم المؤسسات المدنية ككل أو بسبب ضعف المؤسسات وتعرضها لاحتمالات الأنهيار (٣٧). الا أن هذا الأتجاه يبالغ في التمييز بين المؤسسات والتنظيمات المختلفة في الدول النامية. فالمؤسسات والموارد السياسية في هذه الدول ليست منفصلة عن بعضها، وبصفة خاصة فان هذه الدول لا تتوافر لديها الظروف والمتطلبات الأسياسية اللازمة لقيام مؤسسات المدخلات - وتشمل الأحزاب السياسية وجماعات المصلحة - بشكل فعال ومستقر، وتفتقر هذه الدول الى الخبرة والتجربة، وتعاني من الأمية والفقر مما لايوفر الموارد الكافية لاقامة مؤسسات متميزة ومستقلة عن بعضها البعض (٣٨). كما تتميز هذه الدول بوجود عدد قليل من الأفراد يضطلع بالأوضاع الحساسة في المركز، ومؤسسات النظام تتطور استجابة لقرارات هذا العدد القليل، وهكذا فان العملية السياسية في الدول النامية لا تدور حول جماعات منظمة أو مؤسسات يؤدي كل منها دوره ويبرم علاقاته مع الآخرين، وانما تدور حول علاقات شخصية وتحالفات وشلل أو أجنحة، ومن ثم فانه رغم وجود سلطة مركزية ومؤسسات وأبنية عديدة، فان العملية السياسية كما تتم في أرض الواقع تتميز بالغموض والتشرذم، وان كان هذا الغموض لايحجب الطابع الشخصي وطابع العلاقات والتحالفات الشخصية الذي يميز هذه العملية ويجعلها تتسم بعدم الاستقرار.

تخلط كثير من الدراسات بين مشكلة خلق نظام سياسي جديد، ومشكلة تكييف النظام السياسي القائم مع الضغوط والتعقيدات التي تفرضها عملية التحديث. والحقيقة أن المشكلتين قد فرضتا معاً في وقت واحد على الدول النامية، مما أدى الى النظر اليهما باعتبارهما مشكلتين لايمكن الفصل بينهما. وتتجه كثير من المجتمعات النامية الى استيراد ونقل مؤسسات معينة عن الدول التي سبقتها في طريق التنمية السياسية مما يخلق مشكلة حادة في هذه الدول تتعلق بشرعية تلك المؤسسات، وأعادة صياغة هذه المؤسسات لتكتسب الشرعية، الفاعلية(٣٩) في بيئتها الجديدة. والمؤسسات الضعيفة أو التابعة تعوق عملية التنمية السياسية، بل وتفتقد صفة المؤسسية أصلا خصوصاً عندما تفقد هذه المؤسسات المرونة والأستقلال والقدرة على التكيف والتماسك(٤٠) وقد أشار نوردلنجر الى أنه يلزم توافر معدل سريع لعملية اخفاء الطابع المؤسسي على الحكومة يسبق تكوين الأحزاب السياسية ومنح حق التصويت العام، وأكد أهمية ذلك خصوصاً في حالات تصاعد المطالب (٤١)، ويؤكد لوسيان باي ان مشكلات التنمية والتحديث السياسي ترجع في جذورها الى

الحاجة لاقامة مؤسسات اكثر عقلانية، أكثر تكيفاً وأستجابة، واكثر فاعلية(٤٢)، كما يركز لاسو يل على أهمية قيام المؤسسات بدور فعال في عملية صنع القرار و بحيث تسير العملية الاجتماعية ككل بأقصى قدر من الفاعلية والكمال وفقاً لتصورات ابناء المجتمع وذلك من خلال الأ بنية والمؤسسات.(٤٣) أن المؤسسات الفعالة تستطيع أن تقوم بدور محتمل في تحو يل التعبيرات الشرعية للأرادة الشعبية الى حركات وقرارات يمكن التنبؤ بها في وضوح، وذلك بصورة مستمرة وفي توافق مع عملية البناء الشاملة والمنسقة للدولة ككل. وهذا الدور المحتمل أن تقوم به المؤسسات لايتلاءم وقدرات المؤسسات كما هي قائمة اليوم في كثير من الدول النامية، وخلال فترة أعادة بناء المؤسسات بشكل جديد يكفل لها الفاعلية والمواءمة، فان السلوك السياسي والعملية السياسية يجب أن يتم تنظيمها وتكييفها من خلال مواقع التأثير السياسي في المجتمع. ولاشك أن علماء السياسة يتحملون جانباً اساسياً من عبء التخطيط لعملية بناء المؤسسات فعالة السياسية يجب أن ينظر اليه باعتباره خبيراً في شؤون المؤسسات وفي السلوك، و يلزم أن يتوافر لدى هذا العالم القدرة على الألمام والتنبؤ بكافة الجوانب اللازمة لتحسين كفاءة المؤسسات ورفع قدراتها في ظل الظروف المتغيرة (٤٤). ان الأ بنية السياسية والحكومية سواء الرسمية أو غير الرسمية، وساء تضافرت وأندمجت في الهيكل القانوني للدولة أم لا، فان من الضرورة أن تأخذ تلك الأنبية شكلاً مؤسسياً، ونقد وعملية اخفاء الطابع المؤسسى جزءاً لايتجزأ من التنمية السياسية، وعندما تصبح اشكال معينة من الاجراءات والأ بنية طرقاً مقو بلة لادارة الأشياء، فانها تصير أدوات فعالة لتحقيق الأستقرار وأخفاء الشرعية(٤٥)

يعرف لاسو يل وكما بلان المؤسسة باعتبارها نموذج مكون من سمات وخصائص لثقافة معينة تميز جماعة من الجماعات، وتحدد هذه السمات والخصائص توز يع وتكو ين قيمة أو مجموعة قيم، وعموماً فان المؤسسات هي أنماط لأفعال متواترة تم ارسائها، من ناحية لتحديد سلوك اعضاء تلك المؤسسة، سواء داخل المؤسسة أو في علاقاتها بالوحدات الأخرى في النظام الأجتماعي، ومن ناحية أخرى لابراز القوة في النظام الاجتماعي في شكل حركة أو في شكل يتلاءم وروح الجماعة ومشاعرها المتدفقة(٤٦). وهذا التعر يف يجعل البيروقراطية المدنية والعسكر ية، الى جانب الهيئات والا تحادات والنقابات والاحزاب السياسية والمجالي التشر يعية والهيئات الدينية تمثل المؤسسات الرئيسية في الدولة. وثمة من يميز بين المؤسسات السياسية والأ بنية على أساس أن البناء يمثل كيان فرعى سابق من حيث الزمان والمكان على المؤسسة، وهو يرتبط بحر ية نسبية كقيمة في توز يع المسؤوليات وفي مواقع صنع القرار وفي الأضطلاع بالأدوار وتنفيذ تلك المسؤوليات وفي تنظيم

العمل، والأ بنية قد توجد خارج المؤسسات، لكن المؤسسات لايمكن أن توجد دون أن يوجد بداخلها بناء واحد أو اكثر(٤٧).

تعتبر السلطات الحكومية في الدول النامية هي محور عملية بناء المؤسسات، فهذه السلطات تمتلك من القوة والسيطرة، ومن وسائل الاكران والتحكم في توز يع القيم والمغانم مايمكنها من بناء مؤسسات سياسية فعالة اذا شاءت هذه السلطات، لكنها أيضاً تستطيع احباط عملية بناء المؤسسات السياسية لصالح البيروقراطية، في صورتها المدنية أو العسكر ية، وهنا تبرز أنانية العناصر الحاكمة حيث تقوم بينها تحالفات شخصية تقوم في الواقع لتحل محل المؤسسات السياسية في العملية السياسية، وهذه التحالفات ذات طبيعة مؤقتة تماماً. ومن ثم تتسم العملية السياسية بعدم الاستقرار، وتتم دون قواعد محدده للعبة السياسية، يصبح الهدف الأساسي لكل جناح أو تحالف هو جذب التأييد وتأمين وضعه النسبي في مواجهة الأجنحة والتحالفات الأخرى. وهكذا تعاني الدولة النامية من ضعف مزمن في المؤسسات السياسية يواكبه علاقات هشة بين النخب السياسية في المركز و بين المحيط وهي علاقات قد لا تستند الى أساسا واضح قوي -طبقة أجتماعية متميزة أو أيديولوجية واضحة -وأنما تستند الى علاقات القرابة أو علاقات التبعية الشخصية بين الأفراد، أي أن الدولة النامية تتميز بالتشرذم الاجتماعي وطغيان دور السلطات الحاكمة في الحياة السياسية بما تمثله من انقسامات وتفاعلات، وهذا من شأنه أن يجعل العملية السياسية لايمكن تحديدها بسهولة كعملية يغيب عنها طابع المؤسسات حيث كل جماعة في مواجهة جماعة أخرى مضادة لها. أن المسألة ليست وجود أوعدم وجود المؤسسات في العملية السياسية، وانما الشكل الخاص الذي يأخذه وجود أوعدم وجود المؤسسات(٤٨). و يصبح على السلطات في دمج الشرائح والأجنحة والتحالفات، وهي قدرة تتطلب تدعيم الموارد السياسية في المركز، والاستخدام الأمثل لهذه الموارد بما يكفل قيام مؤسسات المدخلات -من أحزاب وجماعات مصلحة -تحقيق التوازن مع مؤسسات المخرجات -من بيروقراطية مدنية وعسكر ية.

الأحزاب السياسية:-

تنظر بعض النظم السياسية إلى الأحزاب السياسية باعتبارها أدارة لادخال عوامل الصراع والتفكك في العملية السياسية، وتكتفي مثل هذه النظم بالاعتماد على البيروقراطية فحسب(٤٩)، الا أن عملية التنمية السياسية تفرض عدم الاعتماد المفرط على البيروقراطية، وضرورة بناء مؤسسات سياسية جديدة، وتأتي الأحزاب السياسية في مقدمة هذه المؤسسات. ومع ذلك قد تصبح التنظيمات

الحزبية اسلحة تنظيمية للبيروقراطية(٥٠)، مما يفرض استقلال وفاعلية هذه الاحزاب.

الحزب السياسي هو تنظيم محدد، معلن عنه عادة، و يعبر عن قاسم مشترك يميز جماعه أو اكثر عن الجماعات الأخرى في المجتمع من خلال برنامج محدد، و يهتم أساساً بالنشاط السياسي في المجتمع و بامكانية الوصول الى كراسي الحكم و يتنافس من أجل ذلك للحصول على تأييد متزايد من الجماعات المختلفة في المجتمع(٥١)، وهو يعمل على بلورة المصالح وتجمعيها -كجزء من مدخلات النسق (٥٢) -وعليه فان احزاب المعارضه ترتبط عادة بتمثيل المصالح والجماعات التي لايمثلها الحزب، أو الأحزاب الحاكمه يمثل اطار للحركة وللمشاركة المنظمه، وأداه للتعبئه خصوصاً في النموذج الذي تقدمه كوبا والصين حيث استخدم الحزب السياسي كأداه لتحطيم نسق القيم التقليدي وتكريس نسق جديد(٥٣). وتكوين الأحزاب يفترض مبدئياً مناخاً ديمقراطيا، ومن ثم فان النظم الدكتاتورية لا تشهد أحزاباً حقيقيه، بل أن ما يعرف بنظام الحزب الواحد يعد مناقضا لمفهوم الحزب لأنه لابد على الأقل من تعايش حزبين متنافسين ليصبح اطلاق لفظ الحزب صحيحاً(٥٤). وبعض النظم التي تشهد حزبا واحدا قد تستخدم اصطلاح قوى الشعب للتعبير عن مضمون المشاركة ولابعاد صفة الحزب الواحد التي ترتبط في الأذهان بالحزب الشيوعي أو الفاشي(٥٥)، و يمثل الحزب الواحد -منذ أن دعا لينين الى اسباغ الطابع البيروقراطي على الحركة الثورية (٥٦) -أقصى صور التبقرط.

ان قيام الأحزاب السياسية يرتبط بتوسيع الحريات العامة في المجتمع، حيث تتاح العضوية المفتوحة أمام جميع أولئك الذين لهم حق التصويت العام و يميلون الى الاتفاق مع أهداف الحزب و برنامجه، ومع ذلك فان بناء القوة الداخلي للحزب يظل يمثل أهمية خاصة، فالتنظيم الداخلي للحزب -ودرجة التبقرط داخله -هي التي تحدد -جزئياً -دور الحزب في العملية السياسية (٥٧)، فالحزب السياسي لكي يصل الى السلطة يحتاج الى ادارة الحملة الانتخابية وتنظيم صفوفه وجذب المؤيدين، والى فيض من الأخبار والمعلومات التي يزود بها متحدثيه، كما يحتاج الى تنظيم مصادر التمويل والاعتمادات المالية والأوضاع القانونية للحزب، مما يفرض طابعاً بيروقراطياً على انشطة الحزب وابنيته، و يؤكد من أهمية البيروقراطية داخل الحزب بما تمثله من اهتمام بالخبره والاساليب الفنية اكثر من الاهتمام بالمبادىء الحزبية(٥٨). ان هناك مجموعتين من العوامل ترتبطان بظاهرة التبقرط في الاحزاب السياسية أولها عوامل تنظيمية، والأخرى عوامل سيكلوجية، الا أن العوامل التنظيمية اكثر وضوحا وتأثيراً، فالحزب ملزم في النهاية

لأن يتبنى هرمية (هراركية) تعكس بناءه القوه الهرمي في النظام السياسي ككل، مع وزراء الظل الذين تؤيدهم الأجهزة البيروقراطية من ذوى الكفاءة. يضافلا الى ذلك أن أفراد المجتمع بوجه عام يتميزون باللامبالاه وعدم الاهتمام بالشئون السياسية -على عكس مايفترض بعض الباحثين من ذوى النزعه الاشتراكية من أنه غالباً ماتوجد درجة عالية من الاهتمام السياسي والعمل التطوعى أو التلقائي من جانب أغلبية الجماهير ية -وهذه اللامبالاه تمثل العامل السيكلوجي في ظاهرة تبقرط الأحزاب السياسية لأنها السياسية لأنها تمتد لتنطبق على اعضاء التنظيمات الحزبية حيث لايوجد سوى عدد ضيئل من أعضاء الحزب فقط يمثلون درجة عاليه من الاهتمام السياسي، وهم الذين يجعلون الحزب القائم وفعال، ثم يلى هذه المجموعه القليلة اولئك الذين يقومون بتمثيل مصالح الحزب ونشاطه ونفوذه، وفئة أوسع تظل كمجرد أعضاء مسجلين، وفي النهاية و بصورة اكثر اتساعاً يوجد الأفراد غير الاعضاء لكنهم يصوتون لصالح الحزب فقط وهكذا فان الاغلبية لا تبالي الى حد تفتقر معه الى التنظيم الذاتي، وتشعر هذه الأغلبية بحاجة سيكلوجيه الى الارشاد والهدايه مما يخلق ظروفاً مثاليه لانبثاق هيمنه تمثلها قلة منظمة، وهكذا فان طبيعة التنظيم تعطى القوة والامتيازات لمجموعة من القادة تمارس النشاط والتأثير من خلال بناء القوة الداخلي للحزب. و يؤكد ابتر أن الطابع البيروقراطي، سواء في صورة قوية محكمه أو في صوره ضعيفة واهنة، وأيضاً الطابع الشخصى، يمثلان الأنماط الرئيسية لقيادات الأحزاب السياسية(٥٩).

تنظر كثير من الدول النامية الى تعدد الأحزاب السياسية على أنه رفاهية لايمكن لها أن تتحملها خصوصاً وأنها ترفع شعارات الوحده الوطنية والاستقرار السياسي، وتحاول هذه الدول ابراز هذه التعدد باعتباره يؤدي الى تهديد وتقو يض وحدتها واستقرارها، ومن ثم يقوم حزب أو تنظيم سياسي واحد، وفي غياب الاحزاب المتنافسة، فان هذا الحزب أو التنظيم الواحد يمارس أدوارا عديده بها في نظم أخرى مؤسسات عديده.

أكد ليبست أن تعدد الأحزاب والجماعات، ومايستتبعه ذلك من تنافس وصراع في العملية السياسية هو قوام الحياة للديمقراطية المستقرة، فاذا لم تكن نتيجة العملية السياسية مكافأة احدى القوى أو الجماعات بتوليها السلطه بطر يقة دور ية، ففي هذه الحالة لا تقوم ديمقراطية وانما تقوم حكومة غير مستقرة وغير مسئولة(٦٠). الا أنه يؤكد ضرورة وجود حدود لهذا التنافس والصراع بحيث لايصل الى الحد الذي يهدد تكامل المجتمع، ومن ثم فان الحدود التي تؤدي الى تلطيف حدة هذا التنافس والصراع يعد من المتطلبات الأساسية للديمقراطية، وهذا الاعتدال السياسية الذي يميز العملية السياسية يسهل قدرة النظام على حل المشكلات

الرئيسية التي تهدده بالأنقسام(٦١)، و يؤكد ليبست في الوقت ذاته أن الدول النامية وما تعانية في غالبيتها من مشكلات مزمنة مثل الفقر البالغ لجماهير واسعة، وانخفاض مستو يات التعليم، مع ضغوط التغير يجعل من غير المحتمل بالنسبة لهذه الدول أن تؤيد النظام الحز بي المفتوح الذي أساسه التنافس بين قوى متعدده(٦٢). و يرى أن هذا النظام الحز بي ومايفترضه من سلوك تصو يتي سوى يفترض تلبية الحاجات الأساسية للفرد وأهمها الحاجة الى ضمان الدخل لما يلبي رغبة الفرد في دخل يتجاوز تأثيرات البطالة وتقلبات الأسعار، والحاجة الى عمل يرضى صاحبه و يتيح له امكانية التعبير عن ذاته، عمل لايخضع لتعسف أو اكراه، والحاجة الى المركز الذي يضمن للفرد اعتراف المجتمع بقيمته كفرد ولا يحط من شأن الفرد في المجتمع أو يضعه موضعاً مهيناً في علاقاته الاجتماعية (٦٣).

والتنافس الحز بي يرتبط بوظيفة الحزب السياسي كوسيط بين الحاكم والمحكوم، وهنا فان السلطه يجب أن يكون مصدرها الشعب، وتكون الانتخابات هي الوسيلة لتأكيد ذلك، على عكس الأحزاب الشمولية التي تمثل المصلحة الشامله لطبقة أو جماعه معينة، و يكون مصدر السلطه الأهداف التي يعمل الحزب على تحقيقهاباسم الشعب. في الحالة الأولى فان الدستور والاطار النيابي هو الذي يتحكم في سلوك الأحزاب وفي مسار العملية السياسية، وفي الحاله الثانية فان برنامج الحزب هو الذي يؤدي هذا الدور. و بينما يستند التعدد الحز بي الى تقر يب الاراء المختلفة، والى حركة الأحزاب السياسية وقواعد الانتخاب والدستور، فان الأحزاب الشمولية تعمد الى احتكار العمل السياسي والغاء الأحزاب، واذا كانت خارج السلطه فانها تتجه الى بلورة المظالم والتمهيد لقب النظام القائم، أما اذا كانت في السلطة فانها تعمل على دمج المجتمع نحو الأهداف التي يحددها الحزب،

و يعمل الحزب الشمولي على اخضاع الحكومه والدستور لغاياته، وتوجيه كافة عناصر المجتمع من خلال فرض سيطرة الحزب عليها وتحكمه فيها(٦٤). وفي الدول النامية يتأرجح وضع الأحزاب السياسية بين النمطين التعددى والشمولي.

وكثيراً ما أدى تبقرط الأحزاب السياسية، وما قد تمثله من طابع تصاعدى هيراركي، و وضوح خصائصها التنظيمية - وأحياناً التلقين المذهبي واحتكار وسائل الرقابة وأدراتها الفنية في الكادرات التابعه للحزب - الى توجيه الانتقادات للأحزاب السياسية على اختلاف انماطها، وقد تستخدم بعض الدول هذه الانتقادات لتبر ير رفض النظام الحز بي أصلا.

جماعة المصلحة:

تتضمن العملية السياسية توز يع القيم من جانب السلطه السياسية القائمة عن طر يق ما تتخذه من قرارات بمجالات الحياه والمصالح المختلفة والمتنوعة في المجتمع. ودراسات شومبيتر ـ والتي بنيت عليها اغلب النظر يات المعاصره للديمقراطية ـ لا تعطي أهمية تذكر لدور هذه الجماعات في العملية السياسية(٦٥)، بينما يعطي وليم كورنهوزر أهمية بالغة لدور هذه الجماعات لما تؤدي اليه من تلطيف حدة التوتر وتوفير خبرة العمل التوفيقي في العملية السياسية. ومع ذلك فان العملية السياسية في الدول النامية تعمل دون أن تستفيد على نطاق واسع بهذه الجماعات ـ أو ما أسماه لوشيان باى الوسطاء السياسيين(٦٦) ـ ففي أغلب هذه الدول تغيب عملية تحديد وتوز يع المطالب والمصالح ومايفرضه ذلك من مساومة ضرورة لاشباع وتلبية هذه المطالب. والأفراد في المجتمع النامي في حاجة الى أن يتعلموا كيف أن مصالحهم الخاصة تكمن في السياسة القومية، ومن ثم فان قيام جماعات المصلحة يمثل أهمية خاصه ليس فقط لأنها ضرور ية لكي يعمل النظام السياسي في كفاءة و يسر، وانما لأنها أيضاً ومن خلال انشطتها تضرب المثل الحي للجماهير على أن مشاكل السياسة والادارة العامة انما ترتبط بمصالحهم الخاصه. الا أن العملية السياسية في الدولة النامية قد تشهد جماعات مصلحة شكلية تقوم بدور هامش في توصيل ورفع مطالب الجماهير الى النخبة السياسية. أن الجماعات ـ كالنقابات واتحادات التجار أو جمعيات الفلاحين ـ قد تبدو رسمياً على انها تمثل مصالح معينة، لكنها لا تكون في حقيقتها سوى أدوات للحكومة أو الحزب الحاكم، وقد يسهم قادة الجماعات الوسيطه ـ بصرف النظر عم أهدافهم الخاصه ـ في دعم نظام السلطة، لأن سلطتهم تكون جزء لاينفصم عنه(٦٧)، وتصبح وظيفة هذه الجماعات مجرد تعبئة التأييد للجماعة وليس تمثيل المصالح. وعندما تتمتع باستقلال نسبى، فان هذه الجماعات لا تمارس ضغطاً أو تأثيراً على الحكومة، وانما تصبح جماعات واقيه تحمى اعضاءها من نتائج وآثار القرارات الحكومية ومن التأثير السياسي للآخر ين.

لا تشهد الدولة النامية سوى القليل من جماعات المصلحه المنظمه والتي تؤدي وظيفياً أدوراراً محدده، ومن شأن ذلك أن يجعل العملية السياسية لا تمثل كل المصالح التي يجب التعبير عنها مما يحرم القيادة القومية من أية وسائل متاحة لتقدير توز يع القيم والاتجاهات في المجتمع، ومن ثم التنبؤ بالقوى المؤيده والمعارضه للقرارات التي هي بصدد اتخاذها.

ان مساهمة جماعات المصلحة ومشاركتها في العملية السياسية يفتح عهداً جديداً للديمقراطية أطلق عليه بعض الباحثين «لفظ التنظيم» (٦٨)، و يتيح ذلك

آفاقاً جديدة أمام ظاهرة التبقرط، ذلك لأن البيروقراطية قد طغت تأثيراتها الى مختلف مجالات الأعمال والمهن والصناعة والأقتصاد التي تمثلها هذه الجماعات (٦٩)، هذا فضلا عن الروابط الوثيقة والأخذ في التزايد بين هذه الجماعات و بين الأجهزة الادار ية والبيروقراطية. وهذه الأجهزة قد تشكلت في الدول النامية في فترات مبكره، وتار يخ البيروقراطية المدنية والمؤسسة العسكر ية في هذه الدول أطول كيثراً من تار يخ جماعات المصلحه والأحزاب السياسية، ومن ثم فقد تعود الأفراد عليها، و يقبلون على عضو يتها، و يتفهمون دورها الحقيقي بعكس جماعات المصلحه التي تمثل عضو يتها و وظائفها انماطاً جديدة على الأفراد لاعهد لهم بها. وقد يكون من الأ يسر على أعضاء المؤسسات القديمة التأكد من أنهم يخدمون مجتمعهم و يسهمون في النباء والتمية من خلال آدائهم في اطار العضو ية في هذه المؤسسات التي رسخت وتبلورت أبنيتها وأدوارها خلال فترة ممتدة من الزمان (٧٠). ومع ذلك فان عملية التحديث وما تجلبه معها من تطورات من شأنها أن تطرح فئات جديدة في المجتمع باستمرار، مثل رجال الأعمال والفنيين والمهنيين والمثقفين، و يكون تمثيل هذه الفئات في العملية السياسية القومية من خلال جماعات المصلحه وما تمثله من قنوات تنظيمية لعملية المشاركة والتمثيل. الا أن الديمقراطية لا تتحقق الا اذا استطاعت القوى الجديده، وأيضاً القديمه، ذات المصالح المختلفة أن تحقق التوازن كل منها في مواجهة الأخرى بدرجة تكفي لمنع أى من هذه الجمـ ـات من فرض سيطرتها النهائية والتخلص من الجماعات أو القوى الأخرى والغاء المشاركة المفتوحة على حلبة العملية السياسية (٧١).

ان عملية التنمية السياسية وتخفيف حدة ظاهرة التبقرط تقتضي توسيع قاعدة المشاركة في المجتمع وانتشار السلطة الى محيط النظام الاجتماعي بما يؤدي الى تعز يز مظاهر الحر يات العامة لدى المواطنين، وتوسيع خبرة الأفراد و بدائل الاختيار الحر أمامهم. ومحاولة كبح أو تسكين أو تأجيل عملية انتشار السلطه قد يولد ضغوطاً اضافية لايمكن معها استمرار التوازن القائم في المجتمع. والدول النامية لا تملك في الغالب مؤسسات على المستوى الذي يلزم توافره من أجل تحو يل المطالب الي سياسات أو قرارات أو حركة، كما أن هذه الدول قد لايكون لديها المعايير التي تنتشر على نطاق واسع في المجتمع وتجعله قادراً على أن يندفع قدماً الى الأمام في عملية بناء المؤسسات، وهذا يعد من أسباب انهيار الأ بنية والنظم الجديده ليس بسبب الفساد أو بسبب تخلخل تلك النظام أو ضعف البناء المؤسسى لها، وانما بسبب تباين نمط انتشار السلطة، و بسبب القيود المفروضة على المؤسسات الأقوى مما يعوقها عن النهوض بالمؤسسات الضعيفة. وانتشار السلطه الى محيط النسام الاجتماعى من شأنه أن يغير من كمية ونوع المطالب، مما يفرض قيوداً متزايدة على قدرة المؤسسات على تحو يل تلك المطالب الى حركة حكومية فعاله، وقد يؤدي

هذا العبء الى نشوء أزمات عديده، مما يؤكد أهمية التوقيت والتتابع في عملية انتشار السلطه و بناء المؤسسات(٧٢).

ان الجماعات الوسيطة تساهم في اضفاء طابع تنظيمي على قنوات المشاركة في المجتمع بمستواه القومي، وفي غياب تلك الجماعات تلجأ الجماهير الى المشاركة المباشرة دون توجيه من المراكز الحيو ية في المجتمع ودون أن تقيدها مصالح وقيم الجماعات المختلفة(٧٣).

ثالثا : مؤسسات المخرجات:

تلعب البيروقراطية المدنية والمؤسسة العسكر ية في أغلب الدول النامية دوراً مسيطراً بسبب دور كل منها في حفظ القانون والنظام، وتحقيق الاستقرار، وفي ابقاء النمط الأ وليجاركي من الحكم(٧٤).

البيروقراطية المدنية:

تمثل البيروقراطية المدنية رمزاً للاستمرار ية في السياسية في المجتمع النامي، وتسهم فس ضمان بقاء النظام السياسي واستمراره(٧٥)، هذا فضلا عن أنه في النظم الشمولية قد لايستطيع المواطن التعبير عن مطالبه ورفع شكاواه الا من خلال البيروقراطية والموظفين المحليين(٧٦)، وتكاد البيروقراطية ان تحتكر مخرجات النظام السياسي. فقط البيروقراطيون هم الذين ينفذون السياسات والقرارات، بل وقد يمارس هؤلاء تأثيرا واسعاً في صنع واعداد السياسات والقرارات والقوانين (٧٧)، و يؤكد بعض الباحثين أن البيروقراطية أصبحت المصدر الجديد للنفوذ والتأثير السياسي، وأنها تمثل القوة الحقيقة الكامنة وراء الواجهة الشكلية التي تمثل السلطة السياسية المعترف بها في المجتمع (٧٨).

لقد أكدت التطورات الأقتصادية والاجتماعية السر يعة الحاجة الى سلطة مركز ية قو ية، وأصبح على الحكومة أن تتدخل أكثر فأكثر للتأثير، بل وللسيطرة في أغلب الأحيان على قوى ومسار التطور، وفي ذات الوقت فان تقدم العلم والتكنولوجيا - وخصوصا في مجال الا تصال والمواصلات - جعل مهمة قيام سلطة مركز ية قو ية أمراً سهلا عن ذى قبل، وأن كان اتساع هذه السلطه قد أثار المخاوف حول تهديدها لعملية المشاركة المفتوحة(٧٩).

لقد امتد نفوذ الدولة ومجال تأثير سلطانها الى مجالات المجتمع التي كان الاهتمام بها ضئيلا لعهود خلت، فأخذت الدولة تتدخل في ظروف العمل والتأمين ضد العجز والبطالة. ولتحقيق ذلك كان على سلطة الحكومة التنفيذية أن تكون

أقوى وأكثر فاعلية، وقد تطور هذا الأتجاه نحو سلطة تنفيذية اكثر قوة منذ القرن السابع عشر -وان بصورة متقطعة -ومع أواخر القرن التاسع عشر أخذ هذا الا تجاه يتبلور في كثير من الدول الديمقراطية، ونظمت الخدمة المدنية على أسس اكثر بيروقراطية، ورأى الكثيرون أن البيروقراطية الحديثة تعد جزء من التقدم نحو مجتمع اكثر ديمقراطية، وقدمت البيروقراطية فرصاً للترقي الوظيفي أمام ذوى المواهب والنبوغ، واسهمت في ارساء حكم القانون من خلال ما تتضمنه من العمل وفق قواعد عامة تضع تسلسلا هيراركيا للادارات والمكاتب، وتحدد مايجب على هذه الادارات عمله بطريقة موضوعية محضه. وأصبحت البيروقراطية -كما يتضح من تحليلها وتشريحها -تتكون من هيئات وادارات تنقسم على أساس التخصص الوظيفي، وتقوم على أساس سلطة هيراركية محدده جيداً ونظام من الاجراءات والقواعد التي تنظم الأنشطة المحتمل حدوثها، وعلاقات غير شخصية بين الاشخاص -الا أن ثمة اتجاه جديد لمفهوم القيم التنظيمية يستند الى النماذج الديمقراطية الانسانية و يحل محل النظام الميكانيكى غير الشخصى للبيروقراطية(٨٠).

لقد سمحت البيروقراطية بتنظيم اكثر فاعلية للقوة والسلطة، فالتنظيم الهرمي (الهيراركى) الواضح، وارتباط المسئوليات سمح بانسياب الأوامر والتعليمات في كفاءة من القمة حيث وزراء الحكومة المركزية وكبار الموظفين الى القاعدة حيث الموظفين على المستوى المحلي ومن يقومون بتطبيق القرارات على أرض الواقع. وهكذا فان البيروقراطية تجعل قوة الدولة اكثر تنظيماً وفاعلية بصوره لم يعرفها التاريخ من قبل (٨١)، و يثير هذا التساؤل بشأن ما اذا كانت البيروقراطية تمثل أداة خدمة حقاً أم أداة سيطرة في المجتمع المعاصر.

أكد جيمس بيرنهام ان النظام الرأسمالي آخذ في الانهيار ليحل محله مجتمع تسيطر عليه سياسياً واقتصادياً نخبه ادارية، ورأى أن اخفاق الثورة البلشفية في روسيا السوفيتية في ارساء مجتمع المساواة اللاطبقي يثبت أن طبقة جديده من الحكام سوف تبرز بصوره لامناص منها، وأن الحكومة ستتجه بصوره متزايدة نحو الحركة التنفيذية اكثر منها نحو التشريع، وستدار بواسطة البيروقراطيين سواء كان هؤلاء موظفي الخدمه المدنيه في بريطانيا أو مخططى الدولة في الاتحاد السوفيتي أو رؤساء المكاتب التنفيذية في الولايات المتحدة(٨٢). وأكد أن الانقسام بين الدولة والاقتصاد سوف يتوقف كلما أصبحت الصناعة الاتجاه الرئيسي للدولة بصورة متزايدة، ولكما أصبح من الممكن تبادل الشخصية الادارية، و بيروقراطية الدولة كل منهما مكان الآخر بعد تزايد التشابه والتقارب في وظائفها والطرق التي يسلكانها. ورأى بيرنهام ان السيطرة البيروقراطية هي

الوجه المعبر للسيطرة الادار ية(٨٣)، وأشار الى ان الرقابة الادار ية على الدوله ورقابة الدولة على الاقتصاد سوف تعزز وتقوى بصورة نهائية سيطرة النخبة الادار ية الجديدة. وأتى رايت مليز ليؤكد الأهمية البالغة التي تمثلها المؤسسات الهيراركية الضخمة في المجتمع. في دول العالم الثالث تأخذ البيروقراطية أشكالا تتلاءم وظروف ومتطلبات هذه الدول (٨٤)، وتميل البيروقراطية الى ان تتركز في المدن الرئيسية والعواصم. ونظراً لعدم الاستقرار السياسي وتقلب الحكومات المدنية في كثير من هذه الدول فان دور البيروقراطية يبدو أكثر أهمية في تسيير شئون الدولة وفي حياة الناس اليومية (٨٥).

تشهد العملية السياسية في الدول النامية خمسة أنماط من البيروقراطية: بيروقراطيات تمارس الحكم بنفسها، بيروقراطيات يهيمن عليها الحاكم، بيروقراطيات تهيمن عليها المؤسسة العسكر ية، بيروقراطيات الحزب الواحد، و بيروقراطيات تمثيلية(٨٦)، وقد يشهد المجتمع الواحد أكثر من نمط للبيروقراطيات خصوصاً وأن ظروف المجتمع المتخلف قد تدفع الى الاعتماد المكثف على الجهاز الادارى في عملية التنمية، فيصبح الجهاز الادارى الحكومي بالغ النمو والتعقيد. وطبيعة عمل الجهاز الاداري قد تفرض تضييق نطاق المشاركة مما يعوق عملية التنمية ذاتها و يقوى النزعه البيروقراطية على حساب الكفاءة الادار ية والفاعلية السياسية، وتصبح الادارة غاية في ذاتها، بينما يجب أن تعتبر الاداره دائماً وسيلة، وسيلة لتحقيق الخدمة العامة على أساس الرضاء العام، والا فان البيروقراطية تصبح معبره عن القهر والاكراه، وعن الاغتراب والانسحاب من العملية السياسية(٨٧).

ان الأحزاب السياسية وجماعات المصلحة لا تزال في بدايتها الأولى في كثير من الدول النامية، ومن ثم العملية السياسية تتم من خلال البيروقراطية، وهذه البيروقراطية لا تقيم علاقات سياسية على أسس واضحه أو موضوعية، وانما على أساسا مصالح أسر ية ودينية وطبقية ومهنية(٨٨)، وتفتقر الى الكفاءة بسبب اعتمادها المفرط على العلاقات الرسمية القانونية والشكلية.

في أغلب الدول النامية فان البرلمان ومعظم المؤسسات قد نقلت بطر يقة تعسفيه عن أنماط الخارج، وتفتقر القوى السياسية في هذه الدول الى التنظيم الجيد مما يهبط بمستوى تأثير تلك القوى في نطاق العملية السياسية، وهكذا تفشل المؤسسات السياسية في القيام بوظائف بلورة المصالح وتجميعها مما ينعكس على البيروقراطية حيث تضعف قدرتها على الادارة المسئولة المحايدة، فتميل البيروقراطية لأن تصبح متعددة الوظائف، وتقوم هي ذاتها ببلورة وتجميع المصالح، وتتحول من جهاز خدمة الى جهاز حكم. وقد تعاني البيروقراطية من مظاهر الفساد

والخلل في الدولة النامية حيث تتميز عادة بالجمود والانحراف والعجز والمحاباة، وتميل الى التراخي والاستخدام الضمنى للاكراه والبعد عن العقلانية. فالعقلانية والرشاده لاوجود لها في المجتمع المتخلف، وان وجدت فبدرجة ضعيفة(٨٩)، ولعل مما يدعم الفساد الانخفاض العام في مستو يات المعيشة والتعليم حيث يميل أصحاب هذه المستو يات المنخفضة الى التسامح مع الفساد(٩٠). ومحاولة الاصلاح الادارى تتطلب أن يواكبها في الوقاع تنمية سياسية بما يكفل فاعلية المؤسسات السياسية بحيث تصبح قادرة على مراقبة الجهاز الادارى، كما أن عملية الاصلاح الادارى ذاتها ليست عملية منفصلة مستقلة، وانما هي عملية لها تأثيرات على الأبنية والمؤسسات الأخرى، وهي تعمل كعامل مساعد لنمو هذه الأ بنية والمؤسسات (٩١). ان مبادىء التنظيم التي تفرضها الاجهزة الادار ية تتضمنها عملية التحديث، ومن ناحية أخرى فان وسائل وأدوات الادارة الفعاله المحايده تسمح في الواقع بانجاز وتحقيق السياسات المعقدة التي تتطلبها عملية التحديث(٩٢)، وتؤدي هذه العلاقة المتبادلة بين الاصلاح الادارى والتحديث السياسي الى ضرورة تزامن العمليتين والتخطيطلهما معاً في آن واحد بما يضمن تخفيف حدة ومساوىء التبقرط، و ينمى قدرة الشعب على السلوك العقلاني الرشيد وعلى التنبؤ بحيث يشعر افراده بأنهم يسيطرون على أقدارهم، و يصبح في أمكانهم ممارسة الضبط والتنظيم الذاتي بدلا من أن تفرض القيود فرضاً على المشاركين في العملية السياسية(٩٣). أن المجتمع الديناميكى هو الذي يشجع العقلانية والرشاده حيث يأخذ نمطسلوك الأفراد -وتوز يع القيم -شكل حساب البدائل والاختيار بينها، وتصبح الكفاءه وليس الولاء، والاختبارات الموضوعية وليس المحسو بية، والابتكار وليس النقل والتقليد المعايير الاساسية في العملية السياسية وفي السلوك العملي (٩٤). ان حكم القانون قد يسجل في الدستور، لكن قد يظل هذا ذو دلاله محدوده اذا لم يشهد النظام السياسي ككل، والنظام الادارى بوجه خاص، حكم القانون مطبقاً في أرض الواقع(٩٥).

البيروقراطية -رغم أنها ليست سوى واحده من المؤسسات العديده والمتباينة -تتحمل مسئولية رئيسية في عملية التغيير التي تحتاجها الدول النامية والتي تفترض الابتكار والابداع(٩٦)، و يفترض ذلك وجود قيادة فعاله نشطه، ولن تتخذ الوسائل الكفيلة لاستيعاب الكفاءات التكنولوجية المتفوقة. واذا كان على البيروقراطية أن تحقق استقلالا نسبياً في البناء وفي روح الجماعة بها، فانها يجب أن تحافظ في ذات الوقت على روابط وعلاقات توافق واتساق مستمر مع النظام الاجتماعي ككل. و يلزم تحقيق توازن دقيق بين ماتتمتع به البيروقراطية من سلطه ومكانة وثقة، و بين ماقد يؤدي اليه اقامة مواقع للسلطة أو القوة السياسية لموازنة سلطة وقوة البيروقراطية في العملية السياسية من توتر، وتحقيق هذا التوازن

يعد مسألة صعبه ومعقده و يتطلب مهارة فائقة لأنه يفترض الحفاظ على حالة التوتر واستمرارها دون الانزلاق والتورط في تجاوز حدود حالة التوتر هذه الى حالة عدم الاستقرار، كما قد يلزم اقامة سلسلة من الاجراءات والقوانين التي لا تستطيع الهئيات البيروقراطية أن تتخطاهها أو تتهرب منها.

المؤسسة العسكر ية:

تشهد الدول النامية مايناقض النظر ية الكلاسيكية للديمقراطية التي ترى أن الحياد السياسي العسكر ية هو ضرورة يفرضها النظام السياسي الديمقراطي الذي لايمكن اقامته الا من خلال أبعاد الجيش عن العملية السياسية وترسيخ السيطرة المدنية على المؤسسة العسكر ية. وقد تحاول هذه الدول ابراز الحياد السياسي للمؤسسة العسكر ية - وأيضاً للبيروقراطية المدنية - على أنه يعنى عزل الجيش والبيروقراطية عن المشاعر الوطنية وعن كل التزام من أجل الحر ية(٩٧)، وان العسكر يين يعتبرون مواطنين قبل أن يكونوا جنوداً، ومن ثم يجب الا يقتصر دورهم على الدفاع والأمن. وأصبح تدخل العسكر يين في العملية السياسية أمراً مألوفاً في الدول النامية، بل أصبحت الانقلابات العسكر ية وسيلة تقليدية لتغيير القيادة في هذه الدول (٩٨). وعوامل تدخل العسكر يين في العملية السياسية في المجتمع النامي عديده ومتباينة، فقد شهدت دولا عديده تتميز بظروف اقتصادية واجتماعية مختلفة ومتنوعة مثل هذا التدخل مما يجعل من وقوع هذه الانقلابات عملية عشوائية مستقلة عن أية متغيرات يمكن افتراضها(٩٩).

تشير المحصلة النهائية لتدخل العسكر يين في العملية السياسية في الدول النامية الى ضآلة ومحدو ية الدول الذي استطاعوا القيام به (١٠٠). و يواجه العسكر يون بعد توليهم السلطة عملية سياسية تتسم بالتشرذم وعدم وضوح قواعد محددة لها، و يمارسون السلطة ليس كقادة لمؤسسات منظمة فعاله، بقدر مايكون هدفهم اثبات الهيمنة والتفوق على الأخر ين، وهكذا يحاول العسكر يون احتكار العمل السياسي، وعندما يقوم تحالف - وهو مايحدث غالباً - بينهم و بين البيروقراطية المدنية فان هذا التحالف يكون غير متكافىء ولصالح العسكر يين رغم أنماط القيم والسلوك المشتركة بينهما ورغم حاجة العسكر يين الى مؤسسات ورجال الخدمة المدنية خصوصاً في الأ يام الأولى بعد الانقلاب.

تأخذ العملية السياسية بعد سيطرة العسكر يين - شكلا متشابهاً، حيث يبدى العسكر يون عداء للمشاركة الشعبية وعدم ثقة في السياسة، وعموماً يميلون الى محاولة خلق «هدوء سياسي» و ينشدون عدم الازعاج الذي تسببه الحركات أو

المؤسسات السياسية. وتحمل العملية السياسية في تطورها نوعاً من التناقض، فرغم الاهتمام الذي يبديه العسكر يون بمركز ية السلطة وتماسكها، فان سلوكهم يؤدى غالباً الى تفتت السلطة(١٠١). أنهم ينظرون الى ضرورة فرض نمط واحد على المجتمع يخلو من كافة مظاهر الصراع أو التنافس، ومن ثم فانهم يعادون المسار الطبيعي للعملية السياسية والتي تفترض التعدد والتنافس، و يلجأ العسكر يون الى تقليص الأنشطة السياسية بصورة حاده، وقد يحرمون الاحزاب السياسية، و يفرضون القيود على السياسيين وعلى عمليات المساومه السياسية العلنية بين الجماعات المختلفة. وعادة ما يواكب ذلك توسيع كبير في حجم ودور الجهاز الادارى. والتماسك السياسي ينظر اليه على أنه نتيجة حتمية لاعادة تنظيم الجهاز الادارى اكثر منه نتيجة للعلاقات المتبادلة داخل المركز، و بين المركز والمحيط.

تلجأ المؤسسه العسكر ية بعد توليها السلطة الى تحقيق التماسك السياسي من خلال وسيلتين: الأولى تخليص النظام السياسي من طابعه بالز يادة المطرده في حجم المؤسسات الادار ية وتحو يل المؤسسات والأدوار السياسية الى مؤسسات وأدوار ادار ية، والثانية مد وانتشار سيطرة شخصيته على الجهاز الادارى للحد من استقلاله ولمقابلة البيروقراطية المتضخمة(١٠٢)، والعمل على تجنيد الوظائف العليا للجهاز الادارى من خارج الخِدمة المدنية حيث يبدأ أفراد جدد ليس لديهم سوى القليل من الخبره في العمل القيادي للسيطرة على أجهزة الاداره، و ير بط هؤلاء عادة بروابط شخصية و يستندون في وضعهم بالجهاز الادارى و يدينون به الى روابطهم بالعسكر يين.

يؤدي انتزاع الطابع السياسي للعملية السياسية، ومايصحبه ذلك من نمو متزايد في عدد الأدوار الادار ية، الى تضخم ظاهرة التبقرط وامتدادها لتشمل كافة مظاهر الحياة السياسية بصورة تتجاوز امكانيات ومحاولات التغلب عليها طالما لاتسمح النخبه الحاكمه باقامة المؤسسات السياسية الفعاله التي تستطيع أن تحقق التوازن، وتخفف من ظاهرة التبقرط(١٠٣). وفي الأمثلة التي حاول العسكر يون فيها اقامة علاقات مع المحيط من خلال أحزاب أو مؤسسات سياسية، أخفقوا منذ البداية(١٠٤)، فهذه الأحزاب أو المؤسسات تميل عادة الى أن تكون معزولة عن عملية صنع القرار، و يترتب على ذلك تدهور قيمها كقنوات اتصال وكأداة للوصول الى مراكز صنع القرار من جانب المحيط، كما تكون أهميتها محدوده كأدوات سياسية لأنها تكرس لجذب التأييد للجماعة الحاكمه بل ولانتزاعه بالاكراه اذا لزم الأمر. و بعد الحصول على التأييد -طوعاً أو كرهاً- فان الأحزاب والمؤسسات تتحول الى العمل الادارى، وتبدأ عملية توز يع قنوات الا تصال بين

المركز والمحيط - كعلاقات التبعية الشخصية - في التركز داخل البيروقراطية المدنية، وتتحدد في الواقع من خلال أولئك الذين يتولون مراكز البيروقراطية الرئيسية وحلفائهم واتباعهم الشخصيين، وهذا من شأنه أن يز يد من حدة تشرذم العملية السياسية وابعادها عن أن تكون سياسية.

تواجه الدول النامية مشكلة بناء مجتمع جديد، وهي مشكلة سياسية أساساً، ومعالجتها يمكن أن تتم من خلال العملية السياسية في المجتمع النامي. الا أن العملية السياسية قد تعني - من منظور معين - مأساة التنافس والصراع واثارة الخلافات ومحاولة اثبات تفوق البعض على الآخر ين، و يرتبط التشكيك في جدوى السياسة بتمجيد الاداره وتكر يس ظاهرة التبقرط ان السياسة يمكن أن تعطى الشرعية لقيم العداء والصراع الهدام في المجتمع، لكنها أيضاً يمكن أن تثير الابداع، والعمل التعاوني الخلاق والاحساس بالانتماء والترابط بين أفراد المجتمع المنعزلين(١٠٥). ان طغيان الطابع البيروقراطي على العملية السياسية واحتمالات الحكم الشمولى المرتبط بسلطة الحاكم الفرد هي سمة لمجتمعات مجال السياسة فيه محدوده ودرجة المشاركة السياسية ضيقة، وفي هذه الظروف لايمكن أن توجد طر يقة عقلانية رشيده للر بط بين حاجات الفرد الخاصة والبرامج العامة للمجتمع.

ان مهمة السياسة هي اتاحة الفرصة للأفراد لكي يطوروا مصلحتهم، و يعمل الجميع على تأمين مصالحه في المجتمع والسعى نحو وضع يتعاون فيه الأفراد جميعاً وهم على اقتناع بأنهم يؤدون من خلال ذلك مصلحتهم الذاتية ومصالح مجتمعهم. ان منطق السياسة هو مساهمة الجميع في بلورة وتلبية المصالح الحقيقية للأفراد، والمصالح المشتركة التي تر بط بينهم دون التضحيه بهذه أو تلك، ودون هذا لايمكن للذات الفردية أن ترتبط بالآخر ين، و بالتالي لايمكن تحقيق التكامل والترابط بين السياسة، والشخصية، وعملية بناء المجتمع الجديد.

ثمة قليل من المجتمعات في حاجة ماسة الى تطبيق رشيد لبرامج ادار ية، لكن لايوجد مجتمع يمكنه الاستغناء - عن رغبة واختيار حر - عن السياسة والطابع السياسي الذي يتعارض مع ظاهرة التبقرط وما تفرضه من طابع روتينى، مما يؤكد أهمية وضرورة السياسة، وأستخدام أساليب وروح السياسة لحل المشكلات العامة للمجتمع، وحتى اذ مااستطاع المجتمع أن يحل هذه المشكلات، فستكون هناك حاجة الى السياسة بسبب قوة تأثيرها السيكلوجى.

واذا كان كثير من أفراد المجتمع على دراية بكيف تعمل البيروقراطية وأساليبها وأهدافها(١٠٦)- فان المعرفة السياسية يجب توسعيها وتنظيمها بحيث يفهم الفرد كيف تجرى العملية السياسية وكيف تمارس القوى السياسية تأثيرها،

وكيف يتفاعل كل منها مع الآخر، وكيف تتم عملية صنع القرار، وما هي المسالك والقنوات الشرعية للتأثير في هذه العملية، وكيف يمكن تحويل الموارد السياسية الى نفوذ أو تأثير سياسي، وكيف يحدد النفوذ أو التأثير السياسي -والتأثير المضاد- نتائج العملية السياسية ونتائج عملية التوزيع بين جماعات وأفراد المجتمع.

الحواشي

١. S. Neumann, "Toward A Comparative Study of Parties" in: H. Eckstein & David E. Apter (eds) *Comparative Politics* (New York: The Free Press of Glencoe Inc., 1963) P. 359.

٢. Seymour, Martin Lipset. *Political Man* (London: Mercury Books, 1964) PP. 28-29

٣. Henry Jacoby. *The Bureaucratization of the World* (California: University of California Press, 1973) P.1

٤. S. Neumann. *op. cit.*, P. 363.

٥. Gabriel A. Almond & I. Bingham Powell. *Comparative Politics: A Developmental Approach* (Boston: Little, Brown and Company Inc., 1960) P. 155

٦. John H. Kautsky. "An Essay in the Politics of Development" in: John H. Kautsky (eds) *Political Change in Underdeveloped Countries* (New York: John Wiley & Sons, Inc., 1965) P. 24

٧. G.A. Almond. "Introduction: A Functional Approach to Comparative Politics", in: Gabriel A. Almond & James S. Coleman, *The Politics of Developing Areas* (Princeton: Princeton University Press, 1970) PP. 17-64.

٨. G..A. Almond & I.B. Powell, *op. cit.*, P. 25.

٩. David Easton, "An Approach to the Analysis of Political Systems" World Politics Vol. I (1957) PP. 383-400

١٠. Samuel Huntington, *Political Order in Changing Societies* (New Haven: Yale University Press, 1968) P.5.

١١. Karl W. Deutsch "Social Mobilization and Political Development" *American Political Science Review* LV, 3(1961) P. 498.

١٢. Gerald A. Heeger, *The Politics of Underdevelopment* (New York: St. Martin's Press, Inc., 1974) P. 76

١٣. Manfred Halpern "Toward Further Modernization" *World Politics XVII, 1(1964) P. 173*

١٤. تستخدم فكرة المركز المحيط لتحليل وتوضيح ابعاد العملية السياسية باعتبارها تجرى في دائرة يمثل مركزها السلطة السياسية المركزية في العاصمة وما تمثله من مؤسسات ورموز، بينما يشير المحيط الى الاقاليم والمناطق، والجماهير والجماعات البعيدة.

١٥. Lucian W. Pye & Sidney Verba, *Political Culture and Political: Development* (Princeton: Princeton University Press, 1965) P. 7.
Dennis Kavanagh, *Political Culture* (London: The Macmillan Press Ltd., 1972) PP. 10-11.

١٦ - Lucian W. pye, *Politics, Personality and Nation Building-Burma's Search for Identity* (New Haven: Yale University Press, 1962) PP. 48-51.

١٧ - D. Kavanagh *op. cit.*, P. 44

١٨ - Paul E. Sigmund *The Ideologies of the Developing Nations* (New York: Frederick A. Praeger, Inc., 1964) P. 31.

١٩ - L.W. Pye. Politics, Personality and Nation Building *op. cit.*, P. 288.

٢٠ - Geraint Parry *Political Elites* (London: George Allen & Unwin Ltd., 1971) P. 56

٢١ - Ralph Braibanti et.al. *Political and Administrative Development* (N.C.: Duke University Press, 1969) P. 82

٢٢ - G. A. Almond & Sidney Verba *The Civic Culture* (Boston: Little, Brown and Company Inc., 1965)

٢٣ - L.W. Pye, "Politics, Personaltiy and Nation Building" *op. cit.*, PP. 15-19

٢٤ - L.W. Pye, Introduction in: Lucian W. Pye (ed.) *Communication and Political Development* (Princeton: Princeton University Press, 1967) P 19.

٢٥ - L.W. Pye, "Politics, Personality and Nation Building" *op. cit.*, PP. 10-13

٢٦ - D. Kavanagh *op. cit.*, P. 40, 48

٢٧ - L.W. Pye, "Politics, Personality and Nation Building" *op. cit.*, PP

٢٨ - انظر: د. احمد رشيد ، ادارة التنمية والاصلاح الزراعي. (القاهرة: دار المعارف ١٩٧٤) ص ص ٢٤ - ٢٨

٢٩ - Henry Jacoby, *op. cit.* P. 153.

٣٠ - Everett E. Hagen *On the Theory of Social Change* (London: Tavistock Publication, 1964) P. 77.

٣١ - Everett E. Hagen "A Framework for Analyzing Economic and Political Change" in: Robert A. Dahl & Deane E. Newbauer (eds) *Readings in Modern Political Analysis* (Englewood Cliffs: Prentice-Hall, Inc., 1968) P. 203

٣٢ - Joseph La Palombara "Decline of Ideology: A Dissent and an Interpretation" *American Political Science Review* Lx (1966) PP.5-18, at P. 7.

٣٣ - D. Kavanagh *op. cit.*, P 39

٣٤ - C.H. Dodd *Political Development* (London: The Macmilan Press, 1972) P. 36

٣٥ - Kiyoaki Tsuji "Decision-making in the Japanese government: A Study of Ringisei" in: Robert E. Ward *Political Development in Modern Japan* (Princeton: Princeton University Press, 1968) P. 466, 472

٣٦ - C.E. Black *The Dynamics of Modernization - A Study in Comparative History* (Princeton: Princeton University Press, 1966) P. 14

٣٧ - Gerald Heeger *op. cit.*, PP. 9-10

٣٨ - S. M. Lipset "Party System and the Representation of Social Groups" in: R. Dahl *op. cit.*, P. 112
G. Heeger *op cit* P. 134

٣٩ - يعرف البعض الشرعية بانها الفاعلية. انظر مثلا:

٤٠ - Samuel Huntington Political Development and Political Decay in: Claude E. Welch (ed.) *Political Modernization* (California: Wadsworth Publishing Company Inc., 1967) PP. 207-246

٤١ - Eric A. Nordlinger "Political Development: Sequences and Rates of Change" *World Politics*, xXX (1968) PP. 507-510.

٤٢ - L.W. Pye Politics, Personality and Nation Building *op cit.*, P. 38
Helio Jaquaribe Political Development: *A General Theory and a Latin*

American Case Study (New York: Harper & Row Publishers, 1973) PP. 197-198.

٤٣ - R. Braibanti *op. cit.*, P. 35

٤٤ - Bertrand de Jouvenel "Political Science and Prevision "*American Political Science Review* LIX (1965) P. 29, 32

٤٥ - J. Roland Pennock "Political Development, Political Systems and Political Goods" *World Politics* XVIIi (1968) P. 418

٤٦ - R. Braibanti *op. cit.*, PP. 54-56

٤٧ - *Ibid*, PP. 57-58.

٤٨ - G. Heeger *op. cit.* PP. 7-10

٤٩ - C. H. Dodd *op. cit.*, P. 48

٥٠ - G. Heeger *op. cit.*, P.11

٥١ - S. Neumann *op. cit.*, P. 352

٥٢ - G. Heeger *op. cit.*, PP. 86-87

٥٣ - D. Kavanagh *op. cit.*, P. 44

٥٤ - S. Newmann *op. cit.*, P. 351

- وانظر كذلك: د. حورية مجاهد، نظام الحزب الواحد في افريقيا (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية ١٩٧٧) ص ٣٥

٥٥ - د. حورية مجاهد، المرجع السابق، ص ٣٨

٥٦ - G. Parry *op. cit.*, PP.18-19

٥٧ - يعود هذا الرأى الى مشلز، انظر: *Ibid.*, P. 43

٥٨ - *Ibid.*, PP. 41-44

٥٩ - D.E. Apter A Comparative Method for the Study of Politics, in: H. Eckstein & David E. Apter *op. cit.*, P. 86

٦٠ - S.M. Lipset Political Man *op. cit.*, PP. 45-46

٦١ - *Ibid.*,

٦٢ - *Ibid*

٦٣ - *Idem.*

٦٤ - David E. Apter *op. cit.*, PP 329-330

٦٥ - Harry Eckstein "Groups Theory and the Comparative Study of Pressure groups" in: H. Eckstein & D. Apter *op. cit.*, P. 391

G. Parry *op. cit.*, P. 145 وانظر كذلك

٦٦ - L.W.Pye Politics, Personality and Nation Building *op. cit.*, PP. 30-31

٦٧ - William Kornhauser "The Politics of Mass Society" in: H. Eckstein & D. Apter *op. cit.*, P. 228

٦٨ - G. Parry *op. cit.*, P 20

٦٩ - Henry Jacoby *op cit.*, PP 61-84

٧٠ - L.W. Pye Politics, Personality and Nation Building *op. cit.*, PP 99-103

٧١ - John H. Kautsky *op. cit.*, PP. 114-115

٧٢ - R. Braibanti *op. cit.*, PP 47-51

٧٣ - W. Kornhauser *op. cit.*, P. 228

٧٤ - J.S. Coleman "Conclusion" in: G.A. Almond & J.S. Coleman *op. cit.*, P. 548

٧٥ - S.N. Eisenstadt "Initial Institutional Patterns of Political Modernization" in: C. Welch (ed.) *op. cit.*, PP. 246-266

٧٦ - James H. Olivar "Citizen Demands and the Soviet Political System". *American Political Science Review* vol. 63 (1969) P. 445

٧٧ - G. A. Almond & G. B. Powell *op. cit.*, PP 153-154

٧٨ - G. Parry *op. cit.*, P. 17

٧٩ - C. H. Dodd *op. cit.*, PP. 26-27

٨٠ - Warren G. Bennis "Changing Organization" in: Warren G. Bennis et al

The Planning of Change (New York: Holt, Rinehart and Winston, Inc., 1969) P. 570

٨١ - عن التطور التاريخي للبيروقراطية الغربية انظر: H. Jacoby *op. cit.*, PP 13-48

وعن البيروقراطية اليابانية: Masamichi Inoki "Civil Bureaucracy: Japan " in: R. E. Ward & Dankwart A. Rustow (eds.) *Political Modernization in Japan and Turkey* (Princeton: Princeton University Press, 1964) PP. 283-300

٨٢ - G. Parry *op. cit.*, PP. 50-53

٨٣ - *Ibid.*, P 80

٨٤ - H Jacoby *op. cit.*, PP. 166-167

٨٥ - انظر: حمزة علوى « الجيش والبيروقراطية في سياسة باكستان» في: انور عبدالملك، الجيش والحركة الوطنية، ترجمة حسن قبيسى (بيروت: دار ابن خلدون ١٩٧٣) ص ص ١٥١ - ١٥٢

٨٦ - انظر G. A. Almond & G. B. Powell *op. cit.*, P 149

٨٧ - انظر H. Jacoby *op. cit.*, P 160

٨٨ - G. A. Almond & G. B. Powell *op. cit.*, P 406

٨٩ - L. W. Pye Politics, Personality and Nation Building *op. cit.*, P 294

٩٠ - S. M. Lipawr Political Man *op. cit.*, P 200

٩١ - R. Braibanti *op. cit.*, P 79

٩٢ - C. E. Black *op. cit.*, P 15

٩٣ - L.W. Pye Politics, Personality and Nation Building *op. cit.*, P 293

٩٤ - Daniel Lerner "Moderizing Style of Life: A Theory in: Harvey G. Kebschull (ed.) *Politics in transitional Societies* (New York: Meredith Corporation, 1973) PP. 79-86

٩٥ - R. Braibanti *op. cit.*, P. 47

٩٦ - *Ibid.*, PP 68-77

٩٧ - حمزة علوى، مرجع سابق، ص ١٦٧.

٩٨ - Samuel P. Huntington "Patterns of Violence in World Politics" in: S.P. Huntington (ed.) *Changing Patterns of Military Politics* (New York: The Free Press, 1962) P. 33

٩٩ - G. Heeger *op. cit.*, P 95

١٠٠ - L.W. Pye "Armies in the Process of Political Modernization" in: C Welch (ed) *op. cit.*, P. 305

١٠١ - M. D. Feld "Professionalism, Nationalism and the Alienation of the Military" in: Jacques van Doorn (ed.) *Armed Forces and Society* (The Hagne: Mouton & Co, 1966) P. 68

١٠٢ - G. Heeger *op. cit.*, P 118

١٠٣ - Edward Shils "The Military in the Political Development of the New States", in: John J. Johnson (ed.) *The Role of the Military in Underdeveloped Countries* (Princeton: Princeton University Press, 1962) P. 56

١٠٤ - G. Heeger *op. cit.*, PP. 125-127

١٠٥ - L.W. Pye Politics, Personality and Nation Building *op. cit.*, P. 301

١٠٦ - Louis A. Forman, Jr. "Politics in Everyday Life" in: R. Dahl & D. Neubauer *op. cit.*, PP. 31-42

صدر حديثا من منشورات جامعة الكويت ١٩٧٩ :

التنمية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي

الأبحاث التى قدمت في الندوة المنعقدة بالكويت ٢٩ ابريل - ٢ مايو ١٩٧٨ بدعوة من جامعة الكويت - الجمعية الاقتصادية الكويتية - المعهد العربى للتخطيط

٥٤٢ صفحة في القطع الكبير / الثمن ثلاثة دنانير

يطلب من : قسم التزويد العربى بادارة المكتبات بجامعة الكويت
ص . ب ٥٩٦٩ الكويت

المحتويات :

الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمرأة في المجتمع اليمني

د. سلطان ناجي *

سيحاول هذا البحث مناقشة ثلاث قضايا أساسية هي:-

أولا: وضع المرأة في اليمن الطبيعية منذ القديم وحتى قيام ثورتي ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م في صنعاء و١٤ أكتوبر ١٩٦٣م في عدن وذلك من خلال النصوص التي حصلت عليها من مصادر يمنية مختلفة، وسيتبين لنا بأن أوضاع المرأة اليمنية في كثير من الأحيان تختلف باختلاف الأوضاع الجغرافية للمنطقة. فأوضاعها في تهامة تختلف عن أوضاع أختها في الهضاب والمرتفعات، كما أن أوضاعها في المدن تختلف عن أوضاعها في البوادي والأودية، وقس على ذلك الاختلافات الناتجة عن المحيطات الطبقية أو المذهبية والطائفية والسياسية التي كانت سائدة في المجتمع اليمني الى وقت قريب.

وثانيا: وضع المرأة في اليمن بعد ثورة سبتمبر ١٩٦٢م في شمال اليمن وتأسيس «الجمهورية العربية اليمنية» وكذلك بعد قيام ثورة أكتوبر في جنوب اليمن ١٩٦٣م واستقلال هذا الجزء عن الاستعمار البريطاني ثم تأسيس «جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية» وبالذات بعد صدور الدستور عام ١٩٧٠م الذى ضمنت بالذات مادته رقم (٣٦) الحقوق المتساوية للرجال والنساء في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتوفير بشكل تقدمي الشروط اللازمة لتحقيق تلك المساواة

وثالثا: النتائج العملية المترتبة عن هذه التشريعات والتجربة الجديدة في هذا الجزء من جنوب الجزيرة العربية بهدف أن يأتي هذا البحث مكملا أو موضوعا للمقارنة مع الأبحاث الأخرى التي تبحث في وضعية المراة في المجتمع العربي.

١

على العموم لعبت المرأة اليمنية دورا بارزا في التاريخ اليمني، فقد برز الكثير منهن على المسرح السياسي قبل الاسلام وبعده، كما ظهرت أخريات في عالم الفكر والثقافة وكانت لهن الإسهامات المبدعة في هذا المجال. و يكفي القول بأن منهن من كانت أعظم ملكة عربية قبل الاسلام وبعده كبلقيس وأروى. فملكة سبأ مذكورة في القرآن الكريم وكذلك في العهد القديم من الكتاب المقدس، ورغم أن

---

* عضو مجلس الشعب الأعلى بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية .

القصة في كلا الكتابين مختصرة، الا آنها تشير الى مكانة تلك الملكة الرفيعة والى عظمة ملكها و بسط سلطانها وممارستها الشورى مع قومها. ومعظم الملكات المسلمات اللوائي جئن بالذات بعد القرن الرابع الهجرى عند بداية نشوء الدو يلات اليمنية المستقلة عن دار الخلافة قد أصبح يطلق عليهن «حفيدات بلقيس».

وهذه هي أسماء بعض مشاهير النساء اليمنيات خلال الفترة مابين القرنين الرابع والثالث عشر الهجر يين. فمثلا عند بداية تدهور سلطة الدولة الز يادية في أواخر القرن الرابع نجد أن هند بنت ابي الجيش بن ز ياد تصبح هي الكافلة لابن أخيها الأمير القاصر وصاحبة الكلمة الأولى والسلطة الحقيقية للدولة خلال أر بعين سنة كاملة. و بدفنها حية من قبل أحد عبيدها الأحباش انتهت الدولة الز يادية في اليمن وقامت على أنقاضها الدولة الحبشية النجاحية. وحتى الدولة الحبشية هذه عرفت أيضا بعض النساء الشهيرات (كالحرة أم فانك) التي كانت في زمانها الملكة الفعلية وكان وزراءوها اذا حضروا بين يديها يصعرون خدودهم بالأرض اكراما لها.

أما الدولة الصليحية (٤٣٩ ــ ٥٣٢هـ) وكانت أشهر الدول الفاطمية في اليمن، فالحقيقة ان تار يخها هو تار يخ المرأتين العظيمتين فيها وهما (أسماء بنت شهاب)، زوجة مؤسس تلك الدولة الداعي على الصليحي والمشاركة له في الحكم و(أروى بنت أحمد) زوجة ابنهما المكرم والتي حكمت اليمن أكثر من خمسين عاما. وقد بلغ علو شأن السيدة (أسماء) ومكانتها في دولة زوجها أنه كان يخطب لها على المنابر، فيخطب أولا للمستنصر، الخليفة الفاطمي في مصر، ثم لعلي الصليحي ثم لزوجته أسماء فيقال: اللهم وأدم أيام الحرة الكاملة السديدة كافلة المؤمنين. وكانت اذا حضرت مجلسا لا تستر وجهها عن الحاضر ين، وفيها قال أحد شعراء زمانها.

رسمت في السماح سنة جود لم تدع من معالم البخل رسما
قلت اذ عظموا لبلقيس عرشا دست أسماء من ذرى النجم أسمى

وأما أروى بنت أحمد (٤٤٠ ــ ٥٣٢هــ) فقد وصفها المؤرخون بأنها «أعظم ملكات العرب في الاسلام» وقال آخرون بأنه كان يقال لها بلقيس الصغرى لرجاحة عقلها وحسن تدبيرها. ومن أوصاف المؤرخ اليمني عمارة لها بأنها كانت «قارئة، تحفظ الأخبار والأشعار والتوار يخ» وقد شاركت الملكة الحرة اروى زوجها في أمور الدولة ولما استروح الى السماع والشراب فوض الأمر لها. و يقول عمارة بأنها «استعفته في نفسها وقالت له أن امرأة تراد للفراش لا تصلح لتدبير فدعني وما أنا بصدده فلم يفعل». و بعد موت زوجها وصراعها مع الأمراء الصليحيين المنافسين،

عينها الخليفة المستنصر ملكة بدون منازع على اليمن ومارست السلطة الكاملة على كل من شئون الدولة والدعوة الفاطمية حوالي خمسين عاما. وقد رفعها الخليفة المستنصر الى مقام الحجج في سلسلة الدعوة الفاطمية وهي مرتبة فوق الدعاة، فقام من يعترض على رفع أنثى الى مرتبة الحجة، وناهض هؤلاء أنصاراً لها قاموا يدافعون عن كرامة الاناث، وان لهن فضلا لاينكر اذا تميزن بالصفات الحميدة المرغوبة (١). ومن أعمال هذه الملكة العظيمة بناء الطرقات، واهتمامها بالزراعة، وتحصين نسل الأبقار، ونقل العاصمة من صنعاء الى ذى جبلة، حيث كان هناك الاهتمام بالعمل والانتاج والزراعة، بدلا من الحرب ولمع السيوف. كما أن أوقافها الزراعية على العلم والمدارس لا تزال تعرف الى الآن.

وكما أفرز المناخ السياسي والاجتماعي في العهد الصليحي الفرصة لظهور النساء البارزات في الحياة العامة فقد أوجد المناخ السياسي أيضا في عهد الدولة الرسولية (٦٢٧ ـ ٨٥٨هـ) والتي تعتبر أشهر الدول اليمنية في العصور الوسطى الفرصة لقيام امرأتين شهيرتين في حياة تلك الدولة. فبعد قتل مؤسس تلك الدولة من قبل مماليكه وادخال المملكة في صراع مرير من أجل السلطة تصدت للموقف ابنة السلطان المقتول المعروفة بكنيتها (دار الشمس) وقامت تجمع الرجال وتحصن العاصمة حتى تم الانتصار لها ونصبت أخاها الصغير سلطانا. وقد قدر لهذا السلطان وهو الملك المظفر أن يكون من أعظم ملوك بني رسول وملك ٤٧ سنة، وكان لأخته مقام كبير في دولته، كما كان لها مشاركة في الحكم والتدبير ولما ماتت في نهاية القرن السابع الهجرى قال امام الزيدية في اليمن وقتذاك «ماتت بلقيس الصغرى».

والمرأة الرسولية الأخرى هي ام الملك المجاهد الذى تولى الحكم وعمره اربع عشرة سنة، وكان التدبير في ملكه لأمه المعروفة كناية (بجهة صلاح) وعندما قبض أمير الركب المصرى على المجاهد أثناء حجه عام ٧٥١هـ وأخذه أسيرا الى مصر، سارت هذه الأميرة مع رجالها وجنودها الى مكة واسترجعت كثيرا من أموال ابنها المنهوبة، ثم عادت الى اليمن والقت القبض على ابني ابنها خشية أن يخطر لأحدهما القيام على أبيه الغائب والاستيلاء على الملك. و بقيت تسوس البلاد وتسير الجند لتقاتل الخارجين وتنشر الأمن في البلاد حتى عاد السلطان المجاهد الى اليمن. و يقول الخزرجي مؤرخ الدولة الرسولية بأن حكمها كان فترة عدل واحسان وخصب وأمان وان لها آثارا حسنة في الدين، وكانت تحب العلماء والصلحاء وتكرمهم وتجلهم وتعظمهم. وكانت تزور بيوت الناس تتفقدهم بالعطايا الوافرة.

واذا استعرضنا بعض أسماء النساء اليمنيات الشهيرات في مجال العلم والثقافة فسنجد أيضا أسماء لامعة تنافس الرجال في هذا المضمار. فهذه صفية بنت المرتضي (ت ٧٧١هـ) تصدرت للتدريس والفتوى في الأمور العلمية ولها كتابات جيدة

منها رسالة (الوجيز على صاحب التجو يز) ودهما بنت يحيى (ب ٧٣٧هـ) لها مؤلفات كثيرة منها كتاب (الانوار في شرح كتاب الازهار) و (شرح منظوقة الكوفي في الموار يث) و (كتاب شرح ابن الحاجب في الاصول) و (كتاب الجواهرى في علم الكلام) أما فاطمة بنت أحمد بن يحيى (ت ٨٤٠هـ) فقد شهدوا لها بأنها كانت ترجع الى نفسها في استنباط الأحكام الفقهية. وقد أشار لها والدها بقوله:

نساؤنا فاقت أئمتنا   في الفضل والتدر يس والأخلاق (٢)

وكما اشتهرت هؤلاء النسوة في شمال اليمن فقد استهرت مثيلات لهن في شرق اليمن أو حضرموت في القرن التاسع الهجرى أيضا. فممن اشتهرن بالصلاح والتقوى والمعفة أمثال العارفة بالله (سلطانة بنت على الز بيدى) و (السيدة وز يرة بنت الشيخ عبد الرحيم بن سعيد باوز ير). (٣) أما في مجال الحكم والسياسة فكانت هناك (بنت معاشر) والدة السلطان المهرى (ابو دجانة) الذى قام في أواخر القرن التاسع الهجرى بغزو عدن في حملة بحر ية. الا أن حملته باءت بالفشل و وقع أسيرا بأيدي الطاهر يين. وقد بقى ابو دجانة مقيدا بمدينة عدن الى أن وصلت والدته (بنت معاشر) وكانت «امرأة كاملة ذات حزم وعزم» وهي التي ضبطت الشحر في غيبته. وقد سعت عند السلطان الطاهرى في فكاكه أن تسلم للطاهر ين الشحر مقابل ذلك. و بعد تسليم الشحر انتقلت الى مينائها الآخر (حير يج). كما أن جز يرة سقطرى كانت تحكمها امرأة في بداية القرن السادس عشر عندما مازارها فاسكودا جاما.

و يمكننا أن ننهي هذه الحالة المستقراة من التار يخ اليمني حول الوضع العام للمرأة اليمنية بنموذجين متأخر ين من النساء الشاعرات احداهن في الشعر الفصيح والأخرى في الشعر الشعبي و بالذات شعر الاحكام منه. فمن شعر ز ينب بنت محمد الشهاري (ت ١١١٤هـ) هذه الأ بيات عن مدينتها شهارة:

يامن يفضل صنعا غير محتشم
على شهارة ذاك الفضل عن كمل
شهارة الرأس لاشيء يماثلها
في الارتفاع وصنعا الرجل في السفل
اليس صنعاء تحت الظهر مع ضلع
اما شهارة فوق النحر والمقل

ومن شعرها التي تستعطف به زوجها قولها:
ان الكرام اذا مااستعطفوا عطفوا
والحر يفضي و يهفو وهو معترف

والصفح خير وفي الأغضاء مكرمة
وفي الوفاء لأخلاق الفتى شرف
والعفو بعد اقتدار فعله كرم
والهجر بعد اعتراف فعله سرف
عاقب بما شئت غير الهجر أرضى به
فالهجر منك لا خوان الهوى تلف (٤)

أما الشاعرة الأخرى فهي غزالة المقدشية من شعراء الاحكام و يرجح أنها من مواليد النصف الأول من القرن التاسع عشر في المنطقة الوسطى من اليمن «وكانت شاعرة تنتمي الى أسرة ر يفية متوسطة الحال و يبدو وأن أمها كانت تنحدر من فئة متواضعة اجتماعيا تدعى في عرف التقاليد اليمنية بأهل الخمس وتقع في نهاية التركيب الطبقي أو الفئوى لليمنيين. وتضم هذه الطبقة أو الفئة بالأصح الحلاقين والجزار ين والدواشين، وقد شنت غزالة المقدشية حر با شعواء ضد الوان التفرقة عندما قالت:

قالوا غزال وامها سرعة بنات الخمس
مابه خمس ياعباد الله مابه سدس
من قد ترفع لواراسه وعد البقش
وقال لاباس كم يحبس؟ ومايحتبس
سواء سواء ياعبدالله متساو ية
ماحد ولد حر والثاني ولد جار ية
عيال تسعة وقالوا بعضنا بيت ناس
و بعضنا بيت ثاني عينه ثانية

٢

هناك من الدلائل بأن المرأة في بعض المناطق اليمنية كانت تتمتع بحر يات خاصة عبر تار يخها الطو يل ففي مؤتمر الاستشراق الذى عقد في بار يس في أواخر أغسطس ١٩٧٣م ظهرت بعض الآراء الجديدة حول العلاقات الاجتماعية في اليمن قبل الاسلام. ومن ضمن الذين حضروا هذا المؤتمر ــ كما يقول ذلك مكسيم رودنسون لرئيس تحر ير مجلة الحكمة اليمنية ــ المؤرخ الألماني الغر بي أوستن. فقد جاء بوجهة نظر جديدة تقول أن تعدد الأزواج في اليمن ظل قائما في ظل الحضارات اليمنية. وقد سأل رئيس تحر ير الحكمة المستشرق مكسيم رودنسون هل يقصد تعدد الزوجات؟ فأجاب رودنسون لا، يقصد أن من حق المرأة أن تتزوج في وقت واحد أكثر من رجل (٥).

كما وأن الكاتبة البر يطانية نوكس ماور تخبرنا بأن سلطان لحج السابق علي عبد الكر يم كان قد أخبرها في أواخر الخمسينات وهما يسيران معا خارج العاصمة اللحجية عندما قابلا بعض النساء الراعيات في طر يقهما وهن يحملن العصى، لقد أخبرها السلطان بأن تلك النسوة يضر بن أزواجهن أيضا بنفس تلك العصى (٦).

و بين قبائل القرا و بعض قبائل ظفار فان المرأة تتمتع بقسط وافر من الحر ية فالرجل «يستطيع أن يطلق امرأته بعد أن يعطيها هدية مغادرة كذلك فيمكن للمرأة أن تطلق زوجها على أن تعيد له هدية الزواج.. وفي حالة الزواج بثانية على الزوج أن يهدىء من خاطر زوجته الأولى باعطائها هدية موازية لهدية الزوجة الجديدة.. ونتيجة لمثل هذه الحر ية التي تتمتع بها المرأة فان العلاقات غير الشرعية تكاد تكون مجهولة. وفي حالة حدوث مثل ذلك فان البنت تطرد فقط من قبيلتها ولكنها لا تقتل من قبل أقار بها كما هي العادة في داخلية عمان» (٧)

ومثل هذه العادة في اعطاء المرأة حر ية الطلاق موجودة أيضا في بادية المهرة، أما في الساحل فان الحر ية أو تكر يم المرأة تأخذ شكل تدليعها الى حد كبير بحيث أن الزوج هو نفسه الذى يقوم بخدمتها. ولذا فهناك مثل يقول بأن اسعد اثنين هما زوجة المهرى و بقرة البانيان.

و بالنسبة لجز يرة سقطرى يقول مساعد المستشار البر يطاني المستر براون في تقر ير رسمي له حول الجز يرة بأن (كثيرا من نساء البادية ينزلن الى السهل و يصبحن محضيات للرجال هناك بمهر يتراوح بين ٥ ـ ١٥ ر يالا. ثم يوفر لهن الحد الادنى من الملابس والأكل لتقديم مثل هذه الخدمات. ولا تعتبر هذه الا تصالات كنوع من الزواج، فالمرأة تستطيع أن تترك الرجل متى أرادت، كما أنه لا يلجأ الى أى نوع من الطلاق عندما يقرر الزوج انهاء الارتباط و يعتبر هذا النظام عادة متبعة ولا توصم المرأة المعنية بأى عار من جرائه. ان التزاوج الفعلي يكاد يكون معدوما وهكذا هي طر يقة حياتهم. أما ماسيكون مصير الاولاد، أن وجدوا، نتيجة هذه العملية فلم أستطع أن اكتشف ذلك) (٨)

وقد يبدو غر يبا أن يوجد الأبناء غير الشرعيين في المجتمع القبلي في الجنوب اليمني. ففي بعض أجزاء المجتمعات القبلية، كان التور يد، أو مسألة تزو يد الضيف بامرأة معمولا به. ولاشك أن السلوك الجنسي كان هناك جاهليا أكثر منه اسلاميا. فمثلا كانت الاجراءات المتبعة وسط القبائل الواقعة شرق شقرة بالنسبة للفتاة غير المتزوجة التي تصبح حاملا مثيرة للغاية. فأولا تسأل عن من هو الرجل الذى ذهب معها وعندما يعرف اسمه يطلب منه أن يتزوج بها فاذا (يعجز بالحرمة) على الرغم

من أنه حبلها فما عليه اذن الا ان (يكسرها) بمعنى آن يعطيها (كسيرة) وهي عبارة عن عدد معلوم من (الجلبة) أو الأغنام. ولا يسمى الولد بأمه وانما يعرف مثلا (بصالح الزنو) ولا يفقد ألطفل اعتباره ولربما يكون الولد (المدلل) عند جده أكثر من أحفاده الشرعيين. و ينتسب الطفل الى قبيلة أمه، وفي حالة الحرب مع قبيلة أبيه. يحارب ضده حتى لو أدى ذلك الى قتل أبيه. وهناك فرع من قبيلة (الجعادنة) معروفون ب (أهل الزنو) وفي حالة زواج العشيق بالفتاة يبقى الطفل أولا مع أمه، الا أنه في فترة لاحقة تأخذه عائلة الفتاة، فاذا تزوجت الفتاة يبقى (الزنو) مع جده لأمه. و يسمى الطفل (ابن السلقة) أى (الفراش) أو (ابن الحرمة).

وفي الحالة العادية عندما يأتي الطفل خارج نطاق الزوجية، و يتوفى أبوه فيما بعد، ينشأ الطفل من قبل أمه و يسمى باسمها كما حدث مثلا لأسلاف (هل مريم) من قبيلة النخعي في منطقة الفضلي (المحافظة الثالثة) حاليا، وهذا يمكن أن يفسر وجود أسماء النساء في سلسلة الانساب مما يدل على بقايا نظام المرحلة الامومية السابقة، ان مثل هذه النظر يات، اذ ماأخذت في اطارها العر بي، دائما ماتترأى لي مستعبدة للغاية (٩)

ومن العادات الهامة المتبعة هو أنه من أجل المحافظة على (شرف) العائلتين المرتبطتين بالزواج فان الرجل اذا ما تزوج بفتاة حامل من غير علمه فسيبقيها معه مدة عام ثم يطلقها وذلك حتى لايجلب العار لأ بيها. أما اذا أعجبته الفتاة فلربما يبقيها هي وطفلها.

أما اولئك الناس الذين يعيشون في بيوت في أبين فهم لايتبعون عادة القبائل الموجودة في شرق شقرة، ولكنهم يعطون الفتاة الحامل دواء مجهضا و يبقون الموضوع مكتوما. ثم يحاولون تزو يجها بالشخص المعني أو شخص آخر قبل أن يتكشف أمر حملها. و يظهر ان الناس الموجودين في غرب شقرة، وكذلك العواذل، يتبعون نفس هذه الاجراءات. أما قبائل ر بيز الكازمي فيعملون مثل ماتعمل قبائل الفضلي. ان وجود مثل هذه الاعراف وسط هذه القبائل، التي هي بعيدة عن التأثيرات الخارجية والتي تعتبر الطفل يتبع فراش أبيه، تجعل الانسان يفترض بنوع من الثقة بأنها عادة جاهلية. (١٠)

وعلى أية حال فان التسامح في قضية الاولاد غير الشرعيين في هذه المناطق وعدم تعر يض الفتاة الى العقاب الصارم، يعكس نفسه من خلال الز يارة السنو ية التي كانت تقام في (الكثيب الابيض) في منطقة أبين حيث كان يوجد الى عهد قر يب مايسمى (بحجر الزنوان) أو حجر البراءة. فكل من كان يستطيع أن يحبو تحت ذلك الحجر الذى كام موضوعاً فوق أحجار أخرى -و يخرج من الجانب الآخر، كان يعتبر

ولدا شرعيا، أما من لم يستطع ذلك فيعتبر أنه قد جاء من خارج نطاق الزوجية. الا أن الموضوع برمته كان في الاساس يؤخذ من باب الممازحة. فاذا حدث أن توقف الشخص عن الحبو تحت الحجر -مما يدل على أنه ولد غير شرعي -يطلق شخص آخر بندقيته لكي يمكنه الخروج من الجانب الآخر من الحجر ولاشك أن صوت البندقية المفاجيء يساعد الجسم على التحرك والخروج من ورطته.(١١)

ومن مظاهر حرية المرأة في بعض المناطق اليمنية قبول المجتمع أن تشارك الرجل في الرقص والاختلاط فيوشك السفور أن يكون عاما في القرى وفي البادية. ففي عسير مثلا يقول أحد الرحالة الذين زاروا المنطقة بأن من (الأمور الجديرة بانعام النظر في أهل هذه البلاد سفور نسائها واختلاطهن بالرجال، ولا فرق بين أن يكون الرجال من الأقارب أبناء البلاد أو الغرباء والاجانب. وتشترك النساء في أحاديث الرجال في مجالسهم، مهما كان نوعها سواء كن ابكارا ام ثيبات)(١٢) ثم يضيف هذه الرحالة قائلا: (عجبت باديء الأمر من هذا الاختلاط ومن رفع الكلفة بين الجنسين، ولكنني أدركت أن نساء هذه البلاد قد اعتدن عدم الاحتراز من مخالطة الغرباء بفضل الزمن والعادات المتوارثة ولا يرين في ذلك بأسا. (١٣)

وقد لاحظت أيضا طبيبة نساء المانية زرات كلا من شمال اليمن وجنوبه في أواخر الأربعينات وبداية الخمسينات بأن المرأة مثلا في حضرموت (تتمتع باحترام يفوق ماتتمتع به شقيقتها في اليمن المتوكلية. وقد تبينت هذه الحقيقة فور وصولي، اذ عرفت أن النساء لايعشن في طبقات تقع دون الطبقات من المنازل التي يعيش فيها الرجال، بل في طبقات أعلى منها، وكان في وسعي أن أتحدث الى الرجل عن زوجته أو بناته، وأن أذكر حتى أسماءهن، ولم يكن هنا مجهولات كل الجهل في الحياة العامة، وكان الرجال يسمحون لنسائهم بأن يلعبن دورا أكثر في حياتهم مما ادى الى أن أفكار المرأة هنا كانت أكثر اتساعا وأن آفاقهن أوسع شمولا (١٤).

كما لاحظ نزيه العظم في الثلاثينات أن النساء في تهامة كن يتمتعن بحرية شبيهة بحرية الرجل في الملبس (فبعض الرجال كانوا عارين من الثياب خلا مئزر في وسطهم.. وبعضهن كن كالرجال عاريات الا من مئزر بسيط وبعضهن لابسات أكماما قصيرة.. وبعضهن وضعن على رؤسهن قبعة مصنوعة من قش القمح والشعير لترد شمس تهامة المحرقة، وهي من صنعهن. وقد علمتهن الحاجة التي هي ام الاختراع أن لا يتقيدن بعادة أو قانون بل يلبسن مايوافق محيطهن واحتياجهن. ثم يضيف العظم قائلا (ومن الطف ماسمعت عن نساء اليمن في جهة نجران أنهن يرقصن مع الرجال أزواجا على نغمات الرباب وضرب الدفوف. وقد ألفن هذه العادة من أجيال عديدة وتشارك بعض نساء اليمن رجالهن في شرب القشر وتخزين القات) (١٥)

وتمـارس حـر ية الرقص سو ية أيضا في مناطق أخرى من اليمن. ففي يافع، خاصـة أثناء مواسم الأعياد والزواج والز يارات العامة، يرقص الرجال والنساء معا و يتبارى الشعـراء بأشعـارهـم المرتجلة لترددها النساء داخل الحلبة بأصواتهن المنغمة الجماعية. وكذلك في جز يرة سقطرى فان كثيرا من الليالى تصرف في الرقص بين الرجـال والنسـاء وقد شاهدت ذلك بنفسها احدى زوجات القضاة الانجليز في مستعمرة عدن التى زارت منطقة لحج في أواخر الخمسينات. وكانت تلك الرقصات المختلطة أثناء الاحتفـال السنوى لعمال محلج القطن هناك. (عندما وصلنا الى

المحلج وجدنا أن المحتشدين قد قسموا أنفسهم الى حوالي ست مجموعات، وكل مجموعة كانت تحيط برقصة مختلفة. وفي وسط مجموعة من الناس قر يبة منا كان رجل وامرأة يرقصـان سو يـة. وهذا شيء لايمكن رؤيته في المستعمرة حيث نظام الحجاب يطبق بصرامة. أن النساء والرجال هنا يعملون جنبا الى جنب في المزارع ولا تحتجب الا نساء الطبقات العليا. (١٦)

الا أنه يجب الا يغرب عن البال بأن هذه الحر يات التي قد تسمح بها بعض المناطق للمرأة فان عوائق كثيرة أخرى بالمقابل، قد قيدت حر يات المرأة نتيجة لأسباب كثيرة منها المغالاة في الحجاب خاصة في المدن و بين نساء المجتمعات الطبقية الحادة كالعلو يين في حضرموت والسادة عموما في اليمن. وهناك الكثير من الأشعار والأمثال التي كانت تعبر عن النظرة الفوقية للمجتمع تجاه المرأة وهذه هي بعض أبيات أحد شعراء الاحكام في حضرموت:

يقول أبو عامر:
ولا تأمن من النسوان راس
لا تأمن العذراء ولا الفارق ولا حتى النفاس
يقول أبو عام:
ومرثاتي لمن نسله بنات
يدعي لهن بالموت لو حتى عرائس مسندات. (١٧)

فظاهرة الحجاب مازالت تنتشر في اليمن وخاصة في المدن. والى عهد قر يب مثلا في المدن الشمالية كان لايسمح أن تخرج البنت من البيت الا في صحبة أمها وذلك لز يارة الأقارب فقط أو شراء بعض الحاجيات. (١٨)

وكثير من النساء يشبن داخل الجدران و يحجبن ليس عن أزواجهن فقط وانما أيضا في بعض الحالات عن غيرهن من البنات. و بالطبع فان درجة الحجاب

تختلف كثيرا باختلاف المناطق والتركيبات الاجتماعية. ففي كثير من القبائل فان المرأة تتحرك بحرية تامة وتمشي وهي سافرة وتتكلم مع الرجل. وهذا لا ينطبق على نساء البدو فقط وانما أيضا على نساء الطبقات الفقيرة في المجتمعات الزراعية، اما الحجاب الصارم فيطبق بوجه خاص وسط العائلات الموسرة. وفي بعض الحالات قد لايسمح للرجل أن يظهر على زوجة أخيه على الرغم من أنهما قد يكونان تربيا معا كأطفال. فحالما تحجب الفتاة فلا يظهر عليها الا أقرب أقربائها من النساء والبنات، كما لايسمح لها بمخالطة قريناتها من البنات غير المتزوجات وذلك خوفا من أن يكشفن عن عيوبها وبذلك يعرضن فرص زواجها للخطر. وفي مخمية عدن الغربية قد يزوجون الفتاة وعمرها لايزال بين ٩/ ١٠ سنوات وذلك درأ لأن تتعرض فرصة زواجها للتقلبات. (١٩)

(وفي أوساط الطبقات العليا المرفهة في تريم في حضرموت، عندما (تدخل العذراء في السن) حسب تعبيرهم، تصبح محجوبة). ولا يسمح لها لعدة سنوات أن تخرج من المنزل، وتبقى في الطابق العلوى منه معظم وقتها متجنبة معاشرة النساء المتزوجات. وهذه العادات تنطبق أيضا على الساحل. ومن ناحية أخرى فان نساء الطبقات الدنيا في تريم يمشين سافرات، ولكن لا أستطيع أن أقول أين يكمن الخط الفاصل، الا أنه يجب ان نتذكر بأن الحجاب هو علامة مرتبة اجتماعية ولايكون مضايقا للكثير من النساء العربيات كما قد تتخيل ذلك النساء الغربيات). (٢٠)

ونتيجة لحياة النساء بين الجدران وحجبهن عن الأنظار، فان الكثير من الرجال كانوا يتحرجون عن نطق أسماء زوجاتهم أمام الأخرين. وهذه دكتورة نساء أجنبية تصف تجاربها في هذا المجال فتقول: (من النادر أن بعث لي أحدهم بخادمة لاستدعائي، اذ كان يجيئني دائما الزوج نفسه الى رؤية (بيته) أو يوفد الي أحد خدمه من الرجال. ولو كنت قد تحدثت اليه عن (زوجته) بدلا عن (بيته) لكان هذا الحديث خطيئة اجتماعية كبرى. وفي حالة وجود أكثر من زوجتين له يرد على قائلا: (بيتي القديم) أو (بيتي البدين) أو (بيتي الصغير) واذا كان لابد من اعطاء اسم معين فان الاسم الأول لقريب المرأة الذكر هو الذى يعطي دائما. وحتى النساء أنفسهن ولا سيما في عائلات السادة، يلقبن بعضهن بعضا باسم الرجال كقولهن (السيد أحمد) و (السيد محمد). (٢١)

وعندما ترسل الأمهات في القرى الرسائل الى أبنائهن المهاجرين في المدن اليمنية أو في الخارج فانهن يتحرجن عن ذكر أسمائهن وانما عادة تمهر الام باسم والدها قائلة المخلص / أبوك فلان بن فلان.

كما فرض الحجاب والحياة المنعزلة على النساء قبول الطاعة العمياء من

أزواجهن أو أقاربهن وقد نقلت الينا زوجة المستشار البريطاني تساؤل احدى نساء حضرموت حول طاعة الأوربيات لأزواجهن (هل تطيعين زوجك أو هو الذى يطيعك؟) وقبل أن أتمكن من الاجابة عليها ذهبت تحدثني عن الطاعة. فكأرملة تستطيع أن تعمل ماتشاء، ولكن كل هؤلاء النسوة لابد أن يستأذن من أزواجهن اذا ماأردن الخروج من المنزل فان قال الزوج لا وجب عليهن البقاء في البيت. (٢٢)

الا أن بعض الأوربيات اللواتي اختلطن كثيرا بالنساء اليمنيات يعتقدن بأن العزلة المفروضة عليهن قد تؤدى الى اهتمامهن ببنات جنسهن بدلا من أزواجهن وفي بعض الأحيان الى العلاقات العاطفية والجنسية خاصة في الأماكن التي تكثر منها هجرة الأزواج الى الخارج.

فعن تجاربها في صنعاء تقول الدكتور الفرنسية كلودى فايان:
(وهكذا تقضي النساء أوقات فراغهن بعيدا عن الرجال في الصباح وأثناء الغذاء وبعد الظهر. والمدهش المحير أن هؤلاء النسوة لسن في الدير. انهن أنيقات مخضبات يرقصن و يعرضن مجوهراتهن ولكن لا لاسعاد الرجال... فالرجال لايشاهدون أبدا هذا البهاء... وكثيرا ما سألت احداهن (ولكن هل سيراك زوجك بهذا الجمال وهذه الزينة هذا المساء، هل رآك ترقصين؟ فترد بدهشة مستغربة كلا).(٢٣)

أما السيدة انجرامز –وكانت ساحة تجربتها حضرموت فتقول: (ان هذا التسلط من قبل الرجال قد جعل النساء خاليات البال وليس لهن مشاكل كبيرة تذكر فالأزواج قد أوجدوا لهن ولم يكن ملزمات بالخروج والعمل أو منافسة الرجل بطريق أو بآخر. وعلى الرغم من أن حياتهن محصورة فهي على نمط واحد وهن يعرفن تماما ماذا يستطعن أو لا يستطعن عمله دون موافقة الرجل. ولم يكن يبدو على وجوههن مثل ذلك القلق الذى دائما مايظهر على وجوه النساء في البلدان الأكثر تطورا وعلى العكس فقد كن أشبه بالراهبات و يبدو عليهن هدوء البال والسكينة والصفاء كما هو الحال بالنسبة لحياة الدير. ولكن بسبب عزلتهن عن مجتمع الرجال فان ذلك يقود في بعض الأحيان الى علاقة –بل الى علاقة عاطفية –مع النساء الأخريات). (٢٤)

و يرتبط بقضية عزل المرأة عن المجتمع الرجالي استماتة الرجال في عدم تمكن المرأة من التعليم وذلك خوفا من أن تستغل معرفتها بالقراءة والكتابة في الاتصال بالرجل من وراء الحجاب. ومن الطريف أن نجد نظرة الرجل في اليمن لا تختلف عن نظرة شقيقة في العراق (في القرن الماضي وحتى مطلع القرن الحالى) تجاه هذه المسألة. فقد كتب الأستاذ عبد الرزاق الهلالي مايلي:

(إن مشكلة تعليم البنات (في العراق) كانت أشق وأصعب لأن نظرة المجتمع

آنذاك لم تكن تقبل للبنات آن يتعلمن القراءة والكتابة. ومن طريف الآراء في هذا الخصوص الرأى الذى أبداه المرحوم خير الدين الألوسي في كتابة الموسم بـ (الاصابة في منع البنات عن الكتابة) الذى كتبه سنة ١٨٩٧ قال: (فاما تعليم النساء القراءة والكتابة فأعوذ بالله، اذ لا أرى شيئا أضر بهن، لأنهن لما كن مجبولات على الغدر، كان حصولهن على هذه الملكة من أعظم وسائل الشر والفساد وأما الكتابة فأول ماتقدر المرأة على كلام بها، فانه يكون رسالة الى زيد، ورقعة الى عمرو، وبيتا من الشعر الى عزب، وشيئا آخر الى رجل آخر.

فمثل النساء والكتب والكتابة، كمثل شرير سفيه، تهدى اليه سيفا، أو سكير تعطي له زجاجة خمر. فاللبيب من الرجال هو من ترك زوجته في حالة من الجهل والعمى، فهذا هوأصلح لهن وانفع. (٢٥)

وعلى نفس المنوال أعلاه تقريبا سجلت لنا السيدة انجرامز هذا الحوار مع أحد أصدقائها بشأن قضية تعليم المرأة القراءة والكتابة. وكان حواره هذا بعد زيارتها الى مقصورة نساء بيته. (قال لي أن النساء العربيات ليست لديهن أخلاق، عليك أن تخبريهن كيف يجب أن يسلكن انهن يحتجن الى تعليم) فأجبت: من المؤسف بأنهن لا يستطعن القراءة والكتابة. فقال أنا لاأقصد ذلك. انهن في حاجة لتعليم الأخلاق. فاذا تعلمن القراءة والكتابة فسيبدأن في الحال بمراسلة الرجال.(٢٦)

الا أن الأسباب الحقيقية لعدم تعليم المرأة أعمق وأشمل (لقد سمعت الرجال مرارا يرددون قائلين انهن لسن أفضل من الاغنام. ولكن ذنب من ذلك؟ ان الرجال يخافون في أنه اذا تعلمت المرأة القراءة والكتابة فستطالب بحرية أكثر وبمزيد من الحرية ستنتهي الأخلاق. أن أفكارهم عن الفساد الاخلاقي هي دائما انعكاس لما يعتقدونه عن سلوك المرأة الغربية التي تقبل أمام الأنظار وتلبس الملابس غير المحتشمة، وعموما تسلك بطريقة لا يريد الرجل المسلم أن تقلدها ابنته). (٢٧)

٤

وقد عرف المجتمع اليمني كغيره من المجتمعات الأخرى وجود الجوارى في العصور الوسيطة والحديثة ولكن ليس بالشكل الحاد كبقية مناطق الجزيرة والخليج العربي. وتصف لنا كلودى فايان تجربتها في هذا المضمار في صنعاء في أوائل الخمسينات فتقول:

(نزل سفير للمملكة العربية السعودية في دار الضيافة في صنعاء وأراد أن يشترى جارية بيضاء من أحد أمراء صنعاء ليقدمها هدية الى سيده ابن سعود

وجاءني واحد من خدم دار الضيافة ونقل الي الخبر في تكتم شديد، بل وأحضر معه العقد الذى وقعوه، والثمن الذى اتفقوا عليه وهو الف وثمانمائه ر يال (٧٠٠ د) ولكن الصفقة كانت متوقفة على الفحص الطبي الذى سأقوم به.

واذا كانت الفتاة تكلف هذا المبلغ الكبير فلأنها من الجنس الأبيض، أما الجوارى الأخر يات اللائي أعرفهن فانهن من أصل أفر يقي.. وطلبوا مني أن أفحصها فحصا باطنيا دقيقا (وكان عمرها ١٥ سنة) حتى يتأكدوا من أنها خالية من كل الأمراض التناسلية.. وفي ذعر واحساس بالعار هاجت وحاولت التخلص ولكن الأمير كان يخضعها بالقوة. لقد كان مشهدا جارحا مؤلما.. واذا تحدثت عنه اليوم خارقة بذلك قسم هيبو قراط فما ذلك الا بفعل نظرتها في تلك اللحظات الرهيبة. وقد تعمدت أن أذكر لهم تفاصيل شنيعة عن أعراض المرض الجلدى المعدى المستعصي.. وغادر الأمير السعودى المطار ولم يأخذ معه جسما محجبا صغيرا بعيدا عن وطنه.

ان على أصدقائي اليمنيين أن يدركوا أن الانسان ليس حيوانا يباع. (٢٨) وفي كتاب ابن المجاور الدمشقي (ت. ١٢٩٠م) الذى كان رحالة طوافا زار الهند و بلاد فارس والحجاز واليمن، وصف فر يد لعادات الناس في المساكن والزواج والأخلاق العامة، ولو كانت قبيحة قد يتحرج غيره من ذكرها ولكنها على أية حال من جوانب الحضارة الانسانية تستحق أن تعرف. و يظهر من وصفه لأخلاق بعض نساء ميناء عدن — ومعظمهن أجنبيات — أو لبيع الجوارى فيه، أن وضع المرأة آنذاك قد بلغ دركه الأسفل.

والحقيقة أن لم يقتصر على ميناء عدن وحده وانما على بقية الموانىء اليمنية، فمثلا هناك اشارة الى أنه عند غزو البرتغاليين لميناء الشحر في مطلع القرن السادس عشر كان في الميناء عدد من حانات الشراب الذى يعصر محليا. وفي المدينة ماخور ومرقص يديرهما أحد الهنود بالاشتراك مع بعض أهالي الشحر والراقصات يجلبن من الهند ومن لامو ثم يعدن الى موطنهن الأصلي، والبعض منهن يوالين السفر الى عدن والحجاز. والر بان باسباع يطلق على الماخور والمرقص اسم (محلات الغرام والهيام والمدام). (٢٩)

أما وصف ابن المجاور لعملية بيع الجوارى في عدن فكان كالتالي:
(تبخر الجار ية وتطيب وتعدل و يشد وسطها بمئزر و يأخذ المنادي بيدها و يدور بها في السوق و ينادى عليها، و يحضر التجار الفجار يقلبون يدها ورجلها وساقها وأفخاذها وسرتها وصدرها ونهدها. و يقلب ظهرها و يشبر عجزها و يقلب لسانها وأسنانها وشعرها و يبذل المجهود وان كان عليها ثياب خلعها وقلب وأبصر (ثم يذكر

أشياء فاحشة لا نر يد ذكرها) فاذا قلب ورضى واشترى الجار ية تبقى عنده مدة عشرة أيام زائد وناقص. فاذا رعي وشبع ومل وتعب وقضى وطره قال ز يد المشترى لعمرو البائع: بسم الله ياخواجا بيني و بينك شرع محمد بن عبدالله فيحضر عند الحاكم، فيدعي عليه العيب. (٣٠)

وفي حالة أخرى يقول ابن المجاور: (حدثني قال اني بعت جار ية هندية بعدن على رجل اسكندراني بقيت عنده سبعة أيام. فلما شبع استعيب فيها وأحضرني الى الحاكم وادعى عليها بالعيب. فقال الحاكم. وماعيبها؟ (ثم يذكر عيبا فاحشا. (٣١) لانود أن نذكره هنا)

أما وصف ابن المجاور لوقاحة بعض النساء الأجنبيات في شوارع ميناء عدن أنذاك فهو يقول. (اذا تخاصم بعض النساء البرابر مع أخرى تخلع ماعليها من الثياب وتلطم صدرها، وتصفق وتقفز وتسلق عيناها في وجه صاحبتها، وتغدو كل واحدة منهما تارة تنام وتارة تنحني وتارة تضحك وتبكي وتارة تعبس وتارة تلطم (ثم يذكر تصرفات مشينة لانر يد ذكرها) ثم ينهي ابن المجاور كلامه: وايش ماعملت احداهن عملت الأخرى مثل الأولى. فما رأيت أوقح ولا أوسخ ولا أقل حياء من البرابر لا جزاهم الله عن الاسلام خيرا). (٣٢)

وفي كثير من الأحيان كانت المرأة تعامل وكأنها سلعة لا غير. فهاهو أحد سيوف الاسلام في اليمن المتوكلية يعامل زوجاته الشرعيات وكأنهن سلعة جنسية قابلة للتبادل. وهذا وصف لما لمسته كلودى فايان في صنعاء. تقول الدكتورة فايان: (ودعنا الأمير (ع) بعد الغذاء للانتقال الى المفرج ولكنه قبل هذا تركني وحدى مع الأمير (ب) وأخذ معه المهندس (صديق فايان) الى مقر الحر يم، أجل الى الحر يم. مسكين المهندس. أنه شارد الفكر، تائه بوضوح وصف لي مارأى فيما بعد فقال: ساقني الأمير الى الحجرة المجاورة وفيها ثلاثة سرر كبيرة. وكنا أمام الزوجات الشرعيات وهن في أجمل ثيابهن وكامل ز ينتهن، وقد زاغت عيونهن. كن مستعدات لكل شيء.. عدا أصغرهن... فقد خانتها شجاعتها أمام هذا الرجل الغر يب ففرت واختفت تحت السر ير.

ثم شرح لي صديقي ماحدث. قال له الأمير. دبر لنا (الحكيمة) ــ يعني فايان ــ وتستطيع أن تختار من تشاء من حر يمنا. (٣٣)

كذلك تعطينا الطبيبة الفرنسية لقطة أخرى فتقول: (وهانحن للمرة الثانية في الطابق العلوى، في البيت الكبير. كانت نساء الأمير في غليان وفوران وقد رقدت سيدة فـــــــوق احدى السرر الثلاثة، والقت أخرى بنفسها في أحضاني وتعلقت برقبتي وهمست في أذني (كونياك).. طبعا كونياك.. هكذا دائما وطلب الأمير أن

أفحص المر يضة ودعا المهندس للدخول الى الغرفة، بل وطلب من المهندس أن يفحص المر يضة بعدى، ولم تكن مصابة بشيء على الاطلاق). (٢٤)

و يشير فؤاد حمزه الى ظاهرة معاملة المرأة كسلعة في عسير فيقول. (وقد لاحظت أنواعا من الزواج كانت المساومة فيه أساسا له وكان المال سببا لا تمامه. ولم يستكف أهل هذه البلاد عن تزو يج بناتهم من الجنود برغم علمهم بقصر مدة اقامتهم بين ظهرانيهم. وهذا التساهل في اختيار الأزواج أو بالأحرى في بيع النساء للرجال بثمن بخس و بدراهم معدودة قد لفت نظرى الى هذه الظاهرة الاجتماعية الخطرة). (٣٥)

و بالطبع فان معاملة المرأة بهذا الشكل قد جعل النساء وليس لهن الا مشاغل تافهة صغيرة (عواطف سفلية وضيعة. فالرجال يستخدمونهن هنا كسلعة، سلعة للذة والتسلية أو آلات لانتاج الأطفال، والشيء الذي يعامل كسلعة يصبح شيئا وضيعا). (٣٦)

كذلك بسبب تلك الأوضاع التي كانت تعيشها المرأة، تجد زوجة أحد قضاة المحكمة العليا في عدن ابان الحكم البر يطاني، والذى كان مسئولا عن البت في قضايا الزواج والطلاق، بموجب (المنهاج) بأن الحقيقة التي لا تصدق تبقى بأن في كل (١٠) حالات زواج في المستعمرة كانت (٧ ــ ٨) حالات طلاق يتم تسجيلها في سجل الطلاق في المحكمة. وأن هذه النسبة العالية تجعل حالات الزواج والطلاق في هوليود لاشيء يذكر أمامها. ثم تمضي الكاتبة قائلة بأن نسبة الطلاق قد بلغت ذروتها في منتصف الخمسينات عندما جاء فر يد الأطرش لاحياء الحفلات الغنائية في عدن. فقد استطاع ذلك الحدث أن يجمع النساء كما لم يستطع أى شعار آخر، في طر يق تحر ير المرأة فقد تدافعن بالمئات لحضور حفلات الأطرش دون رضى أزواجهن أو أقاربهن. وكانت النتيجة ارتفاع نسبة الطلاق آنذاك في المستعمرة. (٣٧)

٥

بالنسبة لاجراء الخطبة واختيار الزوجة فتختلف العادة من مكان لآخر ففي البعض تتم الخطبة بموافقة الفتاة، وفي البعض الآخر يتم اختيار العروس بواسطة الأهل. الا أنه في الكثير من المناطق اليمنية هناك حق الأفضلية لأ بن العم في الزواج. من ابنة عمه. (ان حقوق بني العم شيء ثابت بموجب الأعراف. فالفتاة يجب أن تتزوج بأقرب أبناء عمومتها كأبن عمها. واذا لم يطلب ابن عمها الزواج بها، فان موافقته على زواجها بآخر لابد من الحصول عليها. ولا يسقط حقه الا في حالة تزو يج أبيها لها مقابل زوجة جديدة له. واذا ماتوفى أبوها وطالب بها ابن

عمها فيمكن للفتاة أن تستعطفه لكي يتركها حرة لتختار الزوج الذى تر يده الا أنه لايمكن أن يفرض عليه اعطاؤها حر يتها في الاختيار. فاذا رفض فما عليهما والرجل التي اختارته الا أن يهربا و يطلبا حماية رئيس قبيلة قو ية أخرى، ولكنهما سيعيشان في خوف مستمر من أن يثأر بهما. فاذا قتلها ابن عمها فلن يكون ملزما بدفع ديتها، أما اذا قتل الرجل نفسه فعليه أن يدفع نصف الدية فقط). (٣٨)

وفي عسير السراة أيضا تجد أن ابناء عم العروس (أولى بها من الغر باء، ولهم عليها حق الأفضلية، ولذا يجب التثبت من عدم معارضتهم في الزواج أو ارضاؤهم للتخلص عنه قبل اتمامه). (٣٩)

وعلى أية حال فان الخطبة ــ كأى ظاهرة اجتماعية أخرى ــ ترتبط بظروف المجتمع والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية السائدة فيه ونجد ذلك واضحا في ظاهرة الخطبة في المجتمع اليمني، فهي ترتبط بالعلاقات الدينية ممثلة في ظاهرة الحجاب وعدم السماح باختلاط الجنسين وخاصة في المدن الرئيسية وترتبط بالتمرتب الاجتماعي والعلاقات الطبقية، وكذلك ترتبط بالعلاقات الاقتصادية والحاجة الي أيد عاملة. (٤٠)

فالأب في الظاهر هو الذي يقرر في شئون الزواج ولكن الحقيقة أن النساء هن اللائي يقمن بعقد الزواج، فالشاب يعلق أهمية كبرى على رأى أمه وأخوته لأنهن يعرفن الزوجة المقترحة.. وهكذا يتوقف الزواج على مدى حكمة نساء الاسرة (٤١)

وهذا وصف أحد الشباب العدنيين المتعلمين لكاتبةُ أجنبية، عن كيفية اختيار عروسه بواسطة قر يباته من النساء.

(وفي الأخير تجمعت لدي قائمة بتسع مرشحات مع كل تفاصيل وجوهن وهيئاتهن وأصواتهن وشخصياتهن الخ الخ. و بدأت في عملية الاختيار ولك أن تتصورى صعو بة الاختيار طالما أن عيني لم تقع مطلقا على أحد منهن. وعلى كل حال فبغياب الصور، لأن ذلك كان ممنوعا تماما، كان علي أن أمتد على فراشي في الظلام وابدأ اتخيل هيئة كل واحدة منهن حسب الأوصاف التي أعطيت لي. اني أعرف أن هذا قد يبدو غير معقول. الا أن كل واحدة منهن مع الوقت قد صارت في ذهني شخصا حقيقيا و واضحا) وفي الأخير ينهي هذا الشاب حديثه حول الزواج فيقول (أنه أشبه بالقمار. وما على الانسان الا أن يتقبل مصيره). (٤٢)

الا أنه في أماكن أخرى من اليمن فان حر ية اختيار الزوجة تتم بموافقة الجانبين. فاختيار العروس في عسير السراة، لاسيما القرو يات والبدو يات، يقع كما يقول أحد الرحالة، في (أحد مكانين السوق أو البئر. وعلى الراغب في الزواج أن

يرتدى أحسن ثيابه يوم السوق و يشرع في ذرعه ذهابا وجيئة الى أن يقع نظره على فتاة تعجبه، فيتقدم اليها خاطبا باللغة المعلومة (أنا ميدك) و (أنا ميد) و (أنا ليس ميد) و يستدل على ولي الفتاة، وتتم الخطبة في نهار واحد. وهاك المهر، وهاك الضيفة، وهاك الشرهة، وهاك الأستاذ مأذون الزواج، بسم الله من حال النكاح وحرم السفاح مبارك ياعر يس). (٤٣)

وفي بعض الأحيان وعوضا عن استعراض الفتيات في السوق فان الراغبين يتصيدون الفتيات من بعيد في طر يقهن الى السوق قبل وصولهن اليه حتى لا يزاحمهم مزاحم أو ينافسهم منافس. أو أنهم يذهبون الى البئر الذى يجمع فتيات الحي والقر ية حيث هناك الفرصة الحسنة للحديث معهن فيحصل التعارف والا تفاق الضمني على البئر، ثم يعقب ذلك اجراءات الخطبة الرسمية في البيت.(٤٤)

و يشير ابن المجاور الى وجود عادة شبيهة لذلك في منطقة ذمار، في أواسط اليمن، في القرن السابع الهجرى. ففي الفصل الموسوم (صفة نكاح أهل هذه الأعمال) يقول ابن المجاور:

(اذا خطب ز يد بنت عمرو وأنعم له بذلك يقول ز يد لعمرو. أر يد أن أشاهد جمال كر يمتك. فيقول عمرو: أقدم الى السوق الفلاني فانها تتوعد به. شاهدها في بيعها وجمالها. فيقدم ز يد الى السوق الذي دله عمرو فيقعد على قارعة الطر يق فتقبل خطيبته، وعلى ظهرها كارة قدر شيلها تحط في السوق فتبيع مامعها وتشترى حوائجها، وترفع كارتها على ظهرها. و يرجع خطيبها ورآها تقطع الجبال والأودية والشعاب والسهل والجبل واللين والوعر. وهذا كله ولم تحط الكارة من ظهرها ولم تسترح. فاذا أعجب الرجل حالها وجمالها وشيلها و بيعها وشراها وقوة صبرها على شيك الثقيل فعند ذلك يملك بها و يدخل عليها وتبقى على شغلها ذلك الى الممات). (٤٥) وكما هو واضح من هذا النص فان الاعتبار ين الأساسين هما جمال الفتاة وقدرتها على العمل، بمعنى قيمتها الاقتصادية.

وفي وسط قبائل القرا في الجنوب فان أبا الفتى الذي ينوى الزواج لأول مرة (لا يتكلم فقط مع ابي الفتاة وانما عادة مع الفتاة ذاتها وأمها مطر يا صفاة ابنه في نفس الوقت وفي بعض أقسام قبائل المهرة فان الرجل يسمى باسم أمه كأن نقول محمد بن مر يم. وفي قبائل المناهيل والحموم و بعض القبائل الجنو بية الأخرى فان الرجل لا يتزوج الا بزوجة واحدة و يقوم الرجل بخطبة الفتاة مباشرة). (٤٦) ومن الجدير بالذكر أن الأعراف في قبائل الحموم كانت تسمح بما يسمى (التفر يخ) وهو أن تحمل الفتاة من غير زوجها. ولا ترى القبيلة في ذلك ضيرا خاصة اذا كان ذاك الرجل معروفا بالشجاعة، لأن القبائل دائما تر يد الفتيان الشجعان.

وكما أن هناك قيود الخطبة التي تحد من عملية اختيار الزوجة، فان قيود الكفاءة في الزواج لهي أشد وأقسى ففي بعض المناطق اليمنية كحضرموت التي كان يمارس فيها الى وقت قريب نظام الطبقات. فعموما بينما يمكن للرجل أن يتزوج من أية طبقة اجتماعية الا أنه لا يمكن للمرأة أن تتزوج من طبقة أدنى من طبقتها. (٤٧)

وكل العلويين في حضرموت متفقون على موضوع الكفاءة في الزواج، بمعنى أنهم لن يسمحوا بتزويج بناتهم الا لسيد أو شريف. وهم في هذه القضية أكثر صرامة من أبناء عمومتهم زيود شمال اليمن. وقد نتج عن قضية الكفاءة هذه أن انقسم المجتمع الحضرمي الى فريقين في بداية هذا القرن، أو بما عرف فيما بعد بالصراع العلوى/ الارشادى. وتعود جذور الصراع حول هذه المسألة الى سنة الصراع ١٩٠٥ عندما وقف السادة العلويون باصرار في وجه زواج هندى مسلم في سنغفورة بسيدة علوية. وقد أصر العلويون بعدم الكفاءة في الزواج على الرغم من أن رشيد رضا صاحب مجلة المنار المشهورة أفتى بوجوبه لسبب بسيط وهو أن الاسلام يؤمن بالمساواة. وقد نتجت عن هذه القضية المظاهرات في جاوة وهاجم الارشاديون دور السادة في نظام الطبقات وأنهم يتسخدمون الدين ليحافظوا على مكانتهم العالية في المجتمع ليبرروا عدم المساواة المناقضة لروح الاسلام. ثم أضاف الاشاديون بأن (السادة ليس لديهم الحق في أن يمارسوا سياسة الزواج التميزية لأن جميع المسلمين متساوون و يستطيعون الزواج بحرية). (٤٨)

و يعتقد البرفيسور سارجنت أن الكفاءة في الزواج، كما تطبق في حضرموت مبنية على المبادىء الجاهلية لطبقة الاشراف قبل الاسلام، كما أنها ــ أى قضية الكفاءة ــ في الاسلام تطبق تطبيقات مختلفة. ثم يضيف سارجنت قائلا: (وفيما بينهم أخبرت بأن السادة يعتبرون عارا اذا ماتزوج أحدهم بفتاة من طبقة أدنى من طبقتهم على الرغم من أن ذاك مسموح به من ناحية الشرع. وقد عرفت حالة في تريم حيث كانت الام المسكينة تتكلم عن ابنتها الشريفة) (٤٩) أما الأم المسكينة المتزوجة فلن يرتفع مركزها الاجتماعي كبقية النساء من السادة وانما أطفالها فقط هم الذين ينتقل اليهم دم السادة العلويين. (٥٠)

ان اطار النسب في حضرموت يقسم الناس الى ثلاث طبقات. فكل شخص يرث نسبه من أبيه ولا يمكن المحافظة على مثل هذا النظأم الا عن طريق نمط من الزواج معروف. وقضية الزواج في حضرموت تعتمد على الكفاءة، بمعنى أن الرجل لا يجوز له أن يتزوج الا من تساويه في النسب، فان لم يتمكن من ذلك يجوز له عندئذ

أن يتزوج من هي أقل منه نسبا. وتبقى الأفضلية دائما للزواج الأفقي من نفس الطبقة. (٥١)

والحقيقة أن تفسير الكفاءة في الزواج في حضرموت بالمفهوم العلوى (أصبح أمرا واقعا وذلك بسبب قوة السادة وثرائهم. فهم لم يرضوا أن يزوجوا بناتهم الى المساكين) كما أن نظام الكفاءة في الزواج (لايعني أن العرائس داخل الطبقة الواحدة متساو يات. فهناك تقسيمات داخلية بحيث تكون الأفضلية للأهل قبل الطبقة لأنهم يفضلون الزواج من العائلات صاحبة الثروة المماثلة، وهدفهم من هذا هو من أجل ابقاء الثروة داخل العائلة ومن أجل تدعيم وحدة العائلة). (٥٢)

وتتكون الطبقة الدنيا في حضرموت من الحرثان والأخدام والصبيان. فمن ناحية نظر ية، كل طبقة المساكين لهم مركز واحد، الا انماط زواجهم تعارض هذا النظام المثالي القاضي بأن جميع الأشخاص ذوى النسب الواحد يمكنهم أن يتزوجوا فيما بينهم. فالواقع يدحض ذلك، فمثلا زواج الحرثان بامرأة خادمة عمليا يعتبر زواجا رأسيا بين مسكين أدنى (المرأة الخادمة) و بين مسكين أعلى (الزوج المسكين) والسبب في ذلك هو أن كل جماعة من المساكين تحاول أن تدعم مركزها الوظيفي بالمقارنة مع جماعة مساكين أخرى. وتعبر عن هذا (النسب) الجديد بواسطة الزواج.

و بما أن الحرثان كانوا هم الوحيدين من المساكين الذين كان باستطاعتهم امتلاك الأرض في الماضي فقد كانوا لا يزوجون نساءهم الى بقية طبقة المساكين خوفا من تحو يل الور يثة فيما لو تم الزواج. وقد توصل الدكتور البجرة من دراسته الميدانية هذه الى (أن انماط الزواج تبين أن كلا من مركز النسب والعوامل الأخرى تؤخذ بعين الاعتبار عند اختيار الزوجة، وماهو الا اعادة بيان للهيكل الاجتماعي ودعما للفروق في الثروة وذلك خوفا من أن تنتقل نتيجة الزواج. كما أن الزواج الأفقي قد حافظ على مر الأجيال في أن تنفرد كل جماعة وتحافظ على كيانها داخل الهيكل الاجتماعي. وفي الحالات التي تم فيها الزواج من أدنى الى أعلى فقد أبقى على التأكيد الرمزى للمركز. فأولاد الزواج في مثل تلك الحالات يأخذون نسب أبيهم. وأما الزوجة فتستمر تعتبر في مركزها الواطىء، وكيفيما كان الامر فان الزواج الرأسي غير المتساوى لا يساعد بأى حال على الحراك الاجتماعي). (٥٣)

كذلك في شمال اليمن فان طبقة السادة لم تكن تسمح بأن تزوج بناتها من أبناء الطبقات الأخرى، وكذلك لم تكن تسمح بزواج ابنائها من هذه الطبقات وان كانت تتساهل فيما تتعلق ببنات المشائخ والعقال ورجال القبائل. و يزداد التمسك بهذه التقاليد في شمال اليمن و يقل في وسطه.

و بالنسبة للقبائل فان (هذه الطبقة لا تسمح لفتياتها بالزواج من غير قبيلي، وقد تزوج فتياتها من هاشميين انما دون ذلك فلا يمكن أن تتزوج الفتاة القبلية من أبناء الأسر التي يمارس أفرادها بعض الأعمال الصناعية كأن يكون الفرد حلاقا أو مغنيا أو صاحب مقهى أو صانع أحذية أو دباغ جلود ــ بنو الخمس الذين سبق ان ذكرناهم ــ أما الأخدام فهم طائفة منبوذة لايمكن أن يتزوج أى فرد من الطبقات الاخرى من بناتها أو يتزوج أى فرد من فتيات الطبقات الاخرى). (٥٤)

أما في عسير فلا يهتم أهلها بالكفاءة في النسب فيما عدا عائلات الأفراد والأعيان التي لا تتزوج بناتها لغير الكفء و يقول فؤاد حمزه بأنه قد شاهد حوادث كثيرة قد أغفلت فيها شروط النسب والكفاءة. (٥٥)

و بالطبع فان نتائج تطبيق الكفاءة في الزواج بمثل تلك الصرامة كثيرة وأهمها أن بنات العلو يين قد يفوتهن قطار الزواج بسبب عدم توفر الرجال من طبقتهن و يصبحن أرامل أو عوانس. وفي دراسته للتركيب الطبقي في مدينة حر يضة في حضرموت يسجل لنا الدكتور البجرة بروز الصراع بين طبقتي السادة والمساكين الى السطح بعد قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م في صنعاء. وهذا تسجيل لما شاهده.

(وسرعان ماتصلبت المواقف أكثر في حر يضة. فمثلا أصبحت مواقف بعض شباب الأخدام أكثر عدوانية، وبدأو يندون بالمكشوف بسيطرة الفر يق الأول وغلب على نكاتهم الطابع السياسي والاستهزاء الواضح. ومما قيل أن بعض اراملهم يسمعن وهن يتمتمن مرحبات بالثورة لأن الثورة عندما تأتي الى حر يضة ستحضر معها حر ية الزواج). (٥٦)

٧

ومن الظواهر التي كانت سائدة في المجتمع اليمني هو زواج الفتيات في سن مبكرة وهذا بدوره يعكس اهتمام المرأة بالنواحي الجنسية وذلك (ثمرة نشوئهن في بلاد ألف أهلها تزو يج بناتهم في سن تتراوح بين العاشرة والرابعة عشرة ولم يكن من غير المألوف على أى حال في اليمن أن عجوزا في السبعين من عمره أو يز يد، يبنى بفتاة في العاشرة لتحول كما يقولون بينه و بين الشيخوخة بما تحمله من نظرة الشباب و يفاعته. ولا تكون الفتاة في هذه البلاد وهي في العاشرة او حتى الرابعة عشرة من عمرها أكثر نموا بدنيا وعقليا من مثيلاتها في هذا السن في أورو با ولكنها تكون أكثر ثقافة من الناحية الجنسية اذ أنها نشأت على التطلع الى الزواج المبكر.. وذلك لأن الرجال والنساء على حد سواء كثيرو الصراحة في الأحاديث الجنسية ولايتورعون مطلقا على التحدث بجميع دقائق الحياة الجنسية). (٥٧)

وترى طبيبة أجنبية أخرى أنه لا يوجد ضرر كما يظن من الزواج المبكر وانما

ضرره يمكن في تأثيره على اعاقة النمو العقلي المتكامل لدى الفتاة فيما بعد وكذلك على اهتمامها المتزايد بالجوانب الجنسية. (لقد عرفت الكثيرات من صغيرات السن مزوجات ومخطوبات ولم أتبين لذلك ضرر، و يندر أن تحمل الفتاة خلال المرحلة الأولى لبلوغها. وعسر الولادة ينتج عن سوء التغذية أكثر مما ينتج على النمو الجنسي غير الكامل للأم الشابة.. وفي نظام الحريم تعد الفتيات الصغيرات اعدادا نفسيا ممتازا. و يعرف الأزواج كيف يحصلون على ماير يدونه من متع ولذات) (٥٨) ثم تضيف الطبيبة في مكان آخر قائلة:(وزواج الفتاة الصغيرة ليس فيه خطر من الناحية الجسمية، بل أنه جانب فتان في غالب الأحوال. الا أن هناك أمرا في غاية الأهمية، وذلك أن وضع الفتيات تحت رعاية الرجال وهن في سن مبكرة.. يحول بينهن و بين النمو العقلي المتكامل).

وظاهرة تعدد الزوجات في اليمن تختلف من منطقة الى أخرى. فالعظم الذى زار شمال اليمن في العشرينات والثلاثينات قد لاحظ تعدد الزواج فقال (و يكثر الرجال في اليمن من الزواج وقلما و يجد الانسان رجلا متزوجا بأقل من زوجين أو ثلاثة، وكثيرا مايطلق الزوج زوجاته و يتزوج غيرهن، وربما بلغ عدد زوجات بعضهم من مطلقات وغير مطلقات الثمانية او العشرة أو أكثر. وقد روى لى أحدهم عن نفسه أنه تزوج من تسع زوجات طلق منهن ستا و بقي عنده ثلاث. وقد رزقه الله من جميع زوجاته (٢٥) ولدا مات منهم (١٦) و بقي عنده تسعة. فسالته وكيف كان بامكانه أن يعدل بينهن فقال «ان الأمر سهل جدا لأن النساء في اليمن قد ألفن تعدد الزوجات فلا تجد الغيرة اليهن سبيلا ولا يؤاخذن رجالهن على الزواج ولا يلمنهم وتعيش غالبية زوجات الرجل في منزل واحد دون ان يحدث بينهن شجار أو خصام». (٥٩)

أما مالاحظته كلودى فايان حول هذا الموضوع في بداية الخمسينات فكان بدرجة أقل ولكنها أيدت العظم في استنتاجه حول تأثير تعدد الزوجات فقالت: (واذا توفرت الامكانيات فان واحدا من كل رجل تتعدد زوجاته، اذ أن أرجح الازواج عقلا وحنكة يشعرون وهم في سن الأربعين بحنين ورغبة الى جسد بض جديد، وزوجاتهم يعرفن كل هذا و يتقبلنه كما لا تتقبله المرأة في أى بلد آخر وذلك لأن الاسلام يقره أولا ولأن كرامة الزوجة لن تمس بهذا الزواج تماما كزواجها وهي ليس نتيجة للحب. انها لا تخشى العواصف التي تقلب الحياة العائلية رأسا على عقب في البلاد التي يتعارف فيها الرجال بالنساء. وهي أخيرا ستجد صديقة أجنبية تساعدها وتأخذ عنها جزءا من العمل المنزلي). (٦٠)

كما أكدت هذه الطبيبة الفرنسية في مكان آخر بأن (تعدد الزوجات يحمي الى حد كبير استقرار البيوت التي يوجد بها أطفال. فلا وجود هنا للبيوت المنهارة مثل

الغرب. ولعل المرأة الغربية التي هجرها زوجها والتي تبحث عبثا عن نفقتها من زوج هارب وليس عندها ماتعيش به، لعل مثل هذه المرأة تكون أقل تعاسة في مجتمع فيه تعدد الزوجات ولا سيما والأب هو الذي يتكفل دائما بنفقة الأولاد وتنشئتهم). (٦١)

وفي تريم في حضرموت لاحظ البرفسور سارجنت بأن العلوى اذا ما تزوج بأكثر من واحدة فانه يضع كلا منهن في بيت مستقل تجنبا لنشؤ أية متاعب وأنه حتى بالنسبة لطبقة المساكين اذا تزوج أحدهم بأخرى فسيحاول أيضا توفيرها ببيت آخر. ثم يضيف سارجنت قائلا. (أعرف حالة في مدينة أخرى حيث كانت الزوجتان تعيشان في منزل واحد، الا أن الرأى العام كان ضد ذلك. كما أعرف علويا ثريا كان متزوجا على الأقل بسبع زوجات. وكن كالاتي. الأولى شريفة ولها عدة أطفال، والثانية قروية، والثالثة شيخة من آل بافضل، والرابعة سيدة شريفة، والخامسة قروية من عائلة المشائخ، والسادسة شريفة، والسابعة صينية، وعلى العموم فان الزوجة الأولى في العائلة يكون لها المركز الأول، إلا أنه في حالة زواج العلوي بشيخة أولا ثم بشريفة بعد ذلك فان الشريفة سيكون لها المركز الأول وتكون الأسبقية لابنها). (٦٢)

٨

ولاشك أن تعدد الزوجات في اليمن قد قل الآن نتيجة للتطور الاجتماعي الذي نتج بعد قيام ثورتيه في بداية الستينات، وفي كتاب أخير تعرض لهذه الظاهرة في شمال اليمن يقول مؤلفه (ولا نستطيع الآن، تحديد مدى انتشار ظاهرة تعدد الزوجات في المتجمع اليمني، لأننا في الدراسة الحالية لم نأخذ سوى عينات قليلة في اماكن محدودة لا تصلح للتعميم، ومن هذه الدراسة الجزئية أستطيع القول أن تعدد الزوجات غير شائع في المجتمع اليمني بحيث نطلق عليها كلمة (ظاهرة اجتماعية) تسود المجتمع، كما يمكن القول أيضا أن التعدد يوجد في الحضر بأكبر مما يوجد في الريف و يرجع ذلك لزيادة الدخل في المدن عنه في القرى). (٦٣)

و بسبب تكرر ظاهرة الطلاق فقد كان ينتج عنها الكثير من المآسي وأهمها رمي الأطفال الى الشارع ودخول النساء المطلقات، خاصة في الموانيء، عالم البغاء. وتقول جون نوكس ماور أن حوالي ٧٠٪ من المطلقات في عدن يضطرن الى ممارسة البغاء وذلك لأنهن لم يكن قادرات بأن يتزوجن ثانية كما أنهن لم يكن صالحات للقيام بأى عمل ولذلك كانت ممارستهن للبغاء سبيلا لكسب الرزق.(٦٤) و بالطبع فما كان يساعد على سهولة ممارسة البغاء في الموانيء والمدن الساحلية السماح بممارسته ابان الاستعمار البريطاني في أحياء معروفة من المستعمرة.

وفي أول كتاب رسمي عن مستعمرة عدن، ألفه مساعد المقيم السياسي البريطاني قبل حوالي مئة عام، يتعرض الكاتب الى أخلاق سكان المستعمرة ـ وكان معظمهم من الأجانب المستوردين ـ فيقول. (وفي الختام فمن الجدير ملاحظته أن أخلاق السكان ليست من المستوى العالي. وهذا نتيجة الغياب المستمر للأزواج المهاجرين كالصوماليين في رحلات تجارية خارج المستعمرة. وعادة لايحضر الهنود معهم زوجاتهم عندما يأتون الى عدن، كما أنهم لا يستطيعون الزواج بالفتيات العذارى، وانما بالمطلقات فقط ومثل هذه التغييرات المستمرة في الأزواج بالاضافة الى ماجلبن عليه النساء الصوماليات من حوك الدسائس، كان يؤدى دائما الى ممارسة الزنا من جانب الجنس اللطيف). (٦٥)

كذلك فقد كان من نتائج طلاق الأمهات رمي أطفالهن الى الشارع، فقد كان عادة من الرجال المهاجرين في الموانىء أن يطلقوا زوجاتهم بعد عودتهم الى بلدانهم الأصلية مما يضطر الزوجات المطلقات الى الزواج ثانية ولكنهن عموما كن يتركن أطفالهن وهم في سن ٤ ـ ٥ سنوات فيضطر أولئك الأطفال الى أن يقيتوا أنفسهم أما عن طريق الاستجداء أو السرقة أو الخدمة. (٦٦)

٩

ومن المشاكل التي كانت تعترض عملية الزواج المبالغة في المهور وتكاليف الزواج. وبسبب بروز المشكلة فقد كانت هناك محاولات كثيرة للحد منها. فمثلا عقدت اتفاقية في تريم في حضرموت عام ١٨٩٥ بين السادة والمشائخ وأهل الجوف حول ماذا يجب أن يصرف للزواج العادة. كما وقعت اتفاقية مشابهة لذلك في شبام في بداية الخمسينات.

وفي الدولة القعيطية صدر منشور رقم (١٠) لعام ١٩٥٩ من أجل معالجة تكاليف الزواج. وقد جاء في مقدمة ذلك المنشور الديباجة التالية:
(أما بعد نظراً لما هو واقع من الضرر دينيا واقتصادياً وخلقيا بسبب التنافس في مؤن وشئون الأعراس وتقاليدها من لباس وجهاز وغيرهما من العوائد التقليدية الخارج كل ذلك عن حدود الاعتدال الى حد الاسراف، قرر مولانا صاحب العظمة السلطان في المجلس مايلي وذلك كقرار مجلس الدولة رقم ١ تاريخ ١٠ شوال الموافق ١٨ أبريل ١٩٥٩) وقد حدد المنشور العادات المتبعة من بداية الخطبة حتى ليلة الزواج بعشرين مرحلة، وحدد لها القواعد والضوابط).

وفي السلطنة العوذلية قننت تكاليف وشروط الزواج عام ١٩٦١، كذلك حدثت ترتيبات مماثلة في دثينة. أما في عدن فقد تعرضت الجرائد للمشكلة منذ بداية الخمسينات وهاجمت «مغالاة أهل الفتاة في المهور والجهاز»، كما هاجم

الشيخ محمد سالم البيحاني في كتابة «أستاذ المرأة» الصادر في عدن عام ١٩٥٠ أزمة المساكن وأزمة الآثاث وارتفاع المعيشة وارتفاع المهور. وفي عددها رقم ٢٢ بتاريخ ١١ نوفمبر ١٩٦١ نشرت جريدة صوت الجنوب العدنية «أوبريت الدفع». (٦٨)

١٠

وترتبط الخطبة والزواج في كثير من المناطق اليمنية بالقيمة الاقتصادية للمرأة. فكلما زادت مهارة الفتاة في الريف زاد مهرها. فالمرأة في هذه المناطق تخطب لنشاطها ومهارتها في العمل وليس لجمالها أو حسبها أو نسبها. أن الدافع الأساسي لديهم في تزويج أبنائهم هو الحصول على أيد عاملة فالأسرة تريد شابة تتقاسم مع ربة البيت الأعباء الشاقة التي تضطلع بها.. بل كثيرا ما يتزوج الشاب ثم يسافر للعمل أو الدراسة في المدينة و يترك زوجته تخدم أبويه. (٦٩)

أن الحياة في الريف اليمني في شمال اليمن بالذات قاسية شديدة القسوة فأغلب الزراعة تكون على مدرجات الجبال أو قاع الوديان بوسائل بدائية، الأمر الذي يتطلب جهودا جبارة في الزراعة والعناية بالمزروعات، و يقع على عاتق المرأة جزء كبير من هذا العمل. وهي بالاضافة الى القيام بأعمال المنزل العادية تساعد زوجها في الحرث والبذر وخدمة المحاصيل، وكذلك تقوم برعي مختلف انواع الماشية والعناية بتربية الدواجن وأيضا تذهب الى السوق في عمليات البيع والشراء واذا فرغت من أعمال زوجها فقد تعمل بالأجر في حقول الآخرين، و يصدق ذلك بوجه خاص على الأسر الفقيرة.. كما أنها تزاول مهنة الخياطة وغزل الكوفيات والطواقي وأيضا بعض الصناعات التي تقوم على الخامات المحلية.. و يختلف مدى مشاركة المرأة اليمنية من منطقة الى أخرى، و يرجع ذلك أكثر مايرجع الى طبيعة هذه المناطق، فهي تقوم بنقل المحاصيل عند تعذر استخدام الدواب، وكثيرا ماتهبط المرأة جبلا بل عدة جبال أحيانا لجلب الماء ثم ترجع تصعد هذا الجبل أو هذه الجبال وهي تحمل المياه وكذلك لجمع الحطب. (٧٠)

ان المرأة في الطبقات الدنيا هي مكسب اقتصادى وليست ترفا ماديا فالنساء الفقيرات عادة مايزدن من دخل العائلة عندما يعملن في المزارع، أو يجمعنَ و يبعن الأحطاب والماء أو يصنعن الحصر والسلال والأدوات الأخرى. و بعضهن قد يعملن في البيوت و يكن العائل الرئيسي لأفراد الاسرة «أما زوجات البدو في جنوب الجزيرة فهن اللواتي يرعين الماشية و يغزلن و يحكن الأصواف، وهن في أحيان كثيرة لايكلفن أية مصاريف منزلية، لأنهن يبقين متجولات في البرار مع بقية أفراد الأسرة وراء الكلأ والمراعى». (٧١) و بالنسبة لرجال القبائل في الماضي فقد حلوا انتقال الميراث الى خارج القبيلة عن طريق تجريد المتزوجات الى الخارج من الميراث وذلك

بحكم الأعراف أو حكم الطاغوت من القبائل. وكما هو معروف فقد شن الامام يحيى حرو به على القبائل القو ية كحاشد و بكيل بحجة عدم تور يثهم النساء بسبب اتباعهم حكم الطاغوت بدلا من الشر يعة الاسلامية.

١١

وهناك اشارات الى بعض العادات الوحشية التي كانت تلحق بالمرأة ليلة عرسها في بعض المدن اليمنية كز بيد وحرض وعدن. واذا كانت هذه الممارسات تعكس شيئا فهي النظرة الاحتقار ية التي كان يكنها المجتمع للمرأة. ففي ز بيد وحرض يقول ابن المجاور مانصه «من يوم تدرك البنت الى يوم تعرس لم يمكنوها من النتف وتر بيها الى أن تضفرها دبوقة، و يقال أنه يدهن و يسرح و يغسل بالسدر والطين فاذا كان ليلة عرسها ظفرت دبوقتان وتشد كل دبوقة منها في احدى فخذها وتجلى على زوجها. فاذا خلا بها وقعد منها مقعد الرجل مع المرأة فيحنئذ يمسك الرجل تلك الدبوقتين ولايزال يمدهما الى أن يقلعهما من الأصل فاذا قلعهما استفضها بعد ذلك، فاذا أصبحت من الغد يزرنها قرابتها ومع كل واحدة منهن صحن زبد وتداوى الموضع بالذبد ليبرد عنها الألم لأنه يقلع الشعر من الجلد». (٧٢) (لم نثبت من النص التعابير النابية جدا).

أما في عدن فحتى الستينات من هذا القرن كانت هناك عادة قبيحة بدائية تمارس ليلة العرس خاصة بين أفراد الطبقات غير المتعلمة.. ففي ليلة دخول الزوج بزوجته تجلس تحت سر ير العروسين (المعروف بالناموسية والمرتفع عن الأرض كثيرا) امرأة تكون عادة مسنة تعرف بالمكدية، و يكون عملها اعطاء الاشارات للعروسة العذراء كيف تتصرف أثناء العملية. ثم تأخذ المنشفة الملطخة ببقع الدم الناتجة عن عملية الافتضاض وتذهب بها الى أقر باء العروسة الذين يكونون مجتمعين في بيت العروسة. ثم تقوم المكدية تغطرف (أى تزغرد) بصوتها كي يسمعها الجيران و يعرفوا أن العر يس قد قضى وطره وأن العروسة كانت بكرا بالفعل. وفي الصباح يأتي الجيران للتهنئة. و يعلق البروفسور سارجنت على هذه العادة بأنها لا شك أن تكون جاهلية وأن الاسلام يمقتها. (٧٣)

١٢

والحق أنه منذ بداية الثلاثينات وظهور حركة الاصلاح الاجتماعي في عدن قام الكثيرون بالدعوة الى تعليم البنات والى اصلاح أحوالهن الاجتماعية والثقافية و يدعو أول كتاب فكرى صدر في عدن في العصر الحديث الى المطالبة بمثل هذه الحقوق. و بما أن الحركة التبشير ية المسيحية كانت أول من فتح المدارس للبنات الأجنبيات، كما أن نساء بعض المسئولين البر يطانيين كن هن اللوائي حاولن

تشجيع النساء العربيات على الانخراط في النوادى النسائية، فقد طلب المصلحون العدنيون في ترقية شئون المرأة ولكن ليس عن طريق المبادرات الأجنبية ففي كتاب (نصيب عدن من الحركة الفكرية الحديثة) يقول مؤلفه الأستاذ الأصنج، والذي كان في الوقت نفسه رئيسا لنادى الاصلاح، مانصه: «لا توجد في عدن مدرسة للبنات يعلمن فيها القراءة والكتابة والدين، كما يتعلمن الخياطة والتطريز والنسيج. ولهذه المناسبة انتهزت الفرصة جمعية التبشير بالدين المسيحي وفتحت مدرسة لبنات المسلمين يتعلمن فيها الخياطة والتطريز، وهناك يتشربن المبادىء المسيحية شيئا فشيئا و يثقفن في التمدن المعكوس على الطراز الأوروبي وهو التبرج والذهاب الى المنتزهات والتطلع على لوحة السينما». (٧٤)

وفي مكانين آخرين من نفس الكتاب يشير الى تعليم البنت والى ضرورة الالتزام بالحقوق الزوجية من كلا الجانبين (٧٥). وفي عام ١٩٤٢ هاجم بعض الكتاب العدنيين الطريقة التي يتم بها الزواج وهذه المجموعة ومعظمهم من الصحفيين والأدباء تكلمت عن الاصلاح الاجتماعي. وفي جمعية مخيم ابي الطيب الأدبية أدان الأستاذ محمد علي لقمان، تعدد الزوجات، كما أتهم عبد الرزاق فكرى العدنيين لعدم معرفتهم الحقيقة لمعنى الزواج. (٧٦)

وفي عام ١٩٥٠ أصدر الشيخ محمد سالم البيحاني أحد رجال الدين المشهورين، كتابا أسماه (أستاذ المرأة) وضع فيه القواعد السلوكية للمرأة المسلمة بما يتناسب مع الظروف السائدة آنذاك ولكن على ضوء المبادى الاسلامية.ف فمثلا استنكر عادة عدم ظهور الخطيب على المخطوبة، بل وعدم معرفته لها، الا ليلة العرس واعتماده الكلي في معلوماته عنها على أمه أو الماشطة (أو المكدية التي سبق أن تكلمنا عنها) والتي لا يهمها الا المسحة والعطايا التي تحصل عليها من أهل العروسة.

وفي عام ١٩٦٠ أصدر الصحفي محمد شفيق كتيبا بعنوان (ثورة المرأة على الحجاب). والحقيقة أنه نتيجة لتعليم البنات في الداخل والخارج والى الحملات الصحفية التي كانت تشن ضد الحجاب في أواخر الخمسينات وضرره على الجسم والعقل معا، فقد ثار جدل عام حول الموضوع بين الداعين له من الشباب والمتنورين، و بين خصومه من رجال الدين كالشيخ باحميش. وقد أدى الأمر في النهاية الى أن سارت ست فتيات بقيادة رضية احسان في مظاهرة في شوارع عدن وهن سافرات في ملابس غربية وكان أقاربهن من الرجال يرافقوهن في مسيرتهن. وقد زرن دور الصحف العدنية وأعلن عن رمي الحجاب نهائيا. (٧٧) وتعتقد كاتبة بريطانية أن حكومة المستعمرة كانت تود منذ مدة الغاء الحجاب وادخال السفور ولكنها لم تتجرأ أن تفعل ذلك لخوفها من أن تتهم بهجومها على الشريعة

الاسلامية. (٧٨) ولهذا كانت المرأة العدنية الى قبيل الاستقلال تسافر في جواز بدون صورة لها.

و بالمقارنة مع بقية المناطق اليمنية فان المرأة في عدن قد دخلت المدارس في تار يخ مبكر. ففي منتصف الثلاثينيات كانت هناك مدرسة مزدهرة للبنات، كما بدء وقتذاك في انشاء مدرسة ثانو ية. مدرسة تبشير ية فيها عدد لا بأس به من البنات اليمنيات، الا أنه على الرغم من ذلك ــ كما تقول المسز انجرامز ــ «فلم تتجرأ على الخروج الى الشارع بدون حجاب في منتصف الثلاثينات سوى واحدة أو اثنتين وحتى اولئك لم يتجرأن على اسقاط الخمار الأسود كله وانما ذاك الجزء فقط الذى كان على وجوهن» ثم تضيف السيدة انجرامز قائلة:

«أن النساء المتحررات في المستعمرة كن آل حسنعلي و بنات عمومتهن من آل جعفر وهؤلاء أنفسهن كن ذوات أصول فارسية. و واحدة منهن بالذات هي نبيهة كانت أول النساء الرائدات في العمل الاجتماعي في عدن. فقد التحقت بعدة جمعيات خير ية، واستطاعت مع رحيمة جعفر وأخواتها بأن تساعدني في تجميع عدد لابأس به من النساء لصنع الضمادات للمرضى الجرحى. كما أن المجلس البر يطاني فتح ناديا للنساء العر بيات بهدف ز يادة مشاركتهن في الأعمال الاجتماعية الا أن المشروع أثبت فشله لأن القليل من الرجال كانوا يسمحون لنسائهم بمثل تلك الحر ية كالالتحاق بالنوادى». (٧٩) و بمساعدة رحيمة جعفر أيضا حاولت زوجة المستشار البر يطاني تشجيع نساء المكلا لتكو ين ناد للنساء والمساهمة في عمل الضمادات لجرحى الحرب العالمية الثانية أو فتح صفوف لتعليم الكبار. وكانت أول مدرسة للبنات تفتح في المكلا يديرها الشيخ عبدالله الناخبي الذى استطاع أن يقنع عددا من الآباء بأن يرسلوا ببناتهم ليقوم هو وزوجته وابنته بتعليمهن. (٨٠)

١٣

وعلى خلاف أختها المرأة في الخليج العر بي والجز يرة العر بية، فان المرأة اليمنية تقاسي باستمرار فراغا نفسيا وعاطفيا من جراء هجرة زوجها الى مختلف بقاع العالم جر يا وراء الرزق منذ أمد طو يل. وفيما عدا المنطقة الشمالية من صنعاء فتكاد تكون الهجرة عامة في كل المناطق. وكل ما في الأمر أن اتجاهات الهجرات اليمنية هي التي تغيرت وهي الان مركزة أكثر في المملكة العر بية السعودية ومنطقة الخليج العر بي بدلا من بلدان الشرق الاقصى والهند وشرق أفر يقيا وأمر يكا و بر يطانيا كما كانت عليه فيه السابق.

وفي الماضي كان الزوج المهاجر قد يبقى بعيدا عن زوجته أو أطفاله في بعض

الأحيان مابين ١٥ ــ ٢٠ سنة، و بعضهم كانوا يضطرون للزواج في مهاجرهم ثم يعودون الى زوجاتهم الأصليات بعد كل تلك المدة. ومثل هذا الفراق بين الزوجة وزوجها لاشك وأنه كان يولد الفراغ العاطفي عند كليهما و بالذات عند الزوجة. ولقد لاحظت ذلك الآنسة فر ياستارك في منتصف الثلاثينيات في وادى دوعن في حضرموت «جاءت الينا امرأة جميلة اسمها عطية من القر ية السفلى وكان زوجها، الذى تزوجته قر يبا، قد غادرها الى بلاد الصومال.. و بدأت تغني لنا قصيدة من تأليفها تتمنى لزوجها أن يعود لها بالسلامة. وفيها تقول عد فابنة عمك وحيدة كل ليلة وضحكت البنات اللواتي كن جالسات حوالينا. فمدت عطية يديها وقالت وعيناها تلمعان برقة. هل ماقلته خطأ؟ أليس هو زوجي؟ الا يجوز لي أن أدعو له بالعودة ولكن كم سيبقى بعيدا عنك؟ فأجابت آه من يدرى ر بما عشر سنوات اذا أراد الله ثم تنهدن جميعا. وهذا هو حزن جميع من يعيش في هذه الأودية». (٨١)

و يزخر الشعر اليمني بالقصائد المؤثرة حول الهجرة ومردوداتها النفسية بل وهناك من القصائد حول هذا الموضوع ماتعتبر من روائع الشعر العربي والانساني كقصائد الشاعر اليمني محمد أنعم غالب و بالذات قصائد (الغر يب) و (الطر يق) و (قطرة بن). (٨٢) وهذه بعض الابيات الشعر ية في اللغة العامية من اليمن الاسفل والتي لا يعرف قائلها ولكنها جميعا تعبر عما يختلج في صدور زوجات المهاجر ين من حزن وأسى وتشوق. وهذه الأ بيات مما ترددها النساء و يغنينها أثناء عملهن في الحقول أو البيوت:

ليلي أهيم أحصى النجوم وحدى
والدمع تشوي مهجتي وخدى

○ ✻ ○

العيد أتى كل من حزب وعيد
وانا بحبسك واحبيب مقيد

○ ✻ ○

خرجت نص الليل ولا معك صوت
فرق الأحبة مثل نزعة الموت

○ ✻ ○

خلي سرح مدينة خلف مدينة
شأرزم علي قلبي حجر وطينة

○ ✻ ○

ليتك ترى حبيبي بحالي
شتبكي النهار وشتقهد الليالي

○ ✻ ○

بالله عليك ياشمس لا تغيبي
توقعي حينا شصل حبيبي

○ ✻ ○

الا أنه نتيجة لهذا الفراغ العاطفي من جراء افتراق الزوج عن الزوجة في المهجر لمدة طويلة فقد وجدت زوجة مستشار بر يطاني سابق، كانت لها علاقات وطيدة مع بعض النساء في منطقة حضرموت، لقد وجدت هذه الزوجة أن الفراق يؤدى عادة الى انشاء علاقات جنسية بين النساء ذاتهن كتعو يضْ لما فقدنه بسبب عدم وجود الأزواج

«في حضرموت يعتقد الرجل أنه مادام ليست هناك فرص للنساء في أن يقابلن الرجال فانهن سيحيين حياة عفاف. ولكن عندما تثار عواطف البنات عن طر يق الزواج المبكر و بعدها يصدمن نتيجة الطلاق أو هجرة أزواجهن، فليس من المستغرب، مادام ليس أمامهن أى مخرج حتى ولو كان غزلا بسيطا مع الرجال، الا أن يتجهن نحو بنات جنسهن. (٨٣)»

وفي مكان آخر من كتابها، تصف لنا هذه الكاتبة أن ذلك ماكان يحدث لا ثنتين تعرفهما تماما فهذه الأولى «ذات النظرات التي تخلب الألباب كأنها نجمة سينمائية والتي كان يمكنها أن تكون كذلك فيما لو نشأت وترعرعت في بيئة أخرى. لقد كنت أشاهدها وأنا مشدوهة بجمالها وصفاء قسماتها والتي كانت تخفي تحت طياتها ذكاء واهتماما بالعالم الذى حولها لر بما كان بلا شك قادها الى حياة غنية ترضى بها أكثر فيما لو كانت تعلمت وتحررت. ولكنها كانت تضيع مواهبها، غير المشكوك فيها، في المزاح مع الحر يم. لقد كانت مثل الأخرى تعزي نفسها بسبب فقدانها لزوجها الذى ذهب الى المهجر، في عشق النساء الأخر يات. (٨٤)

١٤

الا أن الهجرة من ناحية ايجابية قد ساعدت المرأة اليمنية على أن تأخذ على عاتقها بعض المسئوليات التي كانت من مهام الرجل. فالهجرة الكبيرة للرجال قد جعلت المرأة الممثل البالغ الوحيد للأسرة. فرحيل رب الاسرة وغيره من رجالها البالغين يلقي على عاتق الزوجة أيضا مسئوليات جديدة. فكونها رب الأسرة المؤقت يجعلها تلتزم بمهام جديدة تخلى عنها رب الأسرة المهاجر. وتنطوى احدى هذه المهام على قدر كبير من مسئولية اتخاذ القرارات التي كانت وفقا على الرجل. وهكذا فان الدور الذى تلعبه المرأة في اقتصاد الاسرة قد توسع بشكل جوهرى.. و بهذا الشكل تصبح الزوجة أثناء غياب زوجها في مرتبة اجتماعية مساو ية على الأقل

لمرتبة الابن الأكبر في الأسرة اذا كان دون سن الزواج من حيث السلطة ضمن العائلة. (٨٥)

ومما ساعد المرأة على القيام بالواجبات التي كانت أساسا من مهام الرجل كالزراعة، هو أنه بفضل ادخال بعض المكتشفات الحديثة من الالآت كمكائن طحن الحبوب والقوار ير الخوائية، ومكائن الخياطة والسيارات قد قلص كثيرا من وقتها الذى كانت تصرفه يوميا لانجاز تلك المهام التقليدية اليومية الواجب عليها انجازها.

و بالمقارنة مع ماأحدثته الهجرة بالنسبة للمرأة في الر يف العماني في هذا المجال فاننا نجد أن دورها لم يتغير كثيرا هناك كدور شقيقتها في اليمن وذلك بسبب أن الهجرة في اليمن أقدم وأشمل، هذا من جهة، ومن جهة ثانية لأن أى تغير يحدث في عمان يكون بخطوات رتيبة بسبب المذهب الاباضى المتزمت هناك نوعا ما. ففي دراسة ميدانية أخيرة أجر يت في عمان عن أثر الهجرة في تغيير دور المرأة في الر يف هناك، يخلص الباحثان الى أنه على الرغم من اتساع آفاق النشاطات التي تاشرك فيها المرأة فما زالت هناك قيود واضحة أمامها.

«ان دور المرأة في المجتمع العماني في الر يف مازال محدوداً للغاية، ومع ذلك فان هناك اتجاها تدر يجيا نحوَ تخطي القيود اذ تأخذ المرأة على عاتقها الان و بشكل متزايد، بعض المسئوليات المنزلية، الخاصة برب الأسرة الغائب عن المنزل وهذا بالضرورة لا يعني توقف المرأة عن اداء مهامها التقليدية لكي تقوم بالمهام الجديدة بل يعني احتواء هذه المسئوليات الجديدة. غير أن هذا التوسع في دور المرأة لم يؤد الى ارتفاع مكانتها، وذلك لأن القبول العرفي بالمكانة الاجتماعية المتدنية مازال سائدا، وهو يمثل عقبة رئيسية في وجه توسيع دور المرأة في حياة المجتمع ومساهمتها الفعلية في الحياة الاقتصادية للمناطق الر يفية. ومن غير المستطاع التغلب على هذه العقبة خلال جيل واحد. ومالم يقتنع المجتمع بأن باستطاعة النساء المشاركة في الحياة العامة بشكل كامل، فلن يتسطعن تقديم المساهمة التي بمقدورهن». (٨٦)

أما في اليمن فان دور المرأة في العمل بارز للعيان وهو ناتج عنْ أسباب نوعية كثيرة منها الهجرة ذاتها. وهذه ملاحظة أحد الرحالين العرب الذين زاروا أواسط اليمن قبل حوالي أر بعين عاما بشأن مشاركة المرأة الفعالة في أعمال الرجال:

«وفي أثناء الطر يق كان يمر بنا كثير من النساء القرو يات ذاهبات بمفردهن

أو مع رجالهن الى الحقول والجبال لقضاء الأعمال المختلفة. والنساء القرو يات في اليمن يقمن بمعظم أعمال الرجال من زراعة وحراثة ونقل وذهاب الى الأسواق لبيع الحاصلات وجلب البن وتقشيره الى غير ذلك من الأعمال الخشنة. وعلاوة على مشاركتهن في هذه الأعمال فانهن يقمن بأعمال منزلهن خير قيام و يعنين بتر بية أطفالهن. وقد لاحظت أنهن نشيطات جدا على العمل و يشتغلن ليل ونهار دون كلل أو ملل ولا يتناولن من الراحة الا قسطا يسيرا». (٨٧)

١٥

لقد قامت ثورة السادس والعشر ين من سبتمبر ١٩٦٢م في شمال اليمن واطاحت بالنظام الامامي الكهنوتي الذى استمر حوالي الالف عام واقامت على انقاضه حكما جمهور يا أعلن عن أهدافه العصر ية كأى نظام جمهورى آخر في الوطن العر بي، و يهمنا في هذا المجال أن نذكر أن الفتاة والمرأة في شمال اليمن بدأت منذ قيام الثورة تعرف طر يقها الى المدرسة والمصنع. فقد أصبحت مدارس البنات تغطي الان كل مراحل التعليم. والفتاة اليوم تلتحق بالجامعات خارج اليمن وفي جامعة صنعاء ذاتها جنبا الى جنب مع زميلها الطالب اليمني. فقد بدأت ظاهرة الحجاب تختفى أيضا في المدن اليمنية ذاتها، كما أن برامج محو الأمية قد قطعت أشواطا لابأس بها في طر يق تحر ير المرأة من الجهل. أما في مجال العمل فان معظم عمال مصنع الغزل والنسيج في ضنعاء هم من النساء العاملات. فالمرأة تعمل الان في التدر يس والتمر يض والاعمال الكتابية وفي الاذاعة والتلفز يون. وفي حكومة المقدم ابراهيم الحمدى بدىء التفكير في معالجة قضايا الزواج والمهور بما يتناسب و وضع المرأة الجديد بعد قيام الثورة. الا أن التطور الاجتماعي والثقافي والسياسي للمرأة في شمال اليمن ليس بنفس الدرجة الذى هو عليه في جنوب اليمن كما سنرى. وذلك لأسباب كثيرة منها أن تعليم المرأة واطلالها على المدينة الحديثة كان أسبق في الجنوب منه في الشمال هذا من جهة، ومن جهة أخرى فهناك اختلاف بين النظامين السياسيين في شمال اليمن وجنو به، ونظرة كل منها الى الدور الحقيقي للمرأة اليمنية في المجتمع الجديد.

أما في جنوب اليمن فعندما قامت ثورة الرابع عشر من أكتو بر ١٩٦٣م بكفاحها المسلح ضد الوجود البر يطاني فان شوطا لا بأس به من تعليم المرأة كان قد قطع في هذا المضمار. ففي أواخر الخمسينات كان التعليم الثانوي للبنات قد ترسخ نوعا ما، كما أن عددا من النساء كن يعملن في التدر يس والتمر يض. وقد شاركت أعداد منهم في الحركة الوطنية في ذلك الوقت وأرسلت بعضهن للدراسة في الخارج. ولم يقتصر تعليم البنات على فتيات مستعمرة عدن وانما شمل أيضا بعض مدن محمية عدن الشرقية في حضرموت.

وقد سبق أن رأينا أن المناداة فى اصلاح أوضاع المرأة والبنات في عدن قد بدأ في الثلاثينات، وأن الحركة انتهت الى المناداة الصريحة للسفور فى أواخر الخمسينات وخروج بعض الفتيات بالفعل في مظاهرة لذلك الغرض.

وعند قيام حركة الكفاح المسلح نجد أن بعض النساء يشاركن مشاركة فعالة في المظاهرات، وتهريب الأسلحة، وايواء الثوار، بعد قيامهم بعملياتهم الفدائية، في البيوت في عدن.. وحتى في جبال ردفان حيث كانت بداية الثورة المسلحة نجد أن المرأة تشارك أخاها في حمل البندقية لمحاربة جنود الانجليز، ومن أشهر الاضرابات التي قامت بها الفتاة اليمنية اضراب طالبات كلية البنات في عدن والذي أدى الى انتشار الاضرابات الطلابية التي استمرت منتشرة الى أن خرج الانجليز من عدن واستقل الجزء الجنوبي من اليمن.

وبعد الاستقلال مباشرة لم تحدث أية تطورات جذرية في وضع المرأة وانما ازدادت مشاركتها بشكل ملحوظ في الأعمال المكتبية والطباعية وذلك بسبب أن كثيرا من تلك الوظائف كانت تشغل من قبل الأجنبيات قبيل الاستقلال. وبسفر تلك الأجنبيات، ثم ادخال اللغة العربية بدلا من الانجليزية في تلك الأعمال، أصبح المجال مفتوحا لاستيعاب عدد كبير من النساء والفتيات في هذه الوظائف. كما أن الفرص للدراسة الجامعية في الخارج بعد الاستقلال أصبحت متوفرة فذهبت أعداد منهن للتحصيل العلمي.

(١٦)

أن التطورات الجذرية لحقوق المرأة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية قد حدث بعد حركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩م التصحيحية، وبالذات بعد صدور برنامج مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، والدستور الوطني الصادر في نوفمبر ١٩٧٠م حول المساواة بين الرجل والمرأة. فقد جاء في البرنامج مايلي:

«ان التغيير الجذري لطبيعة الحياة المختلفة التي تعيشها المرأة اليمنية ومساواتها بالرجل، والدفع بها لأن تأخذ مكانها الطبيعي في الحياة العامة والسياسية والاجتماعية الجديدة، وكذلك مشاركتها في عملية الانتاج ودعم وتشجيع منظمة الاتحاد العام لنساء اليمن وحركة المرأة اليمنية في الاقليم وماتطرحه في نشاطاتها الاجتماعية من برامج ومخططات تهدف الى تطوير المرأة والاسرة اليمنية، سوف يضيف قوى جديدة عاملة الى صفوف الثورة تساهم بامكانيات كبيرة في خدمة الثورة وتطورها».

كما أن المادة (٣٦) من الدستور قد نصت بأن «تضمن الدولة حقوقا

متساو ية للرجال والنساء وتوفر بشكل تقدمي الشروط اللازمة لتحقيق تلك المساواة » (٨٨) ومنذ عام ١٩٧١م وضعت مسودة قانون الأسرة للمناقشة بين صفوف التنظيم واللجان الشعبية والمستشار ين القانونيين وفي الصحافة. ثم شكلت وزارة العدل لجنة مهمتها أن تحمل مشروع قانون الأسرة وتطوف به على الناس في مختلف أرجاء البلاد. وقد ضمت اللجنة مأذونين شرعيين وائمة مساجد ومسئولين من وزارة العدل، ثم انضم الى هذه اللجنة ممثلات عن اتحاد نساء اليمن. واشترك في مناقشة القانون المحافظون ونقابات العمل والطلاب و بقية المؤسسات الجماهير ية. وكانت هذه المناقشات تتم في اجتماعات جماهير ية مفتوحة مع اللجنة.

ومن الجدير بالذكر أنه قبل مناقشة مسودة الدستور واصداره في عام ١٩٧٤م قام المسئولون في المحافظة الثالثة في منطقة زنجبار باصدار منشور قبل حوالي ثلاثة اعوام.

الحواشى

١) أنظر الدكتور محمود الغول. حفيدات بلقيس. مجلة العربي، العدد ٦٢، ١٩٦٤، ص ٢٤ ـ ٣١.

٢) أنظر/عبدالله الحبشي. دراسات في التراث اليمنى، دار العودة، بيروت ١٩٧٧، ص ٧٣ ـ ٨٣.

٣) سعيد عوض باوزير. الفكر والثقافة في التاريخ الحضرمى. ١٩٦١ ص ٩٩.

٤) محمد بن محمد زبارة. نشر العرف لنبلاء اليمن بعد الالف، القاهرة، ١٣٥٩ هـ القسم الأول، ص ٧٠٩ ـ ٧١٩.

*) د. عبد العزيز المقالح. شعر العامية في اليمن. دار العودة، بيروت ١٩٧٨، ص ٤٠١ ـ ٤٠٢.

٥) عمر الحاوى، حديث مع المستشرق التقدمي مكسيم رودنسون، مجلة الحكمة، عدن، العدد (٢٥) ديسمبر ١٩٧٣م، ص ٩.

٦) Knox-Mawer. *The Sultans Came to Tea.* John Murray, 1961. P. 56.

٧) Naval Intelligence Div. *Western Arabia and the Red Sea.* (for official use only). London, 1946. P. 436.

٨) G. H. Brown. *Social and Economic Conditions and Possible* Development *in Socotra* (in stencil) 1966. Beduin p.2

٩) R. b. Serjeant. *The White Dune at Abyan. An Ancient Place of Pilgrimage in Southern Arabia. J.S.S. 1971, Vol. 16, pp. 80-1*

١٠) *Ibid* p. 82.

١١) *Ibid.* pp. 76-80.

١٢) فؤاد حمزه. في بلاد عسير، مطبعة دار الكتاب العربي، ١٩٥١، ص ٨٠ ـ ٨١.

١٣) المصدر ذاته. ص ١٣١

١٤) الدكتورة ايفاهو يك. سنوات في اليمن وحضرموت. ترجمة خيرى حماد، دار الطليعة، ١٩٦٢ ص ١٥٧.

١٥) نزيه مؤيد العظم. رحلة في بلاد العرب السعيدة. ج. ١، مطبعة عيسى البابي ص ١٩٣٧، ص ٤٧، ٩١.

١٦) Knox-Mawer. *op. cit.*,. p. 140.

١٧) د. عبد العزيز المقالح. شعر العامية في اليمن (رسالة دكتوراه) دار الودة، ١٩٧٨، ص ٣٩٩.

١٨) د. محمد مصطفى الشعيني، اليمن الدولة والمجتمع. النهضة، ١٩٧٥ ص ٨٠

١٩) *Western Arabia and the Red Sea. pp. 436-7.*

٢٠) *R.B. Serjeant. Recent Marriage Legislation from Mukalla with Notes on Marriage Customs.* 1962. pp. 493-4

٢١) دكتوره ايفاهو يك. سنوات في اليمن حضرموت. ص ٣٦.

٢٢) Doreen Ingrams. *A Time in Arabia.* John Murray, 1970. p.24.

٢٣) دكتورة كلودى فايان. كنت طبيبة في اليمن. دار الطليعة، ١٩٦٠، ص ١٤١.

٢٤) Doreen Ingrams. *op. cit.* pp. 28-29.

٢٥) عبد الرزاق الهلالي. حقائق وطرائف من تاريخ التعليم في العراق. مجلة آفاق عربية، العدد ١١ تموز ١٩٧٨، ص ٩٨ - ١٠٥.

٢٦ Doreen Ingrams. *op. cit.*, p. 26.

٢٧) *Ibid.* p. 62

٣٨) كلودى فايان. كنت طبيبة في اليمن. ص ١٧١ - ١٧٢.

٢٩) محمد عبد القادر بامطرف. الشهداء السبعة. بغداد ١٩٧٤، ٣٣

٣٠) ابـن المجاور. صفة بلاد اليمن ومكة و بعض الحجاز. تحقيق اوسكر لوففر ين ليدن، ١٩٥١، جـ ١، ١٤٥

٣١) ابن المجاور. المصدر ذاته. جـ ١، ص ١٤٦

٣٢) ابن المجاور. المصدر ذاته. جـ ١، ص ١٣٤ - ٥

٣٣) د. كلودى فايان. كنت طبيبة في اليمن. ص ١٨٧.

٣٤) المصدر ذاته. ص ١٧٩.

٣٥) فؤاد حمزه. في بلاد عسير. ص ١٣١

٣٦) فايان. المصدر ذاته. ص ١٩٥ - ١٩٦

٣٧) Knox-Mawer. *op. cit.*, p. 92.

٣٨) *Western Arabia and the Red Sea*. p. 434.

٣٩) فؤاد حمزه. في بلاد عسير. ص ١٣٣ - ١٣٤.

٤٠) الشعيني. اليمن الدولة والمجتمع. ص ٨٠.

٤١) كلودى فايان. كنت طبيبة في اليمن. ص ١٩٠.

٤٢) Knox-Mawer. *op. cit.*, pp. 95-7.

٤٣) فؤاد حمزه. في بلاد عسير. ص ١٣٢.

٤٤) المصدر ذاته. ص ١٣٣.

٤٥) ابن المجاور. صفة بلاد اليمن. جـ ٢. ص ١٩١ ـ ١٩٢.

٤٦) *Western Arabia and the Red Sea.* p. 436.

٤٧) Ibid, p. 431.

٤٨) A.S. Bujra. *The Politics of Stratification.* (Ph.d thesis) Oxford, 1971, p. 131.

٤٩) R.B. Serjeant. *The Saiyids of Hadhramawt.* London, 1957, pp. 21-22.

٥٠) R.B. Serjeant. *Recent Marriage Legislation....* p. 494.

٥١) A.S. Bujra *op. cit.*, p. 93

٥٢) *Ibid* p. 95

٥٣) *Ibid* p. 104

٥٤) محمد الشعيني. اليمن الدولة والمجتمع. ص ٨١.

٥٥) فؤاد حمزه. في بلاد عسير. ص ٨١.

٥٦) A.S. Bujra. *op. cit.*, p. 181.

٥٧) دكتوره ايفاهو يك. سنوات في اليمن وحضرموت. ص ٢٥.

٥٨) دكتوره كلودى فايان. كنت طبيبة في اليمن. ص ١٩.

٥٩) نزيه العظم. رحلة في العربية السعيدة. ص ٩٠.

٦٠) د. كلودى فايان. كنت طبيبة في اليمن. ص ١٩٢.

٦١) المصدر ذاته. ص ١٩٥.

٦٢) R.B. Serjeant. *Recent Marriage Legislation....* pp. 496-7.

٦٣) د. محمد الشعيني. اليمن الدولة والمجتمع. ص ٧٤.

٦٤) Knox-Mawer. *op. cit.* pp. 92-3.
٦٥) F. M. Hunter. *An Account of the Settlement of Aden.* London, 1877, p. 43
٦٦) *Ibid.* p. 42
٦٧) See text in Sergeant's. *Recent Marriage Legislation.... pp. 472-98.*
٦٨) *Ibid.*

٦٩) الشعيني. اليمن الدولة والمجتمع. ص ٨١.

٧٠) المصدر ذاته: ص ٧٩.

٧١) *Western Arabia and the Red Sea.* p. 433.

٧٢) ابن المجاور. صفة بلاد اليمن جـ ١، ص ٥٦.

٧٣) R.B. Serjeant. *Recent Marriage Legislation....* p. 495.

٧٤) أحمد محمد سعيد الأصنج. نصيب عدن من الحركة الفكرية الحديثة. ١٩٣٤ مطبعة الثورى بمصر ص ٢٨ - ٢٩.

٧٥) المصدر ذاته. انظر ص ٩ - ١٤، ٨٣ - ٨٩.

٧٦) Serjaent. *op. cit.*, pp. 490-8.
٧٧) Faroul Lugman. *Local Customs.* in "Welcome to Aden. 1963 p. 208
٧٨) Knox-Mawer *op. cit.*, p. 92.

٧٩) Doreen Ingrams. *op. cit.*, p. 126.

٨٠) *Ibid.* pp. 127/8.

٨١) Frya Stark. *The Southern Gates of Arabia.* 1957, p. 120.

٨٢) محمد انعم غالب. غريب على الطريق. (ديوان شعر). مؤسسة ١٤ أكتوبر، ١٩٧٤، عدن.

٨٣) Doreen Ingrams, *op. cit.*, pp. 62/63

٨٤) *Ibid.* p. 26.

٨٥) س. ليتس، د بيركس. دور المرأة في الريف العماني، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ١٠، أبريل ١٩٧٧، ص ١٠٥-١٠٦.

٨٦) الانسة س. ليتس ود. بيركس. دور المرأة في الريف العماني. مجلة دراسات الخليج العربي ص ١١١.

٨٧) نزيه مؤيد العظم. رحلة في بلاد العربية السعيدة. ص ٨٩.

٨٨) في الدستور المعدل الصادر في ١٩٧٨/١٢م، أضيفت الى المادة «وتعمل الدولة كذلك على خلق الظروف التي تمكن المرأة من الجمع بين المشاركة في العمل الانتاجي ودورها في نطاق الحياة العائلية وتعطي للمراة العاملة رعاية خاصة للتأهيل المهني».

٨٩) انظر سليم زبال. تحقيق حول دلتا أبين. مجلة العربي، العدد ١٦٢، مايو ١٩٧٢م، ص ١٠٨ - ١٣٠.

٩٠) د. أنيس فوزى قاسم. تقرير. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٢٨، أكتوبر ١٩٧٦م، ص ١٩٨.

٩١) المصدر ذاته. ص ١٩٩ تعتبر هذه المادة «انعطافا جذريا في مجال التشريع في الأحوال الشخصية».
حيث يقول عن هذه المادة ماترجمته بأن لها نكهة اشتراكية مميزة لان النفقة في التشريع الاسلامي محتمة على الزوج

٩٢) See.I. Ghanem. A note on Law No I or 1974. *Arabian Studies.* III. 1976. p. 195.

٩٣) حول بعض مايكتب ومايقال عن تحرير المرأة. صحيفة ١٤ أكتوبر، عدن ص ٤،٥ يناير ١٩٧٩م.

٩٤) برنامج الحزب الاشتراكي اليمني. المؤتمر الأول ١١ ـ ١٣ أكتوبر ١٩٧٨م، ص ٣٤.



دراسة للتفاعل الأسري كأحد الأبعاد الفارقة في برنامج التقويم السيكولوجي للمعوقين

د. فتحي السيد عبد الرحيم *

مقدمة:

عند مراجعة الكتابات العديدة في مجال التفاعل الأسري وردود الأفعال المختلفة من جانب أفراد الأسرة تجاه الطفل المعوق، وتأثير البيئة الأسرية على مظاهر نمو مثل هذا الطفل، وأثر وجود الطفل المعوق على العلاقات بين الوالدين والاخوة، يجد القارىء نفسه أمام صورة بالغة التعقيد من أشكال التفاعل والعلاقات بين أعضاء الأسرة بعضهم بعضا.

ولعل الالمام بوجهات النظر المتعددة في هذا المجال تستغرق عددا كبيرا من الصفحات. لذلك يحاول الباحث في هذه المقدمة ان يعرض باختصار لأهم وجهات النظر محاولا تنظيمها حول بعض المحاور المنطقية التي تتعلق بالطبيعة الانسانية وسلوك الأفراد البشر بين.

المحور الأول: ان أفراد البشر يدركون الحاضر في اطار تذكرهم للماضي وتوقعهم للمستقبل. في هذا المجال نجد أن قدرة الانسان على الحدس بالمستقبل في اطار توقعات تعكس الماضي تسمح للأم أثناء الحمل أن تبني وتطور صورة عن الطفل الذي يوشك على الميلاد. هذه الصورة ــ بطبيعة الحال ــ عبارة عن مزيج من مدركات الذات والأشخاص المهمين في الحياة السابقة للوالدين. وتتضمن هذه التوقعات النموذج الثقافي عن «الطفل المثالي»، أي ذلك الطفل الذي يمتلك من الخصائص والقدرات ما يمكنه من المنافسة الناجحة، والقيام بالأدوار التي يسندها المجتمع الى أفراده.

وعلى الرغم من ان القيم الأسرية قد تختلف من أسرة الى أخرى الا أن التوقعات الوالدية تتضمن أن يكون الطفل قادرا على تجاوز مستوى الوالدين من الانجازات الثقافية والاجتماعية او على الأقل تحقيق هذا المستوى.

مثل هذه التوقعات تبدو متناقضة تماما مع الواقع عندما يصل الطفل بناحية من نواحي العجز او القصور. سواء حدث ذلك بعد الميلاد مباشرة ــ عندما تكون

* استاذ علم النفس المساعد بكلية الآداب في جامعة الكويت .

جوانب القصور الجسمي واضحة ـ أو في وقت متأخر ـ عندما يتم تمييز القصور في الأداء ـ فان التباعد بين التوقع و بين الواقع يمثل تحديا أساسيا لقدرات الوالدين على مسايرة الموقف. والأم ـ بصفة خاصة ـ تقر فر يسة سهلة لمثل هذا التناقض. فدور الأم البيولوجي المباشر في عملية الوضع يعطي التباعد بين التوقع و بين الواقع مغزى سيكولوجي بالنسبة لها أكبر مما يمثله بالنسبة لزوجها.

ليست التوقعات بالنسبة للطفل قاصرة على الفترة السابقة للميلاد، ففي كل مرحلة من مراحل النمو يتوقع الوالدان الخطوة التالية و يضعون خططا لحياتهم بناء على تلك التوقعات. فمن الخبرات المألوفة ان ننتظر ظهور الأسنان الأ ولى للطفل، وننتظر الكلمة الأ ولى التي ينطق بها، وننتظر اليوم الذي يتم فيه عامه الأ ول. نحن نتوقع اليوم الذي سوف يذهب فيه الطفل الى المدرسة، واليوم الذ ي سوف يتخرج فيه، والعمل الذي سوف يلتحق به، كما اننا ننتظر الحفيد الأ ول.
هذه العلامات المميزة في الحياة تعتبر من الخبرات التي تحمل الا ثابة طالما اننا نصل الى تحقيقها. على أن المعرفة التقر يبية للأوقات التي تحدث فيها هذه الخبرات، والصورة التي سوف تكون عليها يسمح للوالدين بترتيب حياتهما والتخطيط لمستقبلهما.

هذه الأشكال من الا ثابة للأبوة والأمومة والتي تتمثل في السعادة المتوقعة كلما تقدم الطفل في مراحل النمو، تصبح التوقعات غير مؤكدة ومحدودة بل ور بما مستحيلة تماما عندما يكون الطفل ـ بشكل او بآخر ـ مصابا بعجز أو قصور. بالنسبة لمثل هذا الطفل لا تكون العلامات المميزة في الحياة واضحة او معروفة تماما على اساس من الأطوار العادية للنمو التي وضعت بصفة أساسية على معايير مستمدة من الأطفال العاديين كذلك فان ذكر يات الفرد في هذه الحالة لا تعتبر دليلا موجها عندما يكون طفله استثناء من كل القواعد والنظم، أي عندما يكون هذا انطفل عاجزا أو معوقا.

المحور الثاني: أن أفراد البشر ـ نتيجة لخبراتهم ـ يبحثون عن تفسيرات لمدركاتهم في اطار السبب والنتيجة.

على أساس من هذا المبدأ من مباديء السلوك الانساني ليس من المستغرب أن الوالدين اللذين يواجهان خيبة الأمل في توقعاتهما، واللذين يساورهما الشك و يمتلئان بالخوف والقلق نتيجة حصولهما على طفل معوق، سوف يتساءلان ان عاجلا ام آجلا: «لماذا»؟. لماذا حدث ذلك بالنسبة لنا بالذات؟ وما السبب في حالة الطفل هذه؟

مثل هذا البحث عن الأسباب والنتائج يزداد تعقيدا الى حد بعيد نظرا

لحقيقة انه بالنسبة لكثير من الحالات التي يطلق عليها «اعاقات» تكون الأسباب غير معروفة تماما. وربما كان الأكثر من ذلك سوءا من وجهة نظر الوالدين أن هذه الأسباب تكون عرضة للحوار والجدل بين اولئك الذين يفترض فيهم أنهم خبراء ومتخصصون.

نظرا لعدم توفر الاجابات المحددة على مثل هذه الأسئلة السببية، كثيرا ما يضطر الوالدان الى البحث عن حلول واجابات من واقع خبراتهم السابقة. يعتقد الوالدان بأن شيئاً ما اقترفاه، او شيئا ما فشلا في القيام به هو السبب في حالة الطفل. يفترض الوالدان أن الطفل الذي أصيب بالعجز او القصور هو نتيجة عقاب لفعل ما قاما به، فعل كثيرا ما يرتبط في مخيلة الوالدين بظروف تحيط بالاخصاب والحمل ومن ثم يرتبط بالخبرات الجنسية. مثل هذه المشاعر تولد انفعالات القلق والشعور بالذنب.

تعتبر حالات القلق والشعور بالذنب مواقف ضاغطة بقوة وتؤدي في معظم الأحيان الى البحث عن أشكال السلوك التي تعمل على تخفيفها. التخفيف عن حالة عدم الارتياح يعمل بعدئذ على تدعيم مثل هذا السلوك والابقاء عليه وهو ما يطلق عليه «الأساليب الدفاعية».

وكثيراً ما يؤدي السلوك الدفاعي الى تشو يه مدركات الواقع، ومن ثم يؤدي الى تعقيد عملية البحث عن التفسيرات السببية. والأكثر من ذلك أهمية هو أن هذه الأساليب الدفاعية تؤثر تأثيرا سلبيا – في معظم الأحيان – على العلاقة بين الوالدين و بين الطفل المعوق.

لعل من أكثر الأساليب الدفاعية المبدئية ما يعرف بأسلوب الانكار. في مثل هذه الظروف يظل ادراك وتمييز التباعد بين الصورة المتوقعة للوليد السليم و بين حقيقة الطفل المصاب بالعجز او القصور غير مصدق مما يؤدي بالوالدين الى أن يعيشا خرافة أنه لا يوجد شيء خاطيء في طفليهما. ولما كان هذا النوع من الخداع الذاتي يؤدي الى تخفيف حدة القلق، يتم التمسك به والابقاء عليه من جانب الوالدين مهما كانت النتائج. وعندما يرفض الوالدان ادراك وتم‍ييز جوانب القصور الحقيقية عند الطفل، يصران على أنه قادر على أن يفعل كل الأشياء التي يستطيع الأطفال الآخرون القيام بها، ومن ثم يضعون طفلهم المعوق في مواقف ضغط وتوتر لا ضرورة لها و يعرضونه لمواقف احباط لايمكن تجنبها.

والانكار – كأسلوب دفاعي – يمكن الابقاء عليه طالما أن الطفل صغير السن و يمكن ابعاده عن مواقف المقارنة بينه و بين الآخر ين. لكن كلما تقدم الطفل في السن فان الحقيقة تصبح ضاغطة بقوة الى الحد الذي يجعل الابقاء على الانكار

امرا متزايد الصعوبة بشكل مستمر. في مثل هذه الحالة كثيرا ما ينغمس الوالدان في مناورات سيكولوجية تؤدي الى المحافظة على خداع الذات.

عندما تكون توقعات الانجاز أكبر من طاقة الطفل، فان الضغوط التي تمارس عليه والاحباطات التي يمر بها كل من الوالدين والطفل عند عجز الطفل على مواجهة تلك المستويات، ينتج عنها تهيج مرتفع وعدوانية مفرطة وشعور بالفشل وعدم الكفاءة.

على أن التوقع بأكثر مما يستطيع الطفل أن يقوم به يعتبر طرفا واحدا للاتجاهات الوالدية غير الواقعية. أما الطرف الآخر فيتمثل في الحماية الزائدة الناتجة عن التوقعات المنخفضة لما يستطيع الطفل القيام به. في مثل هذه الحالة، بدلا من مساعدة الطفل على أن يقوم بكل ما يستطيع القيام به لنفسه بنفسه، فان الآباء والأمهات يستشعرون حاجات الطفل و يساعدونه على القيام بواجبات من المفروض أن يكون الطفل قادراً على القيام بها بنفسه.

المحور الثالث: أن جميع الأفعال الانسانية تتغير وتتعدل من خلال نتائج هذه الأفعال، و بمعنى آخر فان السلوك هو وظيفة لآثاره ونتائجه.

يجد علماء النفس ممن يعتنقون المدرسة السلوكية أن مباديء التدعيم التي وضعها «سكنر» Skinner مقبولة نظريا، كما أنها مفيدة من الناحية العملية. من ثم يمكن النظر الى جميع أشكال سلوك الوالدين على أنها تبقى وتستمر من خلال آثارها ونتائجها. وكما سبقت الاشارة، فان خداع الذات بانكار الواقع، ولوم الآخرين من خلال الاسقاط، والحماية الزائدة للطفل، كل هذه الأشكال من السلوك لها آثارها ونتائجها في تخفيف حالة عدم الارتياح من الاستثارة الانفعالية التي يميزها الوالدان على أنها القلق والشعور بالذنب. وتخفيف حدة هذه الاستثارة هو الذي يبقى على أشكال السلوك الدفاعي.

عندما يكون لدى الوالدين طفل معوق، فان أشكال الاثابة العادية للأمومة والأبوة كثيرا ما تكون محدودة بدرجة كبيرة. عندئذ فان الآثار والنتائج الأخرى تلعب دورا رئيسياً في الابقاء على سلوك الوالدين.

أما المحور الرابع لطبيعة السلوك الانساني فهو أن جميع العلاقات الانسانية بين الأفراد ذات طبيعة متبادلة، و بمعنى آخر أنه لا يوجد فعل يمر بين اثنين أو اكثر من الأفراد دون ان يكون لهذا الفعل رد فعل.

نتيجة للتبسيط الزائد المفروض من خلال الطبيعة الخطية لاستخدام اللغة،

يبدو في بعض الأحيان كما لو ان شخصا يفعل شيئا ما لشخص آخر وأن هذا الشخص الآخر يستجيب لهذا الفعل. نحن نقول مثلا أن الأم تثيب طفلها وأن الطفل بالتالي يتعلم السلوك المثاب. عندما نقوم بتجزئة السلوك الى مثيرات واستجابات، فان هذا الادراك ذو الاتجاه الواحد للعلاقات الانسانية يميل الى اكتساب اهتمام غير ملائم. ان أي سلوك بشري معقد، أي أن الطفل يؤثر على الأم، وأن الأم تؤثر على الطفل، وأن الطفل يؤثر بدوره على الأم مرة أخرى، وأن كل ذلك يحدث في نفس الوقت تقريبا.

لعل هذه الطبيعة التبادلية للعلاقات الانسانية تؤدي بنا الى محاولة البحث عن تأثير الطفل المعوق على حياة أسرته. في هذا المجال أشار «فاربر» Farber (١٩٥٩) الى أن الأسرة، لا تختلف عن أي عضو فيها، في أنها تنمو وتتطور من خلال دورة حياة تتضمن مراحل مختلفة. تبدأ دورة حياة الأسرة في اللحظة التي يتم فيها الزواج بين شخصين، وتبدأ الخطوة التالية في الدائرة مع ميلاد الطفل الأول، وتستمر طالما أن الطفل الأصغر يظل في سن ما قبل المدرسة بعدئذ تأتي المرحلة التي يكون فيها الطفل الأصغر في سن ما قبل المراهقة، ثم تأتي المرحلة التي تتميز بأن يكون الطفل الأصغر مراهقا. وتستمر الدورة الى المرحلة التي يكون فيها جميع الأبناء راشدين، وتختتم الدائرة عندما يصبحون جميعا متزوجين او مستقلين.

لعل هذا المفهوم عن دورة حياة الأسرة ملائم لمناقشة موقف الأطفال المعوقين، ذلك لأن مثل هؤلاء الأطفال يساهمون في نوع من التوقف او الكبح لدورات حياة اسرهم. فبالنسبة للطفل المتخلف عقليا ــ على سبيل المثال ــ فان أدوار الوالدين تتغير الى حد ما، ذلك أنه بغض النظر عن ترتيب ميلاد مثل هذا الطفل فانه يحتل دائماً مركز الطفل الأصغر، أو الطفل في مرحلة ما قبل المراهقة وطالما بقي هذا الطفل في المنزل فان الاسرة لا تنتقل من مرحلة ما قبل المراهقة في دورة حياتها الى المراحل الاخرى.

عندما يستمر احد اطفال الأسرة على أنه الطفل الأصغر ــ بغض النظر عن عمره الزمني ــ و يكون من الواجب معاملته على هذا النحو، فان تأثير ذلك على حياة اخوته يصبح امرا له أهميته فمن المتوقع ــ غالبا ــ العناية بالأخ المعوق، وعلى الاخوة ان يخططوا لحياتهم المستقبلية واضعين هذا الأخ المعوق في اعتبارهم. بذلك يجدون ان دورة حياتهم الخاصة قد تأثرت وقد يستجيبون لهذا الوضع بالغضب وطرق متعددة للتعبير عن هذا الغضب.

أحد الافتراضات الأساسية للعلم وجود نظام يحكم الظواهر في العالم الذي نعيش فيه. فالعلاقات وأوجه الشبه والاختلاف تنتظم عن طريق قوانين أكثر منها أمور تحدث عشوائياً. بناء على هذا الافتراض من ناحية، ولأسباب عملية تطبيقيةمن الناحية الاخرى، تمثل أحد الأنشطة الرئيسية لكل العلوم في المحاولات المستمرة لتصنيف الأشياء والأحداث. وعند تبني نظام للتصنيف تصبح عمليات الاتصال والبحث العلمي سريعة ومنتظمة.

لعل عددا كبيرا من العلوم والمهن المختلفة أثرت تأثيرا بالغا على المسميات والمصطلحات التي استخدمت لتمييز وتصنيف الأطفال ممن لديهم حاجات نفسية وتربوية خاصة. كان من أبرز هذه العلوم الطب، والطب النفسي وعلم النفس النمائي، والقياس النفسي، وعلم الاجتماع وغيرها من العلوم. وطبيعي أن لجميع هذه الفروع من العلم أصولها واهتماماتها الخاصة لهذا العلم او ذاك.

تعكس المسميات التقليدية لفئات المعوقين الاستغراق في وجهات النظر الطبية والطب نفسية وجميعها في أحسن الأحوال لا ترتبط الا ارتباطا ضعيفا باتخاذ قرارات مفيدة وظيفيا لتحسين وضع الطفل. يضاف الى ذلك عائق اضافي ناتج عن الطبيعة الارجاعية للمسميات، او طبيعة عن البحث عن الأسباب. هذا النموذج المكون من العرض ـ السبب والذي يرجع الى المدخل الطبي استعير الى الظواهر السلوكية لأغراض الشرح والتفسير. الا أن تصنيف الأطفال المعوقين طبقا لمسميات ارجاعية كان سببا في تحويل الانتباه عما يمكن عمله بشكل مباشر لمساعدة الطفل المعوق ووضع خطط ملائمة لبرامج الرعاية والتوجيه. أدت هذه المسميات الى وصم الأطفال بحالات أو ظروف افتراضية واعاقت تمييز الخصائص ذات الصلة مما يجعل برامج الرعاية والتوجيه والتعلم أكثر فاعلية وفائدة.

تجرى الدراسة الحالية في اطار تصور جديد لتصنيف الأطفال المعوقين وطرق تقييم خصائصهم النفسية والتعليمية. و يعتبر المدخل الجديد تحولا من تركيز الاهتمام على نوع الاعاقة او أسبابها، الى الاهتمام بالخصائص النفسية والتعليمية التي يتميز بها طفل بالذات في وقت بعينه، وتحديد الخصائص الاكثر اهمية من الناحية الوظيفية.

اقترح كل من «اسكو» Iscoe «باين» Payne (ا) (١٩٧٢) اطاراً لاجراء التقويم والقياس على الطفل المعوق في ثلاثة جوانب من السلوك. كل قطاع من القطاعات يمثل جانبا هاما للمتخصصين في دراسة السلوك ممن يهتمون بالأطفال المعوقين. و يعتقد المؤلفان أن الأطفال المعوقين يختلفون عما يمكن ان

نعتبره «عاديا» على مدى ابعاد أساسية هي: الوضع الجسمي، ومكانة التوافق، والمركز التعليمي. كذلك يرون تحليل كل من هذه الأبعاد الأساسية الى ثلاثة مكونات فرعية تسمح باجراء القياس وتفتح الطريق أمام دور فعال للتربية تجاه الأطفال المعوقين. والأبعاد التي يقترحها المؤلفان بمكوناتها الفرعية على النحو التالي:

أولا: الوضع الجسمي، و يتضمن:

أ ـ درجة وضوح الانحراف Visibility

ب ـ الحركة Locomotion

جـ ـ الاتصال Communication

ثانيا: مكانة التوافق، وتتضمن:

أ ـ تقبل الزملاء Peer Acceptance

ب ـ التفاعل الاسري Family Interaction

جـ ـ احترام الذات Self-esteem

ثالثا: المركز التعليمي، وتتضمن:

أ ـ الدافعية Motivation

ب ـ المستوى الأكاديمي Academic level

جـ ـ الطاقة التعليمية

من الملاحظ أن النظام المقترح يقوم على تحليل وظيفي لمركز الطفل أكثر من اعتماده على أسباب الاصابة او الانحراف. فالبعد الحسمي يضع التركيز على مهارات الحركة والاتصال وعلى الوضوح الاجتماعي للانحراف الجسمي، وهذا الوضوح الاجتماعي هو الذي تنتج عنه الاعاقة الاجتماعية.

من ناحية اخرى، فان بعد التوافق يتضمن مكونات فرعية تغطي مظاهر متعددة لها اهميتها من وجهة النظر النمائية.

اما البعد الثالث وهو مركز الطفل التعليمي فانه يضم مكونات توضع في الاعتبار بصورة متكررة داخل الاطار التربوي.

نظرا لأهمية النظام المقترح لتصنيف وتقو يم خصائص الأطفال المعوقين، ونظرا لحاجة مثل هذا النظام النظري المنطقي الى أدلة امبيريقية على صدق احد الابعاد او الآخر في اطار هذا النظام طبقا لقدرته الفارقة على التمييز بين الأطفال العاديين والأطفال المعوقين، لهذه الاسباب قام الباحث باجراء دراسة حول درجة الوضوح الاجتماعي للانحراف وما يترتب من بناء اتجاهات سلبية معممة تجاه فئات مختلفة من المعوقين.

أما الدراسة الحالية فانها تتناول جانبا آخر من النظام المقترح وهو بعد «التفاعل الاسري» والذي يعتبره «اسكو» و «باين» احد مكونات التوافق في نظام التصنيف الذي يقترحانه.

والسؤال الاساسي الذي يواجه الدراسة الحالية هو:

ما هي ابعاد التفاعل الاسري التي يجب ان تؤخذ في الاعتبار عند تقييم هذا البعد من ابعاد التوافق عن الطفل المعوق؟

ولعل محاولة الاجابة على مثل هذا التساؤل العام تطرح بعض الاسئلة التفصيلية منها:

كيف تختلف اسر المعقوقين عن اسر العاديين في ابعاد النمو الشخصي في محيط الاسرة.

كيف تختلف اسر المعوقين عن اسر العاديين في ابعاد المحافظة على النظام في البيئة الاسر ية؟

هل تختلف صورة التفاعل الاسري باختلاف نوع الاعاقة التي اصابت الطفل؟

ما اثر وجود طفل معوق في محيط الاسرة على درجة التطابق الاسري.

تجرى الدراسة الحالية لمحاولة التوصل الى اجابات عن الاسئلة السابقة.

بعض الدراسات السابقة ونتائجها:

كثير من المشكلات التي يظهرها الاطفال تعتبر انعكاسات للمشكلات التي يواجهونها في حياتهم الاسر ية. واذا صح ذلك بالنسبة للاطفال العاديين، فانه يصبح امرا بالغ الاهمية بالنسبة للاطفال المعوقين. يعرض الباحث فيما يلي بعض الدراسات التي اجر يت حول الاطفال المعوقين و بعض مشكلاتهم الاسر ية.

في مجال التخلف العقلي:

كثير من الدراسات التي اجر يت في هذا المجال تضمنت آباء وامهات لاطفال يعانون من حالات التخلف العقلي الشديد، و ينتمون في غالب الاحيان الى الطبقة المتوسطة اجتماعيا واقتصاديا.

الطفل المتخلف عقليا بدرجة شديدة يمثل حالة من الانحراف من طبيعتها ان يصبح من المستحيل معها ان يحقق الطفل مستوى من الانجاز يتمشى او حتى يقترب من الآمال ومستو يات الطموح التي يتوقعها الوالدان.

قام «فاربر Farber بدراسة مشكلة التكامل بين الزوجين ووجد ان درجة التكامل بين الاسر ممن لديها اطفال متخلفين عقليا بدرجة شديدة تعتمد على عدد من العوامل من بينها حدة المشكلة واساليب التنشئة التي يستخدمها الوالدان. وبمعنى آخر فان نمط التوجيه الاسري Family orientation كان عاملا بالغ الاهمية في التكامل بين الزوجين.

وفيما يتعلق بأثر وجود الطفل المتخلف عقليا على الاخوة والاخوات تبين أن الامهات عبرن عن ان بناتهن اكثر تأثرا من الابناء.

من ناحية اخرى، تمت دراسة مستو يات طموح الوالدين وقدراتهم على تقييم اطفالهم المتخلفين عقليا. وجد «جولد شتين» Goldstien في هذا المجال ان مستو يات طموح الوالدين غير واقعية في معظم الاحيان، ولكنها كانت تميل الى التحسن (اي تصبح اكثر واقعية) بعد انتظام الابن المتخلف في احد البرامج التعليمية.

في مجال المفكوفين:

قامت «سومرز» Sommers بدراسة موسعة لبعض العوامل المرتبطة بسلوك المراهق الكفيف وشخصيته، وحاولت التعرف على ما اذا كانت توجد علاقة بين هذا السلوك و بين الا تجاهات الوالدية نحو الاعاقة البصر ية.

اظهرت المقابلات الشخصية التي اجرتها الباحثة مع الوالدين ان مشاعر الاحباط المستمرة من جانب الوالدين تنبع من الاحساس بعدم الاستحقاق الناتج عن ان ميلاد الطفل مصاب باعاقة واضحة كفقدان البصر يفشل في مواجهة نوع الطفل الذي توقعته الام. وقد اظهرت دراسة الحالات اسبابا متعددة لما يظهر لدى الوالدين من صراع في علاقاتهم مع اطفالهم المعوقين منها:

أ ــ الخوف من الاشتباه في وجود مرض ما.
ب ــ الاحساس بالذنب.
جـ ــ اعتبار فقدان بصر الطفل نوعا من الغضب الالهي على الوالدين.

أما الطر يقة التي استجاب بها الوالدان لاعاقة الطفل فقد انقسمت الى قطاعات مختلفة منها:

أ ــ تقبل الطفل وتقبل اعاقته.
ب ــ استجابة الانكار.
جـ ــ اتجاه الحماية الزائدة للطفل.

د ــ اتجاه الرفض المستتر.

هـ ــ اتجاه الرفض الصر يح.

وقد اعتبرت الباحثة كلا من استجابة تقبل الطفل واستجابة الانكار على انها اتجاهات ايجابية حيث أنها تسمح للطفل بالنمو والمشاركة في الحياة الاسر ية، في حين انها اعتبرت الا تجاهات الثلاثة الاخرى اتجاهات سلبية لانها تعوق نمو الطفل وتحول دون مشاركته ايجابيا في الحياة الاسر ية.

في مجال المقعدين:

من الامور بالغة الاهمية من وجهة نظر «منج» Meng عامل التعو يض المفرط الذي اشار الى انه يحدث بصورة متكررة في حياة الاطفال المعوقين. و يميز «منج» بوضوح بين التعو يض المفرط الذي يتحدث عنه و بين التعو يض الناتج عن النقص العضوي الذي تحدث عنه آدلر Adler يعتبر «منج» العلاقات غير المرضية بين الطفل والوالدين، والعلاقات غير المرغوب فيها بين الطفل والاطار الثقافي المحيط به امورا اساسية بالنسبة للسلوك التعو يضي. نتيجة للاهتمام الزائد من جانب الوالدين ونتيجة لا تجاهات المجتمع، يشعر الاطفال المقعدين بالدونية و يقومون لا شعور يا بالتعو يض المفرط من اجل تحقيق حالة من الا تزا النفسي.

يرتبط بهذه النقطة ارتباطا مباشرا نقطة اخرى يؤكدها «منج» تمشيا مع مفاهيم «فرو يد» يوضع التركيز والاهتمام على العلاقات بين الطفل و والديه. ينظر الطفل الى الوالدين على انهما مصدر كل الاشباعات و يعتقد انهما الاشخاص الذين تقع عليهم مسؤولية تزو يده باشباع لجميع الحاجات التي يشعر بها كطفل. في نفس الوقت فان الطفل المقعد ينظر الى الوالدين على انهما:

أ ــ مصدر الاعاقة التي اصابته مما يترتب عليه مشاعر العداء والكراهية.

ب ــ مصدر حل الموقف المعوق او حالة الاعاقة مما ينتج عنه. مشاعر التكافؤ والرضا النفسي.

ومن ثم فان الانفعالات المرتبطة بكل من الدور ين في نفس الموقف متناقضة تماما.

عينة الدراسة:

ضمت العينة التي أجر يت عليها الدراسة الحالية المجموعات الآتية:

١ ــ مجموعة أسر الأطفال المكفوفين (١٥ اسرة تضم ٤٣ فردا)

٢ ــ مجموعة أسر الصم (١٥ أسرة تضم ٤٧ فردا)

٣ـ مجموعة اسر الاطفال المتخلفين عقليا (١٥ اسرة تضم ٤٨فردا
٤ـ مجموعة أسر الأطفال المقعدين (١٥ أسرة تضم ٤٠ فردا)

وجميع الأسر التي تضمنتها الدراسة أسر من المجتمع الكو يتي.

وقد راعى الباحث أن تكون كل أسرة من أسر المعوقين التي اشتركت في الدراسة مكونة من الابن المعوق بالاضافة الى الأب أو الأم أو كلاهما، وكذلك من الاخوة والأخوات ان وجدوا طبقا لكل حالة فردية. وقد تم التعرف على هذه الأسر خلال الاتصال بالمعاهد والمؤسسات المختلفة للتربية الخاصة بالكويت.

وتعتبر أسر المعوقين المستخدمة في الدراسة الحالية متنوعة الى حد كبير اذ ضمت آباء وأمهات من مستويات مختلفة من التعليم تراوحت من الأمية الى الدرجة الجامعية. كذلك ضمت تنوعا في المهن من حرفيين وموظفين (حكوميين وقطاع خاص) ومدرسين وتجار وأعمال حرة وغيرها. وقد تراوح مدى السن بين الآباء من ٣٥ الى ٥٤ سنة، و بين الأمهات من ٢٤ الى ٤٦ سنة.

بقصد المقارنة بين أسر المعوقين والأسر العادية استخدم الباحث البيانات الاحصائية التي تم الحصول عليها أثناء اعداد معايير لمقياس العلاقات الأسرية والتطابق بين أعضاء الأسرة في المجتمع الكويتي وهو المقياس المستخدم في الدراسة الحالية كما سيأتي شرحه فيما بعد.

أدوات البحث:

استخدم الباحث لقياس التفاعل الأسري «مقياس العلاقات الأسرية والتطابق بين أعضاء الأسرة» يهدف هذا المقياس الى التعرف على العلاقات والاتجاهات السائدة بين أعضاء الأسرة وعلى درجة التطابق النفسي بين أعضائها. وتصنف أبعاد هذا المقياس على النحو التالي:

١ـ ثلاثة مقاييس لأبعاد العلاقات الأسرية.
٢ـ خمسة مقاييس لأبعاد النمو الشخصي التي يتيحها جو الأسرة لأفرادها.
٣ـ مقياسان لدرجة التنظيم والضبط فيما يتعلق بشؤون الأسرة وأنشطتها.

تهدف مقاييس المجموعة الأولى الى الكشف عن مدى ما يشعر به أفراد الأسرة نحوها من انتماء واعتزاز وفخر بالانتساب اليها، كما تبين الى أي مدى يعتبر صراع التفاعل بين الأفراد خاصية من خصائص أسرة بعينها وعلى ذلك فان مقاييس العلاقات الأسرية تضم:

١ـ

مـقـيـاس التماسك: يقيس مدى اهتمام أعضاء الأسرة بها ومدى ارتباطهم ببعض ومدى ما لدى كل منهم من استعداد لمساعدة وتعضيد الأعضاء الآخرين في الأسرة.

٢ ـ

مقياس حرية التعبير عن المشاعر: لقياس مدى الحرية المتاحة لأفراد الأسرة للتعبير عن أحاسيسهم.

٣ـ

مقاييس صراع التفاعل الأسري: يقيس الى أي مدى يعتبر التنفيس عن صراع التفاعل وما ينشأ عنه من غضب وعدوان خاصية مميزة للأسرة.

أما المجموعة الثانية من المقاييس الفرعية فانها تتعلق بقياس أبعاد النمو الشخصي لأعضاء الأسرة ودرجة الاهتمام بنمو شخصية الفرد من خلال الحياة والعلاقات الأسرية، وتضم هذه المجموعة المقاييس الآتية:

٤ـ

مقياس الاستقلال: لقياس مدى ماتوفره الأسرة من تشجيع لأفرادها على الاستقلال في السلوك واتخاذ القرارات وعمل الاختيارات المختلفة.

٥ـ

مقياس التوجيه نحو التحصيل والانجاز: يقيس الى أي مدى توجه الأسرة أنشطتها المختلفة نحو تشجيع التحصيل والانجاز والنجاح في جو من التنافس الايجابي.

٦ـ

مقياس التوجيه العقلي الثقافي: يقيس مدى اهتمام الأسرة بالأنشطة العقلية والثقافية والاجتماعية وتشجيع أفرادها على المشاركة في هذه المجالات.

٧ـ

مقياس التوجيه الترويحي الايجابي: يقيس مدى ما توليه الأسرة من اهتمام بالقيم الخلقية والدينية، والتأكيد على تمسك الأعضاء بهذه القيم في سلوكهم.

٨-

مقياس التوجيه نحو القيم الدينية والخلقية: يقيس مدى ما توليه الأسرة من اهتمام بالقيم الخلقية والدينية، والتأكيد على تمسك الأعضاء بهذه القيم في سلوكهم.

وتهتم المجموعة الثالثة بقياس بعدي المحافظة على النظام والبنية التنظيمية للأسرة ودرجة الضبط التي تمارس عادة من قبل الأسرة تجاه كل فرد من أفرادها، وتضم هذه المجموعة:

٩-

مقياس التنظيم: يقيس درجة اهتمام الأسرة بالتنظيم والتخطيط لأنشطتها المختلفة، ومدى وضوح القواعد السلوكية والأدوار والمسؤوليات.

١٠-

مقياس الضبط: يقيس مدى انتظام الأسرة في ترتيب هرمي ومدى صرامة القواعد المنظمة للسلوك وأساليب التنشئة الاجتماعية في الأسرة، ومدى ما يمثله كل فرد من أفراد الأسرة من ضبط على سلوك الأفراد الآخر ين.

ثبات المقياس وصدقه:

حقق الباحث لمقياس العلاقات الأسر ية درجة لا بأس بها من الثبات من خلال حساب درجات الثبات الداخلي للمقاييس الفرعية، ومتوسطات ارتباط البنود بمقاييسها الفرعية، ومعاملات الثبات التي تم الحصول عليها بطر يقة اعادة الاختبار. واتضح أن معاملات الثبات الداخلي من المستوى المقبول، كما أن الارتباطات بين البنود و بين المقاييس الفرعية تراوحت بين ارتباطات معتدلة وارتباطات مرتفعة نسبيا. كذلك فان معاملات الثبات بطر يقة اعادة الاختبار تعتبر مقبولة اذ تراوحت بين معاملات متخفضة نسبيا تبلغ ٦٨ر (لمقياس الاستقلال) ومعاملات مرتفعة نسبيا ٨٦ر (لمقياس التماسك).

اما عن صدق المقياس فقد تحقق من خلال قدرته الفارقة على التمييز بين نمطين من الاسر: اسر العاديين واسر بعض فئات المعوقين. (انظر التفاصيل بكتاب تعليمات المقياس).

درجة عدم التطابق الاسري:

تم الحصول على درجة لعدم التطابق الاسري من خلال مقارنة الدرجات التي حصل عليها فرد من افراد الاسرة بدرجات فرد آخر من نفس

الاسرة على المقاييس الفرعية العشرة، وقد تم حساب الفروق بين كل مقياسين ثم جمعت هذه الفروق. توضح الدرجة الناتجة مدى اختلاف هذين الفردين فيما يتعلق بأبعاد التفاعل الاسري.

للحصول على درجة عدم التطابق للاسرة ككل، تم الحصول على الفرق بين كل زوج من افراد الاسرة على كل مقياس من المقاييس العشرة، و يعتبر متوسط درجات عدم التطابق بين افراد الاسرة هو الدرجة الكلية لعدم التطابق الاسري.

قام الباحث بتطبيق المقياس كما تم تصحيحه طبقا للتعليمات الواردة في كتاب التعليمات الخاص بالمقياس. وقد راعى الباحث اثناء التطبيق ان لا يتم تبادل للآراء حول الاجابة على عبارات المقياس بين افراد الاسرة وقد تحقق ذلك في معظم الحالات التي تضمنتها الدراسة.

المنهج الاحصائي:

لجأ الباحث الى اخضاع متوسطات الدرجات لمجموعات اسر المعوقين ومتوسطات الدرجات لاسر العاديين في جميع المقاييس الفرعية لاختيار «النسبة الحرجة» لاختبار مدى الدلالة الاحصائية للفروق بين المجموعتين.

و بقصد دراسة الفروق الاحصائية بين متوسطات درجات المجموعات الفرعية من اسر المعوقين والعلاقات المتبادلة بين هذه المجموعات على جميع الاحتمالات الممكنة، استخدم الباحث اختبار «ت».

نتائج الدراسة ومناقشتها

أولا: في محاولة للاجابة عن الاسئلة الثلاثة الاولى التي وضعت للدراسة الحالية والتي تتعلق بدرجة الشبه او الاختلاف بين أسر المعوقين وأسر العاديين في ابعاد العلاقات الاسرية وابعاد النمو الشخصي وابعاد النظام والضبط في محيط الاسرة، تم حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية للمجموعة الكلية لاسر المعوقين (تضم ٦٠ أسرة) ثم قورنت هذه الدرجات بدرجات العينة المعيارية للمقياس من أسر العاديين (١١٠ أسرة). وتتضح نتائج هذه المقارنة في الجدول التالي:

جدول رقم (١) يبين المتوسطات والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار النسبة الحرجة لمجموعتي أسر المعوقين وأسر العاديين في ابعاد التفاعل الاسري

الابعاد	مجموعة أسر المعوقين ن ٦٠ أسرة		أسر العاديين ن ١١٠ اسرة		الفرق	النسبة الحرجة	مستوى الدلالة
	م	ع	م	ع			
أولا: أبعاد العلاقات							
١ـ التماسك	٨ر١٩	١ر٠٦	٧ر٢٩	١ر٥١	٩٠ر	٤ر٠٩١	٠١ر
٢ـ حرية التعبير عن المشاعر	٤ر٣٥	١ر٠٢	٥ر٣٨	١ر٢٩	١ر٠٣	١ر٠٣	٥ر١٥٠
٣ـ صراع التفاعل الاسري	٢ر٦٤	١ر١٩	٢ر٦٦	١ر٥٣	٠ر٠٣	٠ر٠٨٣	غير دالة
ثانيا: أبعاد النمو الشخصي							
٤ـ الاستقلال	٤ر٤٩	١ر٢٤	٥ر٧٨	١ر٦٩	١ر٢٩	٥ر١٦	٠١ر
٥ـ التوجيه نحو التحصيل	٦ر٨٦	١ر٢٢	٦ر٧١	١ر٤٠	٠ر١٥	٠ر٦٥	غير دالة
٦ـ التوجيه العقلي الثقافي	٤ر٦٤	١ر٤٨	٤ر٨٥	١ر٨٢	٠ر٢١	٧٢ر	،،
٧ـ التوجيه الترويحي الايجابي	٣ر٢٧	١ر٠٨	٣ر٩٢	١ر٨٥	٠ر٦٥	٢ر٧١	٠١ر
٨ـ التوجيه نحو القيم الدينية	٦ر٧٠	١ر١٣	٥ر٥٨	١ر٦٣	١ر١٢	٤ر٦٧	٠١ر
ثالثا: أبعاد النظام							
٩ـ التنظيم	٦ر٩٣	١ر٤٠	٦ر٨٣	١ر٧٩	٠ر١٠	٠ر٣٦	غير دالة
١٠ـ الضبط	٣ر٨٣	١ر٣٥	٤ر٦٣	١ر٨٥	٠ر٨٠	٢ر٨٩	٠١ر

من الجدول السابق يمكن استخلاص النتائج الاساسية التالية:

١ـ

أن الفروق بين مجموعتي أسر المعوقين وأسر العاديين في أبعاد العلاقات الاسرية اتضحت في بعدين من الثلاثة هما: التماسك وحرية التعبير عن المشاعر (مستوى دلالة الفروق عند ٠١ر).

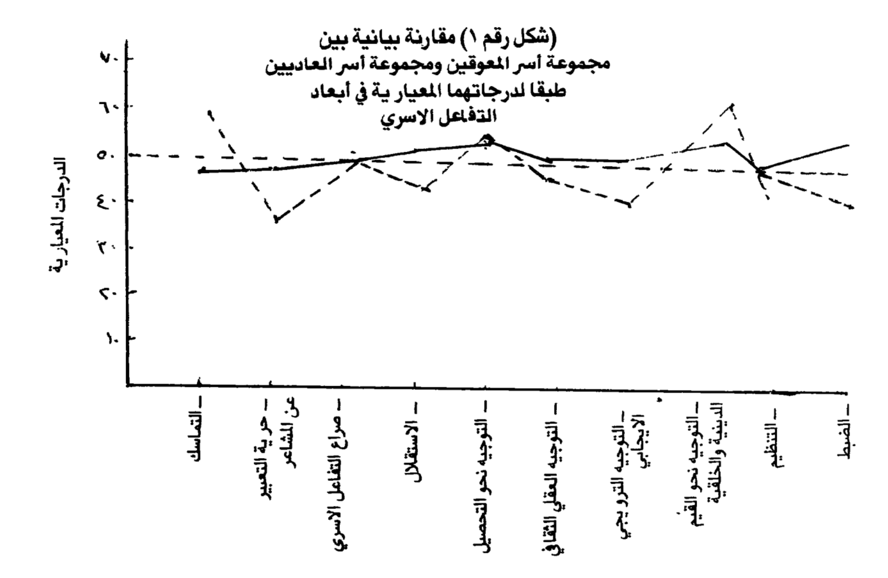
٢ـ

أن الفروق بين مجموعتي أسر المعوقين وأسر العاديين في ابعاد النمو الشخصي اتضحت في ثلاثة أبعاد من خمسة هي: الاستقلال، والتوجيه التروبحي الايجابي، والوجيه نحو القيم الدينية والخلقية (مستوى دلالة الفروق عند ٠١ر)

٣ـ

أنْ الفروق بين مجموعتي أسر المعوقين واسر العاديين في ابعاد النظام اتضحت في واحد من البعدين وهو مقياس الضبط وكان مستوى دلالة الفروق عند ٠١ر.

عندما حولت الدرجات الخام لمجموعتي الدراسة (أسر المعوقين وأسر العاديين) الى الدرجات المعيار ية المحولة المقابلة لها (متوسطها ٥٠ وانحرافها المعياري ١٠) اتضحت الصورة المبينة في الشكل التالي:



(شكل رقم ١) مقارنة بيانية بين
مجموعة أسر المعوقين ومجموعة أسر العاديين
طبقا لدرجاتهما المعيارية في أبعاد
التفاعل الاسري

لعل فحص الشكل السابق يوضح لنا:

١ـ

أنه بالنسبة لابعاد العلاقات الاسر ية فان درجة التماسك بين اعضاء الاسرة أعلى في أسر العاديين (الفرق دال احصائياً).

٢ـ

انه بالنسبة لابعاد النمو الشخصي، فان درجة الاستقلال ودرجة التوجيه الترو يحي الايجابي اقل بين اسر المعوقين عنها بين اسر العاديين (الفروق دالة احصائيا)، في حين أن درجة التوجيه نحو القيم الدينية والخلقية أعلى بين اسر المعوقين عنها بين اسر العاديين (الفرق دال احصائيا).

٣ـ

أما بالنسبة لابعاد النظام فان درجة الضبط أقل بين اسر المعوقين عنها بين اسر العاديين (الفرق دال احصائيا).

لعل كثيرا من النتائج السابقة يجد تفسيرا في ضوء الاطار النظري الذي عرضه الباحث في مقدمة الدراسة الحالية.

من ناحية، فان انخفاض درجة حر ية التعبير عن المشاعر لدى مجموعة أسر المعوقين يمكن ان يرجع الى اتجاه الانكار الذي يعتنقه الوالدان تجاه الاعاقة التي اصابت الطفل. وكما سبقت الاشارة، فان هذا الا تجاه يعتبر من أكثر الاساليب الدفاعية استخداما من جانب أمهات وآباء الاطفال المعوقين، كما أظهرت ذلك مجموعة كبيرة من الدراسات منها دراسة «سومرز» ــ سالفة الذكر ــ وغيرها. في مثل هذه الحالة يظل ادراك التباعد بين الصورة المتوقعة للوليد السليم وحقيقة الطفل المصاب بالاعاقة أمر غير مقبول من جانب الوالدين. ولما كان هذا النوع من خداع الذات يؤدي الى تخفيف حدة قلق الوالدين، فانهما يحافظان عليه و يحاولان التمسك به مهما أدى ذلك الى اضرار بهما و بطفلهما .

لسوء الحظ فان انكار الوالدين للاعاقة التي اصابت الطفل قد يجد تعضيداً في بعض الاحيان من جانب بعض المهنيين ممن يتصل بهم الوالدان. ومن خلال التقمص مع الوالدين والانغماس الزائد في موقفهم، قد يم، المهنيون بخبرة القلق هم انفسهم و يقومون بالتالي بالتخفيف منها عن طر يق التقليل من شأن حدة الحالة والتمسك بآمال غير

واقعية.

ولعل المدخل الصادق المفيد هو العرض الامين للحقيقة حتى لو كانت هذه الحقيقة مؤلمة في بعض الاحيان. وعلى ذلك يتمثل أحد واجبات المهنيين ــ مدرسين كانوا أم أطباء أم اخصائيين نفسيين ــ في مساعدة آباء وأمهات الاطفال المعوقين على تسهيل الادراك الواقعي للظروف كما هي، وأول المباديء في مثل هذه المساعدة يجب ان يكون الامانة المطلقة.

من ناحية ثانية، فان النتائج المتعلقة بالفروق بين مجموعة أسر المعوقين ومجموعة أسر العاديين في ابعاد النمو الشخصي يمكن تفسيرها على النحو التالي:

من أبرز النتائج في هذا المجال انخفاض درجة مقياس الاستقلال عند أسر المعوقين عنه لدى اسر العاديين. من المعروف ان النمو النفسي ــ الاجتماعي لجميع الاطفال يتضمن انتقالا تدر يجيا من حالة الاعتماد التام عند الطفل الرضيع الى حالة الاستقلال النسبي في المراهقة المتأخرة. قد تكون للطفل المعوق حاجة متزايدة للاعتماد االجسمي على الآخر ين وقد تمتد هذه الحاجة على مدى فترة زمنية طو يلة. الا ان الوالداين ــ في حالة الطفل المعوق ــ يبدو أنهما يفشلان في التفرقة بين الاعتماد الجسمي الحقيقي وأشكال الاعتماد المعوقة لنمو الطفل.

بالنسبة للنمو النفسي الصحي للطفل العادي يكون التحرر من الاعتماد الجسمي متواز يا مع درجة من الاستقلال الاجتماعي، أو بالتحول من الالتصاق المبدئي بالوالدين الى الانغماس في علاقات مع الآخر ين. هذا الانجاز المتوازي للاستقلال في كل من المجالين الجسمي والاجتماعي يبدو أنه يصاب بالتعطل عندما تتطلب اعاقة الطفل اعتمادا جسميا مستمرا. هذا يجعل الاهمية مضاعفة بالنسبة للوالدين لان تكون لديهم القدرة على السماح للطفل المعوق بأن ينمي و يطور الاستقلال الاجتماعي من خلال اظهار احترام متزايد لاحكامه وقدرته على اتخاذ قراراته بنفسه. ان شعور الوالدين بحاجة طفلهما المعوق للاعتماد عليهما في بعض الانشطة الجسمية لا يعني انه يجب عليهم ايضا ان يتخذوا له القرارات او ان يقوموا بدلا عنه بترتيب شؤونه الخاصة.

أما النتيجة الاساسية الثانية في مجال ابعاد النمو الشخصي فقد تمثلت في ارتفاع درجة التوجيه نحو القيم الدينية والخلقية عند اسر المعوقين عنها لدى اسر العاديين. و يمكن تفسير هذه النتيجة في اطار المعاني المختلفة لميلاد الطفل. قد ينظر الى الطفل على أنه «نتاج عمل» أي على انه شيء قامت الام بعمله، فهو اذن نوع من الانجاز الذاتي. و ينظر الى الطفل المصاب بالعجز في مثل هذه الحالة على أنه انعكاس لدرجة عدم الملاءمة الشخصية للام.

ومعنى اخر يمكن ان يسند الى ميلاد الطفل هو النظر اليه على انه هدية من السماء وانه علامة من علامات القبول والرضا، هنا ايضا يكون التوقع لطفل سليم. فاذا انحرف الطفل الى طفل «عاجز» فان التباعد في هذه الحالة يمكن النظر اليه على انه علامة من علامات الخزي أو العار، أي على انه عقاب نتيجة للذنوب والآثام. ان الام التي تستجيب للفشل بمشاعر عدم الاستحقاق قد ترى في الطفل المصاب بقصور دليلا ماديا على تقصيرها الذاتي. وفي نفس الوقت فان العقيدة القوية والايمان الراسخ تعمل بطبيعة الحال كعوامل تعضيد ومساندة في وقت الازمة. ذلك انه ينظر الى الطفل المصاب في هذه الحالة على انه علامة لرضاء السماء ذلك لان المهمات الاكثر جدارة واستحقاقا هن اللائي يمكن الثقة بهن للعناية بمثل هذا الطفل المعوق.

أما النتائج المتعلقة بالفروق بين مجموعتي المقارنة فيما يتعلق بأبعاد النظام في البيئة الاسرية فقد تمثلت في انخفاض درجة الضبط عند أسر المعوقين عنها لدى اسر العاديين ـ ونظرا للاستجابات التي يسهل فهمها ـ رغم عدم صحتها ـ كالشعور بالذنب والاحساس بالشفقة تجاه الطفل المعوق، يشعر الوالدان بصورة متكررة بأنهما مقيدان في فرض الحدود التي لو أن كانوا ليفرضوها لو أن الطفل كان عاديا. نتيجة لذلك قد يصبح الطفل من النوع الذي يصعب التعامل معه. واستجابات الوالدين قد تتطور بشكل متزايد تجاه أشكال السلوك التي لا يمكن تبريرها، و بالتالي فان العلاقات بين الوالدين والطفل تصبح مضطربة تماما.

وكما يحدث مع الطفل العادي، فان الطفل المعوق يجب ان تكون أمامه حدود معقولة تفرض بصفة دائمة من خلال المعالجة الملائمة والواقعية للآثار والنتائج. ومن الواضح انه يجب الا يعاقب الطفل لافعال أو أخطاء تعتبر مباشرة للاعاقة. ومما يوجب التأكيد على هذه النقطة هو أن غضب الوالدين غير المعلن تجاه الطفل المعوق قد يعبر عن نفسه في بعض الاحيان في شكل سلوك عقابي او تأديبي لا مبرر له.

ثانيا: للاجابة على السؤال الرابع الذي طرحته الدراسة الحالية والمتعلق بأثر نوع الاعاقة التي اصابت الطفل على ابعاد التفاعل الاسري، أي ما اذا كانت صورة التفاعل الاسري تختلف باختلاف الاصابة، قام الباحث بمقارنة متوسطات درجات المجموعات الفرعية لاسر المعوقين في الابعاد المختلفة على جميع الاحتمالات الممكنة. و يوضح الجدول التالي المتوسطات والانحرافات المعيارية لمجموعات الدراسة في الابعاد المختلفة.

جدول رقم (٢) يبين المتوسطات والانحرافات المعيار ية لمجموعات اسر المعوقين في ابعاد التفاعل الاسري

الابعاد	مجموعة اسر المكفوفين		مجموعة اسر الصم		مجموعة اسر المتخلفين عقليا		مجموعة اسر المقعدين	
	م	ع	م	ع	م	ع	م	ع
اولا: ابعاد العلاقات								
١ــ التماسك	٨ر٣٨	٠ر٩٥	٠٦	٠ر٨٣	٨ر٢٢	٠ر٩٧	٨ر١٢	١ر٤٩
٢ــ الحرية التعبير عن المشاعر	٤ر٦٣	١ر٠١	٤ر٠٥	١ر١١	٤ر٣٢	٠ر٩٧	٤ر٣٧	٠ر٩٧
٣ــ صراع التفاعل الاسري	٢ر٧٣	١ر٣١	٢ر٢٣	١ر١٥	٣ر٢٨	١ر٤٩	٢ر٣٢	٠ر٨٣
ثانيا: ابعاد النمو الشخصي								
٤ــ الاستقلال	٤ر٧٣	١ر٣٧	٤ر١٦	١ر٢٩	٤ر٩٢	٠ر٩٣	٤ر١٤	١ر٣٧
٥ــ التوجيه نحو التحصيل	٧ر٠٢	١ر٤٢	٧ر١٢	١ر٢٢	٦ر٦٥	١ر٣٥	٦ر٦٥	٠ر٨٨
٦ــ التوجيه العقلي الثقافي:	٥ر٠٢	١ر٥٨	٤ر٨٥	١ر٥٥	٤ر٠٥	١ر٥٣	٤ر٦٢	١ر٢٧
٠٧ــ التوجيه الترو يحي الايجابي	٣ر٠٧	١ر٤٥	٣ر٠٨	١ر٢٠	٣ر١٧	١ر٠٥	٣ر٧٥	٠ر٦٢
٨ــ التوجيه نحو القيم الدينية:	٦ر٧٥	٠ر٩٨	٦ر٣١	١ر١١	٦ر٩٩	١ر٠٠	٦ر٧٥	١ر٤١
ثالثا: ابعاد التنظيم								
٩ــ التنظيم	٧ر٠٨	١ر٣٨	٧ر٣١	١ر١٦	٦ر٧٧	١ر٣٥	٦ر٥٧	١ر٧٢
١٠ــ الضبط	٣ر٦٦	١ر١٤	٣ر٩٣	١ر٧٥	٣ر٩٧	١ر٥٦	٣ر٧٥	٠ر٩٣

أخضعت المتوسطات الموضحة في الجدول السابق لاختبار «ت» للمقارنة بينها على جميع الاحتمالات الممكنة وذلك لقياس مدى الدلالة الاحصائية للفروق، وقد أظهرت المقارنة النتائج المبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (٣) يبين نتائج اختبار «ت» للمقارنة بين مجموعات اسر المعوقين

الابعاد	أسر المكفوفين × أسر الصم		أسر المكفوفين × أسر المتخلفين		أسر المكفوفين × أسر المقعدين		أسر الصم × أسر المتخلفين		أسر الصم × أسر المقعدين		أسر المتخلفين × أسر المقعدين	
	قيمة ت	مستوى الدلالة	قيمة ت	مستوى الدلالة	قيمة ت	مستوى الدلالة	قيمة ت	مستوى الدلالة	قيمة ت	مستوى الدلالة	قيمة ت	مستوى الدلالة
أولا: ابعاد العلاقات												
١ـ التماسك	٩٦٩ر	غير دالة	٤٤٤ر	غير دالة	٥٥٣ر	غيردالة	٤٧١ر	غير دالة	١٣٣ر	غير دالة	٢٠٨ر	غير دالة
٢ـ حرية التعبير عن المشاعر	١ر٤٥	»	٨١١ر	»	٧٠٢ر	»	٧١٨و	»	٨٢١	»	١١١	»
٣ـ صراع التفاعل الاسرى	١ر٠٦٤	»	١ر٠٣٨	»	١ر٠٠٠	»	٢ر١٠٠	»	٢٣٧ر	»	٢ر٠٨٧	»
ثانيا: ابعاد النمو الشخصي												
٤ـ الاستقلال	١ر١٤٠	»	٤٣٢ر	»	١ر١٣٥	»	١ر٨٠٩	»	٠٤٠ر	»	١ر٧٧٣	»
٥ـ التوجيه نحو التحصيل	٢٠٠ر	»	٧١٢ر	»	٨٤١ر	»	٩٥٩ر	»	١ر١٧٥	»	صفر	»
٦ـ التوجيه العقلي	٢٨٨ر	»	١ر٦٤٤	»	٧٤١ر	»	١ر٣٧٩	»	٤٢٦ر	»	١ر٠٧٥	»
٧ـ التوجيه الترويحى	٠٢٠ر	»	٢٠٨ر	»	١ر٦١٩	»	٢٠٩ر	»	١ر٨٦١	»	١ر٧٥٨	»
٨ـ التوجيه الدينى	١ر١٢٨	»	٦٤٩ر	»	صفر	»	١ر٧٠٤	»	٩١٧ر	»	٥٢٢ر	»
ثالثا: ابعاد النظام												
٩ـ التنظيم	٤٧٩ر	»	٥٩٦ر	»	٨٦٤ر	»	١ر١٢٥	»	١ر٣٤٥	»	٣٤٥ر	»
١٠ـ الضبط	٤٨٢ر	»	٦٠٨ر	»	٢٣١ر	»	٠٦٣ر	»	٣٣٩ر	»	٤٥٨ر	»

جدول رقم (٤) يبين المتوسطات والانحرافات المعيارية
لأسر المعوقين في درجة التطابق الأسري

مجموعة أسر المكفوفين		مجموعة أسر الصم		مجموعة أسر المتخلفين عقليا		مجموعة أسر المقعدين	
م	ع	م	ع	م	ع	م	ع
١٩٫٧٧	٤٫٧٢	١٧٫٦٨	٥٫٦٩	٢١٫٩٧	٤٫٦٣	٢١٫٠٧	٧٫٨٤

عند تطبيق اختبار «ت» للمقارنة بين المتوسطات المبينة في الجدول السابق اتضحت النتائج الآتية:

المكفوفين	x	الصم	١٫١١٢	غير دالــة
المكفوفون	x	المتخلفون عقليا	١٫١٩٣	« «
المكفوفون	x	المقعدون	٠٫٤٨٩	« «
الصم	x	المتخلفون عقليا	٢٫١٨٩	٠٥ر
الصم	x	المقعدون	١٫٣١٤	غير دالــة
المتخلفون	x	المقعدون	٠٫٣٧٠	« «

تشير نتائج الدراسة الى وجود فرق دال احصائيا بين مجموعة أسر المعوقين وأسر العاديين في درجة عدم التطابق الاسري. و يشير اتجاه الفرق الى أن اسر العاديين تتسم بدرجة أعلى من التطابق عن أسر المعوقين.

و يمكن تفسير هذه النتيجة على ضوء التباين والاختلاف في الا تجاهات التي يعتنقها افراد الاسرة تجاه الطفل المعوق، وما يمثله وجود مثل هذا الطفل في محيط الاسرة بالنسبة لكل فرد من افرادها.

في اطار تذبذب علم النفس من التطرف تجاه المحددات الوراثية الى التطرف تجاه المؤثرات البيئية على السلوك، يظل الاحتمال قائم بأن الطفل حديث الميلاد يحمل معه الى هذا العالم بعض الدلالات المحدودة التي لها القدرة على ان تثير لدى الام ولدى الكبار الآخرين مجموعة من الانماط السلوكية تظهر في شكل استجابات تحمل قيمة بقائية للطفل. لعل صرخة الطفل الرضيع، وعناقه طلبا للدفء والحب، وابتسامته، كل هذه يبدو ان لها خصائص المطالب التي تؤدي بأي شخص مستجيب راشد لان ينغمس في اشكال مختلفة من سلوك منح الرعاية والاهتمام. واذا كان هذا التأمل صحيحا فانه قد يساعد على تفسير بعض التعقيدات في التفاعل بين الطفل المعوق من ناحية والوالدين والاخوة من الناحية الاخرى. على سبيل المثال، قد يكون ممكننا في الحالات التي تعرف بالتخلف العقلي اما ان يفشل الطفل في اظهار الدلالات والاشارات التي تثير سلوك الامومة، او انه يظهر هذه الدلالات بطريقة مشوهة مما يجعل استجابات الام غيرملائمة. وفي اللحظة التي يحدث فيها ذلك فان استجابة الطفل بدوره تصبح غير عادية مما يؤدي الى دائرة معقدة من التفاعلات الاسر ية المشوهة تنتهي بالسلوك المضطرب والمتناقض الذي ظهر في شكل عدم تطابق بين اعضاء اسر المعوقين في هذه الدراسة.

في اطار النتائج التي توصل اليها «فار بر» فيما يتعلق بدورة حياة الاسرة، وتأثر هذه الدورة بوجود طفل متخلف عقليا كأحد اعضائها. وعلى ضوء نتائج الدراسة الحالية يمكن القول انه عندما يظل احد أعضاء الاسرة (الطفل المعوق) هو الطفل الاصغر ــ بغض النظر عن عمره الزمني ــ و يكون ضرور يا معاملته كذلك، فان تأثير ذلك على حياة افراد الاسرة يصبح امرا له اهميته. فمن بين اشكال السلوك المتوقعة اجتماعيا العناية بالاخ المعوق و يجب اخذ ذلك بعين الاعتبار عند تخطيط افراد الاسرة لحياتهم المستقبلة. ومن ثم يجد افراد الاسرة ان دورات حياتهم الشخصية قد تأثرت و يستجيبون لهذا الوضع بالغضب وطرق متعددة لمسايرة هذا الغضب. لذلك يبدو افراد الاسرة ــ في حالة وجود طفل معوق غير متفقين في علاقاتهم الاسر ية واتجاهاتهم مما انعكس في الدراسة الحالية في صورة ارتفاع درجة عدم التطابق الاسري.

من ناحية اخرى، لم تظهر فروق ذات دلالة احصائية في درجة عدم التطابق الاسري عندما قورنت المجموعات الفرعية لاسر المعوقين باستثناء المقارنة بين مجموعة اسر الصم ومجموعة اسر المتخلفين عقليا. ولعل هذا يؤكد مرة اخرى الأثر الثابت والنمطي لوجود طفل معوق في محيط الاسرة على الاشكال المختلفة للتفاعل الاسري.

الخلاصـــــــــــــــــــة :

تشير نتائج الدراسة الحالية في معظمها الى ان وجود طفل معوق في المحيط الاسرى يؤثر على الابعاد المختلفة للتفاعل الاسرى. واذا كان كل من «اسكو» و «باين» قد اعتبرا التفاعل الاسرى احد مكونات بعد مكانة التوافق في اقتراحهما لبرنامج وظيفي لتقو يم الخصائص السيكولوجية للاطفال المعوقين على اساس اعتبارات منطقية ونظر ية، فان الدراسة الحالية يمكن ان تضيف الى ذلك دليلا امبير يقيا على صدق تضمين التفاعل الاسرى في مثل هذا البرنامج.

ور بما اضافت نتائج الدراسة الحالية شيئا آخر يتمثل في تحديد التفاعل الاسرى التي يمكن اعتبارها اكثر اهمية عند القيام بمثل هذا التقييم للخصائص السيكولوجية للمعوقين. فقد اشارت الدراسة الى ابعاد التفاعل الاسرى التي تعتبر فارقة ومميزة بين اسر المعوقين واسر العاديين والتي تمثلت فيما يلي:

١ ـ

بالنسبة لابعاد العلاقات الاسر ية تميزت اسر المعوقين بدرجة عالية من التماسك بين اعضائها مما يعني وجود ميل لدى افراد اسرة الطفل المعوق الى الاهتمام بالاسره وز يادة ارتباطهم بعضهم بعضا والى استعداد كل منهم لمساعدة وتعضيد الاعضاء الآخر ين في الاسرة.

ومن ناحية ثانية، تميزت اسر المعوقين بدرجة منخفضة في حر ية التعبير عن المشاعر بالمقارنة بأسر العاديين مما يؤكد حاجة اسر المعوقين الى التشجيع على الصراحة في التعبير عن مشاعرهم واحاسيسهم والنظر الى الاعاقة بصورة اكثر واقعية .

٢ ـ

و بالنسبة لأ بعاد النمو الشخصى في محيط الاسرة فقد اظهرت الدراسة انخفاض درجة اسر المعوقين فيما توفره الاسرة من تشجيع لافرادها على الاستقلال في السلوك واتخاذ القرارات وعمل الاختيارات المختلفة. هذا يجعل من الضرورى اهتمام برامج رعاية وتوجيه المعوقين بتشجيع اسرهم على اتاحة فرصة اكبر لهم للاستقلال في السلوك وخاصة في تلك الجوانب التى لا تتأثر تأثرا مباشرا بالاعاقة.

٣ ـ

اما بالنسبة لأ بعاد النظام في محيط الاسرة فان الدراسة تشير الى انخفاض درجة الضبط في اسر المعوقين مما يعني عدم انتظام الاسرة في ترتيب هرمى

تشير النتائج في الجدول السابق الى عدم وجود أية فروق دالة احصائياً في أبعاد التفاعل الاسري باختلاف نوع الاعاقة التي أصابت الطفل وذلك بالنسبة للاعاقات التي تضمنتها الدراسة الحالية. و يمكن تفسير هذه النتيجة في اطار الا تجاه الى التعميم. ان معظم المسميات التصنيفية للمعوقين تضع التركز الاكبر على جوانب الضعف او القصور عند الطفل. بعض هذه المسميات يركز على القصور التكو يني (المكفوفون، الصم، المقعدون) في حين ان مسميات اخرى تهتم بأشكال اضطراب الشخصية (الاضطراب الانفعالي، سوء التوافق الاجتماعي). وواضح ان التأكيد والاهتمام يكون دائماً على قصور حقيقي أو افتراضي. وعندما تفرض تسمية معينة يبدو ان هناك اثرا معمما على ادراكات الآخر ين للطفل. فنحن نميل الى افتراض الدونية او الانحراف في المجالات الاخرى للأداء الوظيفي نظرا للقصور في مجال معين حتى مع عدم وجود دلائل تؤيد ما نذهب اليه.

تشير نتائج الدراسة الحالية الى وجود مثل هذا الا تجاه المعمم من جانب اعضاء الاسرة نحو الطفل المعوق ايا كان نوع الاعاقة التي اصيب بها. فرغم الاختلاف في الخصائص والسمات والقدرات ونواحي القصور التي تضمنتها الدراسة ورغم ما تفرضه كل اعاقة من هذ الاعاقات من واجبات للآخر ين تجاه الطفل المعوق طبقا لجوانب القصور الوظيفي المترتبة على كل اعاقة، رغم كل ذلك، فان انعكاس وضع الطفل المعوق على البيئة الاسر ية بدا كما هو كما تشير الى ذلك نتائج الدراسة الحالية.

ثالثا: في محاولة للاجابة على السؤال الخامس من أسئلة الدراسة الحالية تمت المقارنة بين المجموعة الكلية لأسر المعوقين و بين مجموعة أسر العاديين، وأظهرت المقارنة النتائج الآتية.

درجة عدم التطابق الأسري:
أسر المعوقين م ٢٠ر١٥
أسر العاديين م ١٦ر٤٢
الفرق بين المتوسطين ٣ر٧٣
النسبة الحرجة ٢ر٤٥٤
مستوى الدلالة ٠ر٠٥
ع ٥ر٧٢
ع ١٢ر٨٠

وعندما قورنت درجة عدم التطابق الأسري لدى المجموعات الفرعية لأسر المعوقين اتضحت النتائج المبينة في الجدول التالي:

وعدم التقيد بالقواعد المنظمة للسلوك واساليب التنشئة الاجتماعية في الاسرة. ولعل هذا يقتضي اهتماما من جانب برامج التوجيه والارشاد في مجال المعوقين بالعمل على تغيير اتجاهات الآباء والامهات تجاه الطفل المعوق وادراك ان اصابة الطفل باعاقة ما ليس مبررا لعدم فرض قيود وضوابط على سلوكه.

واخيرا يجب ان نتذكر ان اي نشاط نقوم به مع الطفل المعوق او من اجله، في اطار علاج او تدريب او تعليم، وان اي نشاط نقوم به مع اسرة هذا الطفل او من اجلها، في اطار ارشاد او توجيه، يجب ان يتم كل ذلك مع الادراك التام بأن الاسرة نظام متبادل ومتفاعل من لافراد البشر بين بحيث ان ما يؤثر على فرد منهم سوف يؤثر بالضرورة على الافراد الآخرين. ومن ثم فان المقابلات الشخصية المدرسية، والاستشارات الطبية، والارشاد النفسي، وغيرها من الانشطة لايمكن ان تضع التركيز على فرد او آخر من افراد اسرة الطفل المعوق، وان على جميع الانشطة ان تضع الاسرة بأكملها في الاعتبار، ذلك ان المشكلات التي تتضمن طفلا معوقا هي لامحالة مشكلات تتضمن الاسرة بأكملها.

FOOTNOTES

1. Iscoe, I & Payne, S. Development of a Revised Scale for the Functional Classification, of Exceptional Children-in E.P. Troop and Himelstein (eds). *Readings on the exceptional Child*, New York. Appleton-Century-Crofts, 1972, pp. 7-29
2. Sommers, V. S., *The Influence for Parental Attitudes and Social Evironment on the Personality Development of the Adolescent Bling*, N.Y, American Foundation for the Blind, 1944.
3. William M. Cruickshank, (ed). *Psychology of Exceptional Children and Youth*, Prentice-Hall, Inc., Englewood Cliffs, N.J., 1963 (ch.6).

(٤

راجع كتاب تعليمات الاختبار الذي اعده الباحث بالاشتراك مع الدكتور حامد الفقي.

الإعلام وظاهرة الصورة المنطبعة

د . سهير بركات *

مقدمة:

أدى التقدم الكبير فى وسائل الاعلام المعاصرة الى اشراك المواطن العادى في الاحاطة بالاحداث العالمية الجار ية ومعايشتها أولا بأول كما أدى ذلك الى اضطرار المواطن فى بعض الاحيان الى اتخاذموقف أو ابداء رأى أو المشاركة فى حل مشكلة تتعلق بقضايا معقدة أو شعوب لا يعرفها معرفة تفصيلية دقيقة وذلك بناء على معلومات جزئيه غير مكتملة، ومن ثم فان المرء فى مثل هذه الظروف قد يعتمد بالضرورة فيما يبديه من آراء أو يصدره من احكام على انطباعاته السابق وجودها فى ذهنه والتى قد تكون الى حد ما وليدة تجر بة شخصية خاصة به أو قاصره عليه وعلى مجموعة محدوده من اقرانه.

وقد شاع فى السنوات الاخيرة استخدام تعبير الصورة المنطبعة للاشارة الى مثل هذه الانطباعات . ولكن ليس هناك بعد دراسات وافيه عن هذه الظاهرة وابعادها المتعددة ودلالا تها فى مختلف العلوم الاجتماعية، وذلك بالرغم مما لهذه الصور المنطبعة من دور هام ومسيطر فى استقبال وتفسير وتقييم الاحداث ومدى ونوعية الاستجابة لها.

ولا شك أن معالجة مكتملة لهذا الموضوع العر يض تتطلب القيام بدراسة مرتكزة على عدة فروع علمية مختلفه حتى يمكن التعرض للنواحى النفسية والاجتماعية والسياسية والاعلامية وغيرها المتعلقة بالموضوع . ولكن محاولتنا الراهنة تهدف الى تحقيق الاغراض التالية المحدودة النطاق نسبيا من منطلق المهتمين بوسائل الاعلام الجماهير ية :

١ - عرض لكيفية تكو ين الصور المنطبعة بصفة عامة وتحديد لخصائصها الاساسية وتبيان مالها وما عليها فى تناقل المعلومات.

٢ - القاء بعض الضوء بصفة خاصة على الدور الذى تلعبه وسائل الاعلام الجماهير يه فى خلق الصور المنطبعة وتداولها وانتشارها وتغييرها.

٣ - مناقشة لدور الصور المنطبعة فى الاعلام الدولى و بعض ما يترتب عليها فى العلاقات الدولية.

---

* مدرسة الاعلام والبحث العلمى بجامعة الكو يت

تكوين الصور المنطبعة

نلاحظ باديء ذي بدء أن تعبير «الصورة المنطبعة» اى الستير يوتايب مستمد من لغة تكنولوجيا الطباعة . فالستير يوتايب هو اللوح المعدنى الذى يستخدم فى طبع مئات وآلاف النسخ أو الصور المتطابقة دون حاجة الى تغييره، ومن ثم فان احدى الخواص الاساسية فى الصورة المنطبعة انها شيء متكرر على نحو لا يتغير، أو هى صورة متطابقة لأصل ثابت بغض النظر عن ماهية هذا الأصل و بالتالى تعوز الصورة المنطبعة السمات الفردية المميزة.(١)

ولقد كان المعلق السياسى الأمر يكى الشهير «والتر ليبمان» أول من أدخل تعبير الستير يوتايب فى نطاق العلوم الاجتماعية فى كتابه **الرأى العام** عام ١٩٢٢.(٢) وقد عرفها بانها الصورة الذهنية المشتركة التى يحملها مجموعة من الافراد والتى تتكون غالبا من رأى مبسط أو ناقص أو مشوه، أو قد تتمثل فى موقف عاطفى تجاه شخص أو قضية أو حدث ما.

و يمكن القول ان الصورة المنطبعة غالبا ما تكون بعيدة عن الحقيقة، اما نتيجة للحذف والرغبة فى الاختصار، أو للاضافة بالاستنتاج الخاطىء، أو التحيز والتشو يه المتعمد، أو للفاصل الزمنى الذى قد يفصل بين وقوع الحدث و بين تدفق المعلومات بشأن تطوراته. و بالاضافة الى ذلك ثمة عوامل تؤدى احيانا الى تباعد الصورة الذهنية عن الواقع من أهمها وجود الرقابة الحكومية المتزمتة على وسائل الاعلام فى بعض الدول والعقبات المادية والتعليمية والاجتماعية والنفسية التى قد تحول دون وصول المعلومات الى الجمهور. هذا بالاضافة فى احيان اخرى كثيرة الى غموض الاحداث نفسها وتعقيدها مما يؤثر فى القدرة على استيعاب تفصيلاتها و بالتالى لا تصل المعلومات الكافية أو الصحيحة التى يحتاج الفرد اليها لتكو ين الأفكار، فتتكون بدلا منها صورا ذهنية وأخيلة هى التى تهيمن على تفكير الفرد وسلوكه.

كيف تتكون الصورة المنطبعة؟

للاجابة على هذا السؤال يلزم أولا الاشارة الى كيفية تكو ين الصور الذهنية بوجه عام. فالصورة الذهنية لدى الفرد تتكون فى المقام الاول من خلال تجاربه المباشرة، فالصورة المنطبعة هى نتيجة أو حصيلة جميع خبرات الفرد الماضية. فمنذ الصغر يتعرض الطفل الى سيل من المؤثرات التى يتلقاها على شكل أصوات واشكال متباينة، و يبدأ الطفل فى تمييز وتصنيف هذه المدخلات الحسية مع الوقت. و بمرور الزمن يتسع عالم الطفل تدر يجيا و يتغير مفهومه لهذا العالم، وتزداد صلات الشاب الشخصية بالاخر ين و بالعالم وتزداد تجاربه و يصبح عضوا فى مجموعات أولية وثانو ية. وهكذا تتغير الصورة الذهنية لدى الشاب عن العالم كلما مر بتجر بة جديدة أو كلما استقبل رسالة أو مؤثرا جديدا، و بالتالى يتغير سلوكه. والجدير بالذكر

ان خلال تعرف الشخص بالعالم يتضح له استحالة جمع التفاصيل عن كل مقومات هذا العالم واستحالة تذكرها ان امكن تجميعها، لذلك يلّجأ الى النظر الى العالم على انه مجموعات أو مؤسسات يعمم على اساسها، كما يلجأ ايضا الى استخدام الرموز فى تصنيف هذا العالم المعقد، ولا شك ان هذه العملية التجر يدية مطلو بة ولا غنى عنها لان النظر الى كل شىء بالتفصيل شأنه ارهاق الفرد واجهاده.

ومما يؤثر ايضا بصفة خاصة فى تكو ين الصور المنطبعة اننا كافراد نعتمد فى معرفتنا للعالم الذى يحيط بنا على افراد المجتمع الذى نعيش فيه. فالاصدقاء والعائلة والزملاء والمدرسة اى الجماعات المرجعية التى ننتمي اليها تلعب دورا هاما فى تكو ين هذه الصور عن العالم(٣) . ومن ثم فان هناك نصيبا كبيرا من الصحة فى القول باننا لا نرى العالم كما هو فى الواقع وانما نراه كما علمنا آباؤنا وكتابنا أن نراه، أى اننا لا نرى العالم والاحداث والشعوب بعيوننا نحن بل بعيون من علمونا. والخلاصة انه بالرغم من ان الانسان لدية عقل يفكر به قبل تقبل اى صورة ذهنية الا انه يجد نفسه مضطرا لتقبل صورا ذهنية قد لا يتفق معها كل الا تفاق لا لسبب الا لأنها شائعة فى زمانه ومكانه ولان معظم افراد المجموعات التى ينتمى اليها تحمل هذه الصور الذهنية. فالانسان حيوان اجتماعي و يخضع بلا شك لضغوط اجتماعية لا شعور ية كثيرة من بيئته. و بما انه قد يخشى أو قد لا يقدر على مقاومة هذه الضغوط فانه كثيرا ما يتقبل هذه الصور الشائعة لان رفضه لها يجعله محل نقد ونفور من الآخر ين.

الصورة المنطبعة والمنهج العلمى فى المعرفة:

و يلزم هنا مضاهاة الصورة المنطبعة بالمنهج العلمى فى المعرفة. فالعلم مستمد من استنتاجات قائمة على الملاحظة المحكمة أو التجر بة أو المنطق. وفى احيان كثيرة ينشأ فى بعض المجتمعات صراع بين النوعين من المعرفة، تلك القائمة على الصور المنطبعة أو ما قد يسمى بالصور الشعبية المبسطة (الفولكلور ية) و بين الصور الذهنية الدقيقة والمتطورة القائمة على المنهج العلمى أو ما يمكن تسميته بالصور العلمية، وقد تتغلب فى معظم الحالات الصور العملية على الصور الشعبية، ولكن قد يطول هذا الصراع احيانا اخرى كما قد يتصف بالمرارة. فلقد شهد التار يخ مثلا الصراع بين الصورة الذهنية للارض التى كان يتصورها البعض بساحة منبسطة و بين الصورة العلمية الاخرى التى رأت ان الارض كرو ية الشكل. ثم تبين مؤخرا للعلماء فى عصر الفضاء انها ليست كرو ية تماما. و بالتالى اصبح ثمة ضرورة للحذر من أن الصور العلمية ليست جميعها صورا صحيحة بالضرورة، ومن امثلة ذلك الاعتقاد العلمى الى زمن غير بعيد بأن الذرة هى اصغر اجزاء المادة وانها غير قابلة للتجزئة. ومن جهة اخرى يجب التأكيد عل ان جميع الصور الشعبية ليست بالضرورة خاطئة.

وغالبا ما يؤثر مستوى المعرفة والتعليم والثقافة السائد فى مجتمع ما على مدى صدق ودقة الصور الذهنية الجماعية لهذا المجتمع. فمن المعتقد انه كلما ارتفع مستوى التعليم والثقافة فى مجتمع ما كلما كانت الصورة الذهنية اقرب الى الحقيقة والواقع. هذا بعكس المجتمعات التى تتفشى فيها الامية حيث تسود وتنتشر فيها غالبا الصور الذهنية الناقصة او غير الصادقة. ومما لا شك فيه ان تفوق الصور العلمية يرجع الى التقدم المطرد فى طرق البحث العلمى واساليبه وأدواته، كما يرجع. الى جوهر الطريقة العلمية التى يفترض فيها دراسة الظواهر باسلوب موضوعى بعيد عن التحيز والمصالح الذاتية.

وان تحديد ما يمثل الحقيقة والواقع فى صورنا الذهنية مشكلة تناولها كثيرون من المفكرين والفلاسفة. ومما لا شك فيه انها مشكلة صعبة ومعقدة كما انها على قدر كبير من الاهمية وذلك لاننا نتعامل مع هذه الصور ونتفاعل معها على انها الواقع والحقيقة. ولقد ذهب بعض الفلاسفة الى القول بان المشكلة لا يمكن حلها لسبب بسيط وهو ان الصور المنطبعة لا يمكن مقارنتها بالواقع ولكن كل ما يمكن عمله هو مقارنتها بصورة منطبعة اخرى.

وتذهب مجموعة اخرى من المفكرين الى رفض هذه النظرة مشيرة الى وجود طرق واساليب تمكننا من التعرف عل اوجه الخطأ فى صورنا المنطبعة والتخلص منها بحيث يمكننا ان نقترب من الحقيقة المراوغة. و يتم ذلك عن طريق ما يسمى «باختبار الحقيقة». و يقوم هذا الاسلوب على اساس اختبار توقعاتنا للمستقبل ومدى قربها او بعدها من الواقع، فلكل انسان توقعات بالنسبة لامور عديدة اى ان لديه صورة للمستقبل، و بمرور الوقت يصبح ما كان «مستقبلا» واقعا «حاليا» ثم «ماضيا». وعن طريق الاثر المرتد Feedback يمكن للفرد ان يقارن توقعاته اى صورته الذهنية بما حدث فعلا. و بهذه الطريقة يمكننا ان نعدل اولا بأول من صورنا على ضوء الواقع و بالتالى يمكننا ان نقترب من الحقيقة وان لم يمكن الوصول اليها.(٤) .

كيف تتغير الصورة المنطبعة:

لفهم كيفية تغير الصور المنطبعة يلزم ان نفرق هنا بين الصورة الذهنية المختزنه من جهة و بين الصورة الوافدة من جهة اخرى. فالصورة المختزنة هى مجموع الخبرات الماضية والاطلاعات للفرد، اما الصورة الوافدة او الرسالة فهى عبارة عن المعلومات او المدخلات الجديدة التى تصل الى الصورة المختزنة والتى يمكن ان تؤثر فيها. وتقاس اهمية الرسالة الوافدة بمدى التغيير التى تحدثة فى الصورة الذهنية المختزنة. و يمكن ان نفرق هنا بين ثلاث حالات، ذلك انه عندما يتلقى الفرد رسالة ما قد ينتج عنها واحد من ردود الفعل التالية(٥) :

اولا: لا تؤدى الرسالة الوافدة الى اي تأثير فى الصورة المنطبعة. اى تظل الصورة الذهنية المختزنة كما هى فلا يحدث فيها اى تغيير. و يصل الفرد كل يوم سيل من هذا النوع من الرسائل عن طر يق حواسه كظهور الشمس ومدى حرارة الجو وضجيج الشارع ..الخ ومعظم هذه الرسائل الحسية تكون من صنع الطبيعة وليست من صنع الانسان ومن ثم فهى رسائل مباشرة «غير مصاغة» لان فهم الانسان لها لا يعتمد على لغة رمز ية او تعبيرات لغو ية معينة. و بما ان معظم مثل هذه الرسائل الوافدة تتطابق مع صورنا المخزونة وتتفق معها فانها لا تشكل صعو بة بالنسبة لنا لان الانسان غالبا ما يتجاهل هذه الصور بطر يقة لا شعور ية او لا يعيرها اهتماما كبيرا.

ثانيا: قد تؤدى الرسالة الوافدة الى ان يعيد الفرد تقييم صورته المنطبعة و بالتالى موقفه واتجاهاته بقدر محدود. وغالبا ما يتخذ هذا التغيير شكل اضافة معلومات جديدة تز يد من وضوح الصورة و بلورتها. وفى حالات اخرى يؤدى هذا التغيير الى ادخال بعض الغموض او الشك فى الصورة الذهنية كأن يفقد الفرد بعض ثقته فى شخص آخر او يتشكك فى نواياه.

ثالثا: تؤدى الرسالة الوافدة الى تغيير الصورة المنطبعة تغييزا جذر يا وشاملا فاذا كانت الرسالة الوافدة متناقضة مع الصورة القديمة او مع باقى صورنا فان البناء الذهنى الخاص بنا يتعرض بالضرورة لعملية مراجعة كاملة. وفى هذه الحالة فان عددا كبيرا من الصور قد يعاد فرزة وتصنيفه وتغييره حتى يصل الى تناسق ملائم. واحيانا فان مجموعات من البنايات الصور ية يتم هدمها واعادة بنائها. وغالبا ما يحدث ذلك نتيجة لتغير عنيف يهز الفرد كوقوع حادث مثلا او كنشوب حرب. والذى يحدث هنا هو ان جوهر الصورة الذهنية اى الهيكل الاساسي التي تقوم عليه يصطدم برسالة وافدة قو ية تؤدى الى هذا التغيير الجوهرى، كما يحدث عند تغيير عقيدة او مذهب سياسى.

و يمكن القول عموما اننا نقاوم بطر يقة شعور ية ولا شعور ية الى حد كبير اى تغييرات كبيرة المدى فى صورنا المنطبعة، ذلك لان اى تغيير او زعزعة فى صرحنا الذهنى سيؤدى بالضرورة الى اعادة تقييمنا لانفسنا ومجموعاتنا وحياتنا. لذلك فانه من ضرورات الصحة النفسية الا ننظر الى المخزون من الصور المنطبعة على انه مكتبة ثابتة من الصور ولكن على انه كيان حى قد نعيد بناءه من يوم لآخر. اما الفرد الذى يحمل فى ذهنه فكرة جامدة وصورا متحجرة لا تتوائم مع الواقع والغير القادر على ادخال تعديلات على هذا الصرح بالقدر المعقول نتيجة للصور الجديدة الوافدة فانه غالبا ما يتعرض الى اضطرابات نفسية وعقلية، ذلك لانه سيضطر الى رفض جميع الرسائل والمعلومات الجديدة مهما تنوعت ومهما كان مدلولها كى يقبل فقط ما

يتمشى مع نظرته الثابته للعالم والتى قد تكون بعيدة جدا عن الواقع القائم فى لحظة زمنية معينة.

و يتضح مما سبق ان ذهن كل فرد يحتوى من بين ما يحتوى عليه على صور قر يبة من الحقيقة واخرى مشوهة او غير دقيقة. ولكن من الضرورى للانسان حتى يستطيع عيش حياة طبيعية مؤديا دوره فى الحياة، ان يحتفظ بعدد من الصور المطابقة للواقع. وفى هذا الصدد يؤكد جوردن تشايلد «ان اى انطباع عن العالم الخارجى يتم تكو ينه واستخدامه كدليل للعمل ... لابد وان يتطابق لدرجة ما مع هذا الواقع. و بدون ذلك لا يستطيع المجتمع ان يحافظ على بقائه. واذا ما تصرف افراده طبقا لافتراضات غير صحيحة فانهم سيعجزون عن صنع ابسط الأدوات اللازمة لحياتهم و بالتالى على توفير الطعام والمأوى الذى يحميهم من العالم الخارجى».(٦)

بعض استخدامات الصورة المنطبعة:

لا يقتصر استخدامات الصورة المنطبعة على مجال واحد من مجالات الحياة او المعرفة. فكما ان لكل انسان صورة ذهنية عن نفسه وعن دوره وهدفه فى الحياة فان لرجال السياسة ايضا ولرجال الاعمال وللمؤرخين وللعلماء عموما صورا ذهنية عن عالمهم. كذلك فلدى كل دولة وكل مجتمع ستير يوتايب عن نفسه يحدد على اساسه اهدافه وسياساته و يعمل على ترو يجه. كما تشارك المؤسسات التجار ية والتعليمية والدولية وغيرها من المجتمعات والافراد فى تحديد صورها الذهنية التى تعمل على ترسيخها فى اذهان الافراد.

فالصورة المنطبعة لاى مؤسسة تجار يــــــة عــــــلى سبيل المثال هى بمثابة الشخصية للانسان، فهى الصورة التى يحملها المستهلك للمؤسسة والتى يتعامل على اساسها معها. و يعتبر رسم الصورة المنطبعة لاى مؤسسة من اهم ركائز السياسة التى تضعها المؤسسة لنفسها كما انها غالبا ما تكون حصيلة سنوات طو يلة من التخطيط لذا تحرص المؤسسات على المحافظة على هذه الصورة وتنميقها لان اى تدهور فيها قد يؤثر تأثيرا سلبيا على نشاطاتها. وتعتبر الصورة المنطبعة لبعض المؤسسات من اصولها غير الملموسة التى لا تقدر بمال والتى تعمل المؤسسة على نشرها بجميع الاساليب المتاحة لها(٧) .

كما يعمد رجال السياسة ايضا الى استخدام الصور المنطبعة وترو يجها على الصعيد المحلى او الدولى او كليهما. و يكثف الساسة ورجال الدولة جهودهم فى تحديد ملامح هذه الصورة قبل البدء فى المفاوضات الدولية مثلا او قبل خوض معارك الانتخابات، فيحدد كل مرشح مثلا الصورة التى يرغب ان يراه بها الناخبون. بل وتتخصص بعض مؤسسات العلاقات العامة والدعاية برسم هذه الصور والقيام بعمل الحملات الدعائية اللازمة لنشرها وترو يجها. كما تقوم هذه المؤسسات

بالعمل نفسه لحساب بعض الدول التى ترغب فى تطو ير او تغيير صورها المنطبعة سواء فى اذهان الجمهور المحلى او الدولى وتهدف فى ذلك الى التأثير فى الرأى العام وتكو ين رأى عام مناهض لها ولاهدافها. فلقد دعى مثلا الصحافى المعروف حسنين هيكل خلال ندوة الصحافة العالمية لعام ١٩٧٩ التى عقدت فى لندن الى انشاء مؤسسة اعلامية عر بية لتصحيح صورة العرب فى اورو با.(٨)

وسائل الاعلام الجماهير ية والصورة المنطبعة

تعتبر وسائل الاعلام الجماهير ية من المؤسسات الاجتماعية الرئيسية التى تقوم بمد المجتمع بالكثير من صوره الذهنية التى غالبا ما تملى على الفرد سلوكه واتجاهاته. و يمكن تلخيص دورها فى خلق وترو يج وتطو ير الصور الذهنية على النحو التالى:

اولا: تلعب وسائل الاعلام الجماهير ية دورا رئيسيا فى خلق الصور المنطبعة فى اذهان جمهورها، فهى النافذة التى تطل من خلالها الجماهير على العالم وعلى الاحداث المحلية والدولية. فهى كما يقول مارشال ماكلوهن، الامتداد الطبيعى لابصارنا واسماعنا.(٩) ذلك انه من الصعب على اى انسان التعرف الا على عدد محدود من الافراد تماما مثلما هو لا يستطيع ان يزور سوى عدد محدود من بقاع العالم ولا يمر الا بعدد محدود من التجارب. لذلك فاننا نستمد معظم معلوماتنا عن شعوب العالم وعن الاحداث من تقار ير وسائل الاعلام سواء كانت مكتو بة او مسموعة او مرئية. حقيقة ان بعضنا يطلع على ادب هذه الشعوب و يزورها و يشاهد بعض نواحى الحياة فيها مما يؤدى الى معرفة اعمق لتلك الشعوب ولكننا نبدأ بصورة منطبعة معينة غالبا ما نستخلصها من وسائل اعلامنا.

و يصل الفرد يوما بعد يوم سيل متزايد من هذه الرسائل التى تبثها وسائل الاعلام الجماهير ية. فاذا قارنا انسان اليوم بانسان الامس نلاحظ أن انسان اليوم يصله يوميا قدرا من الرسائل المصاغة أضعاف أضعاف ما كان يتلقاه انسان الأمس فى شكل مسرحيات وافلام سينمائية و برامج تليفز يونية، كما انه يستمع الى البرامج الاذاعية و يطلع على الصحف اليومية والدور يات. اضف الى ذلك انه يقرأ آلافا من الكلمات كل يوم فى شكل مؤلفات ادبية وتار يخية واعلانات وغيرها.

وتختلف الرسائل التى تبثها وسائل الاعلام عن الرسائل التى يتلقاها الفرد من الطبيعة بطر يقة مباشرة فى ان رسائل وسائل الاعلام«رسائل مصاغة»

اى انها تعتمد فى معناها على عرف اجتماعى معين، كاللغة مثلا.

وتتميز «الرسائل المصاغة» بانها تتصف بالاحكام والتركيز والبعد عن الاسهاب(١٠) فالعمل الاعلامى كما يقول بعض دارسى الاعلام بمتطلباته وقيوده الزمنية يفرض نوعا من القيود على الراسل الذى يجد نفسه فى بعض الاحيان مضطرا مثلا لأن

يفكر بخطوط عريضة وبألوان متباينة دون ان يعطى الخطوط الدقيقة أو التفصيلات القدر الكافى من العناية. فهو مطالب مثلا بان يكتب قصة لاذاعتها فى ساعة من الزمن فقط او كتابة تحقيق عن شعب او شخصية فى عمود واحد او اقل، وفى هذه الحالة يجد الكاتب نفسه مجبرا على تحديد الشخصيات فى خطوط عريضة اى على التنميط والتجريد والتبسيط(١١) . وحتى اذا كان لدى الكاتب او الاذاعى متسع من الوقت للكتابة وكان صادقا امينا فى نقل الواقع وفى تصوير الاحداث والشعوب فقد تصل هذه الرسائل الى جمهورها بطريقة تبعد كل البعد او تختلف عن الطريقة التى عرض بها المؤلف موضوعه. فمن المعروف ان مستقبل الرسالة يفسر هذه الرسالة بطريقة انتقائية اى بطريقة تتفق مع معتقداته ومع اطار الاسناد الخاص به، فى حين يتجاهل بعض اجزاء هذه الرسالة لانها لا تتفق مع اطاره او قد يفسرها بطريقة اختيارية لا تتعارض مع خط تفكيرة.

ثانيا: ولا يقف دور وسائل الاعلام الجماهيرية عند خلق الصور الذهنية والانماط لدى جماهيرها بل انها قد تقوم بتضخيم هذه الصور بدرجة كبيرة و بطبعها بقوة فى اذهانهم الى حد ان القارىء او المشاهد او المستمع يشعر فى احيان كثيرة انه التقى فعلا بالشخصيات التى تتناولها وسائل الاعلام على الرغم انه لم يقابلها قط او يشعر انه شاهد فعلا او شارك فى الاحداث المطروحة على الرغم انه لم يشارك فيها قط بل ان الفين توفلر مثلا يؤكد فى كتابه **صدمة المستقبل** .«اننا ننشىء علاقات مع هؤلاء الاشخاص المعنويين» كما ننشىء علاقات مع اصدقائنا وجيراننا ومن ثم فان هذه الشخصيات تلعب دورا هاما فى حياتنا اذ اننا نأخذ عنها انماطا معينة من السلوك ونستنتج منها دورسا ونقوم بتقليدها سواء كنا نعى ذلك او لا نعيه».(١٢) ولم يفت مغزى ذلك على مروجى السلع التجارية فى اعلاناتهم، اذ تلعب وسائل الاعلام الجماهيرية دورا رئيسيا فى ترويج ونشر هذه الصور سواء كان هذا على الصعيد الداخلى او الخارجى. و يستخدم القائمون بالدعاية الدولية مثلا و بالدعاية التجارية وغيرهم هذه الوسائل للترويج لافكارهم ومبادئهم ومنتجاتهم، كما يعتمدون على اساليب مثل الترديد واشباع غرور الفرد لطبع الصور المرادة فى اذهان الجمهور.

ثالثا: كما تلعب وسائل الاعلام الجماهيرية دورا هاما فى تطوير الصور الذهنية وتغييرها. فثورة المعلومات التى نعيشها اليوم والتى ادت الى زيادة هائلة فى قدر ونوع المعلومات المتداولة تضع ضغوطا مستمرة على الفرد ليجدد و يغير صوره المختزنة ليجعلها على مستوى آخر ما وصلت اليه المعرفة المتاحة فى المجتمع لكى يستطيع ان يؤدى دوره فيه . وتقوم وسائل الاعلام بدور هام فى هذا المجال، فهى تبسط هذه المعارف الجديدة وتقدمها للجمهور فى جرعات سهلة الهضم. ذلك ان معظم الافراد حتى اكثرهم ذكاء ومهارة، لا يمكنهم ان يلاحقوا طوفان المعرفة

الجديدة حتى فى اضيق المجالات وابسطها فما بالك بمجالات العلوم المختلفة. و يمكن القول عموما ان معدل تغيير الصور المنطبعة سر يع فى المجتمعات الحديثة والمتطورة و بطىء فى المجتمعات التقليدية. لذلك يهدف المسؤلون فى المجتمعات النامية الى استخدام وسائل الاعلام الجماهير ية بطر يقة مكثفة للاسراع فى تطو ير المرء ولز يادة قدرته على تصور نفسه فى مواقف واماكن جديدة ولز يادة تطلعاته مما يؤدى الى تغير نظرته لنفسه ولمجتمعه والى الاسراع بعملية التحديث المرغوبة وهى العملية التى تقوم على اساس ما يسمى بالتقمص الوجدانى Empathy

ولقد قامت هيئة اليونسكو بدراسة للوقوف على الطر يقة التى ترى بها شعوب العالم بعضهابعضا. وذلك بطرح السؤال التالى على عينة من ثمانى جنسيات مختلفة «ما هى الاوصاف التى تنطبق على الشعب الامر يكى من بين قائمة الكلمات الموجودة على هذه البطاقة؟ «وكانت الكلمات الموجوده فى القائمه هى : مجد فى عمله، ذكي، عملى، مغرور، كر يم، قاس، متخلف، شجاع، يتحكم فى ذاته، مسيطر، تقدمى، محب للسلام، من المستحيل وصفه» ثم تم تكرار هذه العملية باحلال الشعب الروسى ثم الشعب الاسترالى ثم البر يطانى ثم الالمانى ثم الفرنسى ثم الايطالى ثم الهولندى ثم النرو يجى مكان الشعب الامر يكى. ولقد اتضح من هذه الدراسة أن هناك اختلاف فى تصور كل شعب للشعب الاخر أي في نظرة الشعوب لبعضها البعض.(١٣)

الصور المنطبعة على الصعيد الدولى

تدور ارتباطات المرء واهتماماته اولا وقبل كل شىء حول نفسه وحول المجتمع الذى ينتمى اليه، وهذا شىء طبيعى نظرا لطبيعة المرء وقدراته المحدودة. كذلك الشعوب والمجتمعات، فان اهتماماتها تدور حول نفسها اولا. لذلك فهى تحمل لنفسها صورا ذهنية خاصة بها. ثم تحمل صورا ذهنية عن شعوب ومجتمعات العالم الاخرى.

وقد يتصور البعض ان كل شعب يتكون من ملايين الافراد و بالتالى فهم يحملون ملايين الصور لشعب آخر. ولكن فى الواقع يتفق معظم افراد مجتمع معين فى تصورهم لمجتمع آخر، اى ان هناك فعلا تشابه وتقارب كبير بين صورهم الذهنية مما يؤدى الى الاعتقاد بان الشعوب لديها صور منطبعة عن بعضها. وتسمى هذه الصور احيانا بالصور العامة، وهى التى تكون فى كثير من الاحيان الرأى العام الذى يعتبر حصيلة هذه الصور، كما انها هى القوة التى تسعى اجهزة الاعلام وجماعات الرأى كالاحزاب السياسية وجماعات الضغط الى التأثير فيها.

وتعتبر قدرة الفرد على الا تصال بالافراد سواء بطر يقة مباشرة او غير مباشرة

هى القوة التى تخلق الصور الذهنية الجماعية وتساعد على انتشارها وتداولها وبدون هذا الاتصال تظل الصور الذهنية صورا فردية او صورا خاصة. فقدرة الفرد على الاتصال بالآخرين مثلا عبر الحواجز الثقافية والسياسية وعبر الحدود الجغرافية هى حجر الزاوية او اساس خلق راي عام عالمي.

وعندما يكون شعب أو تكون دولة صورة منطبعة عن شعب او دولة اخرى فان العملية نفسها اي عملية التبسيط والتجريد التى تتم على مستوى الفرد تتكرر على مستوى المجموعة. وليس فى ذلك ضرر لان عملية التفكير ما هى الا عملية اختيار وتركيز على الخصائص البارزة وعلى النواحى الهامة، وبذلك تكون عملية التفكير هى اساس عملية التنميط بمعناها الايجابى.(١٤)

وعملية التفكير عن طريق النمط والصورة سواء للفرد أو للجماعة أساسيه لأنه كيف يمكن مثلا للألماني أن يفكر في المكسيكي بدون ان يستخدم صورة ذهنية، وكيف يمكن لهذا الأخير أن يفكر فى الاول بدون استخدام النمط؟ صحيح ان كلا من الشعبين يتكون من افراد مختلفى الثقافة واللون السياسى والميول والتطلعات ولكن يصعب على اى فرد ان يفكر فى شعب او دولة على اساس الافراد.

غير ان هناك اعتقاد سائد كما يقول جون مير يل، مؤداة ان للستير يوتايب صورة سلبية. فيرى الناس حسب تفكيره ان الصورة المنطبعة اما سيئة او منحازة او غير مكتملة اوضارة وبذلك نتصور ان الصور المنطبعة عبارة عن حائط يفصل بين الشعوب ويعوقهم عن التفاهم.(١٥) غير ان استخدام هذه الانماط والصور امر ضرورى بشرط الا نعامل هذه الصور على انها الحقيقة بل ندرك انها تعميمات ورموز فقط، فالخطأ هو اننا نتحدث فى بعض الاحيان عن مشكلة أو فكرة أو مذهب وكأننا نعلم كل شيء عنها كما ان الخطر يكمن فى اننا نعامل هذه الصور على انها الواقع، كأن نعمم سلوكا معينا بدر من فرد أو مجموعة صغيرة على انه سلوك المجموعة باكملها.

وهناك عدة طرق لدراسة الصورة المنطبعة لأية دولة نذكر منها:

(١) دراسة الدولة كما ترى نفسها

(٢) دراسة الدولة كما يراها الآخرون

(٣) دراسة الدولة كما هى فى الواقع

○ اما الصورة المنطبعة للدولة لدى الدول الاخرى فانها لا تطابق غالبا صورة الدولة فكل دولة لها صورة ذهنية ذاتية. وتختلف هذه الصورة بطبيعة الحال من زمن لآخر باختلاف ظروف الدولة لنفسها او حتى فى بعض الاحيان لواقع الدولة. وهنا تلعب التحيزات والاحكام المسبقة والانماط دورا رئيسيا فى تحديد تلك الصورة. غير انه قد لا تكون تلك الاحكام خاطئة لانها قد تمثل ناحية من نواحى الحياة او صفة من صفات الشعوب، فليست كل الانماط والصور المنطبعة منحازه او غير صحيحة.

وهناك عدد قليل من الدارسين الذين ينادون بما يسمى بمبدأ «نواة الصدق» أو «حبة الصدق Kernal of Truth » الذى يؤكد ان هناك قدر كبير من الصدق فى اى نمط من الانماط(١٦) و يبنى هؤلاء الباحثون هذا الافتراض على اساس انه يمكن تحديد مميزات او صفات الظاهرة المدروسة سواء كانت فكرة أو شعب او دولة بطر يقة موضوعية ودقيقة. بعد ذلك اذا تطابقت اراء عدد من الافراد والمجموعات عن الظاهرة المدروسة مع تلك المميزات والصفات التى تم تحديدها من قبل، دل ذلك على ان النمط المدروس فيه «نواه أو حبة صدق» كبيرة اى انه قر يب من الواقع. و يعتقد هؤلاء الباحثون ان فى كل قالب نمطى قدرا كبيرا من الصدق، اكبر بكثير من قدر الخطأ الذى يمكن ان يحمله.

ومن الواضح ان لهذه الفكرة كثيرا من نواحى الضعف، فعلى سبيل المثال يصعب تحديد صفات ومميزات فئة من الفئات او فكرة من الافكار او ظاهرة من الظواهر بدرجة كبيرة من الثقة والدقة. كما ان المجموعات التى تدلى برأيها فى هذه الفكرة او الفئة او الظاهرة قد تكون متحيزة ضدها. ففى عدد من الدراسات التى تمت فى هذا المجال والذى طالب فيه الباحثون عدة مجموعات من الافراد من دول مختلفة ان تقوم نفسها كشعب وان تقوم المجموعات الاخرى على اساس عدد من الصفات المحددة، اتضح ان كل مجموعة نسبت الى نفسها افضل الصفات كما نسبت للمجموعات الاخرى الصفات السلبية.(١٧) معنى ذلك ان كل مجموعة تعمدت ان تظهر فى صورة ايجابية وان تظهر المجموعات الاخرى بصورة اقل بر يقا وايجابية خاصة اذا كان بين تلك المجموعات تار يخ حديث من الحروب او المنافسة او النزاع.

كما اجرى فر يق من علماء النفس وعلماء الاجتماع دراسات حول تقديم مجموعات من اجناس معينة لاجناس اخرى كتقو يم الرجل الاسود للرجل الابيض، وكتقييم بعض الفئات الاجتماعية للفئات الاخرى، وكتقييم بعض اصحاب المهن والحرف لاصحاب المهن والحرف الاخرى. ولقد اتضح من هذه الدراسات ظن الفرد أن بامكانه تكو ين رأى صائب عن المجموعات على اسلس قدر صغير من المعلومات اعتبرها العلماء غير كافية(١٨) كما اتضح ان معظم هذه المعلومات لا تقوم على اساس التجر بة الشخصية وانما معظمها مستمد من وسائل الاعلام. اما النتيجة الاخيرة لهذه الدراسات فكان مؤداها ان هناك بعض الشعوب كالهنود الحمر والامر يكيين والالمان يتفق عدد لا بأس به من شعوب الدول الاخرى على رؤيتها بالطر يقة نفسها.

وتنعكس الطر يقة التى ترى بها شعوب العالم بعضها فى الكلمات التى تصف تلك الشعوب بعضها بها او فى الصور التى يحملها شعب لاخر. وتردد الاساطير والفلكلور والفنون كفن الكار يكاتير مثلا تلك الصور.(١٩) فمثلا يعرف قاموس اكسفورد كلمة يهودى بانه شخص مرابى مخادع وتاجر يبتز اموال الناس.(٢٠)

ولقد ادى ذلك الى ان رفع احد اليهود البر يطانيين دعوى قضائية ضد دار كلار يندون للنشر التى تتولى نشر القاموس. ولقد اعتبر القائم بالدعوى ما تضمنه القاموس من تعار يف لكلمة يهوى تشهيرا باليهود.(٢١) ولطالما سميت ايضا بعض شعوب الدول الاسيو ية «بالو باء الاصفر» نتيجة لتخر يبها وتدميرها للحضارات الاخرى. وكم هى تصورات عدد من الشعوب الاور بية عن العرب، و بالذات فى الدول النفطية، ظالمة. وغالبا ما تأتى تلك التسميات والصور نتيجة لظروف تار يخية مثل الحروب والاستعمار، أو قد تكون نتيجة لعوامل اقتصادية او اجتماعية او نفسية، غير انها قد ترجع فى بعض الاحيان الى الجهل بالغير والى عدم تطور الصور المنطبعة اواتساق جوانبها مع بعضها البعض. ففى دراسة قام بها احد المستشار ين الاعلاميين الالمان عن الصورة المنطبعة لدى الشعب الالمانى عن الهند اتضح له أن عدداً كبيراً منهم يقرنون كلمة «فيلة» وقصر «تاج محل» بكلمة الهند . غير أن الدراسة دلت على ان معظم المستجيبين كانوا ملمين بنواحى اخرى من تار يخ الهند وحضارتها ولكن محاولة تذكر كل ذلك يتطلب مجهودا ذهنيا وعقليا. وحتى اذا قمنا بهذا المجهود الذهنى فغالبا ما ستكون اراؤنا وافكارنا قديمة لانها لا تتطور بنفس سرعة تطور وتغيير المشكلات والشعوب نفسها فالصور المنطبعة لدينا عن العالم وشعو به كثيرا ما تصف حالهم فى الماضى وليس كما هو اليوم.

ولا يعنى ما سبق ان صور الشعوب عن بعضها غير قابلة للتغيير، فالعكس صحيح. وقد يتم ذلك التغيير نتيجة لاحداث من شأنها ان تهز أفراد الشعب بشدة، مثل الحروب التى تجعل المجتمع يرى العالم فى ضوء جديد او من زاو ية جديدة. مثال ذلك حرب اكتو بر سنة ١٩٧٣ واستخدام العرب لسلاح النفط وما تلاهما من تحطيم اسطورة الجيش الاسرائيلى الذى لا يهزم وتغيير نظرة بعض شعوب العالم الى الدول العر بية. ففى دراسة لصروة العرب والاسرائيليين فى الصحف الامر يكية الصادرة خلال الفترة ما بين ١٩٦٦ و ١٩٧٤ تبين لاحد الباحثين فى مجال الاعلام الدولى حدوث تغيير ايجابى ملموس فى صورة العرب فى صحافة الولايات المتحدة صحبها تغيير فى نفس الا تجاه فى الرأى العام الامر يكى خلال نفس الفترة.(٢٢)

كما قد يحدث هذا التغيير ايضا عن طر يق وسائل الاعلام الدولية التى تلعب دورا اسلسيا فى تطو ير صور الشعوب عن بعضها وعن الاحداث العالمية عن طر يق نقل هذه الاحداث فور وقوعها، وعن طر يق تعر يف الشعوب ببعضها من خلال البرامج والافلام الوثائقية والصور مستخدمة فى ذلك احدث ما توصل اليه العلم من وسائل الا تصال كالاقمار الصناعية.

ولا شك ان مجال التجر بة الشخصية على الصعيد الدولى اضيق بكثير من مجال التجر بة فى التعرف على المجتمع المحلى. فعلى الرغم من الطفرة الكبيرة التى حدثت فى السياحة الدولية نتيجة لتطور وسائل الانتقال العالمية، والتى سهلت على

العديد منا السفر والانتقال من مكان الى مكان، الا ان معظم المجتمعات ما تزال تعتمد على وسائل الاعلام لتمدها بصورها الذهنية عن باقى شعوب العالم التى قد تفصلها الحواجز السياسية والمادية والفكرية. والخطر هنا هو اذا كانت هذه المعلومات التى تنشرها وسائل الاعلام مشوهة او ناقصة او متحيزه تكونت بالتالى لدى الشعوب صور منطبعة متحيزة ومشوهة عن شعوب العالم الاخرى.

والوضع بالنسبة لوسائل الاعلام الدولية من حيث صدق اوكذب المعلومات والرسائل يختلف بطبيعة الحال عن الوضع بالنسبة لوسائل الاعلام المحلية. ففى حالة حدوث خطأ او تشويه او تلوين لخبر او حدث محلى يكون من السهل نسبيا تصحيح او تعديل الصورة الخاطئة الناتجة عن المعلومات المنشورة اما عن طريق الملاحظة المباشرة اوعن طريق الاتصال الشخصى، كسؤال شهود عيان مثلا. اما على الصعيد الدولى فان الشعب او الدولة المتضررة من ترويج الصور الخاطئة عنها قد تكون عاجزة عن عمل التصحيح اللازم فى كل مرة. كما ان عدد الوسائل والطرق التى يمكن للفرد المدقق ان يرجع اليها للتأكد من صدق الخبر اقل بكثير من الوسائل المتاحة على الصعيد المحلى.

ولقد كان هذا الموضوع بالذات محل نقاش بين بعض الساسة والمفكرين ورجال الاعلام العرب مع نظرائهم فى اوروبا. حيث اشتكى الاعلاميون العرب من ان وسائل الاعلام الغربية عموما تميل الى اعطاء صورة مشوهة للانسان العربى، فهى تارة تصوره « في صورة.. الشيخ الثرى الذى يبعثر امواله باسراف في النوادى الليلية وعلى موائد القمار، وتارة تصورة في صورة الفدائى المتعصب.. وتارة ثالثة تصوره في صورة العامل الفقير المتخلف الذى يشتغل بأحط الاعمال التى لايرضى بها الاوروبى المنعم. وقلما نرى صورة المفكر او الفنان او الطبيب او العالم العربى الذى يسهم بجانب كبير في بناء الحضارة الانسانية سواء في بلاده او خارج بلده في المعامل والجامعات التى يفخر بها العالم المتقدم»..(٢٣)

وفى اعتقادنا انه على الرغم من انتشار مفهوم الصورة المنطبعة واستخدامه في الدول الغربية والاستفادة منه في رسم سياساتها الا ان الدول العربية لم تدرك بعد بالدرجة الكافية اهمية هذا المفهوم ولم تأخذ به بالقدر الكافى في وضع سياساتها. هذا على الرغم من ان العالم العربى في حاجة ملحة لتحسين صورته المنطبعة لدى الكثير من شعوب العالم، تلك الصورة التى لعب اعداؤنا بامكانياتهم واجهزتهم الاعلامية الضخمة ومازالوا يلعبون دورا رئيسيا في طمسها واظهارها في قالب سلبي وسيء . (٢٤)

وتختلف نظرة الحكومات والدول الى الانماط التى تحملها شعوبها عن دول وشعوب العالم الاخرى. ففى الدول ذات السلطة المطلقة وفي المجتمعات المعلقة

عـمـوما تقوم الدولة برسم هذه الصور وتحديد ملامحها وخصائصها تماما مثلما هى تعمل على «تصحيحها» اذا تضح انها تغيرت او تبدلت. اما في الدول الديمقراطية وفي المجتمعات المفتوحة عامة فيوجد تنوع فى صور المواطنين للعالم وللاحداث الخارجية والداخلية، ولا تحاول الذولة على الاقل بطريقة مباشرة ان تفرض على شعوبها نمطا او صور معينة. ففى حالة المجتمعات المغلقة تحد الحكومات من حرية الفرد في الانتقال والسفر والاتصال بالشعوب الاخرى، كما تفرض الرقابة على مضمون وسائل اعلامها المحلية ولا تجيز رقابيا دخول او انتشار وسائل الاعلام العالمية، كالكتب والصحف والافلام وغيرها. أما في حالة المجتمعات المفتوحة فالوضع يختلف حيث يتوفر للمواطن حرية اختيار المواد الاعلامية العالمية كما تتوفر له فرصة الاحتكاك بشعوب العالم الاخرى عن طريق السياحة وغيرها من وسائل الاتصال.

وتعتبر الصور المنطبعة والانماط التي تحملها الدول لبعضها من العوامل المهمه في علاقات الدول ببعضها. فكل دولة لديها صورة منطبعة عن نفسها وعن وضعها وموقفها بالنسبة للدول الاخرى، مثلما لها صورة عن دورها في العالم. وتعطى الحكومات وزنا كبيرا لهذه الصور عند اتخاذ القرارات السياسية. (٢٥) فقد ترى دولة (أ) مثلا انها مهددة من قبل دولة (ب) لان صورة دولة (ب) لديها هى صورة الدولة المعتدية، لذلك تقرر دولة (أ) ان تتسلح لتكون مستعدة لردع اى هجوم من دولة (ب) ومن ثم تجد الدولة (ب) بدوها ان من الواجب عليها ان تتسلح لردع هجوم دولة (أ) وهكذا يستمر الموقف والسباق على التسلح الى ان ينفجر الموقف.

و يعتقد البعض ان صور الدول ليست من خلق المؤرخين لها بقدر ما هى من خلق اعدائها. فالصورة التى ترسمها الولايات المتحدة مثلا للاتحاد السوفيتى هى صورة الدولة العداونية، بينما يصور الاتحاد السوفيتى الولايات المتحدة على انها دولة امبريالية توسعية. فكل دولة تسعى الى خلق ايجابية لنفسها وتسعى الى نشرها وتثبيتها في اذهان الشعوب الاخرى كما تعلم الدول نفسها على خلق صور سلبية ومشوهه لاعدائها وتسعى بالقوة ذاتها الى نشرها وتثبيتها في اذهان حليفاتها من الدول وفى اذهان الشعوب الاخرى. (٢٦)

و يؤكد بعض المتهمين بدراسة العلاقات الدولية ان اى دولة يمكن تحت شروط معينة ان تغير من صورتها لدى الدول الاخرى و بالتالى يمكنها ان تؤثر في سياسات هذه الدول دون الحاجة الى تغيير سياستها.(٢٧).

والسؤال الذى يطرح نفسه هنا هو ما هو الدور الذى تلعبه الصور الذهنية التى تخلقها وسائل الاعلام خاصة على الصعيد العالمى؟ هل ستلعب دورا بناء في الوفاق العالمى المنشود او هل هى ستساهم فى خلق واستمرار حالة من القلق

والنزاع؟ هل ستغير هذه الصور من اتجاهاتنا ونظرتنا الى بعضنا والى الامور والاحداث المحيطة بنا؟ وهل ستساهم وسائل الاعلام الدولية في تبديل الانماط الجامدة التى تحملها الشعوب عن بعضها بواقع اقرب الى الحقيقة؟ انه لمن الخطأ الاعتقاد ان وسائل الاعلام تكون في حد ذاتها قوة لتغيير الشعوب والمجتمعات ونظرتهم الى بعضهم بعضا. فهى فقط وسائل لنقل المعلومات وقنوات لتبادل الاراء والافكار عبر المسافات الشاسعة في زمن قصير، اى انها المتطلبات الاولية لتحقيق هذا الهدف. انما الذى لايمكنه ان يحدث تغييرا في الانسان هو انسان آخر وصور آخر.

وستظل وسائل الاعلام الجماهير ية تلعب دورا رئيسيا في مد الافراد والشعوب بالمعلومات والرسائل التى تتكون منها الصور المنطبعة. ومن المتوقع ان يزداد اهمية هذه الدور مع تقدم المعرفة وز يادة المعلومات من ناحية، ومع تقدم تكنولوجيا نقل المعلومات من ناحية اخرى. ومن هنا يقع على عاتق رجل الاعلام مسئوليات متزايدة باعتباره احد صانعي الصور المنطبعة. فعليه اولا وقبل كل شيء أن يتوخى الصدق والامانة فى عرضه للاحداث ونشره للمعلومات التى تتكون منها الصور المنطبعة. كما تقع عليه مسئولية نشر المعلومات الجديده التى من شأنها تعديل وتصحيح الصور الذهنية القديمة وتغيير الانماط الجامدة الى افضل اولا باول

الحواشي

١ - Harding, John, "Stereotypes," *International Encyclopedia of Social Sciences* (New York: The Macmillan Company and the Free Press, 1968), Vol. 15, P. 259.

٢ - Lippmann, Walter, *Public Opinion* (New York: Macmillan, 1922), pp. 81-90.

٣ - احمد بدر، **الاعلام الدولى** (القاهرة : مكتبة غر يب، ١٩٧٧) ص. ٣٧٢.

٤ - Boulding, Kenneth, *Beyond Economics: Essay on Society, Religion and Ethics* (Ann Arbor: The University of Michigan Press, 1970), p. 290-91.

٥ - Boulding Kenneth, *The Image: Knowledge in Life and Society* (Ann Arbor: The University of Michigan Press, 1961), pp. 7-10

٦ - الفين توفلر، (ترجمة محمد على ناصف) ، **صدمة المستقبل: المتغيرات في عالم الغد** (القاهرة ـ نيو يورك : مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، ١٩٧٤).

٧ - Mauser, Ferdinand, *Modern Marketing Management: An Integrated Approach* (New York: Mc Graw Hill Company, 1961), p. 47

٨ - «كانت محاولة لتصحيح صورة الانسان العربى والنفطى بالذات. في الاعلام الدولى» **السياسة**، ٨/ ١٠/١٩٧٩، ص ٥.

٩ - Mc Luhan, Marshall, *Understanding Media: The Extentions of Man* (New York: Mc Graw-Hill, 1962), p. 16.

١٠ - توفلر، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٨.

١١ - ابراهيم امام، الاعلام والاتصال بالجماهير (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٩)، ص ٢٥١.

١٢ - توفلر، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٩.

١٣ - Buchanan, *How Nations See Each Other* (Urbane: University of Illinois Press, 1953), pp. 46-47, in Badr, Ahmed, *op. cit.*, p. 380-81. Indexing Information

١٤ - و يتناول كينث بولدنج نفس الفكر تحت عنوان «تكشيف المعلومات» بولدنج مثلا أنه لكى نتعرف على النظم الاجتماعية المعقدة يجب أن نجردها من تفاصيلها وأن نركز فقط على خصائصها البارزة. فافضل طريقة للوصول الى المعرفة في رأيه هي عن طريق «فقد المعلومات المنتظم»

"We gain Knowledge by the orderly loss of information" Boulding, Kenneth, *The Meaning of the 20th Century* (New York: Harper Colophon Bools, 1964), P. 71.

١٥ - Merrill, John, "National Stereotypes and International Understanding" in Fischer, H., and Merril, J. (eds.) *International Communication: Media, Channels, Functions* (New York: Hasting House Publishers, 1970), p. 193.

١٦ - Klineberg, Otto, "Tensions Affecting International Understanding: A Survey of Research," Social Science Research Council, Bulletin No. 62, 1950.

١٧ - Katz, Daniel and Braly, Kenneth "Racial Stereotypes of One Hundred College Students," *Journal of Abnormal and Social Psychology*, 28: 280-290, 1933-39.

١٨ - Harding, John, *Op. cit.* p. 260.

١٩ - Cherry, Colin, *World Communication: Threat or Promise* (London: Wiley Interscience, 1971), p. 170.

٢٠ - *The Oxford Universal Dictionary* (Oxford: The Clarendon Press, 3d. ed., 1970), p. 1063-64.

٢١ - «خلاف حول تعريف اليهودى يثيره يهودى بريطانى في قاموس اكسفورد» الاهرام، ٢٩ ابريل ١٩٧٢.

٢٢ - Belkaoui, Janice Monti "Images of Arabs and Israelis in the Prestige Press, 1966-74," *Journalism Quarterly*, 55: 4 pp. 732-38, Winter 1978.

٢٣ - بطرس غالى ، « الحوار الاعلامى بين العالم العربى والعالم الاوربى» الاهرام ١٣ نوفمبر ١٩٧٤.

٢٤ - ففي دراسة للصحافة العالمية قامت بها صحفية La Nation الفرنسية

عـام ١٩٧٦ اتضـح مـثـلا وجود ١٠٣٦ صحيفة يومية وجريدة عالمية خاضعة للنفوذ الصهيونى.

هذا بالطبع الى جانب وسائل الاعـلام الاخرى.

٢٥ - اسـمـاعـيـل صـبـرى مـقـلـد، الـعـلاقـات الـسـيـاسـيـة الدولية (الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٧١)، ص ٢٤٩-٢٥٢.

٢٦ - Jervis, Robert, *The Logic of Images in International Relations* (Cambridge: Princeton University Press, 1970), p. 3.

٢٧ - Soleiman, Michael, "National Stereotypes as Weapons in the Arab-Israel Conflict." Paper presented in the East-West Communication Conference, Beirut, 1972, p. 4.

ندوة العدد

ندوة العدد

استمرارا في سياسة المجلة لتطوير مضمون الموضوعات التي تعالجها... نتابع نشر الندوات المختلفة حول القضايا المتعلقة بالعلوم الاجتماعية.

و يدور النقاش على الصفحات التالية **حول التنمية الشاملة : ما هي؟ ومن اين تبدأ .**

يدير الندوة الدكتور **عامر الكبيسى** وكيل كلية العلوم الادار ية والسياسية بجامعة الامارات المتحدة. واشترك فيها كل من **د. علي عبدالقادر** رئيس قسم العلوم السياسية، **د. خالد الحامض** رئيس قسم الاقتصاد، **د. خزعل الجاسم، د. عبدالحافظ الكردى، د. عبدالرحيم حمدان، د. فضل الله فضل الله والدكتور سيد نميرى،** والدكتور **فاروق الصالح.**

التنمية الشاملة : ما هي .. ومن أين تبدأ ؟

تنظيم وتحر ير : د. عامر الكبيسى *

الدكتور عامر الكبيسى :

استمدت فكرة عقد مثل هذا اللقاء الفكرى من ضرورة الاهتمام بالتنمية الذاتية للزملاء أعضاء هيئة التدر يس بالكلية خاصة وأن من بين المنطلقات المتطورة في المجتمعات المختلفة منطلقا يؤكد على ضرورة تنمية الاستاذ الجامعى وحثه على تنمية ذاته وتوسيع قدراته لكى ينعكس هذا التطو ير وهذه التنمية على نشاطه في العملية التربو ية داخل قاعات التدر يس وعلى نتاجه الفكرى، ور بما تكون هذه البداية متواضعة جدا ولكن نأمل أن تكون منطلقاً لحوار أوسع وأعمق .

لن نأخذ اسلوب المحاضرة أو العرض التحضيرى لموضوع معين سبق وان اعددنا له مسبقا والدليل على ذلك اننا لم نجتمع مع بعضنا على الاقل للاتفاق على النقاط التى ستطرح. ولذلك يمكن أن نقول انه حوار فكرى تطرح فيه تساؤلات ومساهمة كل واحد منا ستكون مماثلة لمساهمة الاخر كل من منطلق ماالديه من معلومات أو تجارب.

اخترنا موضوع التنمية ليكون محورا لهذا اللقاء الفكرى.. هذه الكلمة التى نسمع عنها الكثير ونقرأ عنها الكثير، ونرددها كثيرا سواء كنا سياسين، اقتصاديين، او ادار يين..

هل نستطيع في مثل هذه الامسية ان نعمق الحوار ونعطى تصورا فكر يا خالصا من الذهن حول هذه اللفظة او هذا المصطلح؟

هل هناك تعر يف محدد للتنمية؟ أستطيع ان أطرح التساؤلات التالية المتعلقة بالتعر يف.

ما هي التنمية؟ هل هي هدف أم وسيلة؟... ان كانت هدفاً فهل من سقف زمنى محدد للوصول الى هذا الهدف؟... ام انه هدف متحرك سنظل الى ماالا نهاية نبحث عن التنمية؟ ام انها وسيلة لتحقيق هدف؟ وان كانت كذلك فمن الذي

---

* وكيل كلية العلوم الادار ية والسياسية بجامعة الامارات العر بية المتحدة.

يحددها؟ و بمعنى آخر أهى نقطه نبحث للوصول اليها ام انها طر يق نر يد ان نشقه للوصول الى نقطه اخرى.. هذا سؤال نود ان نسمع عنه بعض التصورات والافكار. وسؤال آخر نطرحه فنقول ما هي التنمية، هل هي وضع طبيعي يعبر عن مرحلة نمو تمر فيها كل المجتمعات وكل الشعوب خلال مراحل نموها... ام انها وضع استثنائى تعيشه مجتمعات دون اخرى؟ فأن كانت مرحلة نمو حتمية وطبيعية فهل يتأثر عمر هذه المرحلة الطبيعية من نمو الشعوب بتغيرات معينة؟ ان كان الجواب نعم فما هي هذه المتغيرات؟ وان كانت التنمية وضعاً استثنائياً تعيشه شعوب دون اخرى فلماذا هذا الاستثناء؟ وما الذي ادى بالوصول اليه؟ ... هل التنمية اذن امر واقع قائم في مجتمعات اخرى نر يد ان نصل اليه... ام انها تصورات نظر ية من صنع اذهاننا نبحث عن الطر يق الذى يحققه لنا و يجعله موضوع التطبيق والتحقيق؟

اعتقد انها بداية للدخول في موضوع التنمية لعلنا نستطيع ان نطرح بعض الاجابات الذهنية الفكر ية الخالصة بتأمل و بعمق و بحوار فكرى. وهذا ماقصدناه بهذا اللقاء من خلال تعصير او تثو ير الادمغة أو المفاهيم ليكن هذا الجو الاسرى وسيلة للتوصل لفكرة أو فكرتين أو ثلاثة يمكن ان نقول انها محصلة هذا اللقاء.... اود ان اسمع من الاخوة الزملاء رأيا حول هذه الاسئلة التى طرحت...

الدكتور خالد الحامض :

في الحقيقة ان الاسئلة التى اثارها الاخ الدكتور عامر حول التنمية من الصعو بة بمكان الاجابة عليها حتى في اكثر من امسية ومع ذلك فهو قد فتح لنا المجال وعسى ان نصل الى بعض الافكار حول هذا الموضوع.

وهنا سأحاول ان اختصر معتصرا ذهنى غير المجهز مسبقاً للاجابة على هذه التساؤلات.

فيما يتعلق بالسؤال المطروح حول ما هي التنمية... هل هي هدف أم وسيله، المعروف أن هدف أى نشاط يقوم به الانسان، انما هو تلبية حاجة يشعر بها هذا الانسان، وعلى هذا استطيع ان اقول مباشرة بأن التنمية ليست هدفاً وانما هي وسيلة لتحقيق هدف، هذا الهدف هو تلبية مطالب الانسان التى تتزايد باستمرار وتتشعب وتتعقد، فتأتي التنمية كوسيلة لايجاد الوسائل والاموال الاقتصادية التى تشبع رغبات ومطالب الافراد.. هذه هي الاجابة على السؤال الاول بشكل موجز جدا.

اما السؤال المتعلق بسقف زمنى محدد للوصول الى التنمية، الجواب مباشرة اقول لا، لان حاجات الانسان متزايدة باستمرار وهناك عوامل كثيرة تساعد على هذه

الز يادة وأول هذه العوامل هو التقدم العلمى نفسه.. وذلك على الرغم من ان التقدم العلمى هو الوسيلة التى يمكن للفرد من خلالها تلبية حاجاته المتزايدة باستمرار من جهة، لكنه من جهة آخرى يخلق حاجات متزايدة تعجز الوسائل الحالية المتاحة عَن تلبيتها.. اذن هو يلبى حاجات من جهة ولكنه يخلق حاجات جديدة متزايدة من جهة اخرى.. وطبعا تأتى التنمية هنا لكى تبحث عن الوسائل الكفيلة لتلبية الحاجات المتزايدة والمستمدة للانسان اضافة الى رفع سو ية تلبية الحاجات التى كانت قائمة قبل ان يأتي التقدم العلمى.. اقول هذا لحد العوامل الاساسية التى تساعد على ز يادة الحاجات اى انه ليس سقف زمنى محدد للوصول الى التنمية.

الدكتور عامر الكبيسى :

عفوا دكتور خالد انت تقول ان التنمية وسيلة هدفاً ومعنى استمرار ية هذه الوسيلة اننا سنظل دوما نبحث عن التنمية كوسيلة للوصول الى هدف اخر.

الدكتور خالد الحامض :

ان الهدف هنا متحرك وليس ثابتا على اعتبار ان الهدف هو تلبية مطالب الفرد فاذا قلنا بأن مطالب الفرد محدوده وثابته نستطيع القول ان الهدف ثابت ومحدود في لحظة زمنية محدده.. وحيث اننا لانستطيع ايقاف الزمن لانه متحرك، اى ان الهدف متحرك.. اى ان التنمية ستبقى الى مالا نهاية طالما وجد انسان على وجه الارض.. هذا ما اراه من وجهة نظري.

اما في مايتعلق بالاجابة على التساؤل حول أن التنمية هل هي وضع طبيعى يعبر عن مرحلة نمو به كل المجتمعات... فأقول ان كل المجتمعات ستبحث عن وسيلة لتلبية مطالبها لكن هذه المطالب مختلفة من مجتمع الى آخر ومن مرحلة زمنية الى اخرى..

والدول الصناعية المتقدمة التى أصبح فيها مستوى تلبية متطلبات الافراد أعلى بكثير مما هو موجود عليه في البلدان النامية تسعى لبلوغ أهداف أفضل مما وصلت اليه في مرحلة سابقة، كذلك الامر بالنسبة للبلدان النامية أو المتخلفة التى تقع في أسفل السلم بالنسبة لبقية بلدان العالم من حيث درجة تقدمها، أيضا هذه البلدان تبحث عن وسيلة من أجل تلبية مطالبها... حيث ان الفرق بين متطلبات هذه البلدان و بين متطلبات الدول المتقدمة شاسع وكبير جدا... اذن كل دولة تبحث

عن الوسائل التى تلبى متطلبات شعبها، كلاهما تبحث عن التنمية كلاهما يحاول ان يستخدم التنمية، التى هي عبارة عن مجموعة من الوسائل والاجراءات المختلفة التى تمكن هذا المجتمع او ذاك من الحصول على الاشياء والوسائل التى تلبى وتفى بمتطلباته.

الدكتور عامر الكبيسى

هل هذا هو تعريف التنمية اذن؟

الدكتور خالد الحامض :

لا،..... أستطيع القول أن التنمية وسيلة نسبية تستخدم من اجل التوجه الصحيح نحو هدف معين، هذا الهدف يركز في النهاية نحو تحقيق وتلبية احتياجات المجتمع... وهذا هو تعريف عام جدا و يمكن تجزئته الى اجزاء، اذ أن كل مجتمع من المجتمعات لابد له من ان يحدد هدفاً معيناً جزئياً من الهدف العام، ومن اجل الوصول الى هذا الهدف فان المجتمع يبحث عن وسيلة يحددها في التنمية ذاتها فنقول ان البلد الفلانى يريد ان يصبح بلدا صناعيا، اذن الصناعة بحد ذاتها ليست هدفاً وأنما هي وسيلة للوصول الى الهدف الاستراتيجى البعيد.

الدكتور عامر الكبيسى :

اذن يمكن القول ان اجابتك حول هل ان التنمية هي وضع طبيعى ام انها وضع استثنائى تمر به كل الشعوب هى ان التنمية : وضع طبيعى تمر به كل الشعوب ولكن الفترات الزمنية تختلف من مجتمع الى مجتمع اخر. فمن المجتمعات مايستخدم هذه الوسيلة بشكل فعال و بالتالى يستطيع بلوغ هدفه في مرحلة زمنية نسبية اقل من المجتمعات الآخرى.

اذا كانت اذن هى مرحلة طبيعية تمر بها كل الشعوب فهذا يعنى انه لابد وان يأتي وقت تنتهى به هذه المرحلة... كمرحلة الطفولة التى تنتهى لتبدأ مرحلة الشباب ثم مرحلة الشيخوخة. فاذا كانت هى طبيعية وتمر بها كل الشعوب اذن سنأتي الى مرحلة زمنية لم يعد فيها للتنمية مجال.

الدكتور خالد الحامض :

عندما قلت ان التنمية مرحلة تمر بها كل الشعوب قلت بنفس الوقت بأن التنمية هي عبارة عن وسيلة لبلوغ هدف استراتيجي بعيد المدى، هذا الهدف

متحرك لايمكن بلوغه أصلا، لو كان بالامكان بلوغ هذا الهدف لقلت ان التنمية ستنتهي، ولكن طالما يوجد انسان على سطح الارض فلابد وأن تكون هناك تنمية حيث ان التنمية جاءت ليضع الانسان على الطريق الذي يسلكه الهدف المتحرك.

الدكتور عامر الكبيسى :

اعتقد ان الدكتور خالد أعطى تعريفين للتنمية فقال هي وسيلة ومرحلة طبيعية وفي التعريفين تناقض، فاما ان تكون التنمية وسيلة او تكون مرحلة طبيعية.

الدكتور خزعل الجاسم :

هناك فرق بين مصطلح التنميه « Growth » وبين مصطلح « Development ».

فالأول هو هدف كل نظام اقتصادى سواء اكان متخلفا او متقدما اما كيف يحافظ النظام الاقتصادى المتقدم على النمو المستمر، او بعبارة اخرى ما هى الوسائل اللازمة لمعالجة المشكلة الاقتصادية بحد ذاتها، اى ماذا تنتج، كيف تنتج، ولمن تنتج، كيف نحافظ على استمرارية عملية النمو الاقتصادى بحيث لانصل الى مرحلة ركود اقتصادى، هذا هو مفهوم النمو والذى ينطبق على كافة الاقتصاديات المقدمة.

اما المصطلح الثاني فيتعلق بمشكلة البلدان اما لماذا بقيت البلدان المتخلفة وذلك على الرغم من ان النظرية الاقتصادية سليمة وصالحة وتنطبق على كل الاقطار. اذن لماذا تطورت اقطار و بقيت اقطار اخرى متخلفة، فالتنمية اذا كانت تعنى سياسة مقصودة تتبناها الدولة او السلطة لتحقيق اهداف معينة بهذا المفهوم ينطبق على مصطلح (Growth).

وعليه فان التعريف الاقتصادى للتنمية هو تحقيق زيادة مستمره في معدل دخل الفرد، وهذا يعنى انه يجب ان يكون معدل زيادة دخل الفرد اعلى من معدل زيادة السكان.

الدكتور على عبدالقادر :

نحن عادة نحاول على قدر الامكان ان نبعد انفسنا عن مصيدة التعريفات حيث ان التعريف لايكون دائما قاطعا مانعا، وربما كان في للكثير من الاحيان

يؤدى الى حوار لفظى اكثر منه حوار موضوعى، والتعر يف التى تفضل بها الزملاء خالد والكبيسى، وخزعل، كلها تدور حول حبس انفسنا في مجال التنمية الاقتصادية مع اضافة عناصر جديدة لها فقد تكلمنا (Westerlizarion Modernization) وهذه كلها عناصر تدخل في موضوع التنمية والتى من المفروض ان نتكلم عنها في البداية وهى النظرة الشاملة للتنمية من الناحية الاقتصادية والسياسية والادار ية ومن الناحية الحضار ية عموما، أذ ان استخدام كلمة (Growth) متفق مع النمو الطبيعى، اما مصطلح Development فهو يتفق مع لفظ أو كلمة افتعال وصناعة ومن ثم فالتنمية ر بما تكون تهدف الى سعادة الانسان عموما سواء اكان هذا يتعلق بنشاطه الاقتصادى او علاقاته الا جتماعية، وهو كل مايدخل مفهوم السعاده عند الانسان حسبما يتمتع به من مستو يات حضار ية وهذا هو الذى يدفعنا الى التساؤل فيما اذا كان الانسان سعيداً في ظل التكنولوجيا المعاصرة ان انه كان اكثر سعادة في فترات سابقة كوننا نحن نفرق بين المعايير والمقاييس الغر بية المستخدمة في الدول المتقدمة صناعيا.

عند محاولتنا تحديد المعايير التى نهدف من خلالها الى ز يادة سعادة افراد مجتمعاتنا.. على الرغم من وجودنا في نظم حضار ية لها ارتباطات سياسية ولها نظم حضار ية تداهمها بين الحين والحين اثار الغرب، وقد نحاول التقليد، وقد نحاول ان نبقى على جزء من حضارتنا السابقة ونحن ضائعون بين هذا وذاك ر بما لو اجتهدنا في ان نجد او نتعرف على الطر يق الصحيح لان تكون لنا مفاهيمنا الحضار ية المنبثقة من اصول تقاليد مجتمعنا آخذين بما يناسبنا من وسائل الحضارة الغر بية لتمكنا من ان نخلق اطار التنمية الذى يتناسب مع واقعنا دون ان نرتبط باطار غر بى او نبحث عن تعر يف للتنمية ولكن نقول ان الانسان هو هدف التنمية وهو وسيلة التنمية ومعايير نموه ومعايير تنميته هي وسيلتنا.

الدكتور عبدالحافظ الكردى :

في الواقع ان موضوع الحوار يتمثل في النظرة الشمولية للتنمية، ومن هذا المنطلق علينا تعر يف التنمية من منطلق اقتصادى بحت، او سياسى منفرد او ادارى او اجتماعى بعيدا عن المفاعلات الاخرى عن عملية التغيير الاجتماعي.. وفي تصورى ان هذه العوامل ستتفاعل معا وستشترك في مسيرتها، والتنمية في نظرى هى هدف وليس وسيلة، والوسيلة لها هي التخطيط وهدف التنمية هو التغيير، التغيير الذى بدأ مع بداية الانسان وسيبقى مع بقاء الانسان و يتطور مع حرص هذا الانسان على أشباع حاجاته ورغباته وسعيه نحو السعادة وعندما يأتي له قدر منها

فهو يسعى نحو المز يد، وفي تصورى اذا كانت التنمية هدفها التغيير وهو هدف وسيلته التخطيط فاننا لانستطيع ان نفصل عملية التنمية عن عملية التخطيط.. وفي الواقع وعلى الرغم من الرابطة الاكيدة بينهما في مسيرة التغيير الاجتماعى، فالوعى بهما حديث نسبيا، أى ان اليقظة نحو عملية التنمية واليقظة نحو عملية التخطيط هي حديثة ولعل من أهم العوامل التى حتمت علينا كأفراد ومؤسسات وجمكاعات ان نعطى للتنمية وان نعطى للتخطيط اهتمام اساسيا في نشاطنا، حيث ان هناك خمسة عوامل ساهمت في هذه اليقظة، استطيع ان اوجزها كالآتي :

١ - التغيير في البنية الاجتماعية، فالتطور الاجتماعى له مظاهره المختلفة نجد تجسيدا لها في الانفجار السكانى، وما صاحب ذلك من مشكلات اليقظة حول قضية حقوق الانسان، حيث هناك تفاوت في منظور المجتمعات، لكن هذا عنصر لاشك انه حصلت حوله تحركات ابرزت اهمية التخطيط له والعمل على تنمية حاجات الانسان المتزايدة نتيجة لتلك المظاهر.

٢ - اليقظة حول حقوق الانسان وما صاحب ذلك من مظاهر.

٣ - الثورة الصناعية وما احدثته وخلقته من اتجاهات غيرت كثيرا من التطلعات المجتمعية .

٤ - التزايد المستمر في دور الدولة، إذ لم تعد قضية الخدمات المجتمعية متروكة لاهتمام الفرد، فالقضية اصبحت مجموعه من التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما زاد دور الدولة في هذا التسارع والتفاعل.

٥ - الصراع حول مصادر الثروة المدفونة، ر بما هذا العامل يلقى اهتماما خاصا لدى الاقتصاديين اكثر من اى من العوامل الاخرى، ومع هذه الثروة برزت قضية اليقظة، ومع الصراع حول هذه المصادر جاءت اهمية التنسيق و برزت اهمية التخطيط للتنمية.. وعليه فلا اعتقد ان هناك من يستطيع ان يعطى تعر يفا شاملا جامعا للتنمية... فالتنمية عملية نسبية، عملية اجتهادية نسعى بها ونتحسس من خلالها التنسيق بين كل هذه المفاعلات والعوامل، مراعين في كافة الاحوال التخطيط المسبق انها عملية التطو ير المستمر لمستو يات الحياة بكل ابعادها تلبية للحاجات المتزايدة للفرد والجماعة عن طر يق الاستفادة المثلى من امكانياتها المتاحة والمتوفرة، اى... السعى نحو تغيير ماهو كائن الى مايجب ان يكون.

الدكتور عامر الكبيسى :

قلت ان التعر يف الشامل لمعنى التنمية امر صعب، ثم رجعت وقلت ان التنمية هي عملية التطو ير في مرحلة اخيرة، بينما اشرت في معرض الحديث ايضا

الى ان التنمية هى هدف، اذن هل ان التنمية هـ ف (goal) ام اجراء (Pro cess)

الدكتور الكردى :

ان التنمية اجراء (Process)

الدكتور عبدالرحيم حمدان :

انا انظر الى التنمية واحاول ان اعرفها التعر يف الذهنى الفكرى، التنمية هى عمل والعمل يحتاج الى فاعل، الفاعل بالنسبة للتنمية هو الانسان والالة، العمل لايتم الا بوسائل وارى الوسائل هنا وسائل اقتصادية وسياسية واجتماعية، لماذا نقوم بهذا العمل، نقوم به استجابة لحاجة، حاجة من، حاجة المجتمع، حاجات المجتمع متنوعة، مادية فكر ية، معنو ية.: وعليه او اردت ان اعرف التنمية فانني اعرفها على انها عمل واستجابة لحاجة، وحيث ان حاجات الانسان لا تقف عند حدود فمعنى ذلك ان الاستجابة قائمة الا انها تتفاوت من زمن الى زمن آخر ومن مجتمع الى مجتمع آخر.

الدكتور عامر الكبيسى :

ان ذلك يعنى ان التنمية قديمة قدم الانسان، لان الانسان من اليوم الاول الذى وجد فيه على وجه الارض سعى الى تلبية حاجاته وهذا الامر ينطبق على الانسان الحالى وعلى انسان المستقبل سواء في الدول المتطورة والنامية.

الدكتور عبدالرحيم حمدان :

هذا هو ما أراه، واذا اردتم ان اضرب لكم من الامثلة فأقرب شيء على ذلك هو موضوع الجيولوجيا فمنذ مليون سنة ومنذ وجود الانسان الذى بدأ باصطياد الحيوانات المحيطة به فلم يكن لديه المقدرة للتفكير في الزراعة او الصناعة.. كان هدفه هو الاكل والاكل فقط ليقدر على الحركة ففكر في الصيد، فبدأ يبحث عن الوسائل التى يمكن له ان يصيد بها، بحث عن الاحجار أولا لاستخدامها في الصيد ثم تطور و بحث عن المعادن لاستخدامها في الصيد في مرحلة لاحقة، ثم وجد نفسه غير قادر على الجرى وراء الحيوانات ففكر في تر بيتها لتبقى قر يبه منه وفي تناول

يديه.. ثم فكر في الزراعة فزرع الاراضى والمساحات القر يبة من بيته ومكان سكناه... ومعها عبر الى الصناعات البدائية وهكذا.. فالانسان منذ وجد على الارض وهو يفكر بالتنمية استجابة لحاجاته المختلفة المتزايدة.. والله سبحانه وتعالى قبل ان يخلق الانسان على سطح هذه الارض اوجد له ومعه الوسائل فخلق الحيوانات والنباتات وخلق كل مقومات الحياة ثم خلق الانسان واهداه السبيل الى الحياة.

د . فضل الله فضل الله

هناك مجموعة من التعر يفات للتنمية وذلك تبعا لتصنيفها تنمية سياسية او اقتصادية او اجتماعية.

فالتنمية سياسيا : تعنى ز يادة النضج والوعى السياسى.

والتنمية اقتصاديا : تعنى ز يادة معدلات الانتاج، ز يادة معدلات الدخل القومى والفردى.

والتنمية الاجتماعية : تعنى ز يادة ونشر الرفاه الاجتماعى.

وقد عرف «لبست باى» التنمية على انها تنمية وتطو ير الامكانيات الانسانية لمواجهة متطلبات الحياة المتزايدة من خلال وضع اطار سليم للتنمية .

اما من حيث اتجاهات التنمية او الوسائل التى من خلالها يمكن الوصول الى التنمية فهناك عدة اتجاهات.

الا تجاه الاول : الا تجاه الحتمي (مراحل روستو)

الاتجاه الثانى: الا تجاه الاحتمالى (Possibility Model)

الا تجاه الثالث : الا تجاه الاهمالى Penign Neglect theory

اما من حيث بدائل التنمية فلكل دولة ان تختار من البدائل المتاحة للتنمية والتى سبق طرحها وما يتناسب مع ظروفها وامكانياتها المتاحة والمتوفرة، أى ليس بالضرورة ان يكون هناك وسيلة او بديل او نمط محدد للتنمية في كل دولة، او من المفروض على الدولة ان تأخذ به.

الدكتور سيد نميرى :

بعد الحرب العالمية الثانية، قسم العالم الى قسمين، عالم متقدم، وعالم متأخر، وحددت معايير التقدم والتأخر بناء على الدراسات والبحوث التى اعقبت

ذلك... ماهى قضايا تخلف العالم المتخلف.. لماذا البلدان المتخلفة لا تستطيع ان تنمو وتتطور الى ذلك المستوى الذى وصلت اليه البلدان المتقدمة.

وعليه فقد ذهب الاقتصاديون الى تحديد مفهوم التنمية انطلاقا من ذلك التقسيم فالدول المتخلفة اقتصاديا هي تلك الدول التى يكون فيها معدل او مستوى دخل الفرد اقل او ادنى مما هو عليه في الدول المتقدمة.. لذا فقد اصبحت القضية في ذلك الوقت قضية نسبية، و بعد الحرب العالمية الثانية وما نتج عنها من اثار ونتائج اجر يت العديد من الدراسات والبحوث كان من نتائجها ظهور نوعين من النظر يات او المفاهيم الاولى المتعلقة بالتنمية في الدول النامية والمتخلفة، والثانية المتعلقة بالنمو في الدول المتقدمة.. اما نظر يات التطور الاقتصادى فتنطبق على ظروف كل الدول، وفي كلا الحالتين عامل اساسى مشترك بين نظر يات النمو والتنمية وهو وجوب ان ينتج عن ذلك ز ياده في معدل دخل الفرد وان تكون هذه الز يادة مستمرة.. وعليه فأن هناك فرق بين التنمية الاقتصادية و بين التطور الاقتصادي اذ ان التنمية الاقتصادية، هي عباره عن ز ياده دخل الفرد ز ياده مستمره ، اما التطور الاقتصادى فعادة يكون شامل يشمل كافة مرافق الحياه.. فمثلا يتوجب تغيير اساليب الانتاج من اساليب بدائية الى اساليب حديثة، يجب ان يتغير هيكل الانتاج من انتاج زراعى الى انتاج صناعى، يجب ان تتغير كل مظاهر التخلف «التعليم عدد المدارس، عدد المعلمين الوعى الصحى، عدد المستشفيات،... الخ».

اما فيما يتعلق بالاجابة على السؤال حول هل ان التنمية شيء طبيعى يحدث في كل المجتمعات.

فأعتقد انه لايوجد شخص من الاقتصاديين لايوافق على ان التنمية شيء طبيعى يحدث في كل المجتمعات.. فالواقع انه لايمكن لاى دولة ان تنام لتجد نفسها تنمو وتتطور تلقائيا.. ذلك لان التنمية ليست مراحل طبيعية.. مجتمع ما اليوم متخلف وغدا نامى، المسألة هي مسألة معايير واسس محدده.. مسألة تخطيط ودراسات ووسائل محدده.. اجتهاد وافكار، مثلا يجب ان تز يد معدلات الادخار، معدلات الاستثمار.. كل هذه الامور لابد وان تحدث لتحقق التنمية بصوره اسرع وافضل.

الدكتور عامر الكبيسى :

استطيع ان استنتج اولا : ان الناس عموما والمثقفين منهم على وجه الخصوص كثيرا ما يتلقفون مصطلحا ما و يكثرون الحديث عنه ومع ذلك هم غير متفقين على معناه فتظل اللفظة حتى في الاوساط الاكاديمية والعلمية تشيع وتتردد

وهى تعنى اشياء مختلفة بالنسبة لكل منهم والدليل على ذلك هو اننا في هذا اللقاء وفي هذا الحوار البسيط القصير لم نتفق على معنى محدد للتنمية، فقلنا ان التنمية هي مدف، وقلنا انها وسيلة، وقلنا هي هدف ووسيلة في وقت واحد، وقلنا انها عملية، وقلنا انها اسلوب.. وقلنا انها عمل.. ونستطيع ان نقول عنها الكثير الكثير، فهل معنى ذلك ان عدم الا تفاق على تعر يف محدد للتنمية يعنى ان كل جهد وكل تدر يس وكل نشر وكل برنامج عن التنمية هو عمل غير مجد طالما ان المنطلق الاساسى غير متفق عليه؟ دون شك والدليل هو ان هناك كثيراً من الامور في حياتنا والمصطلحات العز يزة علينا والمهمة في حياتنا لانستطيع الا تفاق على معنى محدد لها.. ولكن استطيع ان اوجز رأى الشخص نحو موضوع التعر يفات على النحو الا تى:-

كل ماطرح من تعر يفات يمكن ان يكون نعم في مرحلة، و يمكن ان يكون لافي مرحلة اخرى لاننى ارى التنمية على انها حاله ذهنيه ( ) فرجل الشارع هناك حاله في ذهنه عن تنمية ذاته، والمجتمع التخلف لديه صوره في ذهنه عما ينبغى ان يكون عليه، والمجتمع المتقدم في امر يكا او في روسيا لديه حاله في ذهنه.. انها حاله ذهنية، اما في ذهن الفرد او في ذهن الاسره، او في ذهن الشعب، او في ذهن الامه، أو في ذهن القائد، أو في ذهن الحزب. فهى حاله ذهنيه يصبو صاحب هذه الحاله او حاملها لان يحققها، لان يصل اليها الفرد على النطاق الشخصى بر يد ان يصل الى هذه الحاله الذهنية. الامه لديها عن التنمية حاله تر يد ان تصل اليها وهكذا. اذن هي حاله ذهنيه.. من اين أتت هذه الحاله؟ هل جاءت من تصورات نظر ية فكر ية تأملية مجردة على غرار الفكر المثالى الافلاطونى بحيث ان الحزب الفلانى لدية حاله او نظر ية عن التنمية. فما هو المجتمع النامى في ذهن هذا الحزب «هذه حاله ذهنية»؟ فهل اننا في هذه المناطق من العالم كونا هذه الحاله الذهنية من تجارب ومن احتكاك ومن تفاعل مع شعوب سبقتنا في التطور او سبقتنا في الوصول واصبحت حالتنا الذهنية مستمدة من ذلك الشعب او المجتمع؟ هنا ينبغى ان نحسم الامر، هل ان التنمية كحاله ذهنيه نر يد ان نصل اليها.. هل هى صوره لمجتمع مثالى او ذهنى نر يد ان نصل اليه بعيدا عن اى تأثيرا او تقليد لمجتمع شرقى او غر بي ام ان هذه الحالة الذهنية متأثرة بصوره مجتمعات متقدمة صناعية.

د . على عبدالقادر :

لقد بدأنا نصل الى الا تجاه الذى اثرته في البداية وهو ان التنمية مفهوم أو مدرك يتعلق بمدى مايتمتع به الفرد في مجتمع معين من سعاده، وكلمة سعاده

كلمة خاصة تعبر عن شعور ومفهوم ومدرك ولايمكن تحديدها بطرق ماديه كمية، مشكلتنا اننا تعلمنا في الغرب او الشرق، في دول اكثر منا تقدما في النواحى التكنولوجية فأتينا بهذه المفاهيم ور بطنا بين حاجات مجتمعاتنا و بين ماهو موجود في تلك البلاد من مستو يات تقدم حضارى ومادى قائم على استخدام التكنولوجيا الحديثة. فبهرتنا هذه التكنولوجيا جيث اصبحنا نراها على انها هدف بحد ذاتها فإذا ما وصلنا او استطعنا ان نحصل على هذه التكنولوجيا المتقدمة التى لاشك انها تسهل الكثير من سبل الحياه.. نجد في ابتهاجنا هذا قيما احرى تلح علينا في هذا المجتمع سواء اكانت قيماً اجتماعية او دينية، واذكر هنا مثالين من تجارب قد يفيدناً في هذا التحليل، التجر بة التى مرت بها مصر في عهد محمد على فقد رأى وانبهر مما كان في اورو با من تقدم واعلن هو وابنه ابراهيم باشا انه سيجعل من مصر قطعه من اورو با فأرسل البعثات لتأتى بالتكنولوجيا الغر بية، واتت بهذه التكنولوجيا بقدر ما كان موجودا في بلاد الغرب في ذلك العصر خاصة في مجال تصنيع السلاح، لم تفد هذه التكنولوجيا مصر كثيرا لسبب بسيط وهو انه لم يواكب هذا التغيير او التحديث حركه فكر يه قادرة على ان تطور مدركات الشعب ومفاهيمه نحو نظره شاملة للتقدم والتطور في مجالات الادارة والسياسة والاجتماع عموما.. ر بما كان هذا ليس سببا في حد ذاته ذلك لان للمجتمع مفاهيمة وقيمة ولم يرى الر بط بين مفاهيم وقيم الغرب و بين القيم الاسلامية المتوارثة في المجتمع المصرى.

والمثال الثانى هو مثال حديث الفرق بينه و بين المثال الاول نحو قرن من الزمان وهى المرحلة التي مرت بها مصر اثناء ثورة عبدالناصر وماتلاها، وهى ثورة ودعوة للتحديث واستخدام التكنولوجيا الغر بية، ومره اخرى لم يستطيع الفكر ان ينطلق بالحر ية التامة و يواكب هذا التحديث في التكنولوجيا المستوردة، لم يستطيع المجتمع المصرى من مواكبة هذه المستحدثات وهذا في رأى يعود لعدة اسباب من اهمها ان الفكر لم ينطلق بصوره كافية لمواكبة هذا التحديث وحتى هذه اللحظة. اذن عندما نتحدث عن مفهوم او مدرك التنمية يجب ان نتحدث عنه في اطاره الشامل لجميع منطلقات المجتمع ومن اولها قيم ذلك المجتمع وليس التكنولوجيا فقط قد تكون التكنولوجيا اداه او وسيله ولاشك في ذلك، اذ انها تدخل البهجة والسعاده على نفس الانسان طالما انها تسهل له حياته وطرق عيشه بأقل تكفه ممكنه... أى ان العنصر الاول هنا هو حياة الفرد الذى له ان يعيش حياته متمتعا بها دون ان ينجرف وراء المفاهيم الغر بية او الشرقية ولا اعتقد اننا وصلنا الى المستو يات الغر بية ولانستطيع الوصول اليها مهما حاولنا ذلك لان هناك تفاعلا مستمراً بين التكنولوجيا و بين القيم الاجتماعية والحضار ية والدينية عبر سنين وسنين في تلك المجتمعات.

ربما كان من الافضل لنا كمفكرين ان نبحث كيف تكون لنا مدركاتنا ومفاهيمنا في التنمية من منطلقات هذه المنطقة ومن منطلقات حاجات ومتطلبات مجتمعاتنا مستخدمين التقدم العلمى والتقدم التكنولوجي وبما يتفق مع هذه المتطلبات والحاجات غير مفروض علينا بكل كمياته وانواعه.

د. عبدالحافظ الكردى :

ان تعريف التنمية على انها حاله ذهنيه او عقليه هو تعريف محدد كتعريفنا للقومية مثلا، اذ ان القومية ايضا هي مرحلة ذهنية.. ولكن في تصورى انه ليس هناك ادنى شك في ان هذه الحاله الذهنية خصوصا اذا ماربطناها في النظام القيمى للمجتمع لابد وان تؤثر وتتأثر بالتنمية من حيث تحديد مفهومها ووظائفها، وعليه فاننا لانستطيع ان نهمل تعريف التنمية فالتعريف للتنمية لابد وان يكون محتويا على ذلك الجزء غير المادى من التنمية والتى يقصد بها هنا «القيم» اذ لابد من اخضاع عملية التنمية لمعايير قيميه قياسية تخضع لارادة الانسان، وللاجراءات التى تصاغ بمفهومه القيمي الواقعى، وكمفهوم مادى ومعنوى له مؤشرات اجتماعية ويتم تحديدها في ضوء هذه المؤشرات مؤشرات سياسية ونعرفها في ضوء هذه المؤشرات، وله معدلات اقتصادية ونعرفها في ضوء هذه المعدلات، ثم انها مرتبطة بنظام، بمعنى انها جزء من عملية بناء النظام نفسه.

الدكتور على عبدالقادر :

هذه المفاهيم التى اوردتها لمفهوم التنمية هى مفاهيم غربية،

رد الدكتور الكردى بقوله ان هذه ليست مفاهيم غربيه وانما مفاهيم علمية تعمق فيها الغرب وهذا انه انفرد بها او احتكرها كمفهوم الديمقراطية مثلا هو ليس مفهوم محتكرا على الغرب، بل له تطبيقاته الغربية، اذ ان الديمقراطية كمفهوم له اصول موجودة في نظامنا الاسلامي وغيره من الانظمة.. فأنا لااود ان نرفض المفهوم الغربى للتنمية على اعتبار اننا نعالج موضوع التنمية من حيث المفهوم العلمى لها.. فاذا كان الغرب قد تعمق بها فان ذلك لايعنى اننا نرفضها..

وعند محاولتنا لتحديد مفهوم التنمية علينا ان نسأل انفسنا ما هو مرد القياس، ماهو معيار القياس.. هل نحن عندما نقيس عمليه التنمية او نحدد مفهوم التنمية ومراحلها هل ننطلق من معايير غربية او من اطار غربى، اى عندما نقيس معدلات دخل الفرد فقير، متخلف، غنى، متقدم، سعيد، متعلم، او غير متعلم... هل ان نقطة البداية، هل اطار التعريف، هل هو غربي ام شرقى، هل نخضعه للتطويع بحيث

يكون هذا التطو يع اساسا للقيم الاصيلة في مجتمعاتنا، ومستمدا من امكانيته المتاحة والمتوفرة، وعاكسا او مترجما لتطلعاته وظروفه الخاصة، فما يعتبر تخلفا في الولايات المتحدة قد يكون هو بعينه قمة التنمية في مجتمعاتنا او في مجتمعات اخرى خارج الولايات المتحدة، اى ان نقطة القياس لابد وان تختلف من مجتمع الى اخر.

الدكتور عامر الكبيسى :

اذا كان هناك حالات وظواهر يمكن ان تعتبر في الولايات المتحدة قمة التخلف وفي مجتمعاتنا قمة التقدم، او العكس، اذن اين المرجع لتحديد ما هو تنمية وما هو ليس تنمية؟ اذا كان هناك مفهوم علمى للتنمية اخذ به الغرب و يمكن ان يأخذ به غيره من المجتمعات، فلماذا هذا الاختلاف اذن؟

لقد قلنا اذا كانت التنمية اجراء فلابد وان تحدد في اطار هدفها تطو ير الانسان من خلال تلبية حاجاته المستمدة وذلك في حدود امكانياته المتوقعة والمتاحة حاجات الانسان لا تأتي من فراغ فهى تحدد في ضوء قيمه وفي ضوء امكانياته المتاحة علما ان هذه القيم وهذه الامكانيات تختلف في الولايات المتحدة عنها في فرنسا، في اليابان، وفي هذه الاخيرة تختلف عنها في مجتمعاتنا.

والان دعونا ننتقل الى القضية الفكر ية الاخرى وهي : هل ان هناك طر يق واحد للتنمية، او من اين تبدأ التنمية وما هى مراحلها، هل هناك طر يقاً علمى واحداً اخذ به الغرب و يمكن ان يأخذ به الشرق، ام ان هناك عدة طرق، كل مجتمع من خلال قيمه وتراثه وامكانياته يشق طر يقه الخاص الى هذه الحاله الذهنيه «التنمية» هذه اسئلة نطرحها للنقاش والحوار.

الدكتور خالد الحامض :

ان هذا السؤال او هذه التساؤلات نفسها قد وردت في ذهنى عندما اثيرت جملة التعر يفات حول التنمية بمفهومها الشامل.. من اين ينبغى ان نبدأ بالتنمية على اعتبار ان التنمية لها جوانب متعددة، اقتصادية، سياسية، ادار ية، اجتماعية.. الخ فياترى من اين نبدأ بالتنمية، هذا السؤال يقودنا الى العلاقة بين المتغيرات المختلفة في المجتمع، ما هو المحرك الاساسى لكل العوامل المتواجدة في المجتمع سواء اكانت قيم، ام عوامل سياسية، ام اجتماعية الى غير ذلك... ماهو العامل المحرك، قد اكون متحيزاً بحكم المهنة فأقول ان هذا العامل هو العامل الاقتصادى.. في الواقع

لو اننى انطلق هذا المنطلق فلا اكون متحيزاً ذلك لان التجربة التار يخية قد علمتنا ان العامل الاقتصادى فعلا هو العامل المحرك للعوامل الاخرى. فمجتمع ما قبل الثوره الصناعية كانت له قيم، ومجتمع ما بعد الثوره الصناعية له قيم، والمجتمع الاسلامى كان ولم يزل له قيم، والمجتمعات الحالية سواء اكانت متقدمة او متخلفة لها قيم.. اذن ما هو المحدد لهذه القيم، لاشك ان المحدد هى عوامل متعدده، لكن لابد من ان نبرز ما هو العامل المحدد والمحرك الاساسى لهذه القيم... وعليه رغم اننى اجبت على السؤال المطروح بطر يق او اسلوب غير مباشر الا اننى اقر ان هذه وجهة نظر خاصة، ولذا اترك للزملاء الاخر ين فرصة تحديد العامل الاول المحرك لهذه القيم كل حسب وجهة نظره الخاصة.

الدكتور خزعل الجاسم :

في البداية كان تعليقى على نقطة محدده؛ لكن وحيث طرحت مجموعة من الاراء هي بحاجة الى تحديد وتوضيح.. منها رأى طرحه الدكتور على عبدالقادر وهو اصلا منسوب الى عالم اجتماعى هولندى اسمه «فرو يد» عاش في اندونيسيا مايقارب من عشر ين عاما واستنتج في الاخير من خلال دراساته وتجار به الخاصة في تلك البلاد... انه خير ما يمكن ان يعمله الغرب من صنيع للدول المتخلفة هو تركها وشأنها ذلك لانه لامجال لها ان تتطور، هذا هو مفهوم «فرو يد»... ان اول مفهوم طرحه هو ان التنمية لا تعنى السعادة، وهذا مفهوم خاطىء من اساسه لايقره الاقتصاديون التنمية تعطى الفرد فرصا اكثر ولكن ليست مقرونه بالسعاده فيمكن ان تكون هناك كثيرا من الشعوب الفقيرة لكن هي سعيدة.. المشكلة التى اثيرت بخصوص التقدم والتطور والتنمية هي كما ذكر الدكتور نميرى بعد الحرب العالمية الثانية حيث انتشرت وسائل الا تصال والمعرفة مما جعل معه شعوب العالم الثالث يعرف ان هناك مجتمعات وشعوب متقدمة ومرفهه، وان مجتمعات اخرى سلكت طرقا اخرى للتطور فتطورت، والمثال على ذلك الدول الشرقية، من هنا نجد انه ليس هناك اسلوب او وسيلة واحدة للتنمية، فالوسائل متعدده وكذلك البدايات.

وعليه فأنا لا اتفق مع الدكتور الكردى من حيث ان التنمية هدف... فالتنمية ليست هدفا وانما وسيلة... مثل الانتاج، هل نستطيع ان نقول ان الانتاج هدف، طبعا لا، الانتاج هو وسيلة والهدف هنا الاستهلاك.. الاله، التكنولوجيا العملية كلها وسائل... وفي الواقع هناك اختلاف واتفاق حول معايير التنمية نفسها في ان واحد، فالاقتصاديون واجدوا ان المعيار المادى الملموس والقابل للقياس هو معدل دخل الفرد و بعد الحبر العالمية الثانية وما لحق ذلك من دراسات و بحوث

قامت بها هيئة الامم المتحدة قسم العالم الى قسمين او الى فريقين وذلك تبعا لمستويات الدخل القومى والفردى، فالدولة التى يصل فيها معدل دخل الفرد الى اكثر من (٥٠٠) دولار سنويا هي دول متقدمة والدول التى لايصل فيها معدل دخل الفرد الى هذا المستوى هل دول متخلفة او فقيرة... فالفكرة التى طرحها الدكتور على عبدالقادر وهى لماذا مصر لم تتطور في عهد محمد على او عهد عبد الناصر فى اعتقادى ان الاسباب وراء ذلك هي عوامل التخلف ذاتها.. فهي التى كبلت وتكبل كثيرا من الدول وتعيقها تجاه تحقيق التنمية. وعليه فلابد من العمل على اوالة هذه العوامل وبكل الوسائل المتاحة بهدف تحقيق التنمية.

ان المتبع لمسيرة التنمية في العالم يجد ان الدول المتقدمة تستحوذ على معظم الامكانيات الصناعية والعسكرية والتكنولوجية المتاحة في العالم.. فالقوة العسكرية وزمام المبادرة هب بيد الدول المتقدمة، التكنولوجيا في يد الدول المتقدمة... الاستهلاك ونسبه العاليه تتمتع به شعوب الدول المتقدمة، فنظرة سريعه الى موازين التجارة الدولية بين شعوب العالم نجد من خلالها ان ٨٠٪ من مجموع ارقام التجارة الخارجية هى بين الدول المتقدمة الغربية، و١٢٪ من هذه الارقام هي بيد الدول الاشتراكية، والباقى وهو٨٪ فقط هو في يد الدول المتخلفة او دول العالم الثالث.. فهذا كله يعنى ان الانتاج الضخم لاسواق العالم يستهلكه عدد قليل من سكان العالم.

وعليه فلكى يكون بمقدور الدول النامية الدفاع عن نفسها وعن مكتسباتها وعن اهدافها في تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والصحية لابد من تدبير الوسائل لتحقيق تلك الاهداف، وفي رأى ان من اهم تلك الوسائل هو العمل على زيادة ورفع مستويات الدخل القومى. الناتج القومى. معدلات الادخار، ومن ثم معدلات الاستثمار.

الدكتور عامر الكبيسى :

هل أن الاتحاد السوفيتي عندما بدأ بالتنمية بدأ برأس مال خارق.

الدكتور خزعل الجاسم :

طبعا لا ذلك لان هذا يعتمد على وسائل التنمية.. فالاتحاد السوفيتي حفظ الاستهلاك، خلق تراكم، أوجد مدخرات، فحقق تنمية سريعة.

د. عامر. اذن هل أن الفكر هو المحور والمحرك الذى حرك كل عوامل التنمية في الاتحاد السوفيتي، أم انه العامل المادى نفسه فقط

د . خزعل . الا تحاد السوفيتي ركز أولا على التصنيع والانتاج قبل كل شيء، اى انه بدء في الصناعة انطلاقا من ايمانه واستراتيجيته في أن الدول دون قاعدة صناعية وانتاجية قو ية لايمكن ان تصل الى القوة المطلو بة في كافة المجالات الاخرى العسكر ية منها أو السياسية والاقتصادية.

الدكتور/ علي عبدالقادر

بناء على ماطرحه الدكتور خزعل، أسأل وأجيب في وقت واحد، أسأل وأقول من اين اتت الدافعية للتنمية؟ هل أتت من التجر بة الروسية.. هل أتت من الفكر... ان الدول النامية عندما استيقظت بعد الحرب العالمية الثانية و وجدت نفسها متخلفة مقارنة مع دول اخرى وحلت مرحلة متقدمة من الرقى والتطور الحضارى والاقتصادى... وجدت نفسها تلك الدول المتخلفة غير قادرة على الانتظار، ومن المنطلق جاءت التنمية في هذه الدول.. هل تنتظر وتتطور حسب مراحل (رستو) بمعدلات لا تفوق ٢٪ سنو يأ أم انها لابد وأن تسرع في اجراءات التنمية.. ان تقر ير هيئة الامم المتحدة في ذلك الوقت أوضح انه لو ارادت تركيا أن تنمو وتتطور حسب المعدلات السائدة فانها تحتاج الى (٥٠٠) سنة حتى تصل الى المستوى الموجود في ايطاليا، علماً أن ايطاليا تعتبر دولة متخلفة مقارنة مع دول أورو با الاخرى، ولو أن دول امر يكا اللاتينية ارادت الوصول الى مستوى التنمية السائدة في الولايات المتحدة فانها تحتاج الى (١٥٠٠) سنة تبعا لمعدلات (رستو) في التنمية .

فالمسألة هنا هو أن الاتحاد السوفيتى اختصر الطر يق مرة واحدة، مجتازا المرحلة الرأسمالية الى المرحلة الاشتراكية.

ان الموضوع هنا هو أن شعوب العالم الثالث وجدت نفسها بالامراض، مكبلة بالتخلف العلمى، التكنولوجي، تدنى مستو يات الانتاج، لذا فان خطواتها نحو التنمية اتسمت بالبطء مقارنة مع الدول المتقدمة التى استطاعت ان ترفع وتز يد معدلات الانتاج الزراعى الى ثلاثة اضعاف، الناتج القومى ار بعة اضعاف مقارنة مع هذه المعدلات عند بدء التنمية.

فهناك سباق على التنمية، الدول الرأسمالية رغبة منها في منافسة الدول الاشتراكية اتبعت سياسات اقتصادية وتنمو ية محددة للوصول الى الاهداف المطلو بة... فهى اتبعت وسائل غير مباشرة للتنمية... خلافا للدولة الاشتراكية التى اتبعت الوسائل والاساليب المباشرة.. وهنا تأتي مشكلة الدول النامية هل تتبع الوسائل المباشرة أن غير المباشرة، أم تجمع بين الاسلو بين وصولا الى التنمية المطلو بة... هذه وسائل التنمية.

الدكتور عامر الكبيسى :

ذكر د . خزعل أن هناك طرقاً وأساليب للتنمية، طريق رأسمالى، طريق اشتراكى، وقد يكون هناك طرق اخرى بدول العالم الثالث... فهل تؤيد هذا يادكتور خزعل.

الدكتور خزعل الجاسم :

نعم، واذا رجعنا الى القول ان الانتاجية منخفضة، الدخل منخفض الاستثمار منخفض، مستويات التعليم منخفضة.. فالسؤال مرة اخرى من اين نبدأ.. الاقتصاديون متفقون على وجوب أن نبدأ من الاستثمار.. لكن عندما نأتي الى دول العالم الثالث غير النفطية ذات مستويات الدخل المنخفضة، وحيث لايوجد هناك هامش للادخار أو الاستثمار.. لذلك ولكى نسير على طريق التنمية فلابد لنا من أن ندخر أو نستثمر مالا يقل عن ١٢٪ من الدخل القومى.. غير أننا في الدول المتخلفة لانستطيع ادخار واستثمار هذه النسبة للاسباب المذكورة أعلاه وذلك بدون مساعدات أو قروض خارجية أو اتباع اسلوب التنمية السوفيتية من خلال تعبئة الموارد بطرق واساليب جديدة عن طريق الأصلاح الزراعى، التأميم الصناعى، خلق الفائض الاقتصادى، تخفيض الاستهلاك لحين من الزمن.. اى ان الاساس لابد وأن يكون من الاستثمار والبداية لابد وأن تكون من الاستثمار نفسه الموجه نحو الانتاج، والانتاج المستمر بحيث يوجه جزء من فائض الانتاج هذا نحو التنمية... وهكذا تستمر التنمية وترتفع معدلاتها.

الدكتور عامر الكبيسى :

ان هذا يعنى ان العامل الاقتصادي هو العامل المحرك للتنمية سواء في الدول الاشتراكية أو الرأسمالية أو النامية.. هذا هو ماتوصل اليه الدكتور خزعل والدكتور خالد من وجهة النظر الاقتصادية... هذه وجهة نظر سنخضعها للمناقشة الان .

الدكتور فضل الله فضل الله :

في الواقع ان الاخوة الاقتصاديين يريدون حصرنا في بديل واحد أو بديلين لا ثالث لهما للتنمية، أنا في الواقع اعترض على المنهجية الخطية في التنمية، بمعنى

اخر طريق واحد، اسلوب واحد للتنمية.. اعتقد ان عملية التنمية لا تخضع بالضرورة الى اسلوب خطى منهجى للتنمية فكل الافكار والآراء التى وردها الاخوة الزملاء تدور حول المنهجية الحتمية للتنمية.. اذا أردنا أن تنمو فيجب علينا أن نتبع الأسلوب الرأسمالى للتنمية الذى يبدأ بالتراكم الرأسمالى و ينتهى الى مجتمع الاستهلاك... أو نتبع البديل الثانى والمتمثل في منهجية التخطيط المركزى والذى ينتهى الى الدولة الشيوعية.. انا لا أوافق ذلك... حيث أرى ان التنمية على انها عملية أو اجراء احتمالى، عملية التنمية تعتمد على مايسمى بالحالة الذهنية، أى أن لكل دولة مجموعة من الاحتمالات ممكن ان تكتشفها وتختار من بينها ما يتفق مع ظروفها وأوضاعها وامكانياتها... اذ أن كل مجتمع أو كل دولة أو كل شخص معجب ومولع بالاسلوب الذى يتفق مع أخلاقه..

من اين نبدأ نحن، بدأنا فعلا، بدأنا على المنهج الاسلامى العربى سواء أخذت بعض المجتمعات بالاسلوب أو المنهج الرأسمالى أو الاشتراكى. وعليه فان أهم منطلق لابد من التحرك من خلاله نحو التنمية هو المنطلق الاخلاقى... بمعنى آخر أن مايصلح للولايات المتحدة من منهج للتنمية هو بالضرورة لايصلح لدولة الامارات العربية المتحدة.

الدكتور عامر الكبيسى :

هناك رأى بين السياسين ممثلا برأى «لبست باى» يقول انه مهما كانت موارد الدول وامكانياتها المادية والاقتصادية فلا يمكن لها أن تحقق التنمية المطلوبة دون وجود نوع من الاستقرار والتطور السياسى في تلك الدولة.

وهناك رأى آخر يقول مهما كانت موارد الدول وامكانياتها المادية والاقتصادية فانها لا تستطيع أن تنمو أو تنتج أو تؤدى خدمة لشعبها دون وجود جهاز ادارى فعال يترجم و يرسم و ينفذ خطط و برامج التنمية.. أى أن هناك منافذ محددة للتنمية. هذه أراء وتساؤلات سنطرحها للمناقشة.

الدكتور علي عبدالقادر

في الحقيقية لايوجد الشىء الكثير لأقوله، بل سأطرح هنا سؤالا للأخوة الأقتصاديين وأنا متفق معهم بأن العوامل الأقتصادية لها الاثر الكبير والفعال على التنمية.. سؤالى هو هل أن الانسان يمكن اعتباره عنصر من عناصر الانتاج اذا كان كذلك فربما يكون منطلقنا للتنمية هو البحث عن امكانيات هذا الانسان.... فهو

محور ومنطلق عملية التنمية.. وهو البداية والنهاية وهو الوسيلة والهدف.

الدكتور عبد الحافظ الكردى :

اذا كان هدف التنمية هو الأنسان وهذا بالطبع هو هدفها وهو أيضاً الوسيلة الرئيسية المحركة لعملية التنمية، فهنا نتحدث عن انسان متكامل، متكامل باحتياجاته وتطلعاته، متكامل بسعيه نحو تنمية نفسه. بمعنى إننا لا نستطيع أننا نفضل الانسان السياسي عن الانسان الاقتصادى عن الانسان الاجتماعي... قضاياه متكاملة.. غير ان القضية تتمثل في أى الجوانب اكثر تأثرا.. هذا موضوع قابل للقياس رغم أننا نستطيع أن نفضل هذه الجوانب عن بعضها.. التنمية الاقتصادية بغير تنمية سياسية هى تنمية عرجاء لا تأتي أكلها... والتنمية السياسية بغير تنمية اقتصادية هى تنمية مشلولة... وكذلك الحال بالنسبة للقضية أو التنمية الادار ية والأجتماعية... محركات التنمية تدور حول الانسان بقيمة الداخلية الأصيلة جنبا الى جنب مع قمية المكتسبة نتيجة للثورة الثقافية أو التداخل الثقافي أو ثورة الأتصالات والحضارة حيث ساعد على ذلك مدخلات داخلية وخارجية.. وعليه فأنا لاأقبل في الحقيقة أن الاقتصاد هو المنطلق الاساسى والأول للتنمية وانما التنمية هي قضية شمولية عناصرها وجوانبها لابد وأن تكون شامله.. اذا كان هدفها الانسان فقضايا الانسان شاملة ومتكاملة ولايمكن تجزئتها.. انها قضية أصيلة «التنمية» تنطلق من قيم الانسان الاصيلة والمكتسبة وهدفها أصيل هو السعادة للأنسان من مناظيرها المختلفة الشاملة المتكاملة التى يمكن تجزئتها بعيدا عن الحر ية السياسية، العدل الاجتماعي الرفاه الاقتصادى الى غير ذلك من عوامل.

الدكتور فار وق صالح :

ان النظرة الى التنمية لن تكون شمولية الا باضافة وجهة نظر المسوق... فمن وجهة نظر المسوق تعرف التنمية على انها الجانب الآخر من النشاط الاقتصادى.. فالتنمية هي تسليم لمستوى معين من المعيشة لمجموعة معينه من المستهلكين في مجتمع معين وفي فترة زمنية محدده.. ما هو المقصود بمستوى المعيشة، هى عبارة عن مجموعة السلع والخدمات التى يتمتع بها الفرد في فترة زمنية معينه... أن الادار يين بطبيعتهم يميلون الى قياس النتائج النهائية، بمعنى ان المحاسب يهتم بالر بحية والمسوق يهتم برقم المبيعات وهذا الرقم بالضرورة يقيس مستوى المعيشة في مجتمع من المجتمعات.. اذا كان الامر كذلك فاننا نقول أن هناك نظر يات حول تطور مستو يات معيشة الانسان، فهناك نظر ية «فيشر وكلارك» حيث تقوم هذه النظر ية على اساس تتبع مراحل النمو الاقتصادى ممثلة بما يستلمه

الافراد من سلع وخدمات، فالمجتمع المثالى أساسا اعتمدعلى الموارد الاقتصادية البدائية في بداية تطوره انتقل بعدها في اعتماده على الموارد الأكثر تقدما وتطورا وصولا الى المجتمع الصناعى ثم اعلى مراتب التنمية اى مجتمع الخدمات... بمعنى ان هذا المجتمع قد وصل في مراحل التنمية الى مرحلة خدمات الذات وتقييم الذات، الخدمات الصحية والتربو ية الشاملة لكل الناس ولكل افراد المجتمع. فمجتمع كمجتمع الولايات المتحدة حيث يتمتع افراده بمعدلات عاليه من الاستهلاك فيما يتعلق بالخدمات يعتبر هذا المجتمع قد وصل الى أعلى مراحل النمو، اذ أنه كلما زاد نصيب الفرد من الخدمات المقدمة وكلما زادت نسبة هذه الخدمات من مجمل عناصر قياس مستوى معيشة الفرد كلما كان ذلك دليلا على الرقى الاقتصادى لذلك المجتمع الذى يعيش فيه الفرد.

أما من حيث الاجابة على التساؤل المطروح عن الدافع نحو التنمية فان الدافع في نظر هو رغبة المستهلك في تحقيق مستوى معيشى أفضل.

الدكتور عامر الكبيسى :

مجموعة رغبات شعب مَعين كيف تكون هى المنطلق للتنمية.. الشعب هنا يرغب في الحصول على سلع وخدمات كثيرة... هل هذا هو المنطلق والبداية والدافع للتنمية؟

الدكتور فاروق صالح:

نظرية كينز تقوم ان الاستهلاك هو دالة الدخل، في محاولة لا ثبات ذلك وجد أن العلاقة عكسية بمعنى أن الدخل هو دالة الاستهلاك.. بمعنى أن الاسرة أو الفرد في الوقت الحالى يبدأ حياته بالأستدانه، بمعنى أنه يوفر لنفسه مستوى من المعيشة المناسب ولو لم يملك المال الكافى لتوفير مثل هذا المستوى والأ بقاء عليه.

أما فيما يتعلق بكيفية قياس التنمية، فمعيار التنمية الحقيقية التى وصل اليها مجتمع ما انما تقاس بما وصل اليه هذا المجتمع من انجازات تربو ية، اقتصادية، اجتماعية، الى غير ذلك على أن ندخل في معادلة هذا القياس وفي كافة الأحوال والأوقات ظروف البيئة في ذلك المجتمع، بمعنى أن الدراسات المقارنة اياً كانت سوف لن تكون سليمة الا باضافة البيئة... فاذا أردنا قياس مدى نجاح التنمية في بلد ما فمن الطبيعى أن نأخذ أولا المؤشرات الاقتصادية المعروفة ولكن الى جانب هذا لابد وأن تحلل هذه المؤشرات في ضوء ظروف البيئة المحلية.

أما كيف نقيس البيئة، ان قياس البيئة يكون من خلال القيم والعادات السائدة ومن خلال درجة الوعى الثقافي والحضارى في ذلك المجتمع ومن خلال درجة تقبل المجتمع للتكنولوجيا وتفهمه لأستخداماتها... وعليه فأن الاجابة جول من أين نبدأ... أقول أن البداية يجب أن تكون اساسا من الفرد، وعلى وجه التحديد واذا ما اردنا أن تكون التنمية حقيقية وذات اماد طو يلة لابد من البدء بالفرد، تعليمه وتثقيفه توعيته ذلك لان أفضل شيء ممكن أن نتركه او نقدمه لمجتمع معين هو مستوى من التعليم العالي المتقدم وتدليلا على ذلك ما قاله الدكتور الكبيسى في اللقاء المفتوح مع طلبة الكلية قبل أيام اعتمادا على المثل الصينى القائل «اطعمنى سمكة اليوم وغدا عشره ثم علمنى كيف اصطاد اعطيك مئة سمكة» اى كلما كان الاستثمار موجها نحو التعليم كلما كان خير مؤشر لمستوى النمو الاقتصادى، فالفرد اذا تعلم وأحسن التعليم فانه لابد وأن يعمد الى ز يادة الانتاجية وثم الى ارتفاع مستو يات المعيشة.. وعليه فان ارتفاع مستوى المعيشة هو الدافع الاساسى وراء عملية التنمية في كل زمان.

الدكتور عبدالرحيم حمدان :

على أى حال ان ما شجعنى على الحديث للمرة الثانية هو ما قاله الدكتور الكبيسى من أن هذا اللقاء هو لقاء ذهنى فكرى موضوعى.. أبدأ بالاجابة على السؤال من أين نبدأ من المعروف كما تعلمت منكم الان هو أن هناك نماذج متعددة للتنمية وهذه النماذج ليست تجر يدية نظر ياً (Abstract) وانما عملية مستمدة من ظروف وحالات كل مجتمع أو مجموعة من المجتمعات على حده... وأشبه هذا الوضع بوضع حقول النفط حيث أن لكل حقل من هذه الحقول نموذج أو اسلوب محدد لاستثمار واستخراج النفط منه وحتى آخر قطره فيه... كل ذلك يتم وفق لمعطيات محدده.... ما هي المعطيات بالنسبة لعملية التنمية، من الملاحظ أن هناك معطيات متعددة، اقتصادية، مادية، اجتماعية، فكر ية.. أمامى هذه النماذج، كيف أستطيع الوصول الى التنمية من خلالها و بها ليس بالضرورة أن اختار نموذج واحد محدد بعينه وذلك انطلاقا من أن المعطيات بالنسبة لمجتمع ما تختلف عنها بالنسبة لمجتمع آخر.. هل أختار نموذجا يتماثل و يتشابه في معطياته مع المعطيات المتوفرة والمتاحه في المجتمع المراد تنمية أم أختار نموذجا من عدة نماذج... أو أضع نموذجا جديدا ينسجم مع المعطيات الخاصة بالمجتمع أو الدولة موضوع التنمية.

الدكتور فضل الله فضل الله :

اجابة على ماطرح من تساؤلات حول من أين نبدأ أود أشير الى شيء مهم

وهو أن التكنولوجيا ليست طاقة ونظم ومكننه فقط، انها مجموعة من القيم والاخلاق والافكار النابعة من تلك الدول المنتجة لهذه التكنولوجيا.. وعليه فاننا عندما نستورد هذه التكنولوجيا فاننا نستوردها ممزوجة مع قيم وأخلاق وافكار مجتمعات مختلفة المنهجية تحدد من خلالها التنمية.. فاذا أخذنا تكنولوجيا معينة فلابد وأن تقودنا الى تنمية محددة ومعروفة.. فاذا أخذنا تكنولوجيا العمل فان هذه التكنولوجيا لابد وأن تؤدى بنا الى توفير في ساعات وأوقات العمل و بالتالي تقودنا الى التنمية على الطر يق الرأسمالى.. واذا أخذنا تكنولوجيا أخرى فقد تقودنا الى تنمية من نوع آخر.. وعليه أود أن أشير الى ضرورة أن نكون دقيقين في أختيار التكنولوجيا التى تناسب مجتمعنا وظروفنا مركز ين على منهج الاحتمالية في التنمية وفي اختيار البدائل لهذه التنمية، فالتنمية اما أن تكون اختيار ية عفو ية أو مخططة حيث أن هناك مجموعة من البدائل المتاحة لنا حر ية الاختيار من بينها ما نشاء وفقا لظروف مجتمعاتنا... وعلى هذا الاساس يكون منهجنا للتنمية مبنى على اسس سليمة واضحة.

الدكتور سيد نميرى :

مع انني اقتصادى غير اننى لا اوافق زملائى الأقتصاديين في أن العامل الاقتصادي هو العامل الاول أو العامل الوحيد المحدد للتنمية.. حيث اننا اتفقنا على أن عملية التنمية هي عملية شاملة لكافة الجواني الاقتصادية وغير الاقتصادية، وقد يكون تطور الانسان فكر يا وثقافيا وتعليميا وسياسيا أصعب من تطوره اقتصاديا... هذا هو تصورى للأمر، حيث من السهولة بمكان أن يتطور الانسان ماديا وأقتصاديا خلال فترة زمنية محددة أو نتيجة لظروف محددة والدليل على ذلك الكثير من دولنا العر بية وخاصة الخليجية منها حيث مصادر الدخل الوفيرة المتمثلة بثروة النفط فهذه الدول تطورت اقتصاديا وماديا بصورة واضحة خلال فترة قصيرة بدليل أن معدل دخل الفرد في هذه الدول أعلى منه في الولايات المتحدة، ولكن في الجانب الآخر من تطور المجتمع، تطور التعليم، تطور الحضارة، التطور السياسى، نجد أن الامر يختلف حيث أن العملية صعبة و بحاجة الى وقت وجهد كبير ين.. اى أن التنمية الاقتصادية (Growth) في حد ذاتها عملية سهلة مقارنة مع غيرها من أنواع أو جوانب التنمية الاخرى هذا من جهة، ومن جهة أخرى فان قياس التنمية الاقتصادية أمرا سهلا، غير أننا لو أردنا قياس الوعى السياسى في مجتمع من المجتمعات فان ذلك سيكون صعبا.. التنمية الاقتصادية يمكن قياسها من خلال مؤشرات محددة مثلا مؤشر الدخل الفردى، فنقول اذا زاد معدل الفرد السنوى في مجتمع أو دولة من الدول على (٥٠٠) دولار فان ذلك يعنى

أن هـذه الـدول مـتـقـدمـة اقـتـصاديا، اما اذا انخفض المعدل عن هذا المستوى فذلك دليـلا على أن الـدولـة فـقـيـرة أو مـتـخـلـفـة اقـتصاديا وهذا مما يمكن قياسه بالنسبة للوعى السياسى أو الحضارى.

الـنـقـطـة الاخـيـرة الـتـى أود اثارتها هنا هى وحتى لو اخذنا موضوع التنمية الاقـتـصـاديـة فـقـط وهو جزء أو جانب بسيط من جوانب التنمية الشاملة الا اننا نجد هـنـاك اختلاف في وجهات النظر حول شمولية التنمية الاقتصادية نفسها، هناك ناس يؤمـنـون بـالـطـر يـق الـشـامـل للتنمية الاقتصادية، أى لابد وأن نضرب وننمى فى كل جـانـب مـن جـوانـب الـحـيـاة الاقـتـصـاديـة «الصناعة، الزراعة، الخدمات «فالتنمية المتوازنة (Balance) تعنى أننا محتاجون لان ننمى ونطور في كل مجال وفي كـل مـكـان، أى بـحـاجـة الى دفعة قو ية من التنمية ذلك لان التخلف موجود في كل مكان وفي كل سمة من سمات المجتمع... قطعا لو أردنا أن نطور الاقتصاد فانني بحـاجة الى طاقات وموارد بشر ية تقوم بمهمة التطو ير... غير أنه في الواقع لا توجد هذه الـطـاقـات في المـجـتـمـع وعـلـيـه لابد من تطو ير وتنمية قابليات ومهارات هذه الطـاقـات قـبـل الـبـدء بـعـمـلـيـة التنمية الاقتصادية لو أخذنا مثالا على ذلك الهند أو الـسـودان، وجـنـوب الـسـودان بـالـذات، المـجـتـمـع هناك متخلف، الوعى يكاد يكون مـحـدود، الـعـادات والـتـقـالـيـد الـسـائدة هى ضدد كل تقدم.. وعليه أولا وقبل البدء بـعـمـلـيـة الـتـنـمـيـة لابـد مـن ازالـة وتـغـيـير تلك المفاهيم والظواهر من هنا أقول أن الاسـلـوب أو الـطـر يـق الـحـديـث لـلـتـنـمـيـة هـو الاسـلـوب الـذى يـقـوم على اساس (Balance Approach) حـيـث نـخـتـار مـنـطـقـة محددة من الدولة أو القطر ونعطيه دفعة قو ية من التنمية وذلك بهدف أن نسحب وراءها بقية المناطق.

الدكتور عامر الكبيسي :

لـنـعـد مرة اخرى الى التحليل العلمى والموقف الموضوعى وكما بينا في القضية الاولى مـا هـى الـتـنـمـيـة وقلنا انها حالة ذهبية قد لا يتفق البعض عليها ... لكن في تـصـورى الـشـخـصـى وكـمـا اخـتـلـف المفكر والكتاب حول تعر يف التنمية فانهم ايضا اختلفوا في الاجابة على السؤال من اين نبدأ بالتنمية.

أنا فى رأيى انه اذا كانت التنمية حالة ذهنية فان نقطة البدء لابد وان تكون Stato of Realistic) بحيث أحدد اين أنا وأين اقف وماذا أملك اذا كنت لا أمـلـك سوى سلاحى لابد وأن أبدأ بهذا السلاح.. اذا كنت لا أملك سوى ثروتى فلا وبد وأن أبـدأ بـهـذه الـثـروة... اذا كـنـت لا أمـلـك سوى فكرى فلا بد وأن أبدأ بهذا الـفـكـر.. اذا كنت لا أملك متغيرات بيئية محدودة لأ بدأ بالتفاعل منها وهذا ما بدأ به

الانسان الأول، حيث بدأ بالتفاعل مع ما يملكه من امكانيات، من مفاهيم من أفكار، ومن طاقات، تفاعل مع البيئة التى يقف عليها ومع الامكانيات المتاحة لديه.. قد تبدأ دولة الامارات العربية بالبترول وقد تبدأ ايران بالفكر الاسلامى... وقد تبدأ دول اخرى بالفكر الرأسمالى أو الاشتراكى.. كما بدء الاتحاد السوفيتي في الفكر الماركسى... وعليه يمكن أن نجيب على السؤال من أين نبدأ ... قد نبدأ من الاقتصاد، من السياسية، أو من الادارة نستطيع أن نبدأ من كل ذلك و بخطى متوازنة متواضعة.. لكل من هذه البدايات اساليبها و وسائلها، سلبياتها وايجابيتها، قد يأخذ الطريق المتوازن وقتا طويلا.. وقد يأخذ التغيير والتطوير السياسى مضاعفات ونتائج على انماط وقيم وافكار الانسان.. لذا لابد وأن تكون البداية دائما من ما يملكه الانسان، مايملكه الشعب، مما تملكه الامة.. نحدد أين نقف وعلى ماذا نقف ما نملك من موارد وطاقات... ومن حيث نقف ومن حيث نملك نبدأ بالتنمية على اسس علمية متينة.

الدكتور علي عبدالقادر:

انننا لاشك قد سعدنا في هذه الليلة في تبادل الاراء العملية واستفدنا كثيرا وأنا نيابة عن نفسى أقر بأننى قد تعلمت الكثير من هذا اللقاء وأرجو أن تتابع مثل هذه اللقاءات التى لاشك انها نغذى وتجدد النشاط وتحفز على مزيد مما يجب أن يكون عليه الاستاذ الجامعى دائما.

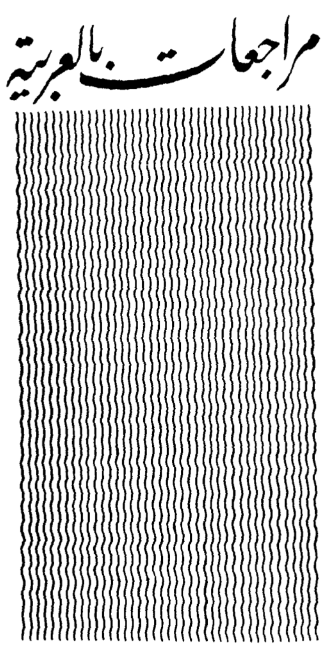
لم يبق امامنا سوى أن نلخص على قدر الامكان ودون تحيز لما ورد في حديثنا، فقد بدأنا بالحديث عن التنمية كهدف، أو كوسيلة أو كليهما.. ثم بحثنا عن المنطلق نحو هذه التنمية، وقطعا لم ولن نصل كرجال فكر الى رأى واحد نتفق عليه.. ولكن استطيع القول أننا فربنا كثيرا من أن نحدد أن الانسان بمفهومه الاجتماعى هو منطلق عملية التنمية بأى صور من صورها شاملة كانت أم جزئية، وأن الدعوة دائما تكون لاحداث نهضة حضارية أو ثقافية او كما أسمتها الصين يوما بالثورة الثقافية ومع الدعوة الى الثورة الشاملة ومع الاعتراف بأن الانسان هو المحور والذى هو «الانسان» عبارة عن جماع وتفاعل بين مادة وروح... اذا استطعنا أن ننمى هذه المادة لابد وأن تعترف بوجود الروح ومتطلباتها.. العالم كله يمر بما يدعى بثورة من التطلعات ولن نستطيع أن نواجه هذه الحالة من التطلعات الا اذا نما في داخلنا وفي

قناعاتنا حالة من الرضا نابعة من اخلاقياتنا ومن ديننا ومن قيمنا... من ديننا الذى يحرص و بحث دائما على العمل.. ومن قيمنا التواقة الى المشاركة... فالآيات الكريمة والاحاديث الشريفة لا تقف عند حد في حثها على العمل والتفانى والاستمرارية فيه...

«وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون».



مراجعات بالعربية



د. استور وفاليرى يورك (السلام في الشرق الأوسط (لندن ١٩٧٨)

David Astor & Valerie Yorke, *Peace in the Middle East*, Acorgi Book, (London 1978)

اسماء عبد الحي

يُجمع دارسو العلاقات الدولية على أن الصراع العربي الاسرائيلي يمثل نمطا متميزاً بين انماط الصراع، وانطلاقا من تميزه هذا تعددت مشروعات حل هذا الصراع، سواء المشروعات التي صاغها اطراف الصراع او غيرهم من الدول او الهيئات العلمية او اساتذة العلاقات الدولية.

وتمثل دراسة ديفيد استور و فاليري يورك منهجا جديدا في مجال اعداد مشروع حل للصراع العربي الاسرائيلي، خاصة وأن الكاتبين يعملان في مراكز متخصصة بالشئون الدولية والاستراتيجية.

و يعرف الكتاب على غلافه الداخلي شخصية كل من الكاتبين، و يشير الى ان فاليري يورك عضوة في المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية وفي المعهد الملكي للشؤون الدولية، كما انها قامت بز يارة لاغلب دول المنطقة. اما ديفيد استور فتعود بداية عهده بالعمل السياسي الى عمله في صحيفة او بزرفر حيث عمل فيها من ١٩٤٨ ــ ١٩٧٥. ثم انشأ المعهد الدولي للشؤون الدولية وله خبرة طو يلة بشؤون الصراع العربي ــ الاسرائيلي.

و يقع الكتاب في مئة واربع وسبعين صفحة اضافة الى المقدمة التي تضم عشر صفحات تمثل الاساس الذي يرتكز عليه الكتاب، اذ تضم هذه المقدمة مشروعا لحل الصراع العربي الاسرائيلي. و يقوم الكاتبان بتفصيل كل نقطة في هذه المقدمة في ثنايا الكتاب.

و يشير الكاتبان في بداية البحث الى القاعدة التي يستند اليها المشروع وهي «ان هدف هذه الدراسة اكتشاف الاجراءات التي يجب ان تتخذها دول خارجية لتدعيم الامن على الحدود العربية الاسرائيلية ضمن تسو ية سياسية للصراع». اما النقطة الثانية في المشروع فتقوم على اساس» العودة الى حدود ١٩٦٧ طبقا لقرار مجلس الامن الدولي رقم ٢٤٢». وتتمثل النقطة الثالثة في انشاء كيان فلسطيني Palestinian Entity. واقامة مناطق منزوعة السلاح على طول حدود اسرائيل واشراك الولايات المتحدة والا تحاد السوفيتي مباشرة في عملية السلام من خلال اشراكهما في مراقبة الوضع بين اسرائيل والكيان الفلسطينين برا وجوا مع نزع سلاح الكيان الفلسطيني الذي يضم الضفة الغربية وقطاع غزة. اما بخصوص القدس فيدعو المشروع الى تجر يدها من السلاح ومرابطة وحدات من قوة

---

* قسم اللغة الأنجليز ية بجامعة الكو يت .

الحراسة الدولية في مراكز حساسة وتكون خاضعة لسلطة لجنة المراقبة الدولية، و يكون للفلسطينيين سيطرة سياسية وادار ية على اجزاء من القدس واعطاء اسرائيل نفس الحق.

و يدعو المشروع الى وضع قوة دولية في جنوب لبنان تكون هذه القوة خاضعة للجنة المراقبة الدولية، و يركز المشروع في اغلب صفحات الكتاب على ضرورة قيام «فرنسا و بر يطانيا والولايات المتحدة والا تحاد السوفيتي» باتفاق فيما بينهما للحد من ارسال السلاح الى المنطقة.

و يتضح من ثنايا الكتاب التركيز الشديد على دور الدول الكبرى،ورغم ذلك يعترف الكتاب في الصفحة الاولى بان «مصالح الدول الصغرى والدول المساندة لها ليست متطابقة بالضرورة و يحذر الكتاب من الاعتماد على دولة واحدة من الدول الكبرى للمساعدة في حل الصراع، و يضرب مثالا على عجز الدول الكبرى على تسو ية النزاعات بين «حلفائها» كما هو الحال في عجز الولايات المتحدة في تسو ية النزاع التركي اليوناني في قبرص وعجز الا تحاد السوفيتي عن تسو ية خلافات «حلفائه» في القرن الافر يقي (ص ٧).

و يناقش الكتاب فكرة قدرة الولايات المتحدة في «اجبار» اسرائيل على قبول الا تفاق الدولي و يشير بهذا الصدد الى اعتماد اسرائيل على الولايات المتحدة و يدلل على ذلك بالقول ان المساعدات الامر يكية العسكر ية لاسرائيل مثلت عام ١٩٧٦ ٣ر٣٥٪ من الميزانية العامة الاسرائيلية (ص ٣٤).

و يقارن الكتاب بين العلاقات الامر يكية الاسرائيلية والعلاقات العر بية السوفيتية و يؤكد على قوة العلاقة الاولى وضعف العلاقة الثانية، و يشير الى ان العلاقة الاولى للاتحاد السوفيتي في المنطقة (في مجال الصراع) هي العلاقة بمنظمة التحر ير الفلسطينية غير ان هذه العلاقة تقتصر على «دعم معنوى وايديولوجي اكثر منها دعما ماديا» (ص ٦٦).

و يصل الكتاب الى خلاصة ان الا تحاد السوفيتي يفضل التسو ية على ان يخاطر بالحرب عن طر يق دعم الطرف الاضعف في الصراع وهي منظمة التحر ير الفلسطينية (ص ٦٧). ورغم ذلك يؤكد الكتاب ان الا تحاد السوفيتي بغض النظر عن ضعف مركزه الحالي يستطيع اعاقة اية تسو ية في منطقة الشرق الاوسط وخاصة في حالة عجز الولايات المتحدة عن اقناع اسرائيل بالانسحاب الى حدود ١٩٦٧ وهو الامر الذي سيجبر الطرف العر بي على الاندفاع نحو الا تحاد السوفيتي (ص ٧٧).

و بعد ان يستعرض الكتاب اجراءات اقامة مناطق منزوعة السلاح مركزا ايضا في ذلك على دور الدولتين العظميين ينتقل في صفحة ١٣١ الى مناقشة مسألة مراقبة التسلح في المنطقة و يقول بهذا الصدد «ان الاستقرار في الشرق الاوسط يعتمد على توازن القوى بين الاطراف وعلى العلاقات السياسية بينها وهذا يعني ان التسو ية تتطلب منع دول الشرق الاوسط من تقو ية نفسها من اجل امنها ولكنها تتطلب توازنا في القوى وهو الأمر الذي تستطيع تحقيقه الدول الكبرى» و يناقش الكتاب بعد ذلك صعو بات تحقيق ذلك فيشير الى ثلاثة مصاعب هي ، **اولا :** نقل اسلحة الى دول الصراع من قبل دول غير الدول الكبرى، **ثانيا:** نقل اسلحة من الدول غير المشتركة في الصراع الى دول الصراع، **ثالثا:** انتاج السلاح محليا. (ص ١٤١).

و يحذر الكتاب من احتمالات تفاعل الصراع وتصاعده ليصبح مواجهة بين الدول الكبرى نفسها و يركز على هذه النقطة في مختلف صفحاته «انظر بالذات ص ١٤٩».

والكتاب مزود بخرائط مختلفة لشرح وجهات النظر المتعلقة بشتى المواضيع وخرائط لمشروعات التسو ية كما يستند الى عدد وافر من المراجع المختلفة اضافة الى ان جزءا من الدراسة له طابع ميداني حيث قابل الكاتبان مسؤولين في اسرائيل والاردن ومصر ولبنان وسور يا ومنظمة التحر ير الفلسطينية والا تحاد السوفيتي والولايات المتحدة الى جانب خبراء سياسيين في مختلف هذه الدول.

ورغم ان الكتاب يبدأ بتمييز الصراع العر بي الاسرائيلي عن غيره من الصراعات الا أن التمحيص في هذه الدراسة يوضح لنا ان التعامل مع الصراع كان تعاملا غير متكامل خصوصا اعتبار العلاقة بين الدول الاقليمية والدول الكبرى هي علاقة شبه «تبعية». الى جانب ذلك اغفل الكتاب ر بط الحل بطبيعة الصراع من حيث انه صراع يمثل بقايا الظاهرة الاستعمار ية وليس صراعا حدوديا، كما اغفل الكاتبان معالجة وضع اكثر من نصف مليون عر بي في داخل الاراضي المحتلة عام ١٩٤٨.

وخلاصة القول انه اذا كان مشروع بروكينغز المشهور يمثل تصورا امر يكيا لحل الصراع فاننا نستطيع ان نصف هذا الكتاب بانه يمثل **اطارا عاما** لرؤية الدبلوماسية الاور و بية للصراع.

ندوة المضمون السياسي للحوار العربي الأوربي
(معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٨، ٢١٦ ص)

د . اسماعيل صبرى مقلد *

صدر هذا الكتاب عن معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة وهو يضم خلاصة البحوث التي كانت قد قدمت الى الندوة التى انعقدت خصيصا في المعهد لمناقشة المضمون السياسي لعملية الحوار العربي الأوربي، وكان ذلك في مايو ١٩٧٧.

و ينقسم الكتاب الى أربعة أقسام رئيسية هي : منطق الحوار العربي الأوربي، والحوار العربي الأوربي والتفاعلات الدولية، والحوار العربي الأوربي وتطور السياسة الاسرائيلية، و يشتمل القسم الأخير على تلخيص للمناقشات التي دارت حول ما تضمنته مادة الأبحاث التي قدمت الى هذه الندوة.

و يبدأ القسم الأول من الكتاب ببحث عن التصور الأوربي للمضمون السياسي للحوار العربي الأوربي، وفي البداية يطرح الباحث عددا من الأفكار والفرضيات الأولية منها على حد اعتقاده أن كل حوار دولي لابد وأن يضم ثلاث دوائر التعامل، اقتصادية، وثقافية وحضارية، وسياسية، وهو يعتبر الدائرة الأخيرة أصعب دوائر التعامل الدولي وأعتقدها جميعا. ونحن من جانبنا لانفهم لماذا الاصرار على أن يبدأ أى حوار دولي من ثلاثة دوائر في نفس الوقت، وأليس لكل حوار دولي مضمونه المتميز وطبيعته الخاصة، وأهدافه، ودوافعه، وامكاناته، خلفياته وملابساته من ذاتية واقليمية ودولية الخ: وحتى اذا افترضنا أن بعض الحوارات الدولية لابد وأن تمر عبر هذه الدوائر كلها في النهاية، فهل يضير أن يبدأ الحوار من أسهل تلك الدوائر وأقربها الى شحذ الاتفاق العام بين الأطراف المتحاورين، وأقدرها على تقليص الفجوة المبدئية التي قد تفصل بين تصوراتهم ومستويات ادراكهم لجوهر الحقائق التي يشملها الحوار، ثم الانطلاق منها الى دائرة أخرى أكثر تعقيداً، و بذا تصبح محصلة الحوار ايجابية تراكمية.

ومن الافتراضات الأخرى التي يطرحها الباحث أن ظاهرة الحوار لكي تنجح كأساس لتنظيم العلاقات الجماعية، فان أطراف الحوار يجب أن يعملوا من منطلق التكافؤ والمساواة، وهو يضع عدة معايير اجتهادية لهذا التكافؤ مثل: التوازن بين

* استاذ العلوم السياسية بجامعة الكويت .

الطرفين في نطاق التعامل الدولي، وتوفر ارادة البحث عن طريق مشترك يسمح بالتوفيق بين المصالح دون الاندماج من جانب ودون المراوغة من جانب آخر، وعدم انتصار طرف على الآخر وانما البحث المشترك عن حل للخلاف حول وجهات النظر المرتبطة بمصالح كلا الطرفين. ثم يعرض لبعض المتغيرات والخصائص التي تميز الحوار العربي الأوربي، و يناقش الفلسفة الأوربية للحوار و يقول أنه من وجهة النظر الأوربية فأن هذا الحوار لايخرج عن كونه مجرد وسيلة لتدعيم التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري مع الطرف العربي، أما المطالبات العربية لأوربا بتقديم تنازلات أو القبول بارتباطات سياسية تكون وجهتها حل مشكلة الشرق الأوسط أو تطويق اسرائيل، فأنه هدف لا مكان له في التصور الأوربي ومن هنا، وكما يقول الباحث، فأن المضمون السياسي لاموضع له في أولويات الحوار من الجانب الأوربي اذ أن الدول الأوربية لا تسعى الى تحقيق أية أهداف سياسية مباشرة من عملية التعامل مع العالم العربي. و ينتهي الى القول بأن أوربا لن تستطيع أن تتدخل تدخلا حقيقيا في وضع حد لمشكلة الشرق الأوسط فالقيادات الأوربية وأن كانت تعلم وتدرك أن مصالحها العربية ضد المنطق الصهيوني الا أنه لايمكنها أن تتخلى عن مساندة الوجود الاسرائيلي. وفي مواجهة هذا الواقع المتناقض فهي تسعى الى تحقيق سياسة متوازنة بين الجانبين، وهي ليست فقط سياسة متوازنة من حيث شرعية الحقوق بل وكذلك من حيث المصالح التي تشملها عملية التعامل الاقتصادي.

وفي النهاية يثير الباحث تساؤلا محددا عندما يقول: هل من المصلحة جعل المضمون السياسي في الحوار مقدمة له وشرطا أساسيا لتقدمه، أم أنه يجب أن نتقبل مؤقتا المنطق الأوربي الذي يقوم في أساسه على جعل الهدف السياسي يتحقق تلقائيا من خلال التعامل الاقتصادي وكنتيجة للترابط المصلحي؟.

وفي بحث آخر حول الترابط بين مفهوم الأمن القومي العربي والمصالح القومية الأوربية يحاول الباحث تحليل عناصر الأمن القومي والتوصل الى تعريف عام شامل له، ومنه ينتقل الى محاولة تطبيق هذا المفهوم الشامل على قضية الأمن القومي العربي، وهو يعتقد أن جوهر هذه القضية يتألف من عنصرين رئيسيين:

(١) جعل حوض البحر الأبيض المتوسط بعيدا عن الصراع بين القوى الكبرى (تحييد البحر الأبيض) باعتبار أن انفجار هذه الصراع قد يعرض دول المنطقة بأسرها للتدمير.
(٢) جعل منطقة البحر الأحمر والخليج العربي دوائر تنفرد فيها الارادة العربية.

و يركز الباحث على العنصر الأول و يقول أنه اذا فرض وخضع العالم العربي وحوض البحر الأبيض للنفوذ السوفيتي فأن ذلك سيعني امتداد النفوذ الشيوعي الى البحر المتوسط ومنه الى أوربا، وهو ماسيدعم من قوة الحركات اليسارية و يزيد من حدة الاضطرابات السياسية مما قد ينتهي بدفع الأحزاب الشيوعية في أوربا الغربية الى سدة الحكم ومن ناحية ثانية، فان زيادة قوة السوفيت في منطقة البحر الأبيض سترفع من مستوى التهديد المباشر لدول أوربا الغربية وستسهل من امكانية استيلائهم عليها في النهاية. وعلى الجانب المقابل، فان تحقيق سيطرة الولايات المتحدة على هذه المنطقة سيؤدي الى تعزيز السيطرة الأمريكية على أوربا، وتعميق تبعية الأخيرة لها، كما أن مصالح أمريكا في المنطقة ستأتي في الدرجة الأولى من الأهمية حتى ولو تم ذلك على حساب المصالح الأوربية الحيوية نفسها.

و ينتهي الباحث من التصور الذي قدمه لهذا الارتباط بين الأمن العربي والأمن الأوربي الى القول بأن اسرائيل هي الدولة الوحيدة التي تستفيد من الوجود الشكلي للقوة السوفيتية في منطقة الشرق الأوسط لأن هذا الوجود يزيد من فرصها في ابتزازها السلاح والمال من الولايات المتحدة والمعسكر الغربي المنافس للسوفيت. و يطالب الباحث المفاوض العربي بأن يحاول بكل الامكانيات استغلال هذه الجوانب والتركيز على قوة ارتباط أوربا بالمنطقة العربية، استراتيجياً واقتصادياً، وعلى عامل التكامل الأمني بينهما، ليؤثر بذلك على الموقف الأوربي والتحول به اذا لم يكن الى الجانب المؤيد فعلى الأقل الى الجانب المحايد.. و يقتضي ذلك، وكما يقول أن يتمسك المفاوض العربي بالجوانب السياسية وطرحها في الحوار وربطها بالجانب الاقتصادي والمضى من ذلك الى جعل الطرف الأوربي يقبل بتقديم التنازلات السياسية أو دفعه الى قبول بعض الارتباطات ذات الطابع السياسي.

و يضم القسم الاول كلذك بحثاً عن الحوار العربي الأوربي ومنطق تحييد البحر الأبيض المتوسط والبحث لايضيف جديدا لما هو معروف من حقائق سياسية وقانونية عن مفهوم التحييد، واذا كان الباحث ينطلق من هذه المقدمة النظرية الى مناقشة بعض التحديات التي يثيرها تحييد البحر المتوسط فانه يخلص الى استنتاج جوهري مؤداه أن الأمن الاقليمي في منطقة البحر الأبيض حقيقة واحدة لا تتجزأ، وأن التعاون الاقتصادي والتجاري بين شمال المتوسط وجنوبه يمثل نوعا من التكامل الذي هو بحاجة الى التدعيم المستمر، وأن الأمن الدولي في حوض البحر المتوسط يفرض نوعا من التحييد لتلك المنطقة. و يضيف أن وجود الأساطيل الأمريكية والسوفيتية يشكل عامل تهديد مباشر للأمن في حوض المتوسط خاصة وأن كل من القوتين العظميين تبرر وجودها بوجود الأخرى. ومن هنا، فأنه يصبح

من حق دول المتوسط وحدها أن تقيم فيه نظاما للامن، وهذا يتطلب في المقام الأول خروج الأساطيل التي لا تنتمي الى دول الحوض منه، وهذا هو المغزى الحقيقي الذي يرمز اليه تحييد البحر المتوسط و يقول ان هذا كله يكشف عن وجود ثلاثة دوائر تتعانق خيوطها مع بعضها: دائرة الأمن، ودائرة الحوار، ودائرة التحييد، فدائرة الأمن تقود الى التحييد، والتحييد لايمكن ان يتم دون حوار، والحوار سوف يقود في النهاية الى تحقيق الأمن. و يؤكد أنه اذا كان نجاح الحوار العربي الأوربي يهدف الي تحييد البحر المتوسط فهذا التحييد لن يتحقق مع بقاء مشكلة الصراع العربي الاسرائيلي دون حل، فمستقبل التحييد حتى في مفهومه السياسي ولو في أدنى مستو ياته يتوقف على طبيعة وامتدادات هذا الصراع، ومن ثم فان تسو يته أو على الأقل تحجيمه وابعاد الكبرى عن التدخل في جزئياته يصير امكانية لازمة لتحييد المتوسط.

وفي بحث آخر عن البترول وأدوات المساومة السياسية في الحوار العربي الأوربي، يقول الباحث أنه رغم وجود قضايا سياسية كان يمكن للبترول كعنصر أساسي أن يساعد بتواجده في الحوار على التطرق اليها مباشرة، الا أن ذلك لم يحدث، حيث اقتصر الحوار على الجوانب الاقتصادية الفرعية ولم يتناول القضايا السياسية ولا القضايا البترولية، وهو ما جعل الكثير ين يتشككون في جدوى اقامة مثل هذا النوع من الحوار المحدود الاطار والاهتمامات، و يقول أنه اذا كان الأور بيون يدعون الى تنشيط حوار رجال الأعمال، فان مثل هذده الدعوة تهدد بانهيار الحوار العربي الأور بي كنتيجة تلقائية لغياب العوامل الجماعية والقومية والسياسية مثل البترول. و يضيف أن التفكير الأور بي كان يدور منذ بداية الحوار على التعامل مع البترول ليس كسلاح ساخن ولكن كقضية اقتصادية باردة، و يقول ان العرب لم ينتبهوا الى العلاقة بين ادخال البترول في الحوار و بين ممارسة الأبعاد السياسية له أنهم استغرقوا في التحليل الاقتصادي الجزائي لظاهرة الحوار ولم ينظروا اليها من منظور سياسي شامل. وهو يرى ان أستبعاد البترول من الحوار العربي الأور بي حقق للأور بيين مكسبا سياسياً قو ياً ولم يحقق للعرب أى كسب سياسي أو اقتصادي، فأور با حققت مكسبها للأمن الأور بي بعنصر ية السياسي والاقتصادي من خلال استبعاد البترول، في حين لم يستخدم العرب بترولهم في سبيل الدفع بقضاياهم واكتفوا بحسن النية في أداء الالتزامات الدولية، و يخلص من ذلك كله الى القول بأن الارادة العربية لم تكن حتى بدء الحوار ور بما لفترة قادمة واعية بحقيقة امكانياتها حول استخدام البترول وفق استراتيجية عملية، وعليه فأنها عندما قررت استبعاد مناقشة التعامل البترولي عن موضوع الحوار فانها بهذا الشكل تكون قد خرجت على منطق الحوار الذي هو نوع من الدبلوماسية الجماعية في ظل الاستخدام الفعال لكل أدوات المساومة السياسية وذلك من منطلق

التنسيق والتخطيط في عملية توزيع الأدوار.

ومن الأبحاث التي يضمها القسم الثاني من أعمال هذه الندوة، بحث بعنوان أنواع التعامل الدولي السياسي وظاهرة الحوار العربي الأوربي. يقول الباحث أن نجاح القوى الكبرى في التعامل مع المنطقة هو الذي سوف يحدد تأثير أى منها في تشكيل الحوار. فبقدر نجاح الارادة الأمريكية، سيكون تأثيرها حاسما في تشكيل الارادة العربية، وبقدر نجاح الدبلوماسية السوفيتية في دعم الاستقلال الأوربي، سيكون نجاحها في تمكين القيادة الأوربية من عدم الخضوع المطلق للمصالح الأمريكية. ويقول ان أول مظهر من مظاهر التناقض الحركي في السياسة الدولية المرتبطة بالمنطقة تبرزه بشكل واضح مواقف الدبلوماسية الأمريكية بخصوص العالم العربي، فعقب مجموعة الأخطاء المتتالية التي انتهت بسقوط المنطقة في مخالب السياسة السوفيتية، ورغم أن ذلك لم يكن الا نتيجة مجموعة من التصرفات المندفعة وغير الخاضعة لتقييم موضوعى لأوضاع هذه المنطقة، فأن السياسة الأمريكية ماتزال تمارس تعاملا مع المنطقة لايمكن أن يؤدى في الأمد البعيد الا لفشل أكثر خطورة وأشد عمقا. فالسياسة الأمريكية تحاول أن توفق بين خطين لايمكن أن يتقابلا: التعاطف مع الصهيونية ومساندة الوجود الاسرائيلي في المنطقة، ثم جعل السياسة البترولية الأمريكية في المنطقة مستندة الى الترابط والتحالف مع القوى المحافظة التقليدية في العالم العربي. والولايات المتحدة لا تستند سوى الى هذه القوى في تحقيق تواجدها في المنطقة وفي توسيع دائرة تحكمهما في شعوبها وفي تنفيذ استراتيجيتها البترولية .

أما بالنسبة لأوربا، فأن السياسة الأوربية قامت منذ بدايتها على أساس واضح ومحدد وهو عدم الأنغماس في مشاكل المنطقة، ويقول أن السياسات القومية التي من مجموعها تتكون الارادة الأوربية تتميز بالتنافر فبريطانيا هي أداة الولايات المتحدة في أوربا ومن ثم فهي تعبير عن المصالح الأمريكية بدرجة أو بأخرى، وألمانيا الغربية تحتفظ بعلاقات وثيقة جداً مع اسرائيل، وفرنسا لا تركز الا على مصالها في شمال افريقيا، الخ.

كما يلاحظ أن هناك صراعا اقتصادياً خفيا بين الولايات المتحدة من جانب واليابان وأوربا الغربية من جانب آخر، ثم الصراع بين اليابان وأوربا الغربية من جانب ثالث، وهي صراعات تصل الى حد التناقض. وأما السياسة السوفيتية في المنطقة فتقوم من ناحيتها على مبدئين متناقضين هما مساندة القضية الفلسطينية ورفض الوحدة العربية.

ومن هذا كله ينتهي الباحث الى القول بأن الولايات المتحدة تقف من الحوار موقف الرفض وعدم التشجيع، وأن السياسة السوفيتية ترى في الحوار وسيلة من وسائل تحييد القارة الأوربية في مواجهة النفوذ الأمريكى، وأن الدبلوماسية الاسرائيلية تقبل الحوار كمسلك من مسالك الاتصال غير المباشر بين القيادة الصهيونية والعالم العربى، وأن القيادة الأوربية تحاول تركيز الحوار في اطار مشكلات التعامل الداخلي في السوق المشتركة.

و يتساءل هل يملك العالم العربي بدوره تصورا واضحا ومحدداً بهذا الخصوص، و يضيف أنه اذا كان مستقبل العالم العربي سيتحدد في ضوء تطور الصراع العربي الاسرائيلي، لذا فأن الهدف الأساسي من اجراء الحوار العربي الأوربي يجب أن يتركز بالنسبة للعرب حول الكيفية التي يمكن بها توظيف الحوار لخدمة المصالح العربية، و بالذات حل مشكلة الوجود الصهيوني بالمنطقة.

ومن جملة الأبحاث الأخرى التي يضمها هذا القسم البحث الخاص بتطور السياسة السوفيتية في العالم الثالث وأثره على ظاهرة الحوار العربي الأوربي. وهو يبدأ بتحليل المصالح السوفيتية في الشرق الأوسط من أمن ومصالح اقتصادية التي يقول أنها أقل بكثير من تلك المتعلقة بالأمن، وكذلك يتعرض للمصالح السوفيتية في أوربا الغربية، و يقول ان التفاعلات الاقتصادية بين الاتحاد السوفيتي ودول أوربا الشرقية من جانب، و بين أوربا الغربية من جانب آخر قد وصلت الى مستوى من القوة لايتصوره البعض لأول وهلة، و يجد هذا تفسيره سواء في المصلحة المتبادلة التي تحققها هذه التفاعلات للطرفين أو لأن كلا من الطرفين يأمل في أن تحدث آثارا سياسية مواتية بالنسبة له.

ثم يتناول البحث بالتحليل الأبعاد الأخرى لهذا الموضوع مثل العلاقة السوفيتية بطرفي الحوار، ومضمون التصور السوفيتي للحوار، وهو يحلل الصورة السوفيتية عن المجموعة الأوربية، وعن الجامعة العربية. و ينتهي من هذا الى القول بأن الاتحاد السوفيتي من الممكن أن يؤيد الحوار بقدر ما يحقق أهدافه ومن ذلك مثلا المساس بالنفوذ الأمريكي بالمنطقة العربية ولو جزئيا أو بطريق غير مباشر. وذلك بالنظر الى الحالة الراهنة للعلاقات العربية السوفيتية، وأيضا تدعيم الاستقلالية العربية على الرغم من أن نفس النتيجة ستحدث آثارها في مواجهته. و يعارضه بقدر تعارضه مع هذه الأهداف (كتحول المنطقة العربية الى تابع للجماعة الأوربية عضويا، أو نجاح الولايات المتحدة في توجيه الحوار لمصلحتها من خلال ممارسة أقصى قدر من النفوذ على الطرفين)

وفي بحث آخر عن المصالح الأمريكية والحوار العربي الأوربي، يتناول

الباحث بالتحليل المصالح والأهداف الأمر يكية في المنطقة العر بية، ومشاكل العلاقات العر بية الأمر يكية، ومنها ينتقل الى مناقشة العلاقات الأمر يكية الأر وبية، وأوضاع المجابهة الأمر يكية السوفيتية في الشرق الأوسط ومدى تأثيرها أو تأثرها بالحوار العربي الأوربي، و يقول أن للولايات المتحدة أهدافا ثابتة في المنطقة (الصراع العربي الاسرائيلي -مواجهة النفوذ الشيوعي - البترول)، ولكن تطور علاقات القوى العربية وتطور الأنغماس السوفيتي تؤثر جميعها على أساليب تعامل الولايات المتحدة مع هذه الأهداف، و يضيف أن الولايات المتحدة تلتزم الآن بالتوصل الى تسو ية شاملة للصراع العربي الاسرائيلي مع التزامها بالحفاظ على أمن اسرائيل وتخفيض حجم التواجد السوفيتي بالمنطقة، وفي نطاق تلك الاعتبارات المتداخلة، فان استمرار التواجد الأمر يكي في البحر المتوسط هو وسيلة لاظهار اهتمامها ببقاء اسرائيل وموازنة النفوذ السوفيتي والحيلولة دون أتخاذه كعامل ضغط على اسرائيل ، أو لفرض تسو ية عليها لا تقبلها.

ثم يناقش الباحث مايسميه بالمواجهة الأور بية الأمر يكية في المنطقة العر بية وأثرها على الحوار العر بي الأور بي.

وفي مقدمة الأ بحاث التي يتضمنها القسم الثالث من هذا الكتاب، بحث عن الحوار العر بي الأ ور بي وتطور السياسة الاسرائيلية، وهو يركز على البحث في طبيعة العلاقات الفكر ية والحركية بين اسرائيل وأور با الغر بية، والعلاقات الاقتصادية لأسرائيل مع السوق المشتركة، ثم موقف اسرائيل من الحوار العر بي الأ ور بي، و يقول ان هدف السياسة الاسرائيلية يتمحور حول السعى الى خلق رأى عام أور بي معادى للتعاون العر بي الأ ور بي وذلك من خلال بث الدعايات المعادية للعرب وتشو يه صورتهم في الذهن الأور بي، يضيف الى ذلك محاولا تها الدائبة لاستثمار مواقف الدولتين العظميين لصالحها. وحول أثر تسييس الحوار العر بي الأ ور بي على الموقف الاسرائيلي ، يقول الباحث ان اصرار العرب على تسييس الحوار يعنى شيئين : مطالبة أور با بالقيام بدور الطرف الثالث في حل الصراع العر بي الاسرائيلي كما يعني أيضا تفو يت الفرصة على اسرائيل لتحقيق مكاسب اقتصادية من وراء الحوار ما لم تقدم تنازلات عسكر ية وسياسية في المقابل.

و يقول أنه على الرغم من أنه لم تتوفر بعض المواقف أو التصر يحات الاسرائيلية التي تعبر بشكل صر يح ومباشر عن معارضة اسرائيل للحوار الأ ور بي، الا أنها عمدت الى انتهاج اتجاه يقوم على مجاراة الواقع في سبيل ترو يضه مع مزج ذلك بالغموض والمخادعة والتمو يه، وهو الأسلوب الذي درجت عليه الدبلوماسية الصهيونية التقليدية.

و يطرح الباحث في نهاية تحليله عددا من التساؤلات مثل: هل يمكن آن تقوم الجماعة الأوربية بدور أكثر فاعلية في تهيئة الظروف التي تساعد على اقرار تسوية سلمية شاملة في المنطقة، وهل تتأثر السياسة الأمريكية ازاء الحوار بالمصالح الاسرائيلية التي سوف تتأثر ان سلبا أو ايجابا باستمرار الحوار، والى اى مدى تتفق المصالح الاسرائيلية أو تتناقض مع نجاح الحوار في كل من الزمن القصير، والمتوسط والطويل، وهل يتغير التصور الاسرائيلي الذي كان يرى في فكرة الحوار أسلوب يمهد للاتصال المباشر مع العالم العربي، وهل يتفق الحوار مع السياسة الاسرائيلية التقليدية والتي أساسها عدم تدعيم فكرة السلام في المنطقة، أى الابقاء على حالة التوتر القائم؟

والى جانب هذا البحث فهناك عدة بحوث أخرى، ومنها البحث الذي يتناول النهج الأوربي تجاه الحوار العربي الأوربي، و بحث عن القوى الوسيطة والحوار العربي الأوربي، و يناقش هذا البحث الأخير عددا من المسائل مثل دور العالم العربي كوسيط سياسي واقتصادي بين أوربا وافريقيا، والمقدرة التساومية العربية والدور الوسيط مع التركيز على أداة البترول، والأرصدة والعوائد البترولية، وأخيرا متطلبات الدور العربي الوسيط ومستلزماته.

أما القسم الرابع والأخير من الكتاب فهو يضم كما أسلفنا القول خلاصة المناقشات التي دارت حول هذه البحوث، والتي بلورت عدداً من الاتجاهات الرئيسية كان من أبرزها : أن ظاهرة الحوار بطبيعتها ظاهرة مركبة من حيث متغيراتها ومن حيث دوائرها، فالمتغيرات عديدة من دولية واقليمية وقومية، ودوائرها ثقافية واقتصادية وسياسية وهي كلها مترابطة، كذلك فان ادارة الحوار بنجاح يفرض حدا أدنى من التنسيق والاعداد المسبق من جانب كل من الأطراف المتعاملة، ومن ناحية أخرى فان نقطة البداية في فهم المضمون السياسي لظاهرة الحوار العربي الأوربي، هي فهم التصور الأوربي للحوار والتعرف على الكيفية التي يمكن بها خلق التجانس بين هذا التصور الأوروبي والمصالح العربية.

كما ظهر من المناقشة أن الجانب العربي في مواجهة التصور الغربي يملك منطقا يسمح بدوره بالتأثير في الادراك الأوربي لوظيفة الحوار، ولهذا المنطق ثلاثة أبعاد هي:

١ ــ منطق تكامل الأمن الاقليمي أى الترابط بين الأمن القومي العربي والمصالح القومية الأوربية.

٢ ــ منطق التحييد السياسي لحوض البحر المتوسط كمقدمة نحو تفريغ هذه المنطقة من الصراعات الدولية التي لا تنبع من المصالح الحقيقية للدول المطلة

على ذلك البحر.

٣ ـ منطق الحاجة لتأمين الطاقة البترولية بأوسع معانيها بما تتضمن أيضا من الحاجة الى استغلال العوائد البترولية لأغراض الاستثمار المحلي والاقليمي.

وقد يكون لاستخدام هذا المنطق العربي والالحاح عليه، أثره في تغيير بعض جوانب التصور الأوربي الذي يتكون في مجموعه من العناصر الرئيسية التالية : ــ

(أ) المطالبة بعدم الالتجاء الى السلاح النفطى كأداة من أدوات الصراع المرتبطة بمشكلة الشرق الأوسط.

(ب) تفضيل اتباع سياسة متوازنه بين الجانبين العربي والاسرائيلي.

(جـ) تجنب خلق توتر مع أى من القوتين العظميين بسبب الصراع العربي الاسرائيلي، و بالتالي تجنب الانغماس في مشكلة الشرق الأوسط الا بحساب.

كان هذا بشكل عام عرض لأ برز العناصر التي تضمنتها هذه البحوث والدراسات، و يبقى لنا على هذا العمل عدة ملاحظات :ــ

أولا : التكرار والتداخل بين موضوعات هذه الأ بحاث بصورة لايمكن غض النظر عنها، ونحن وان كنا نسلم بأن تجنب التداخل قد يكون غير ممكن كلية في عمل كهذا يقوم أساسا على تعدد الاجتهادات الفردية وتشتت الرؤى وتنوع المنطلقات، الخ، الا أنه كان من الممكن بأسلوب التنسيق والتوجيه لجهود الباحثين، أن يختزل جانب هام من هذا التداخل الذي أثقل بصورة واضحة على عاتق هذا العمل ككل.

ثانيا : أن معظم الباحيثن الذين أسندت اليهم هذه المهمة، مايزالون مبتدئين وحديثى خبرة في معالجة مثل هذه المشكلات الدولية المعقدة الطبيعة والمضمون والمتداخلة الأ بعاد والتي تتميز بكثرة متغيراتها. ورغم أنهم بذلوا جهدا طيبا لايمكن انكاره و يستحق أن يشجعوا عليه، الا أنه كان من الممكن الاستعانة بكوادر أخرى من الباحثين الأكاديميين العرب وغيرهم من العاملين في الحقل الدبلوماسي ممن لهم اتصال وثيق بالمشكلات التي تطرحها فكرة الحوار العربي الأوربي، ومن المحقق أن مثل هذه المشاركة كانت ستثرى الندوة بالأفكار الناضجة والتحليلات القيمة والآراء النابعة من خبرة المعايشة للظروف التي انبثقت فيها الدعوة الى اجراء مثل هذا الحوار.

ثالثا : اتجاه رئيس مجموعة البحث الى اطلاق الأحكام القطعية والباترة بدون تحفظ، وهو ما يتعارض وأبسط سمات التحليل العلمي ، خاصة وأن الكثير من هذه الأحكام يقبل الاختلاف والجدل الشديدين، يضيف الى هذا الانطباع الذي يريد أن يفرضه على القارىء قسرا عن القيمة العلمية الفريدة لهذا العمل ـ وهو

ادعاء نتحفظ عليه كثيراً - عندما يقول مثلا في ص ١٧٧ « ان هدفنا من الندوة كان أساسا ادخال مفاهيم جديدة وأساليب غير مطروقة في التحليل السياسي»، هذا في الوقت الذي يعلم فيه أى باحث متخصص في العلاقات الدولية أن هذه الأساليب في التحليل السياسي الدولي أضحت في عداد البديهيات والمسلمات، و يمتد عمرها الى عشرات السنين، وهي لا تستحق أن تبرر كل هذا الانبهار بها، كما أنها ليست اكتشافا جديدا يستلزم التنو يه به بصورة متكررة على نحو مانراه هنا.

على كل حال، و بالرغم من هذه الهنات والعثرات التي قد يصعب التسامح مع بعضها، الا أن الكتاب هو دون شك حصيلة اجتهاد علمي واضح، وهو يسد فراغا في المكتبة العربية في هذا الموضوع الحيوى من موضوعات السياسة الدولية المعاصرة.



محمد الخجا و بيتر سادلر، الاقتصاد الكو يتي، تطوره ودوره في التمو يل الدولي لندن، ١٩٧٩، ص . ٢٨٣.

M.W. Khouja and P.G. Sadler, *The Economy of Kuwait, Development and Role in International Finance*, The Macmillan Press Ltd., (London, 1979), PP. 283.

د. عبد الوهاب الامين *

لقد ظهرت منذ مطلع الستينات العديد من المؤلفات عن الاقتصاد الكو يتي من قبل كتاب عرب واجانب، الا ان هذا الكتاب يعتبر اكثرها شمولا كما يتعرض الى بعض القضايا التي تحتل مكان الصدارة في الكتابات المعاصرة ليس فقط بالنسبة للاقطار المصدرة للنفط عموماً والاقتصاد الكو يتي خصوصاً بل كذلك بالنسبة للاقتصاد الدولي. وكما جاء في مقدمة الكتاب، فان الادب الاقتصادي المعاصر في مجال اقتصاديات التنمية يكرس اساساً لمعالجة ظروف تكاد لا تنطبق كلياً على الاقتصاد الكو يتي، حيث ان معظم المساهمات في هذا المجال تقوم على اساس افتراض نقص رأس المال بالنسبة للقدرة على الاد خار، في حين ان واقع الحال بالنسبة للكو يت و بعض الاقطار المصدرة للنفط هو على طرفي نقيض من هذه المشكلة. حيث ان المشكلة بالنسبة للكو يت هي ايجاد الطرق التي يمكن بواسطتها استغلال رأس المال لتحقيق اقصى المنافع الممكنة للقطر.

يتألف الكتاب من اربعة عشر فصلا، يشتمل الفصل الاول على المقدمة اما الفصل الثاني فيستعرض تطور الكو يت السياسي والاقتصادي والعلاقة الخاصة التي كانت تربط الكو يت مع بر يطانيا منذ ان اصبحت الكو يت محمية بر يطانية بموجب المعاهدة الموقعة في عام ١٨٩٩ التي منحت بر يطانيا بعض الامتيازات في الكو يت سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي. وقد طرأت بعض التغيرات على علاقة الكو يت ببر يطانيا في سنوات ما بين الحر بين العالميتين، وقد انتهت اتفاقية الحماية باعلان استقلال الكو يت في عام ١٩٦١.

و يستعرض هذا الفصل ايضا الا تفاقيات الخاصة بامتيازات النفط ابتداء من اتفاقية عام ١٩٣٤. كما يستعرض الفصل الأنشطة الاقتصادية الرئيسية التي كان يقوم بها الكو يتيون في فترة ما قبل النفط بما في ذلك التجارة والغوص والنقل البحري مركز ين على ماتركته هذه الأنشطة من خصائص هامة في طبيعة

---

* أستاذ الاقتصاد المساعد بجامعة الكويت

الكو يتيين واسلوب عملهم .

و يتناول الفصل الثالث السمات الرئيسية لتطور الكو يت الاقتصادي ابتداءاً من تصدير اول شحنة للنفط في عام ١٩٤٦، حيث ابتدأ النفط يهيمن على الاقتصاد الكو يتي واخذت صادرات النفط بالارتفاع بصورة مطردة حتى عام ١٩٧٣. و يعالج الفصل الرابع تطور الكو يت الاجتماعي والاقتصادي، فقد ازداد حجم السكان الى ثمانية اضعاف خلال فترة خمسة وعشر ين سنة من حوالي (٩٠) الف نسمة في عام ١٩٤٦ الى (٧٥٠) الف نسمة عام ١٩٧١ و بلغ إكثر من مليون نسمة في عام ١٩٧٥. اي ان معدل ز يادة السكان كان اكثر من ٨٪ سنو ياً خلال الفترة ١٩٤٦ ــ ١٩٧٥. وتعزى هذه الظاهرة بصورة رئيسية الى تدفق الايدي العاملة والمهارات غير الكو يتية التي ارتفعت نسبتها من ٤٥٪ من حجم السكان في عام ١٩٥٧ الى ٥٠٪ في عام ١٩٦٠ والى ٥٣٪ بعد ذلك. والجدير بالملاحظة ان نسبة قوة العمل من السكان الكو يتيين بلغت حوالي ٣٠٪ من مجموع قوة العمل حسب تقديرات تعداد ١٩٧٥. و يشير هذا الفصل ايضا الى ظاهرة خطيرة يتسم بها الاقتصاد الكو يتي وهي انه بالرغم من اعتماد الاقتصاد الكو يتي على قطاع النفط كمصدر للدخل، فإن حصة هذا القطاع في امتصاص قوة العمل لا تتجاوز ٦ر١٪ من مجموع قوة العمل حسب تقديرات عام ١٩٧٥، حيث يعتبر قطاع الخدمات هو القطاع القائد في الاقتصاد بالنسبة لامتصاص نسبة كبيرة من قوة العمل وقد ارتفعت هذه النسبة من ٦٠٪-٦٤٪ والى ٧٣٪ في ١٩٦٥، ١٩٧٠، ١٩٧٥ على التوالي. وتبلغ نسبة العاملين في القطاع الحكومي حوالي ٥٢٪ من مجموع العاملين في قطاع الخدمات وتشكل قوة العمل الكو يتية حوالي ٥٤٪ من مجموع العاملين في قطاع الخدمات الحكومية.

و يبحث الفصل الرابع مسألة توز يع الثروة من زاو ية السياسة الحكومية الخاصة باستملاك الاراضي والعقارات كوسيلة سهلة وسر يعة لتحقيق هدف اعادة توز يع الثروة. فقد بلغ مجموع المبالغ التي انفقت لهذا الغرض حوالي مليار دينار خلال الفترة ١٩٥٢ ــ ١٩٧٥. وتقدر هذه المبالغ بحوالي ٢٥٪ من مجموع الايرادات النفطية المتحققة خلال الفترة ١٩٤٦ ــ ١٩٧١ وتعادل المبالغ المنفقة لاغراض التنمية الاقتصادية خلال الفترة نفسها. فقد كانت الحكومة تقوم بشراء الاراضي بمبالغ تفوق كثيراً عن قيمتها الحقيقية، كما قامت الحكومة في الستينات باستملاك اراضي بمعدلات تفوق كثيراً عن حاجتها الفعلية في استغلالها لاغراض انشاء المشروعات العامة كالطرق والجسور والمستشفيات والابنية الحكومية. وكمحاولة لتشجيع القطاع الخاص في مجال بناء دور السكن، قامت الحكومة باعادة بيع الاراضي الفائضة للجمهور باسعار منخفضة جداً بالمقارنة مع كلفة استملاكها. وقد

ادت هذه السياسة الى انتشار الثروة بسرعة على عدد كبير من المواطنين عن طريق بيع الاراضي الى الدولة باسعار مرتفعة جداً وانشاء المرافق السكنية والمراكز التجارية على اراضي تم شراؤها من الحكومة باسعار رمزية.

لقد تعرضت هذه السياسة في الواقع الى انتقادات حادة في الستينات لكونها غير عادلة ولعدم اسهامها بصورة فاعلة في انعاش الاقتصاد الكويتي بحجة ان القطاع الخاص استثمر في الخارج الجزء الاكبر من المبالغ التي حصل عليها عن هذا الطريق الا ان الكاتبين يعتقدان بان برنامج استملاك الاراضي لم ينجح فقط في تحقيق الهدف الاساسي وهو اعادة توزيع الثروة بل انه ساهم كذلك في انعاش الفعاليات الاقتصادية وخاصة في قطاعات السكن والتجارة واقامة الصناعات الصغيرة. وقد اعيد النظر في البرنامج على اسس اكثر عقلانية منذ عام ١٩٧٤ وتحددت تخصيصاته في الميزانية بحوالي ١٠٪ من مجموع الانفاق الحكومي.

اما فيما يتعلق بمسألة توزيع الدخل فيتسم بعدم المساواة. فاستناداً الى بيانات عام ١٩٧٢/١٩٧٣، فان ٦٫٣٪ من السكان يحصلون على ٣٠٪ من الدخل الكلي في حين ان اكثر من ٥٦٪ من السكان يحصلون على ٢٥٪ من الدخل الكلي. و يتضح من البيانات ايضا بان درجة عدم المساواة تعتبر اكثر بين السكان الكويتيين حيث ان ١٠٪ من السكان يحصلون على اكثر من ٤٠٪ من الدخل الكلي.

و يبدو بان الكاتبين اكتفيا بعرض هذه النتائج للقارىء دون محاولة تقويم الفلسفة الاقتصادية للدولة تجاه تحقيق عدالة اكبر في توزيع الدخل والثروة بالرغم من ان مسألة سوء توزيع الدخل والثروة لا تنفرد بها الكويت كما هو معروف بل اصبحت اشبه بظاهرة عامة في اقطار العالم الثالث عموماً وذلك بسبب تركيز خطط التنمية الاقتصادية في معظم الاقطار النامية على تحقيق الجوانب المادية وعدم تعرضها بجدية لمسألة معالجة التفاوت الكبير في الثروات والدخول.

و يبحث الفصل الخامس العلاقات الخارجية حيث يبرز بعض السمات الاساسية للاقتصاد الكويتي ومنها اعتماده شبه الكلي على الواردات في مواجهة جميع احتياجاته من السلع الاستهلاكية والسلع المصنعة . وتشير بيانات تجارة الكويت الخارجية بانه في الوقت الذي ارتفعت فيه قيمة الواردات باكثر من اربعة اضعاف خلال الفترة ١٩٧٠ ــ ١٩٧٦، الا ان نسبة واردات الكويت من الاقطار العربية انخفضت من ٨٫٥٪ الى ٢٫٥٪ من مجموع الواردات خلال هذه الفترة. و يفسر الكاتبان هذا الاتجاه الى تباطؤ عرض السلع الزراعية في الاقطار العربية المصدرة للكويت وهي لبنان، الاردن، سوريا والعراق. بينما ازدادت واردات الكويت من الاقطار الآسيوية (وخاصة من اليابان) من ١٨٫٤٪ الى ٣٧٫٤٪، في حين

انخفضت الواردات من اوربا الغربية من ٥٣٪ الى اقل من ٤٠٪ خلال الفترة المشار اليها. اما فيما يتعلق بصادرات الكويت غير النفطية واعادة التصدير الى الاقطار العربية، فقد ازدادت من حوالي (١٥) الى (٩١) مليون دينار خلال الفترة ١٩٧٠ — ١٩٧٥ وحافظت على اهميتها النسبية بحدود ٥٠٪ من مجموع الصادرات غير النفطية.

و يستعرض الكاتبان في الفصل السادس التطورات النفطية العالمية حيث ركزا على مسألة هيمنة الولايات المتحدة على صناعة النفط العالمية وذلك بحكم كونها اكبر منتج ومستهلك للنفط في العالم قد مكنها من فرض سيطرتها على الاحداث في السوق العالمية في مجالات الانتاج والتطوير والتسويق. فقد انتجت الولايات المتحدة حوالي ٥٠٪ من انتاج النفط في العالم في عام ١٩٥١ كما ان سيطرة شركات النفط الاحتكارية لم تقتصر على السوق الأمريكية بل شملت السوق العالمية ايضاً بحكم سيطرتها على انتاج النفط الخام وتسويق المنتجات النفطية. و يشير الكاتبان في هذا الفصل الى ان شركات النفط الثمان الرئيسية كانت تسيطر على ٩٢٪ من انتاج النفط الخام في العالم في عام ١٩٥٥ وان خمساً من هذه الشركات كانت امريكية اما الشركات الثلاث الاخرى فهي بريطانية هولندية وبريطانية وفرنسية. وقد انخفضت حصة هذه الشركات الاحتكارية الى ٨٤٪ والى ٧٦٪ في عامي ١٩٦٠ و ١٩٦٥ على التوالي. و يتطرق الكاتبان هنا الى العوامل التي ادت الى ظهور منظمة الاوبك في عام ١٩٦٠ وكيف ان العديد من شركات النفط الاجنبية رفضت الاعتراف بالمنظمة ولم تستطع المنظمة ان تحقق نجاحا ملموسا في تعاملها مع الشركات حتى عام ١٩٧٠ عندما استطاع العراق وليبيا والجزائر تنسيق مواقفهم في مواجهة الشركات. حيث بادرت ليبيا، التي كانت تتمتع بفائض في ميزان مدفوعاتها، بفرض شروطها على شركات النفط العاملة في اراضيها والتي انتهت بزيادة اسعار النفط المعلنة ونسبة الضرائب المتحققة للحكومة. كما استطاع العراق الحصول على مكاسب مماثلة. و يعتقد الكاتبان بان هذه الانجازات التي تحققت قد نقلت الصراع لاول مرة من صراع بين حكومات الاقطار المنتجة والشركات الى صراع بين حكومات الاقطار المنتجة والاقطار الصناعية ولم تعد المشاكل تتعلق بالاسعار والارباح وانما بموازين المدفوعات الدولية ونسب التبادل التجاري.

و يشير الكاتبان الى ان الاوبك لم تظهر كقوة حقيقية بوجه شركات النفط الاحتكارية الا في عام ١٩٧٣ عندما قررت الاوبك بصورة منفردة رفع اسعار النفط في ١٦ اكتوبر من ذلك العام كما قررت المجموعة العربية في الاوبك في اجتماع منفصل في اليوم التالي المقاطعة النفطية. وهنا يلفت الكاتبان انتباه القارىء الى

حقيقة مهمة وهي ان الانطباع السائد بأن موضوع المقاطعة النفطية وارتفاع الأسعار هما جزء أن من صفقة واحدة لم يكن سليماً وذلك لأن ارتفاع اسعار النفط كان نتيجة لسلسلة من الاجتماعات التي بدأت بفترة طويلة سبقت اندلاع حرب اكتوبر ومن ضمنها اجتماع جنيف الذي تقرر فيه ربط سعر النفط بسلة من العملات وذلك بسبب انخفاض سعر الدولار الامريكي. اما تأثير الحرب على اسعار النفط فقد جاء في فترة لاحقة عندما اظهرت المقاطعة النفطية مدى القوة التي تمتلكها الاقطار المنتجة للنفط.

و يحدد الكاتبان اربع مراحل مرت به السياسات الحكومية تجاه شركات النفط. المرحلة الاولى وتمتد من ١٩٤٦ الى ١٩٦٠ وتتعلق هذه المرحلة باتفاقيات الامتيازات والمشاركة في الارباح، اما المرحلة الثانية، التي تتحدد بالفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٧٠ فقد شهدت بداية تأسيس منظمة الاوبك وظهور العمل الجماعي في مواجهة شركات النفط واستقرار الاسعار المعلنة حتى عام ١٩٧٠. اما المرحلة الثالثة الممتدة من ١٩٧٠ الى ١٩٧٣ فقد اتسمت بتحولات في العلاقات بين الاوبك وشركات النفط الاجنبية تمثلت في التوصل الى اتفاقيتي طهران وجنيف حيث تقرر زيادة معدل ضريبة الدخل الى ٥٥٪ ومحاولة منع التدهور في العائدات النفطية. اما المرحلة الاخيرة فتبدأ من عام ١٩٧٣ فصاعدا والتي شهدت احداثاً عديدة ادت في النهاية الى سيطرة الحكومة على مواردها النفطية، حيث انهت الحكومة امتيازات كل من شركة ابر يتش بيتروليوم وشركة غالف اعتباراً من ١٩٧٥/١٢/١ واصبحت العلاقة بين الكويت وشركات النفط منذ ذلك التاريخ تستند على اسس تجارية، حيث تقرر بموجب عقد تجاري مدته خمس سنوات قابلة للتجديد السماح لكل من الشركتين بشراء (٩٥٠) الف برميل يوميا من النفط الخام بخصم قدره ١٥ سنتاً للبرميل من سعر السوق و بأثر رجعي اعتباراً من ١٩٧٥/٣/٦. كما تقرر في ١٩٧٧/٩/١٩ انهاء امتيازات شركة النفط الامريكية المستقلة (امينويل) وتأسيس شركة الوفرة محلها.

و يخصص الكاتبان الفصل السابع لتحليل خصائص الاقتصاد الكويتي، اعتمادا على نموذج قياسي تم تقديره استنادا الى بيانات احصائية للفترة من ١٩٦١ ــ ١٩٧٦.

حيث يحددانها باربع خصائص رئيسية: الخاصية الاولى هي ارتفاع نسبة الادخار القومي في الناتج القومي الاجمالي حيث قدرت هذه النسبة بحوالي ٦٧٪ في عام ١٩٧٣ وتعتبر هذه النسبة من اعلى المعدلات في العالم. وتعزى هذه النسبة العالية الى ارتفاع معدل الدخل الفردي من جهة ومحدودية الطاقة الاستيعابية للاقتصاد المحلي من جهة اخرى. و يعتقد الكاتبان بان الادخارات الحكومية التي تشكل الجزء الأكبر من حجم الادخار القومي (حيث قدرت بحوالي ٧٥٪ في عام

١٩٧٥/١٩٧٦) سيتم امتصاصها في المستقبل في تمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية كذلك النفقات الدفاعية المتزايدة. اما فيما يتعلق بالادخارات الخاصة، فيعتقد الكاتبان بانه بالرغم من انخفاض اهميتها النسبية بالمقارنة مع الادخارات الحكومية، الا انه مالم تتخذ الاجراءات المناسبة لتشجيع فرص الاستثمار المحلي، فسيستمر استغلال هذه الاموال في نشاطات المضاربة وستجد طريقها في النهاية الى الخارج. اما الخاصية الثانية للاقتصاد الكويتي فهي اعتماده على قطاع التجارة الخارجية. وينعكس هذا في ارتفاع نسبة الصادرات الى الناتج المحلي والاجمالي التي يبلغ معدلها حوالي ٧٥٪ خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٦ والتي تعتبر من اعلى المعدلات في العالم. هذا بالاضافة الى اعتماد القطر شبه الكلي على الواردات لتلبية احتياجاته من السلع الاستهلاكية والاستثمارية. الخاصية الثالثة هي زيادة دور الحكومة في الحياة الاقتصادية، وخاصة بعد ان اصبحت ملكية الصناعة النفطية تعود الى الدولة بصورة كاملة. اما الخاصية الاخيرة فتتعلق بدور القطاع النفطي كمصدر للمتحصلات الاجنبية هذا بالاضافة الى زيادة اهمية عوائد الاستثمارات في الخارج.

ويبحث الكاتبان في الفصل الثامن الفلسفة الاقتصادية التي تسير عليها الكويت والمتمثلة بنظام الاقتصاد الحر وكذلك قيام الحكومة بتقديم العديد من الخدمات المهمة من اجل تحقيق هدف دولة الرفاهية، عن طريق استعراض الجوانب التنظيمية للاقتصاد الكويتي والتي تشمل القطاع الحكومي والخاص والمختلط والقطاع التعاوني. ويتناول الفصل التاسع الطاقة الاستيعابية والقطاعات الانتاجية الرئيسية للاقتصاد الكويتي، حيث تعتبر هذه العامل المحدد بالنسبة للاقتصادات التي لا تعاني من نقص في رأس المال كما هي الحالة بالنسبة للكويت. ويشير الكاتبان الى ان تحديد هذا المفهوم يعتبر اكثر تعقيداً من مفهوم العجز في رأس المال وتعني عادة النقص في بعض او جميع المهارات والخدمات الضرورية التي تمكن الاقتصاد من استخدام رأس المال المتاح لتحقيق اقصى المنافع الممكنة فانها تعني النقص في التعليم المناسب للسكان، النقص في المهارات الفنية والادارية كما تعني النقص في البنية التحتية للاقتصاد التي تجعل من المتعذر الاستغلال الكامل للمهارات الاخرى.

اما بالنسبة للصناعة النفطية التي تعتبر المصدر الرئيسي للدخل القومي وتشكل ٩٣٪ من مجموع القيمة المضافة للاقتصاد حسب احصاءات عام ١٩٧٤، فيشير الكاتبان الى نقطة مهمة طالما اكد عليها الكثير من كتاب التنمية الاقتصادية وهي ضرورة الاخذ بسياسة تنويع مصادر الدخل القومي. اي زيادة الاهمية النسبية للقطاعات غير النفطية في الناتج القومي. حيث أن سياسة تنويع مصادر الدخل ضمن الصناعة النفطية خارجها من شأنها تقليل اعتماد القطر على السوق

العالمية وفي الوقت نفسه زيادة نسبة القيمة المضافة للاقتصاد الكويتي، وما يصاحب ذلك من تقليل المشاكل الناشئة عن التقلبات في نسب التبادل التجاري.

بالاضافة الى ذلك، فان الزيادة في نسبة القيمة المضافة تعني بالنسبة للكويت اقترابها من المستهلك وذلك بدخولها في عملية الانتاج، وبالتالي اقامة صلات مباشرة مع الاقطار المستهلكة للنفط الخام والمنتجات النفطية.

ويخصص الكاتبان الفصل العاشر لبحث دور القطاع المالي في الاقتصاد الكويتي. اما في الفصل الحادي عشر فيبحثا دور الكويت في التمويل الدولي. حيث يتعرضا في هذا الفصل الى ناحية مهمة للغاية بالنسبة للاقطار النفطية المصدرة لرأس المال الا وهي ضرورة سماح الاقطار الصناعية باستثمار ما يسمى «بالفوائض المالية» في اصول حقيقية وبخلاف ذلك يعتقد الكاتبان بحق بان السلطات المالية في العالم الصناعي ستستمر بمهاجمة مشاكل مغايرة بأسلحة خاطئة.. ويؤكد الكاتبان على حقيقة مهمة ايضا وهي ان المشاكل التي ظهرت في السنوات الاخيرة لايمكن ان تعزى الى حجم الفوائض المالية، كما لا يمكن ان يشكل حجم هذه الفوائض اي تهديد للاقتصاد العالمي (كما تزعم اجهزة الاعلام الغربية) اذا ماقورنت بالاصول التي تمتلكها الولايات المتحدة في الخارج. حيث ان مجموع الاصول المالية المستثمرة في الخارج للاقطار النفطية مجتمعة (وليس العربية فقط) لا يتجاوز ٣٪ من مجموع الاستثمارات الخارجية للولايات المتحدة والتي تشكل ٤٠٪ من الطاقة الانتاجية العالمية.

ويتناول الكاتبان في الفصلين الثانى عشر والثالث عشر موضوع نقل الموارد. اي عملية منح الاعانات والقروض للاقطار العربية والاقطار النامية من قبل الكويت بصورة منفردة وكذلك من قبل العديد من اقطار منظمة الاوبك خاصة منذ اواخر عام ١٩٧٣. فكما هو معروف فان الجزء الاكبر من برنامج القروض الانمائية التي تقدمها الكويت يتم بصورة رئيسه عن طريق الاتفاقيات الثنائية ومن خلال القنوات الحكومية المتمثلة اساساً بوزارة المالية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية. هذا بالاضافة الى ان الكويت تشترك بصورة بارزة في عملية تقديم القروض والمساعدات المالية لاقطار العالم الثالث عن طريق المؤسسات المتعددة الاطراف مثل الوكالات المنبثقة عن منظمة الامم المتحدة، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. اما بالنسبة لدور الكويت في تقديم القروض الانمائية والمساعدات الاقتصادية للاقطار العربية غير النفطية فقد ازداد عن طريق المؤسسات الاقليمية التى انشأت مؤخراً من قبل الاقطار العربية ومنظمة الاوبك. ومن ابرز هذه المؤسسات الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا وبنك التنمية الاسلامي وصندوق النقد

العربي.

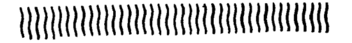
و يشير الكاتبان الى ضخامة التدفقات المالية للكويت الى العالم الثالث، خاصة منذ عام ١٩٧٣، من الناحيتين المطلقة والنسبية... فقد بلغت التدفقات الماليه الصافية حوالي ٥ر٤ مليار دولار خلال الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٦ والتى بلغت حوالي ١١٪ من الناتج القومي الاجمالي للكويت خلال تلك الفترة، بالمقارنة مع ٨ر٠٪ بالنسبة للولايات المتحدة للفترة نفسها. و يشيد الكاتبان باهمية الدور الايجابي الذي يلعبه الصندوق الكويتي في بناء البنى التحتية لاقتصادات العديد من الاقطا النامية وزيادة قدراتها الانتاجية. الا انهما في الوقت نفسه لا يغفلان حقيقة مؤلمة ترتبط بتجربة الاقراض الانمائي الا وهي انخفاض نسبة السحب على القروض الممنوحه للاقطار النامية وذلك بسبب ضعف القدرات التنفيذية لهذه الاقطار لاسباب عديدة تحول دون الاستفادة القصوى من القروض المتاحة لها.

و يخصص الكاتبان الفصل الرابع عشر والاخير لتسليط الضوء على بعض المشاكل التى يتسم بها الاقتصاد الكويتي وفي مقدمتها هي ان التطورات التى حدثت في الصناعة النفطية منذ عام ١٩٧٣ قد غيرت ميزان القوى ضمن الصناعة، الا ان الصناعة نفسها لا تزال تعتمد على ظروف السوق العالمية التى يمكن ان تتأثر بدرجة كبيرة بالتغيرات التكنولوجية ومصادر الطاقة البديلة. اي بعبارة اخرى ان الاعتماد الكلي على مورد واحد قابل للنضوب يعتبر بحد ذاته مسألة في غاية الخطورة، ومن جهة اخرى، فان اعتماد الكويت شبه الكلي على الخارج للحصول على مايحتاجه من السلع الانتاجية والاستهلاكية يعرضة الى التقلبات التى تحدث في السوق العالمية. و يبدو أن محدودية القاعدة الانتاجية للاقتصاد الكويتي ستحتم عليه استمرار الاعتماد على الخارج في المستقبل. اما بالنسبة لسياسة استغلال النفط وتحويله من شكل معين من الثروة (اي الاحتفاظ بالثروة النفطية في باطن الارض) الى شكل آخر (والمتمثل في تجميع الثروة النقدية) فيعتقد الكاتبان بان هذا المصدر البديل للثروة يقلل من الاعتماد على النفط الا انه يحمل في طياته مخاطر عديدة من نوع آخر. فبالاضافة الى التضخم وانخفاض قيمة الدولار، فاننا نعتقد ان تجربة الازمة الايرانية الامريكية، والتى كان من نتائجها قرار تجميد الارصدة الايرانية في الولايات المتحدة والبنوك الامريكية في الخارج، تعتبر ترجمة فعليه لطبيعة احدى هذه المخاطر التى لم تعد مجرد افتراضات نظرية. اما المشكلة الاخرى التى ترتبط بطبيعة الاقتصاد الكويتي فهي المشكلة السكانية والمتمثلة بوجود نسبة كبيرة (اكثر من ٥٠٪) من الايدى العاملة غير الكويتية، حيث تحتم هذه الظاهرة ضرورة الاخذ بسياسة سكانية من شأنها ضمان الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي و بالتالي السياسي للقطر في المستقبل. وكم كنت اتمنى لو ان الكاتبين

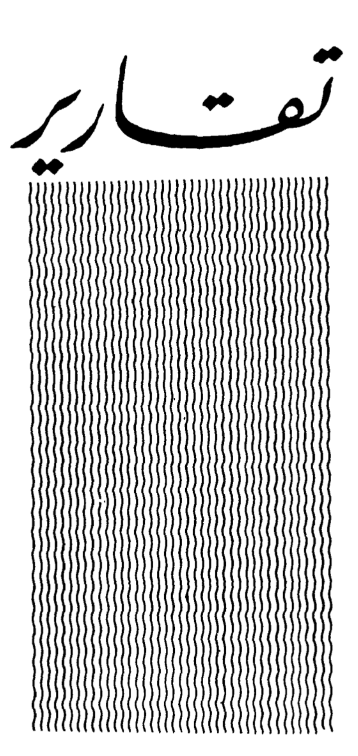
لم يكتفيا بهذه الملاحظات العامة والسريعة بالنسبة للسياسة السكانية وتقدما بمقترحات محدده لمعالجة هذه المشكلة التى اصبحت تشكل تحدياً خطيرا للسياسة الاقتصادية والاجتماعية في القطر وتتطلب حلولا عاجلة تأخذ بنظر الاعتبار ليس المصالح الآنية للقطر وانما المصالح الوطنية والقومية العليا في الاجل الطويل.

واخيرا اود ان استرعى انتباه القارىء الكريم الى ان المساهمة الاصيلة التى برزها هذا الكتاب القيم تكمن في انتهاجه نهجاً جديداً في حسابات الدخل القومي بالنسبة للاقطار المصدرة للنفط حيث يدعو الكاتبان الى ضرورة النظر الى الموجودات القومية المتمثلة بالاحتياطات النفطية للقطر كجزء من محفظة استثمارية واحدة للثروة القومية. والنظر الى مسألة نضوب النفط واستغلال الاحتياطيات النفطية كعملية نقل للثروة من شكلها الحقيقي الى شكلها النقدي، وضرورة مقارنة نضوب الخزين النفطي مع نمو الاشكال الاخرى للثروة القومية. اي بعبارة اخرى ، ان الناتج القومي للقطر النفطي كالكويت يجب الا ينظر اليه بمعزل عن استنزاف ثروته القومية المتمثلة في استخراج النفط في استخراج النفط من باطن الارض وتحويله الى ثروة نقدية.

وفي الختام لابد من الاشارة الى أن الكتب الجيدة تتميز اما بمتانتها التحليلية او بحجم الحقائق التي تعرضها. اما هذا الكتاب فيمتاز بأنه قد جمع بين الاثنين. وقد لانغالى اذا قلنا بأنه يعتبر بحق بمثابة انساكلوبيديا بالنسبة للاقتصاد الكويتي. كما أنه سجل اضافة قيمة للادب الاخرى التي تتشابه خصائصها من خصائص الاقتصاد الكويتي، و يعتبر في مقدمة المراجع المهمة والحديثة للباحثين في الاقتصاد الكويتي من العرب والاجانب وتجدر الاشارة ايضا الى ان ظهور الكتاب باللغة الانكليزية قد خدم بلاشك بعداً آخراً وهو اضاءة طريق الحق العربى في العالم الغربى الذي عتمته أجهزة الاعلام الغربية .



تقاریر



ندوة دور المواطن والبلدية في خدمة المدينة

د. عبد الاله ابو عياش *

عقدت منظمة المدن العربية ندوة «دور المواطن والبلدية في خدمة المدينة» في مدينة المنستير في تونس خلال الممتد من ٣٠ أكتوبر الى الخامس من نوفمبر عام ١٩٧٨. وقد تعاونت مع المنظمة في التحضير للندوة «المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم». وقد شارك في الندوة ما يقارب من ١٦٠ شخصا مثلوا البلديات والمؤسسات العلمية والجامعات التى دعيت للندوة.

وقد دارت مناقشات الدورة في المحاور التالية:

١ - دور منظمة المدن العربية في مواجهة مشكلات المدينة العربية.
٢ - المشاركة الشعبية في خدمة المدينة العربية.
٣ - دور التوعية ووسائل الاعلام في خدمة المدينة العربية.
٤ - دور الأجهزة المحلية والبلديات في تنمية المدينة العربية.
٥ - المؤسسات التعليمية في خدمة المدينة العربية.
٦ - المشكلات الاجتماعية للمدن وسبل مواجهتها.

وبدأت المناقشات بعرض قدمه طالب الطاهر المدير العام للمنظمة عن الأهداف والجهود التي تبذلها المنظمة لتنمية وتطوير المدينة العربية. وذكر أن الجهود الحقيقية تتبلور من حول صندوق التنمية التابع للمنظمة والمعهد العربي لانماء المدن. وفي الوقت الذي يقدم فيه الصندوق المساعدات المالية والقروض للمدن العربية، يسعى الانماء لتقديم الخبرات الفنية وتدريب الكوادر البلدية.

وفي ضوء العرض الذي قدمه الاستاذ الطاهر برزت الاتجاهات التالية:-

أ) تقدير الندوة للجهود التي تبذلها المنظمة في مواجهة المشكلات الحضرية والتنموية للمدن العربية.
ب) التطلع الى انشاء جهاز تابع لمنظمة المدن يتولى العناية بالتوعية الحضرية.
جـ) زيادة التعاون مع منظمات المدن الدولية للاستفادة من خبرات وتجارب المدن العالمية.
د) توثيق البحوث والدراسات التي تقوم بها المنظمة وتزويد البلديات بها.

ثم طرح الموضوع الثاني للمناقشة وهو المشاركة الشعبية في خدمة المدينة. ونوقشت لهذا الغرض ثلاث ورقات. الاولى مقدمة من الاستاذ احمد خالد رئيس

* مدرس الجغرافيا بجامعة الكويت.

بلدية سوسة، وكانت بعنوان «مشاركة المواطن في العمل البلدي». أما الورقة الثانية فكانت مقدمة من الدكتورة هدى بدران وهي بعنوان «المشاركة في حل مشكلات المدينة عن طريق النشاط الاهلي». والقى الاستاذ مصطفى خليفة ورقته «المشاركة الشعبية وأثرها في تنمية البيئة المحلية». وكانت هذه هي الورقة الثالثة ضمن الموضوع الثاني.

ثم طرح الموضوع الثالث الذي تركز من حول «دور التوعية و وسائل الاعلام في خدمة المدينة» وجرت مناقشة دراستين الاولى للاستاذ حسن محمد عواضه عن «توعية المواطن بدوره في خدمة المدينة» والثانية للاستاذ سعد لبيب عن «دور الاذاعة بالراديو والتلفزيون في قضايا النمو الحضري».

أما الموضوع الرابع فقد عالج «دور الأجهزة المحلية والبلديات في خدمة المدينة». ونوقشت خلال الجلسات المخصصة لهذا الموضوع خمسة بحوث. كان البحث الاول للدكتور عبدالرسول الموسى من جامعة الكويت تحت عنوان «مفهوم التخطيط الاقليمي ومشاكل المدن».

وقدم البحث الثاني احمد الحسيني الكاشف، وتناول فيه «دور المجالس والبلدية في خدمة المدينة». وتناول البحث الثالث «الجوانب السلوكية للتخطيط الحضرى في دول الخليج العربي». وقدم هذا البحث الدكتور عبدالاله ابو عياش من جامعة الكويت. وناقش الدكتور محمد الجديدى من جامعة تونس موضوع «النمو الحضرى لمدينة سوسة والمشاكل الناجمة عنه وطرق معالجته»، وكان البحث الخامس للاستاذ احمد فوزى وعنوانه «تحديث الخدمات البلدية للمدن العربية».

ونوقشت من حول الموضوع الخامس «المؤسسات التعليمية ودورها في خدمة المدينة «ثلاث أوراق. الورقة الاولى للدكتور محمد صابر سليم وهي بعنوان «دور المدرسة في خدمة البيئة. وقدم الدكتور أسعد عبده بحثا تناول فيه «الجامعات ودورها نحو نمو مدنها». وتناول البحث الثالثة «دور المؤسسات التعليمية في تعليم الكبار».

وكان الموضوع الاخير في الندوة «المشكلات الاجتماعية للمدن وسبل مواجهتها». وقد نوقش الموضوع من خلال بحثين. قدم البحث الاول الاستاذ جمعة الزريقي من بلدية طرابلس وكان بعنوان «دور المواطن والبلدية في خدمة المدينة». وقدم البحث الثاني الاستاذ على حسين فهمي. وقد دار البحث حول «القلق والانحراف في المدينة العربية». وفي ضوء البحوث والموضوعات المقدمة والمناقشات التي دارت من حولها برزت مجموعة من التوصيات وقد جاء في مقدمة التوصيات:

ان ممثلي المدن العربية المجتمعين في المنستير بالجمهورية التونسية

ليسرهم وقد قاموا بمراجعة شاملة لأهداف منظمتهم ووسائلها في تحقيق أهدافها أن يعلنوا عن بالغ ارتياحهم وتقديرهم للروح الأخوية التي سادت أعمال ندوتهم، والتى تأتي امتدادا للمؤتمرات والندوات العلمية السابقة الهادفة الى تدعيم التعاون بين مدننا ورفع مستوى خدماتها وتحقيق الأفضل لحاضرها ومستقبلها.

ان ممثلي المدن العربية وهم يدركون حق الادراك سير حركة الانتقال الى حياة المدن في عالمنا المعاصر، وبما يرافقها من سرعة وتبدل اجتماعي واسع، ونمو اقتصادي سريع، ليؤكدون ان سلامة هذه الحركة تتطلب ان تواصل مسيرتها في ظل تخطيط محكم يأخذ بعين الاعتبار احتياجات الحاضر ومتطلبات المستقبل. كما يأخذ بعين الاعتبار عادات وتقاليد مجتمعاتنا العربية وتطورها الحضارى.

وفي ضوء هذا كله طرحت الندوة مجموعة من التوصيات نورد هنا أهمها:

١) ان تعمل منظمة المدن العربية على حث المدن الاعضاء على تكوين هيئة عليا للتوعية لتتولى العناية بالتوعية الحضرية للمواطنين.

٢) ان تمد منظمة المدن لجان التوعية هذه بالمعلومات والبيانات والتنسيق بين الهيئات المختلفة لتنظيم تبادل المعلومات والخبرات.

٣) ان تعمل منظمة المدن العربية على مواصلة جهودها في التنسيق بين مواقف ممثلي المدن العربي في المحافل الدولية المتخصصة.

٤) ان تعمل بلديات المدن العربية على تدعيم روح انتماء المواطنين الى مدينتهم، وان تعمل البلديات بالتعاون مع الهيئات التشريعية فيها على اعادة النظر في النظم واللوائح والقوانين التي تعيق مشاركة المواطنين في خدمة المدينة. وأن تقوم بلديات المدن العربية بالتعاون مع الجامعات ومراكز البحوث لاجراء بحوث ميدانية عن معوقات المشاركة الشعبية.

٥) العمل على دعم التعاون والتنسيق بين الخدمات الاذاعية والبلديات في تحديد أولويات وأهداف التوعية البلدية، وذلك بانشاء لجان استشارية تضم المتخصصين في الأنشطة الاجتماعية المختلفة. كما أكدت الندوة على أهمية المسجد والاستفادة من امكاناته في توعية المواطنين بدورهم ومسئوليتهم عن تنمية مدينتهم من خلال القيم الخالدة للدين الاسلامي الحنيف.

٦) ان تتبنى منظمة المدن العربية التخطيط لاجراء تجربة ميدانية في احدى المدن العربية بالتعاون مع الاجهزة المحلية والعربية والدولية، تكون بمثابة دراسة حالة للتخطيط الدقيق المتكامل بين مختلف هذه الاجهزة والاستفادة منها أثناء اجرائها وبعد الانتهاء منها في تدريب العاملين بالبلديات. ولهذا توصي الندوة بأن تعمل منظمة المدن العربية على التوسع في تنظيم الدورات التدريبية داخل الوطن العربي وخارجه.

٧) ان تعنى منظمة المدن العربية بأن يتضمن المركز العربي للانماء الحضرى الذي تزمع المنظمة انشاؤه، قسما للتخطيط الحضرى تدرس فيه مشكلات المدن العربية وأساليب التخطيط العلمي لمواجهتها وقسما آخر لتوثيق البيانات والمعلومات العلمية. كما توضي الندوة الهيئات المسئولة عن التخطيط للانماء الحضرى بمرحلية التخطيط قصير لمدى ومتوسطة وطو يلة في مواجهة المشاكل التي تعاني منها المدى العربية

٨) ان تقوم منظمة المدن العربية بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالاتصال بوزارات التربية والتعليم في الدول العربية لاجراء الدراسات والاجراءات اللازمة لتضمين المناهج التعليمية توعية الناشئة بواجباتهم في خدمة مدنهم، وتنمية شعورهم بالمشاركة في مسئولية التطور الحضرى السليم لمجتمعهم واسهامهم في خدمة بيئتهم وتوطيد انتمائهم اليها.

٩) التوسع في انشاء الجامعات الاقليمية بالتعاون مع البلديات وعلى اسس علمية مع الاهتمام بالتخصصات الاكاديمية المتوائمة مع الظروف الطبيعية وما تقدمه من امكانات البحث والدراسة. وان تعمل الجامعات العربية على التوسع في نشر البحوث والدراسات المتوفرة لديها عن مشكلات المدن العربية في المجالات الهندسية والاجتماعية الاقتصادية والصحية وتخطيط المدن، حتى تساهم هذه البحوث في أثراء المكتبات العربية في هذا الجانب وتوفير المراجع للباحثين والمسئولين عن تنمية المدن العربية.

١٠) الاهتمام باجراء دراسات مقارنة بين الاوضاع والمشاكل الاجتماعية في عدد من المدن في أقطار عربية مختلفة تمهيدا لصياغة استراتيجية ملائمة لمواجهة المشاكل المتشابهة في المدن العربية.

وقد أقرت هذه التوصيات من قبل المشاركين في الجلسة الختامية التي عقدت لهذا الغرض وقد شارك في الجلسة الختامية هذه السيد وزير الداخلية التونسي.

●●●

منظمة العمل الدولية

ملاحظات عامة حول الدوره الخامسة والستين لمؤتمر العمل الدولي (جينف/ سو يسرا)

د . محمد يوسف علوان *

توطئة

انتهت اعمال الدورة الخامسة والستين لمؤتمر العمل الدولي، الجهاز الرئيسي لمنظمة العمل الدولية في جنيف بتار يخ ٢٧ حز يران الماضي. هذا ومعروف ان هذه المنظمة هي من اقدم المنظمات الدولية في النشأه ومن اكثرها تحقيقا للتعاون بين الدول في مجال العمل وكافة الامور الاجتماعية والاقتصادية والقانونية المرتبطة به. فقد انشئت هذه المنظمة عام ١٩١٩ انطلاقا من ان «السلام العالمي والدائم لا يمكن ان يقوم الا على اساس من العدالة الاجتماعية» كما جاء في مقدمة دستور المنظمة. وتعمل المنظمة عن طر يق اجهزة ثلاثة هي حسب اهميتها : مؤتمر العمل الدولي ومجلس الادارة ومكتب العمل الدولي الذي يخضع لمجلس الادارة.

وتعقد دورات مؤتمر العمل الدولي مرة واحدة على الاقل سنو يا. وهو يضم كافة وفود الدول الاعضاء في المنظمة. اما مجلس ادارة المنظمة فهو يتكون من ٤٨ عضوا : ار بعة وعشر ين منهم يمثلون الحكومات واثنى عشر عضوا يمثلون اصحاب الاعمال واثنى عشر يمثلون العمال.

هذا وتعين الدول الاعضاء ذات الأهمية الصناعية الرئيسية عشرة اعضاء من بين الار بعة والعشر ين الذين يمثلون الحكومات بينما يضم الار بعة عشر عضوا الباقين الدول الاعضاء المنتخبة لهذا الغرض بواسطة المندو بين الحكوميين في المؤتمر بعد استبعاد مندو بي الدول الاعضاء العشرة السابقين.

و ينتخب الاشخاص الذين يمثلون كلا من اصحاب الاعمال والعمال على التوالي بواسطة مندو بي اصحاب الاعمال ومندو بي العمال في المؤتمر وتستمر عضو ية مجلس الادارة لمدة ثلاث سنوات. و يقوم مكتب العمل الدولي بالدور التنفيذي للمنظمة. و يترأس المكتب مدير عام يعين بقرار من مجلس الادارة.

وقد حضر هذه الدورة الخامسة والستين لمؤتمر العمل الدولي هذا العام وفود بلغ عدد اعضائها الف وثمانمائة شخص يمثلون الحكومات واصحاب العمل والعمال في مائة وتسع وثلاثين دوله (من بينها دولتان انضمتا الى عضو ية المنظمة

---

* استاذ مساعد القانون بكلية الحقوق بجامعة الكويت .

مؤخرا هما الرأس الاخضر والكومور).
واستمع الوفود الى خطابين من ضيفي شرف على المؤتمر هما الملك خوان كارلوس ملك اسبانيا والسيد جوليو سيزار ثور بيه (وهو من اصل لبناني) رئيس جمهور ية كولمبيا. وقد تميزت اعمال المؤتمر لهذا العام بجديتها وتنوع الموضوعات والمسائل التي تطرقت لها.

هذا وناقش المؤتمر العام الجهاز الرئيسي للمنظمة والذي ترأسه هذا العام السيد فارما الهندي الجنسية، كلا من تقر ير مجلس الادارة وتقر ير المدير العام للمنظمة. واستمع الوفود الى عديد من الخطباء الذين يمثلون الدول واصحاب الاعمال والعمال.

عالمية المنظمة

يبلغ عدد اعضاء منظمة العمل الدولية في الوقت الراهن مائة وتسع وثلاثين دولة. ومعنى ذلك ان منظمة العمل الدولية تضم الغالبية العظمى للدول الاعضاء في منظمة الامم المتحدة (١٥١). غير ان امر يكا كانت قد انسحبت من المنظمة عام ١٩٧٧ وذلك احتجاجا منها على تسبيس المنظمة ولعدم رضاءها عن سياسة الدول الاشتراكية ودول العالم الثالث التي كانت - كما تقول - تظهر ككتلة واحدة في مواجهتها. والواقع ان السبب الحقيقي لانسحاب امر يكا من المنظمة هو اصدارها لعدد من القرارات المدينة لاسرائيل.

وتشبه الدورة الخامسة والستين للمنظمة اعمال الدورة الرابغة والستين لها من حيث ان الدول الاعضاء اصبحت تبذل كل جهدها من اجل عدم تسبيس المناقشات الدائرة في المؤتمر. وعليه فانه من المتوقع ان تقوم امر يكا بتغيير موقفها وتعود الى المنظمة كما كانت. و ينوي البيت الابيض اجراء تقييم شامل لاوضاع المنظمة قبل نهاية فصل الصيف الحالي. و يعتقد المراقب لاعمال المؤتمر انه ليس هناك ما يحول دون عودة امر يكا مستقبلا الى المنظمة. و يسود هذا الاعتقاد كذلك لدى ممثلي عدد كبير من دول العالم من مختلفة المناطق الجغرافية والايديولوجيات السياسية.

وقد اعرب المدير العام لمكتب العمل الدولي السيد فرانسوا بلانشارد عن امله في عودة امر يكا الى حظيرة المنظمة لان ذلك يعتبر كما يقول - دليلا حاسما على حيو ية المنظمة وعلى ديمقراطيتها في نفس الوقت.

ولكن يجب الاشارة الى ان جميع الذين يأملون في عودة امر يكا الى عضو ية المنظمة، سواء كانوا من ممثلي الدول أو اصحاب العمل أو العمال ير يدون في نفس الوقت وضع حد لتغيب الصين الشعبية عن المنظمة. والحقيقة أن عالمية منظمة

العمل الدولية بالاضافة الى مبدأ التكوين الثلاثي لها (حكومة واصحاب عمل وعمال) هما أهم مايميز المنظمة. فاذا فقدت احدهما تفقد عنصرا هاما من عناصر وجودها وفعاليتها.

ألتعاون الفني والبطالة

والواقع ان عودة امريكا الى المنظمة يعتبر ذى اهمية قصوى بالنسبة لميزانية المنظمة كما سيجيء، ذلك أنها كانت تسهم بما معدله ٢٥٪ من ميزانية المنظمة، الامر الذي يترتب عليه حصول عجز في هذه الميزانية بنفس النسبه. ولكن عددا من الدول قدم تبرعات طوعية للمنظمة جعلت العجز في الميزانية لايتجاوز الـ ٢١٪.

اما فيما يتعلق بالاعتمادات المخصصة للتعاون الفني، فان المدير العام للمنظمة السيد بلانشارد يقول انها ستصل عام ١٩٨٠ الى مائة مليون دولار تقوم الدول المعنية بتنمية دول العالم الثالث مثل المانيا الغربية وهولندا والدول الاسكندنافية بتقديمها طوعا الى المنظمة.

و بفضل هذه المبالغ النقدية فان نشاط مكتب العمل الدولي في مجال التعاون الفني والبحث ستستمر كما اعرب مؤتمر العمل الدولي عن ذلك في احدى قراراته. واقترح المؤتمر مجموعة من الاعمال المحددة وذلك في اعقاب نقاش تكرس حول تنفيذ النتائج التي كان قد توصل اليها المؤتمر العالمي للتوظيف الذي عقد عام ١٩٧٦. وقد كانت هذه المسألة اكثر المسائل الفنية التي تطرقت لها الدورة الخامسة والستين لمنظمة العمل الدولية اهمية. هذا واتفق اعضاء المنظمة على الدور الذي يمكن ان تلعبه منظمة العمل الدولية في الكفاح ضد البطالة واحترام البعد الاجتماعي للنظام الاقتصادي الدولي الجديد.

عمال الاراضي العربية المحتلة

كانت الوفود المشاركة في اللجان الفنية حريصة الى حد ما على ابعاد السياسة عن اعمالها. واكتفى المشاركون في الدورة بابداء ارائهم السياسية إمام المؤتمر العام. هذا ولم تقدم الدول العربية اى مشروع قرار ضد اسرائيل. واكتفت الوفود العربية بالاعراب عن رضاءها عن تقرير السيد فالتيكوس الذي ترأس بعثة تابعة للمنظمة قامت بزيارة الاراضي المحتلة في بالفترة ما بين ٢٥ شباط الى ١٠ آذار عام ١٩٧٩.

والواقع ان هذا التقرير تضمن فقرات مختلفة تدين سياسة الاستخدام التي تنتهجها السلطات الاسرائيلية في الاراضي العربية المحتلة. فقد جاء في هذا التقرير أن «نمو السكان تباطأ بصورة ملموسة في السنوات الاخيرة (خاصة في الضفة الغربية). و يرجع سبب ذلك بصورة رئيسية الى حركات تنقل السكان التي تخلف رصيد هجرة سلبي بمعدل ٢٠٠٠٠ شخص تقريبا في العام منذ عام ١٩٧٥».

كما اشار التقرير الى «شدة انخفاض معدل نشاط السكان القادرين على العمل، الذي لايمثل في عام ١٩٧٨، الا ٣٤ بالمائة من السكان الذين هم في سن العمل، اى ١٩٪ فقط من مجموع السكان». واذ ان نسبة كبيرة من العمال العرب يتبعون عجلة الاقتصاد الاسرائيلي فان التقرير يؤكد على شدة تبعية حالة العمالة واليد العاملة في هذه الاراضي للاقتصاد الاسرائيلي. كما ان التقرير يوضح ان اسرائيل تفرق في المعاملة بين العمال في لاجيء عام ١٩٤٨ و باقي السكان.

و يشير التقرير الى ان «بعض فروع او قطاعات الاقتصاد الاسرائيلي متوقفة بدرجات متفاونه ولكن مرتفعة على الايدى العاملة العربية القادمة من الاراضي المحتلة». ففي قطاع البناء تمثل هذه الايدى العاملة الان اكثر من ربع مجموع الايدى العاملة. ولاشك ان الايدى العاملة العربية المستقدمة من الاراضي المحتلة سدت الى حد كبير النقص الحاد في الايدى العاملة في اسرائيل وزادت من سيولة سوق العمل، وكانت - اخيرا - عاملا هاما من عوامل نمو الاقتصاد الاسرائيلي».

كما ان التقرير يؤكد على ذيوع الاستخدام بغير الرسمية الامر الذي يفسح مجالا رحبا لاستغلال العمال. وقد استمعت اللجنة الى شهادات تؤكد «ان حالات تشغيل الاحداث الذين يقل سنهم كثيرا عن السن المذكور وفي احوال غير نظامية، ليست بالحالات النادرة، وخاصة في قطاع الزراعة او وحدات الانتاج الصغيرة». ثم ان عمال الاراضى المحتلة يعملون بشكل خاص في بعض القطاعات مثل قطاع البناء (٤٤٪). اما عمال الصناعة فلا يتعدون ٢١٪ من عمال الاراضي المحتلة. كما ان معظم العمال يصنفون كعمال غير مؤهلين. ولذا فان «معظم عمال الاراضي المحتلة العرب لايزالون في اسفل مراتب السلم المهني، اى في تلك الاعمال المؤقتة أو الموسمية التي لا تدر الا القليل والتي يبدو ان اليد العاملة الاسرائيلية تتخلى عنها شيئا فشيئا.

كما ان التدريب الذي يوفر لهؤلاء العمال حاليا في المراكز المقامة في الاراضي المحتلة يبدو بسبب قلة تنوعه وعدم ذهابه بعيدا، قاصرا عن تيسير تكافؤ الفرص في الترقية.

وجاء في التقرير ان «بين العمال الفلسطينيين اقتناعا شائعا جدا بانهم

يعاملون بالمساواه على صعيد مايخضع له اجرهم من اقتطاعات وحسميات، و بلا مساواة على صعيد المزايا او الخدمات..» وتأكدت اللجنة فعلا من استبعاد العمال العرب من الاستفادة من الاعانات في حالات الشيخوخة وتعو يض الورثة والعجز والبطالة والاعانات عن الاطفال.

وسجلت اللجنة ان «عمال الاراضي المحتلة الذين يأتون الى اسرائيل بهدف العمل لايتمتعون بحق الاقامة في الاراضي الاسرائيلية الا في «حالات خاصة..»». الامر الذي يجعل على هؤلاء العمال مغادرة منزلهم حوالي الساعة الرابعة او الرابعة والنصف صباحا، مما جعل مجموع الوقت المخصص للانتقال والعمل يرتفع الى اثنى عشرة ساية.

واعربت اللجنة عن استمرار قلقها ازاء مشكلة الممارسة الفعلية للحق النقابي واشارت الى «وجود ثغرة واضحة في امكانيات الانتساب النقابي المتاحة لعمال الاراضي المحتلة العرب المستخدمين في اسرائيل».

واكدت اللجنة على «ازدياد الشعور لدى العمال الفلسطينيين بعدم المساواة والاستلاب ووجود حاجة الى ان يعترف بهو يتهم وكرامتهم». وعليه فقد اوصت اللجنة بمواصلة بذل جهد اعلامي لجعل ار باب العمل يدركون كليا ضرورة ايلاء اهتمام خاص لاحترام كرامة العمال القادمين من الاراضي المحتلة.

وحول تحكم الاقتصاد الاسرائيلي في الهياكل الاقتصادية للاراضي المحتلة يشير التقر ير الى ان «هذه التبعية قو ية بوجه خاص في مجال تجارة المنتجات بين اسرائيل والاراضي المحتلة. فقد فتحت اسواق هذه الاراضي امام السوق الاسرائيلية وخضعت لحماية تعر يفية خارجة مشتركة هي تعر يفة اسرائيل.. ودلت الاحصاءات التي قدمت للجنة على أن مجموع ما استوردته الاراضي المحتلة، بلغ ٥١٨١ مليون ليرة اسرائيلية عام ١٩٧٧ في حين بلغت الصادرات ٢١٣٨ر٦ مليون ليرة، اى بفائض في الواردات يبلغ ٢٥٤٢ر٥ مليون ليرة. وكانت الواردات الا تية من اسرائيل تشكل اكثر من ٩٠٪ من مجموع قيمة الواردات. وقد كان لانفتاح الاسواق اثار سيئة على نمو بعض القطاعات الاقتصادية في الاراضي المحتلة، لاسيما الصناعة، لسبب تعرضها، دون حماية، للمنافسة الاسرائيلية» «هذا و يعاني صغار المنتجين من منافسة الزراعة الاسرائيلية ذات الانتاجية الاعلى والتي تستفيد من الاعانات في بعض الحالات». «وحول قطاع الزراعة لاحظت اللجنة، هبوط العمالة الزراعية وتعرض هذا القطاع لخطر ين هما النقص الحاد في الايدى العاملة والقصور الشديد في موارد المياه والرى». و يشكل القطاع الصناعي ما يقل بقدر لا بأس به عن ١٠ بالمائة من الانتاج الاجمالي.

وحول الاثار الاقتصادية لضم القدس العربية لاحظت اللجنة «ان القسم الاكبر من الضفة الغربية قد نضب ينبوع دخله الرئيسي المتمثل في موارد السياحة».

وحول اثر المستوطنات الاسرائيلية على الاراضي المحتلة لاحظت اللجنة انه لايمكن استمرار هذه السياسة «دون ان تتعارض مع هدف تحقيق التنمية على يد السكان المحليين المعنين ومن اجلهم، وبالتالي دون ان تعرض للخطر امكانيات توفر اعمال لهم». وكشفت اللجنة عن «ضعف مستوى العمالة في الاراضي المحتلة وضخامة نسبة العاملين في اسرائيل من السكان المحليين القادرين على العمل».

واعتبرت اللجنة «وضع العمال في الاراضي المحتلة مقلقا للغاية، فالاقتصاد المحلي لا يخلق اعمال جديدة، والسوق المحلية لا تستوعب الوافدين الجدد من العمال الذين يأتي بهم نمو عدد السكان القادرين على العمل، ولا العمال الذين يفقدون عملهم في اسرائيل..» وحول ظاهرة الهجرة من الاراضي العربية المحتلة يقول التقرير ان المهاجرين هم «بصورة اساسية من الشباب والعمال المؤهلين المدربين. وبالتالي، فان الهجرة تحدث تغيرا ملموسا في الهيكل الديموغرافي المحلي وتعوق تنمية الاراضي المحتلة بتجريدها من قواها الاكثر حيوية».

واخيرا تقدمت اللجنة بعدة اقتراحات لتلافي المشاكل السابقة التي يتعرض لها عمال الاراضي المحتلة وبخاصة فيما يتعلق بالحقوق النقابية وعدم التمييز.

اعمال اللجان المتخصصة للمؤتمر

بموجب لائحة النظام الاساسي لمؤتمر العمل الدولي فان المؤتمر يشكل في بداية اعماله لجنة للمقترحات وتتألف من اربعة وعشرين عضوا يرشحهم فريق الحكومات، واثنى عشر يرشحهم فريق اصحاب الاعمال، واثنى عشر عضوا يرشحهم فريق العمال. وتكمن مهمة لجنة المقترحات في اعداد برنامج المؤتمر، وتحديد مواعيد جلساته العامة وجداول اعماله، وتقديم الاقتراحات الخاصة بانشاء لجان اخرى وكيفية تكوينها.. الخ.

وهناك لجنة اخرى تسمى لجنة اعتماد العضوية. وتفحص هذه اللجنة اوراق اعتماد المندوبين ومستشاريهم، وتنظر في اى طعن يتعلق بها وهناك لجان اخرى تشكل قانونياً في بداية كل دورة مثل لجنة المؤتمر للصياغة واللجنة المالية. لممثلي جميع الحكومات الدول الاعضاء ولجنة تطبيق الاتفاقيات والتوصيات.

ويجوز للمؤتمر ان يشكل لجانا لدراسة اى موضوع وتقديم تقريرها عنه وقد قام المؤتمر منذ اليوم الاول لبداية اعمال الدورة (٥ حزيران) بانشاء اللجان

السابقة ولجان اخرى هي لجنة حماية عمال الموانىء ولجنة النقل البري ولجنة العمال المسنين ولجنة متابعة اعمال المؤتمر العالمي للتوظيف الذي عقد عام ١٩٧٦ ولجنة بنيان المنظمة ولجنة القرارات ولجنة اللائحة.

و يهمنا في هذا الصدد ان نشير بايجاز الى اعمال اهم هذه اللجان، هذا مع ملاحظة ان كافة النتائج التي توصلت اليها قد اعتمدها المؤتمر العام.

لجنة القرارات

وقد تبنى المؤتمر العام القرارات التي صدرت عن لجنة القرارات وهي على التوالي :ـ

(١) قرار خاص باستخدام اللغة العر بية في منظمة العمل الدولية.
(٢) قرار خاص بالسنة الدولية للطفل وتحر يم عمل الاطفال تدر يجيا.
(٣) قرار خاص بتطو ير برنامج الامم المتحدة لتحسين العلاقات المهنية.
(٤) قرار خاص بالمعاقين.

وقد فشلت اللجنة، في استصدار اى قرار بشأن انتهاك الحر يات النقابية في تونس على الرغم من النقاش الطو يل الذي دار حول الموضوع، وذلك بسبب عدم توفر النصاب وقت عقد الجلسة الاخيرة الخاصة ببحث الموضوع.

لجنة تطبيق الا تفاقيات والتوصيات

وقد بحثت هذه اللجنة في الاجراءات التي اتخذتها الدول الاعضاء لاعطاء قوة النفاذ لاحكام الا تفاقيات التي هي طرف فيها، والمعلومات التي تقدمها هذه الدول فيما يختص بنتائج التفتيش. كما بحثت اللجنة المعلومات والتقار ير الخاصة بالا تفاقيات والتوصيات والتي تقدمها الدول الاعضاء وفقا لاحكام المادة ١٩ من الدستور (عرض الا تفاقيات والتوصيات على الجهات المعنية). و يهمنا في هذا الصدد ان نشير الى ان تقر ير اللجنة جاء خاليا هذا العام من اى ادانة او اشارة للاردن وذلك قامت بالوفاء بكافة التزاماتها تجاه المنظمة. اذ انها ارسلت التقار ير المطلو بة منها عن الا تفاقيات التي سبق ان صادقت عليها وعددها ار بعة عشر اتفاقية، كما انها قامت بارسال اتفاقيات وتوصيات العمل الدولية الاخرى الى مجلس الوزراء، واوصت بالتصديق على عدد من هذه الا تفاقيات. وقد صدقت الاردن بالفعل على ثلاثة اتفاقيات عمل دولية جديدة مؤخرا. اما الدول التي تعرضت لبعض الهجوم

من جانب اللجنة بالنظر الى عدم وفاءها بالتراماتها فيهمنا ان نشير بشكل خاص الى ليبيا ولبنان كامثلة على هذه الدول.

لجنة عمال الموانىء ولجنة النقل البرى

وقد تبنت اللجنة الاولى الاتفاقية والتوصية الخاصتين بعمال الموانىء. وتنطبق الاتفاقية على عمليات تعبئة وتفريغ السفن وكل العمليات المتعلقة بها. وتستهدف الاتفاقية استخدام اساليب عمل توفر الضمانات الصحية والامنية الكافية لحماية العمال من حوادث العمل ومن تعريض صحتهم للخطر.

كما ان المؤتمر تبنى توصية خاصة بنفس هؤلاء العمال وهي تذهب الى ابعد مما ذهبت اليه الاتفاقية السابقة فيما توفره من حماية لعمال الموانى.

اما اللجنة الثانية فتبنت الاتفاقية والتوصية الخاصتين بمدة العمل وفترات الاستراحة في النقل البرى وتنطبق هذه الاتفاقية على السائقين باجر سواء في عمليات نقل برية او دولية لنقل الاشخاص والبضائع. و بموجب هذه الاتفاقية فان السواقين لا يسمح لهم بالسير لاكثر من اربعة ساعات متواصلة دون ان ياخذوا راحة يحددها التشريع الوطني.

كما ان المدة القصوى للقيادة لايجوز ان تتجاوز تسع ساعات يوميا وثمان واربعين ساعة اسبوعيا. وقد تبنى المؤتمر توصية تتعلق بنفس الموضوع وتذهب الى ابعد مما ذهبت اليه الاتفاقية فيما تتضمنه من احكام خاصة بالسائقين في النقل البرى الداخلي والدولي. هذا ولم يوافق اصحاب العمل، الا في اللحظة الاخيرة على الاتفاقيتين السابقتين.

لجنة اعتماد العضوية

اثارت بعض الجهات النقابية الوطنية والدولية وعددا من الاعتراضات على وفود عمال كل من اسرائيل وارجواى وكوستاريكا وقطر وتركيا واسبانيا وشيلي في المؤتمر، وذلك بحجة ان هذه الوفود لا تمثل الحركة العمالية في هذه البلدان. ولكن المؤتمر رفض كافة هذه الاعتراضات.

لجنة العمال المسنين

وافق المؤتمر على قرار هذه اللجنة الذي يقضي باستشارة الحكومات بهدف عمل توصية خاصة بالعمال المسنين (العمل والتقاعد) وقد تقرر وضع هذا الموضوع على جدول اعمال المؤتمر للعام القادم من اجل استصدار هذه التوصية.

لجنة المالية

اقر المؤتمر تقرير لجنة المالية والذي يحدد انصبة الدول الاعضاء في ميزانية المنظمة لعام ١٩٨٠ ـ ١٩٨١. و يتبين لدى دراسة هذه الميزانية ان معظم دول العالم ومنها الدول العربية لا تصل نسبة مساهمتها في ميزانية المنظمة الى واحد بالمائة. وعلى سبيل المثال فان نسبة مساهمة الاردن هي ١٠ر٪ والكويت ١٥ر٪ العراق ٠٨ر٠٪ والامارات العربية المتحدة ٠٧ر٠٪ ومصر ٠٨ر٠٪ وجيبوتي ٠١ر٠٪ والسعودية ٢٣ر٠٪ والجزائر ١٠ر٠٪ ولبنان ٠٣ر٠٪ وليبيا ١٦ر٪ والمغرب ٠٥ر٠٪ والصومال ٠١ر٠٪ والسودان ٠١ر٠٪ وسورية ٠٢ر٠٪ وتونس ٠٣ر٠٪ وقطر ٠٢ر٠٪ واليمن ٠١ر٠٪ واليمن الديمقراطية (٠١ر٠٪).

اما الدول التي تزيد نسبة مساهمتها عن ١٪ في ميزانية المنظمة فهي المانيا الغربية (٦٥ر٧٪) واستراليا (٥٣ر١) وبلجيكا (٠٧ر١٪) والبرازيل ٠٣ر١٪) وكندا (٠٢ر٣) والصين (٤٦ر٥٪) واسبانيا (٥٢ر١٪) وفرنسا (٧٨ر٥٪) وايطاليا (٣٦ر٣٪) واليابان (٥٨ر٨٪) وهولندا (٤١ر١٪) وبولونيا (٣٨ر١٪) والمانيا الديمقراطية (٣٢ر١٪) والمملكة المتحدة (٤٩ر٤٪) والسويد (٢٣ر١٪) واكرانيا (٥٢ر١٪) والاتحاد السوفياتي (٥٣ر١١٪).

و يتضح من ذلك ان الدول الصناعية الأخرى هي التي تساهم باكبر نصيب في ميزانية المنظمة. فاذا اضفنا الى ذلك ان امريكا تسهم في ٢٥٪ بميزانية المنظمة لتأكد لدينا ان الدول الكبرى هي التي تمول هذه المنظمة، وتنطبق هذه الملاحظة كذلك على كافة المنظمات الدولية.

هذا وتقضي المادة ٤/١٣ من دستور المنظمة بان عضو المنظمة الذي يتخلف عن سداد حصته المالية يفقد حق التوصيت وذلك اذا كان مجموع المتاخرات المستحقة عليه مساويا او متجاوزا لمقدار الحصة الواجب اقتضاءها منه عن كامل السنتين السابقتين. و يجوز ان يسمح المؤتمر لهذا العضو بالتصويت باغلبية ثلثي الأصوات المسجلة للمندوبين الحاضرين اذا ما اقتنع ان تخلف العضو عن الدفع

انما يرجع لظروف خارجة عن ارادته.

وتطبيقا لهذا النص دعى المؤتمر العام للتصو يت على اعطاء كل من جمهور ية الدومنيكان وها ييتي الحق في التصو يت على الرغم من تخلفهما عن سداد التزاماتهما المالية وهكذا كان.

لجنة اصلاح بنيان المنظمة

تمت الموافقة على تمديد انتداب هذه اللجنة لمدة سنة اخرى. ولكن جرى التصو يت على امكان اجراء التوصيت مستقبلا بشكل سري. وقد ووفق على الامر في بعض الحالات اذا ما تطلب الامر ذلك تحقيقا لفعالية المنظمة.

خاتمـــــــة: ـ

هذه خلاصة موجزه لاعمال الدورة الخامسة والستين لمؤتمر العمل الدولي. ونستخلص مما سبق الاهمية الخاصة لاعمال منظمة العمل الدولية بالنسبة لجميع الدول.

ومن الملفت للنظر ان التنسيق بين الدول العر بية الاعضاء في المنظمة، خلافا لما يحدث بالنسبة للمجموعات الدولية الاخرى، يكاد يكون معدوما، وعليه فان من المأمول فيه مستقبلا قيام منظمة العمل العر بية بتنسيق جهود ومواقف الدول العر بية في اثناء دورات مؤتمر العمل الدولي. وعلى صعيد كل دولة عر بية على حده فانه لابد من اعطاء اهمية اكبر لا تفاقيات وتوصيات العمل الدولية وتبني احكامها في التشر يعات الوطنية الداخلية.



حول التأثير الاجتماعي لوظيفة القانون

د . محمود ابوزيد *

نظرية تمهيدية:

لقيت العلاقة بين القيم الاجتماعية ومظاهر السلوك الواقعي الذي يتطابق - اولا يتطابق - والمعايير والقواعد القانونية كثيرا من اهتمام علماء الاجتماع، وبخاصة علماء الاجتماع القانوني الذين نظروا الى هذه العلاقة على انها واحدة من اخطر قضايا الدراسة الاجتماعية للقانون.

وعلى الرغم من ان هذا الاهتمام قد امتد الى مناقشة قضية قبول القانون ذاتها، ومواقف الأفراد والجماعات واتجاهاتهم من المسائل القانونية والأخلاقية عموما مما ساعد بغير شك في بلورة شخصية علم الاجتماع القانون الحديث كما نجده على وجه الخصوص في كتابات علماء الاجتماع والاجتماع القانوني من امثال آرليخ وجيرفيتش واو بيرت وسكولونيك وروسكو باوند وفوللر وجيجر، فان الملاحظ ان القضية برمتها مازالت تثير كثيرا من الجدل بين فقهاء القانون من ناحية وعلماء الاجتماع والمهتمين بعلم الاجتماع القانوني من ناحية ثانية. وهو جدل يمكن بلورته على اى الاحوال في التساؤل عن المدى الذي نستطيع ان نعتبر مبحث القيم مدخلا مناسبا لتوضيح وظيفة القانون وفهم محتواه، والتأثيرات التي يمارسها في المجتمع. واذا لم يكن الأمر كذلك، فأين اذن تكمن مواقع القصور، وما هي بالتالي العوامل التي لها دلالتها في صياغة النسق القانوني وتتدخل في فعل القانون المعين في المجتمع المعين، وتحدد الاتجاهات والمواقف الواقعية التي قد يتخذها الأفراد والشرائح والفئات والطبقات الاجتماعية من هذا القانون أو ذاك؟.

تشير الدراسات والمناقشات الدائرة الى أن هناك موقفين بصدد هذه القضية. الأول يرى أن القانون هو تجسيد أو بلورة لقيم الجماعة الاجتماعية واحكامها وتقديراتها بما يعبر عن مصالها ومنافعها. و يعكس هذا الموقف التصور التقليدي للقانون كما يراه الفقة القانوني المثالي (فلسفة القانون أو نظرية الدولة والقانون كما يطلق البعض عليها) الذي يهتم اساسا بدراسة المسائل المجردة المرتبطة بالقيم و بأشكال القواعد والمعايير القانونية. و يرى اصحاب هذه النظرة للقانون شخصيته المقدسة وأن هدف الدراسات القانونية هو البحث في ماهية القانون الخاصة وتحديد التصور الأمثل للقانون كما ينبغي أن تقوم عليه المبادىء الصحيحة للدولة. وربما

---

* مدرس علم الاجتماع بكلية البنات الاسلامية بجامعة الازهر

كان أهم ما ترتكز اليه هذه الرؤية هو تصورها للجماعة الاجتماعية على أنها معمل تصاغ فيه الاحكام والقيم والتقديرات النهائية وحيث يظهر النسق القانوني والاخلاقي كتعبير تام عن نسق القيم الذي تمتلكه الجماعة والذي يعبر تماما عن مصالحها ككل (١).

أما الموقف الاخر فتعكسه الكتابات الاكثر حداثة في عمل الاجتماع القانوني حيث يرى أن موضوع القيم الذي طالما ركز عليه الفقه القانوني التقليدي وهو يبحث في فكرة العمل وفي الاهداف البعيدة التي يسعى اليها القانون، قد حجب لفترة طويلة الفوائد التي يمكن تحقيقها اذا ما تحول اهتمام الباحثين الى تحليل الواقع الاجتماعي نفسه والى الدراسة الامبريقية للاتجاهات الواقعية التي تظهر لدى الفئات المختلفة تجاه قانون معين في مجتمع معين بالذات، وهو الاتجاه المأخوذ به اليوم على أى الأحوال

ولاينصب هذا التمايز بين الموقفين على موضوع اهتمام كل منهما فحسب، ولكنه يظهر كذلك في كافة التصورات والمفهومات المستخدمة وفي الأطر المعرفية والنظرية التي تقود الدراسة، وأيضاً في ماهج البحث وفي مستويات التفسير والتحليل وفي طبيعة المحكات والمعايير المستخدمة في هذه العمليات.

وقد ظل التصور التقليدي للقانون مسيطرا على الدراسات القانونية لأمد طويل. ومع ان العلماء كانوا قد انتبهوا منذ فترة الى بعض العوامل التي تؤثر في القانون وتتدخل في تحديد مضمونه ونطاق فعله وتأثيره، وعينوا في هذا العوامل الجغرافية والمناخية والديمرجرافية والسياسية والدينية، فان التحليل الماركسي الذي اكد بطريقة قاطعة على دلالة العامل الاقتصادي في صياغة النسق القانوني ارتباطاً بمقولتي الزمان والمكان المعينين، كان هو بلاشك ما مثل أعنف الانتقادات التي وجهت الى هذا التصور. فلم يكتف هذا التحليل بما تضمنه من قضايا وأفكار، بتحويل الأنظار الى أهمية تلك العوامل. ولكن الأهل من هذا انه نبه بشدة الى ضرورة عدم اعتبارها كلها على المستوى نفسه او في درجة واحدة من الأهمية. وبذا أصبحت المسألة الملحة تتمثل في ضرورة التوصل الى صيغة مناسبة توضح مدى تأثير هذه العوامل وتبين الوضعيات والمواقف التاريخية التي كان لهذا العامل أو ذاك الدور الأكثر حسما ودلالة.

ولم يمن من السهل على رجال الفقة القانوني التقليدي ورجال الاجتماع ذوي النزعة المحافظة ان يتقبلوا هذا التحول الجذري الذي يركز على وصف وتحليل العلاقات البنائية والوظيفية بين هذه المتغيرات المتشابكة. ومع ان قد يعتبر بوجه عام استجابة للتحيزات والانتماءات الايدلوجية، فان البعض يرجعه كذلك الى

وجود نوع من القصور في فهم طبيعة التفاعل والعمليات الاجتماعية التي تجري في داخل الجماعات الاجتماعية. تلك التي تصوروا ان نسقها القانوني والاخلاقي يعبر بالضرورة عن أنساق قيمها أصدق لا تعبير. وهو تصور لم يعد في الامكان تجاهل ما ينطوى عليه من نزعة مثالية متفائلة، خاصة وقد اصبح من المتفق عليه تماما انه يوجد في داخل الجماعات الاجتماعية من التجمعات والتكتلات ما يتغلغل في حياة الجماعة ومناشطها بما يجعلها قادرة على التدخل في صياغة وتشكيل نظامها القانوني والاخلاقي وفق مصالحها الخاصة التي كثيرا ما تكون متعارضة ان لم تكن متناقضة ومصالح وخير الكل الاجتماعي(٢). ولعل في حقيقة وجود جماعات الضغط التي كثيرا ما تشكل أجساما أشبه بالأورام السرطانية التي تهدد الجسم الاجتماعي بأكمله مايكفي لهجر هذا النموذج الممعن في المثالية.

وبالرغم من أن هذا الادراك لطبيعة العمليات الاجتماعية الواقعية قد أصاب التصور التقليدي للقانون بهزة عنيفة، فمازال الكثيرون من فقهاء القانون ينظرون الى المعالجة الاجتماعية للقانون على انها اجتراء ينطوي على غير قليل من التهديد. ونتيجة لذلك فقد بقيت ظلال هذا الموقف المتشك تحول دون الفهم الموضوعي لحقيقة التأثير الاجتماعي لوظيفة القانوني وفعله.

والواقع انه ازاء هذا الوضع فان البحث عن اسبابه لايكون اذن في المواقف الجزئية التي قد تكون مستمدة من انتماء ايدلوجي من شكل أو آخر فحسب، ولكن ينبغي ان يمتد البحث الى المبادىء النهائية ذاتها التي يقوم عليها كل منها.

أن المتتبع للمراحل والظروف التي تطورت فيها هذه المواقف الخلافية سوف يلحظ على الفور ان فقهاء القانون يسلمون فيما بينهم بأنه اذا وجدت القاعدة القانونية مستمدة من أحد المصادر الرسمية وأصبحت نافذة، كانت واجبة التطبيق و يجب على الاشخاص المخاطبين بها ان يحترموها و يوجهوا سلوكهم على مقتضاها(٣). والسؤال الذي يطرحه علماء الاجتماع القانوني هنا هو: الى أى مدى يعتبر هذا صحيحا؟.

و يذهب علماء الاجتماع القانوني الى أن هذه المسألة تنطوي على قدر غير قليل من التناقض، لأنه في الوقت الذي يكرس المشرع جهده لاعداد قراره المعيارى، فانه لايكاد -باعتقادهم- يهتم كثيرا بمدى فعاليته وكفايته. و يدللون على ذلك بأنه لما كان عالم التشريعات والاعلانات والقرارات القانونية هو ما يمثل الحقيقة الوحيدة بالنسبة اليهم، فانهم غالبا ما يفشلون في رؤية العالم الحقيقي الواقعي، ذلك على الرغم من أن هذه الاعلانات والقرارت والتشريعات من المفروض فيها انها ترتبط بهذا العالم الواقعي وتتجاوب معه.

ولقد كان بودجوركي على حق حين اشار الى أن هذا الموقف تسانده تصورات دوغماتية ومعيارية، ومن ثم فقد اعتبرت فرضيته ذات المستويات الثلاثة في فعل القانون محاولة رائدة لتوضيح العلاقة بين القانون والوقائع الاجتماعية المختلفة(٤).

لقد اكد بودجوركي ان القاعدة القانونية المجردة التي يقررها المشرع تؤثر في الفعل والسلوك الاجتماعيين من خلال ثلاثة مستويات او علاقات او متغيرات متداخلة هي أولا، طبيعة النسق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي توجد به القاعدة بمعنى أن أي تغيير يطرأ على النسق لابد أن يجد صداه في القاعدة القانونية، وثانيا، محتوى النسق أي انماط الثقافات القانونية الرئيسية والثقافات الفرعية التي تعمل في داخل النسق، وذلك على اعتبار ان هذه الثقافة القانونية هي الرابطة بين توجيهات المشرع والسلوك الواقعي للناس الذين توجه القاعدة القانونية اليهم. و باعتبار ايضا ان هذه الثقافات قد تساعد النسق القانوني على القيام بوظائفه أو قد تعوق هذه العملية، وثالثا الشخصية الفردية باعتبار ان الفرد هو الذي يقرر في النهاية ما اذا كان سيتحرك وفقا لهذه القاعدة القانونية.

والواقع ان هذا الاتجاه كان حافزاً لاعادة النظر في المناهج المستخدمة في الفقه القانوني، وتغيير النظرة الكلاسيكية لوظيفة القانون. ففي ضوء الدراسات الميدانية التي قام بها أمثال أو بيرت الذي قدم دراسة قيمة موضوعها المعارضة الواعية امام محاكم النرو يج العسكرية وشيو بير ودانلكسى اللذان أنجزا احدى الدراسات المقارنة الرائدة عن السلوك القضائي، تأكدت ضرورة اعتبار مظاهر التأثر والتأثير المتبادلين بين القاعدة القانونية وهذه المستويات الثلاثة كما أوضحت الدراسة كذلك اهمية اخذ البعد التاريخي في الاعتبار في الدراسة القانونية، وهو اتجاه وان كان البعض مازال ينظر اليه بعين الحذر والتشكك الا ان مما يؤكد مشروعيته هو أننا نسعى للوصول الى مركب متكامل لعمليات التأثر والتأثير بين المعايير القانونية والعملية الاجتماعية المستمرة في ضوء الشواهد الامبريقية(٥).

ومادام الأمر كذلك فيتعين الابتعاد بالضرورة عن التفسير المثالي لأصل القيم وأن توضح بدورها في اطارها الاجتماعي والموضوعي ومن ثم فهي نسبية ومتغيرة. و بهذا فقط يتسنى وضع النظام القانوني في اطار الاجتماعي الصحيح بعيدا عم تحيزات الفكر المثالي الذي طالما أعاق الفهم الحقيق لوظيفته الاجتماعية.

الحواشي

الحواشي

(١) N. Timasheff; "Introduction in Law and Morality," in **Leon Petrazqchi,** (Trans, by H.W. Babb, Cambridge Mass. 1955.

(٢) A. Podgorecki, **Law and Society** (London: Boutledge & Kegan Paul, 1974) P. 215.

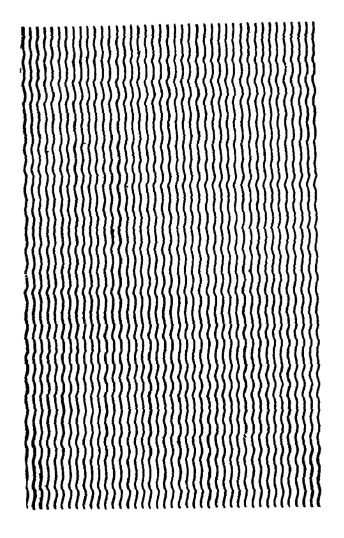
(٣) منصور مصطفى منصور، دورس في المدخل لدراسة العلوم القانونية (مبادىء القانون) (القاهرة. دار النهضة العربية. ١٩٧٢) ص ٢١٧

(٤) Padgorecki, **Op. cit.,** PP. 224-225.

(٥) G. Schubert and D. Danelski, **Comparative Judical Behavior** (New York, 1969).



دليل الجامعات والمؤسسات التعليمية العليا



دليل الجامعات والمؤسسات
التعليمية العليا

مع صدور عدد نيسان/ ابريل ١٩٧٦ بدأت مجلة العلوم الاجتماعية بنشر تقارير وملخصات اكاديمية عن الجامعات العربية والمؤسسات التعليمية العليا بها، متضمنة اوضاعها العلمية واقسامها ونشاطاتها، ودورها في خدمة المجتمع.

وفي الصفحات القادمة نقدم نبذة مختصرة عن جامعة قار يونس في الجماهيرية الليبية آملين ان يتحقق التعريف الذي اردناه بالجامعات العربية.

جامعة قاريونس

اولا:

تاريخ تاسيس الجامعة وتطورها:

جامعة قار يونس هي امتداد للجامعة الليبية التي تأسست في مدينة بنغازي بتاريخ ١٥ ديسمبر عام ١٩٥٥ م وكانت عند انشائها مؤلفة من كلية واحدة هي كلية الآداب والتربية، وعدد طلبتها واحد وثلاثون طالبا، وفي سنة ١٩٥٧ م تأسست كلية الاقتصاد والتجارة، وفي نفس العام انشأت كلية العلوم بمدينة طرابلس..

هذا وقد تلاحق انشاء الكليات فيما بعد حيث تأسست كلية الحقوق عام ١٩٦٢ م بمدينة بنغازي، وكلية الزراعة عام ١٩٦٦ م بمدينة طرابلس وفي عام ١٩٦٧م ضم الى الجامعة الليبية كليتا الدراسات الفنية العليا وكلية المعلمين العليا عرفتا فيما بعد بكلية الهندسة وكلية التربية ومقرهما مدينة طرابلس، وفي عام ١٩٧٠ تأسست كلية الطب البشري بمدينة بنغازي وفي نفس العام ضمت كليات الجامعة الاسلامية لتصبح كلية واحدة.. هي كلية اللغة العربية والدراسات الاسلامية بمدينة البيضاء..

وفي اغسطس عام ١٩٧٣ تقرر فصل الجامعة الليبية الى جامعتي بنغازي وطرابلس على ان تضم جامعة بنغازي الكليات الموجودة بمدينة بنغازي والبيضاء.

وفي نوفمبر عام ١٩٧٤ تقرر انشاء كليات العلوم والهندسة وطب الاسنان بجامعة بنغازي.. وكذا اصبحت جامعة بنغازي تضم عشر كليات هي ...

«الآداب/ الاقتصاد والتجارة/ الحقوق/ الطب البشري/ اللغة العربية/ والدراسات الاسلامية/ التربية/ العلوم/ الهندسة/ طب الاسنان/ الزراعة».

وفي ١٧ أبريل ١٩٧٤م افتتحت المدينة الجامعية الجديدة التي بنيت على احدث الطرز العالمية من حيث الفخامة وحداثة المنشآت وطرق توزيعها.

«وفي عام ١٩٧٦م تغير اسم جامعة بنغازي الى جامعة قار يونس»

وتقوم جامعة قار يونس على مساحة من الارض تبلغ ٦٢٥ هكتاراً وهي محصورة بين طريق طرابلس والبحر المتوسط جعلت المباني مركزة ومتصلة ببعضها بممرات كبيرة مسقوفة وقد مر مشروع تشييد المدينة الجامعية بمراحل ثلاث هي:

المرحة الاولى:

بدأت في مارس ١٩٦٦ ببناء منشآت علمية تستوعب لاكثر من «١٠٫٠٠٠» طالب وطالبة بالاضافة الى مباني الادارة العامة ومباني الخدمات والاعمال الخارجية وقامت شركة اتحاد المهندسين المؤلفة من اتحاد عدة شركات يوغسلافية بتنفيذ المشروع..

المرحلة الثانية:

وقد شملت بيوتا للطلبة تتسع لألف طالب مجهزة تجهيزا كاملا من حيث قاعات الاكل والجلوس والمنافع العامة علاوة على مستوصف يقوم على رعاية الطلبة صحيا..

المرحلة الثالثة:

وتشمل بيوتا للطلبة تتسع لالف طالب آخر وقد تم خلال ١٩٧٣ انشاء المرحلة الاولى من الملاعب الر ياضية.

وفيما يخص عقد المرحلة الاولى فانه يعد من اكبر العقود المقردة لمبان جامعية في العالم ومساحة المباني في هذه المرحلة تز يد عن (٩٦) الف متر مر بع.

والمنشآت بصفة عامة من الخرسانة المسلحة مزودة بوقاية ضد الزلازل الخفيفة وهي مكسوة من الخارج بمواد مختلفة تتكون اساساً من الرخام والبلاط والفسيفساء..

هذا وقد روعى في المساحة التي خصصت للمدينة الجامعية تطور منشآت الجامعة في المستقبل وتأمين الارض الكافية لها.

وتضم الجامعة مكتبة مركز ية ضخمة انشأت على مساحة ٦٠٠٠ متر مربع مقسمة على ار بعة ادوار وتحتوي على ما يز يد عن المائتي الف مجلد ٢٠٠٫٠٠٠ وعشرات الآلاف من الدور يات المختلفة وحوالي ١٦٨٠ مخطوطة في مختلف فروع العلم يضاف اليها حوالي ٣٠٫٠٠٠ وثيقة تم تجميعها في السنتين الماضيتين تختص بتار يخ ليبيا.

هذا بالاضافة الى الاقسام الأخرى مثل قسم الوسائل السمعية البصر ية المجهزة بأحدث الاجهزة، وكذلك قسم المطبوعات الليبية ومطبوعات الامم المتحدة وغيرها.

و يجرى العمل الآن على انشاء مطبعة خاصة بالجامعة...

ثانيا:

نشاطات الجامعة ودورها في خدمة المجتمع ووسائلها في ذلك:

انطلاقا من مبدأ العلم والمعرفة وضمانا للرفع من المستوى العلمي والثقافي للانسان العربي ومواكبة السياسة الدولية الساعية الى خلق جو من الوعي العلمي.. فتحت الجامعة ابواب الترغيب في الدراسة دون قيد او شرط فوفرت الكتب لابنائها دون ــ مراعاة لاي كسب مادي قد يكون على حسابهم بل والاكثر من هذا اقتطعت لهم منحا دراسية ضمانا لاستقرارهم وتغطية لما تحتاجه حياتهم الطلابية من التزامات مالية.. كما تكفل لهم الجامعة الاقامة المجانية الكاملة..

وتهدف الجامعة من وراء ذلك الى تزو يد البلاد بما تحتاج اليه من الكفاءات العلمية والفنية المتخصصة..

كما تعنى الجامعة باجراء البحوث العلمية وتشجيعها وتوجيهها، وهذا مما دفع الجامعة الى انشاء، مركزا للبحوث العلمية والاجتماعية يهدف الى ايجاد الحلول للمشكلات التي تواجه المجتمع ومعاونة النشاط الانتاجي باقتراح افضل الوسائل العلمية التي تؤدي الى تطو ير وايجاد اساليب يترتب عليها وفرة الانتاج وتحسينه.

كما يهدف المركز الى تيسير سبل الاطلاع للباحثين والدارسين كما يتعاون المركز مع الامانات المختلفة والاجهزة الحكومية للتعرف على اهم المشاكل التي تواجهها وايجاد حلول لها.

ولم يقتصر نشاط المركز في فترة الانشاء على الاعداد والتجهيز فقط بل اسهم في مجال البحث العلمي وذلك عن طر يق اشتراكه منذ عام ١٩٧٤ في دراسة ميدانية مقارنة حول «الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة التمدن» التي يشترك فيها عدد من مراكز البحوث والجامعات في مختلف دول العالم..

وقد اقام المركز حلقتين دراسيتين الاولى عن الحاسب الآلي واستخدامه في الادارة، والثانية عن المحاكاة كوسيلة للتعلم نظمها المركز بالتعاون مع المعهد الدولي للدراسات العمالية بجنيف.. كما اقام ندوة عن تطو ير المناهج التعليمية في ليبيا.

هذا جزء من نشاطات الجامعة في خدمة المجتمع بالاضافة الى ما تقيمه الجامعة من ندوات علمية ودورات تعليمية.

ثالثا:

التطور المستقبلي للمؤسسة ودورها:

الجامعة كأي مؤسسة اخرى عرضة للتطور عاما بعد عام واعداد الطلبة تتزايد بمرور السنين مما يحتم وضع خطط مستقبلية لمواجهة تطور الجامعة والتخطيط له.

وسوف نتحدث بصورة موجزة عما تضمنته الخطة الخمسية التي تغطي الفترة ما بين عام ٧٦ الى عام ١٩٨٠م..

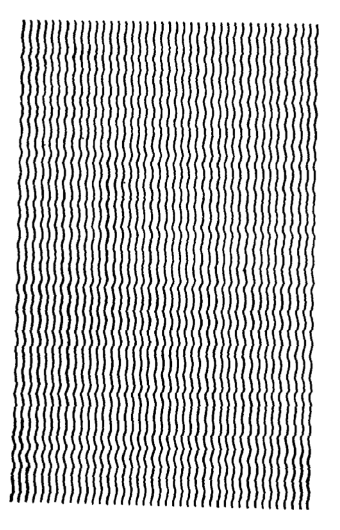
تضمنت الخطة الخمسية استكمال مشاريع انشاء مبان جديدة لكليات (التربية/ العلوم/ الهندسة/ الطب البشري/ الزراعة/ طب الاسنان».

كذلك استيراد المزيد من الآلات والاجهزة العلمية اللازمة لمختلف الكليات لمواجهة الزيادة في اعداد الطلبة.. كذلك التوسع في جلب المزيد من الكتب والمراجع العلمية وشراء المكتبات الخاصة لما تحويه من مصادر قيمة ومخطوطات وكتب نادرة..

كما تحرص الجامعة على ايفاد العديد من خريجها المتفوقين للدراسة العليا بالخارج، وذلك من اجل توفير العدد الكافي من اعضاء هيئة التدريس الوطنيين لمواجهة الزيادة المستقبلية للطلبة.. اذ يتوقع المسؤولون بالجامعة زيادة عدد الطلبة في الخمس سنوات القادمة بنسبة ثلاث اضعاف الطلبة الحاليين اي ما يقرب من خمسة وثلاثين الف طالب وطالبة ٣٥,٠٠٠ في كليات الجامعة بمدينة بنغازي والبيضاء...

***

ببليوغرافيا



نسيم حسن الداهود*

اتخاذ القرارات

ابراهيم حمد التو يجرى. **بعض الجوانب النظامية في سحب القرارات الادار ية.** (بحث مقدم لنيل دبلوم دراسات الانظمة). الر ياض، معهد الادارة العامة، ١٣٩٥ . ١٠١ ص.

ابراهيم عبدالله المنيف «المفاهيم العامة والأسلوب المنهجي في اتخاذ القرارات» **الادارة العامة،** ع. ٢، ذو القعدة ١٣٩٧: ٧ ـ ٣٠.

احمد حسين عبد المنعم . «المعلومات وعملية اتخاذ القرارات». **المجلة العر بية للاداره، مج ٢،** ع ٢، نيسان ١٩٧٨: ١٤ ـ ٢٢.

احمد محمد موسى. «تحليل تكلفة معدل دورات العمل كأداه فعالة لترشيد القرارات الادار ية» **التنمية الصناعية العر بية،** ع ٢٣، يونيو ١٩٧٥: ١٠٢ ـ ١١٤.

حمدى حسين عفيفي. **بحوث العمليات واتخاذ القرارات الادار يه.** القاهرة، المعهد القومي للاداره العليا، ١٩٧٠ ـ ٣٢ ص. (سلسلة الدراسات ـ ٤٥).

ز ياد محمد بخيت. «اتخاذ القرارات كنظر ية وتطبيق». **الادارة العامة،** ع ١١، محرم ١٣٩١: ٢٠ ـ ٢٨.

سامي خليل محمد. **التكاليف واتخاذ القرارات الادار ية.** القاهرة، المعهد القومي للادارة العليا، ١٩٧٢. ٤٣ ص. (سلسلة الدراسات ـ ٦٢).

السعيد السيد شلبي. «الاسلوب العلمي لا تخاذ القرارت». **المدير العر بي،** ع ٥٠، يناير ١٩٧٥: ٤٢ ـ ٥٠.

---

* معهد الادارة العامة بالر ياض.

سمير حسين. «المنهج العلمي في اتخاذ قرارات التسويق». **المدير العربي**، ع ٣٤، يوليو ١٩٧١: ٦١ ـ ٦٦.

عبد الهادى قريطم. «العملية الادارية واتخاذ القرارات». **التنمية الصناعية العربية**، ع ٢٢، ابريل ١٩٧٥: ١١ ـ ٣٠.

على السلمي. **اتخاذ القرارات الادارية**. القاهرة، المنظمة العربية للعلوم الادارية ـ ٣١، ١٩٧٠. ٥٩ ص.

علي يحيى محمود مصطفى. «اتخاذ القرارات في ظروف عدم التأكد: شجرة القرارات». **التنمية الصناعية العربية**، ع ٢٢، ابريل ١٩٧٥: ٣١ ـ ٤٣.

عوض عبد الله العنزى. **سحب القرارات الادارية في المملكة العربية السعودية**. (بحث مقدم لنيل دبلوم دراسات الانظمة). الرياض، معهد الادارة العامة، د. ت. ٧٦ص.

فؤاد محمد القاضي. «الاداره بالمعلومات واتخاذ القرارت». **المدير العربي**، ع ٦٢، يناير ١٩٧٨: ٣٤ ـ ٣٧.

محمد حسن عمر. «اتخاذ القرارات على اساس احصائي». **الادارة العامة**، ع ١١، محرم ١٣٩١: ٥٤ ـ ٦١.

محمد حسن ياسين، وابراهيم درويش. **المشكلة الادارية وصناعة القرار**. القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤. ٣٠١ ص.

محمد سعيد احمد. **استراتيجيات اتخاذ القرارات في الاداره المالية**. القاهرة، المنظمة العربية للعلوم الادارية ـ ١٩٣، د. ت ٦٢ ص.

محمد سعيد احمد (مترجم) ومحمد حامد ابراهيم (مترجم). **مقومات اتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية**.. القاهرة، المنظمة العربية للعلوم الادارية، تموز ١٩٧٦. ١٢٦ ص. (سلسلة الفكر الادارى المعاصر ـ ٣).

محمد صلاح الدين صدقي. **دور الادوات الاحصائية والرياضية في اتخاذ**

القرارات الادارية. القاهرة، المنظمة العربية للعلوم الادارية - ٨٦، ١٩٧٠ - ٦٧ ص.

محمود بن عبدالله المطرودى. **العيوب الشكلية للقرار الادارى. (بحث مقدم لنيل دبلوم دراسات الانظمة).** الرياض، معهد الادارة العامة، ١٩٧٣. ٥١ ص.

مقومات التنمية الادارية
الأنظمة والقوانين

ابراهيم درويش. «الاتجاهات الحديثة في تحقيق المسئولية الادارية». **مجلة العلوم الادارية،** س ١٧، ع ١، ابريل ١٩٧٥: ٧ ـ ٢٧.
ابراهيم هميمي. **أنظمة العمل وتصميم النماذج المستنديه.** القاهرة، المنظمة العربية للعلوم الادارية ـ ٢١٤، حزيران ١٩٧٧: ٤٥ ص.

اهاب اسماعيل. «اثر تشابه تطبيقات سياسة الحماية العمالية في توحيد تشريعات العمل العربية». **مجلة القانون والاقتصاد** ـ القاهرة، س ٤٧، ع ١، ٢ مارس ـ يونيو ١٩٧٧: ١ ـ ٢١٢.

بكر القباني. العرف كمصدر للقانون الاداري. القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٦. ٨٨ص.

سعاد الشرقاوي. **المسئولية الادارية.** القاهرة، دار المعارف، ١٩٧١. ١٧٢ ص.

«القانون الادارى في دول الخليج العربي: تنظيم الاداره العامه وعمالها وقراراتها، دراسه مقارنة **«مجلة القانون والاقتصاد».** القاهرة، س ٤٦، ع ١، ٢، مارس ـ يونيو ١٩٧٦: ١٨٣ ـ ٢٣٤.

سعيد عبد المنعم الحكيم. **الرقابة على أعمال الإدارة في التشريعة الاسلامية والنظم المعاصرة.** القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٧٦. ٧٤٨ ص.

شفيق امام. **نظام العاملين في الحكومة والقطاع العام.** ط٢. القاهرة، مطبعة حسان، ١٩٧٧. ٤٨٦ ص.

طعيمه الجرف. **القانون الاداري: دراسه مقارنة في تنظيم ونشاط الادارة العامة.** القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٧٠. ٤٨٨ ص.

عبد الرحمن بن عثمان المنيعي. **تطور التشريع الوظيفي في المملكة العربية السعودية.** (بحث مقدم لنيل دبلوم دراسات الانظمة). الرياض، معهد الإدارة، د. ت. ٩٦ ص.

عبد السلام محمود ابو قحف. «التكنولوجيا والهيكل التنظيمي: عرض لنتائج بعض الدراسات التجريبية». **المدير العربي، ع ٦٢، يناير ١٩٧٨: ٥٢ ــ ٥٨.**

عبد العزيز عبد الله السالم. نظرية الظروف الطارئة في مجال العقود الادارية ومدى الاخذ بها في المملكة العربية السعودية. (بحث مقدم لنيل دبلوم دراسات الانظمة). الرياض، معهد الادارة العامة، ١٣٩٣. ٨٤ ص.

عبد الفتاح حسن. **التفويض في القانون الاداري وعلم الادارة العامة.** القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٠. ٢٥٥ ص.

عبدالله عباد الحربي العمرى. **الضبط الاداري (بحث مقدم لنيل دبلوم دراسات الانظمة).** الرياض، معهد الادارة العامة، ١٣٩٨. ٨١ ص.

عواد عيد سويلم العطوى. **الاستقالة من الوظيفة العامة حسب التشريع السعودى** (بحث مقدم لنيل دبلوم دراسات الانظمة). الرياض، معهد الادارة العامة، ١٣٩٥. ٦٥ص.

فوزى حبيش. «التفويض». **مجلة السودان للادارة والتنمية،** مج ١٢، ١٩٧٨: ٤٨ ــ ٥٣.

محمد السيد محمد الدماصي. «الجانب السلوكي بين الادارة العامة والقانون الاداري». **مجلة العلوم الادارية، س ١٧، ع ٣، ديسمبر ١٩٧٥: ٧ ــ ٣١.**

محمد عبد المنعم خميس. «**الرقابة الادارية مفهومها وأبعادها». الادارة،** ع ٣، يناير ١٩٧٣: ٥٣ ــ ٦٢.

محمد مختار محمد عثمان. **الجريمة التأديبية بين القانون الاداري وعلم الادارة العامة: دارسة المقارنة.** القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٧٣: ٤٧٦ ص.

مصطفى كمال وصفي. «حول سلطة الادارة في تعديل شروط العقد الاداري بارادتها المنفردة». **مجلة العلوم الادارية**، س ١٣، ع ١، ابريل ١٩٧١: ١٤٣ ـ ١٦٢.

العلاقات الانسانية

احمد محمد ابو زيد. **العلاقات الانسانية وسيكولوجية التوافق في مجال العمل والادارة.** القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٠: ٣٥٩ص.

زيدان عبد الباقي. «الجوانب الانسانية في ادارة القوى البشرية». **الادارة**، مج ١٠، ع ٤، ابريل ١٩٧٨: ٢١ ـ ٤٦.

صالح الشبكشي. «تدريس العلاقات الانسانية عن طريق الأفلام السينمائية: بحث علمي لهذه الوسيلة». **الادارة العامة**، ع ١٢، جمادى الاخرة ١٣٩١: ١٧ ـ ٣١.

العلاقات الانسانية. الرياض، معهد الادارة العامة، د. ت. ١٠٧ص.

«العلاقات الانسانية اهم عنصر في عناصر الادارة». **الاداره العامة**، ع ٢، شوال ١٣٨٣: ٧٠ ـ ٧٦.

العلاقات الانسانية في الادارة. القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٦٩: ٤٠٢ص.

«العلاقات الانسانية في الاشراف». **الادارة العامة**، ع ٥، رمضان ١٣٨٦: ٢٢ ـ ٣٣.

صلاح الدين جوهر. «علامات على طريق العلاقات الانسانية في الادارة: عرض لأهم نتائج بحث ميداني». **الادارة، ع ١، يوليو ١٩٧٥: ٣٧ ـ ٥٠.**

عبدالله محمد الحسن. «ماذا بعد مدرسة العلاقات الانسانية». **مجلة السودان للادارة والتنمية**، مج ٩، ١٩٧٤: ٧ ـ ١١.

علي السلمي. «دور العلاقات الانسانية في احداث التغير الادارى». **الادارة، ع ١،** يوليو ١٩٧٥: ٢١ ـ ٣٦.

على السلمي. **السلوك الانساني في الادارة.** القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٢. ٣٢٧ص.

علي علام. «نظرة الادارة الحديثة للعلاقات الانسانية». **الادارة،** مج ٨، ع ٤، ابريل ١٩٧٦: ٧٢ ـ ٧٧.

علي محمد عبد الوهاب. **السلوك الانساني في الادارة.** ط ٢. القاهرة، مكتبة عين شمس، ١٩٧٥. ٢٦٠ص

العلاقات الانسانية: النظرية والتطبيق. القاهرة، المنظمة العربية للعلوم الادارية، ١٩٧٠. ٥٠ ص.

«العلاقات الانسانية في الادارة». **المجلة العربية للادارة،** س ١، ع ٢، ابريل ١٩٧٧: ١١ ـ ١٧.

فاروق محتسب. **العلاقات الانسانية.** الرياض، معهد الادارة العامة، د. ت. ١٣ص.

كيف تتعامل مع رؤسائك؟. القاهرة، مكتبة عين شمس، ١٩٧٦. ٢٠٠ ص.

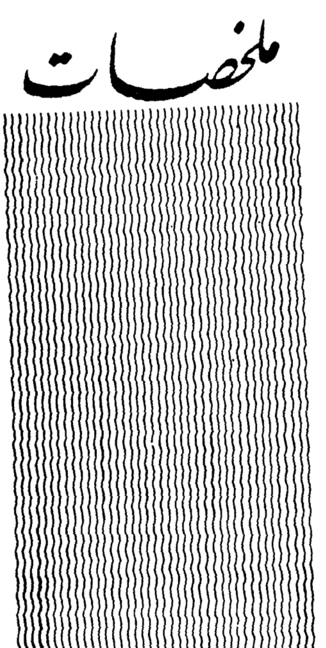
فتوح محمود ابو العزم. «الاتصالات والعلاقات الانسانية». **الادارة العامة،** ع ١٧، ربيع ثاني ١٣٩٥: ١٨٦ ـ ١٩٧.

محمد عبد المنعم خميس. «العلاقات الانسانية والسلوك الاجتماعي وأثرها في الادارة». **المجلة العربية للادارة،** مج ٢، ع ٣، تموز ١٩٧٨: ٢٥ ـ ٣٩.

محمد ماهر عليش. **العلاقات الانسانية في الصناعة.** القاهرة، مكتبة عين شمس، د. ت. ٤١٦ ص.

ولنجز، ديفيد. عرض صالح الشبكشي. **«العامل الانساني في الادارة»** ع ١٠، جمادى الأول ١٣٩٠: ٨٦ ـ ٨٩.

ملخصات



«تطور السوق المالية في الاردن»

د. احمد عيسى

○ يهدف هذا البحث الى دراسة السوق المالية الاردنية وذلك بالنظر الى تركيبها وتطورها والامكانات المتاحة لها. وكمقدمة لهذا البحث، نستعرض خصائص ومنفعة السوق المالية النشطة، الشروط الاساسية اللازمة لخلق مثل هذا السوق بالاضافة الى توفير لمحة عامة مختصرة عن وضع الاقتصاد الاردني والمشاكل التي تواجهه.

شهدت الاردن خلال ربع القرن المنصرم نمواً اقتصادياً سريعاً، وقد رافق هذا النمو السريع تقدم ملحوظ في هيكله المالي. فقد تطورت السوق المالية الاردنية من مصرفين تجاريين فقط في اوائل الخمسينات لتضم شبكة تشمل بنكا مركزياً، ١٢ مصرفاً تجارياً ، ستة مصارف متخصصة وخمسة شركات تأمين، وسوق اسهم منظم.

بالاضافة الى ذلك فقد اصبح المستثمر الاردني يتمتع بعدد متزايد من الاصول المالية انعدم وجودها في اوائل الستينات.
ويرجع هذا التقدم السريع في تطور بنيان السوق المالية في الاردن الى حد كبير الى الدور القيادي والتخطيط المنتظم التي اتخذته السلطات الاردنية. فقد رأت الاخيرة ان نمو السوق المالية سيساعدها في تخفيف مشكلة البلد الزراعية، في توسيع قاعدته الصناعية، ومن ثم في معالجة الازمة السكانية.

وبالرغم من اهمية هذه التطورات، فالسوق المالية في الاردن لا تزال في مهد حداثتها. فالبنوك التجارية التي تشكل جوهر هذه السوق لا تزال تنتهج سياسة ائتمانية واستثمارية تقليدية تتمثل في حفاظها على مستوى عال من السيولة، وفي تركيزها على تمويل التجارة، وفي موقفها السلبي بالنسبة لتشجيع وتجميع الادخار المحلي واستثماره في مشاريع طويلة الأجل. بالاضافة الى ذلك، فان اهمية النقد المتداول لدى الجمهور بالنسبة لعرض النقد وبالنسبة لحجم الانتاج القومي الاجمالي لا تزال كبيرة دلالة على تخلف السوق المالية في الاردن.

بعد الانتهاء من بحث خصائص السوق الاردني المالية بوجه عام. نستعرض بصورة اخص تطور ونمو سوق السندات والاسهم. اما بالنسبة للسندات فلم يبدأ التداول فيها حتى مطلع السبعينات وبعد أن اقرت السلطات الاردنية القوانين والتشريعات اللازمة لتستهيل هذا التداول. وبقرارها التاريخي هذا، اتاحت الحكومة للمستثمر الاردني ولأول مرة بديل استثماري محلي جديد يتميز عن البدائل التقليدية الاخرى كالاسهم والعقارات. اضافة الى ذلك، فقد مهدت الطريق

امام تطور سوق مالية ثانو ية، تعتبر نقطة اساسية لارتقاء وتطو ير السوق المالية الزمنية.

بدأ التداول في الاسهم قبل بدايته في السندات، وقد اخذ حجم هذا التبادل بالتزايد تدر يجياً مع اتساع قاعدة الاردن الاقتصادية وانتشار الشركة المساهمة كأداة لتنظيم العمل. وكان احدث التطورات في تار يخ الاردن المالي هو خلق «سوق عمان المالي» و بالرغم من صغر حجمه وحداثته، الا انه خطوة في الا تجاه الصحيح، فلن يقتصر نفعه على تسهيل التكامل المالي في الاردن فحسب، بل سيساعد ايضاً في الاسراع بالتكامل المالي الاقليمي.

■ ■ ■

الاغتراب وتفسيراته المتعددة الابعاد

د. نوال الصايغ

لقد زاد اهتمام العلماء الاجتماعيون والانسانيون حديثا في دراسة الاغتراب وزاد معه بالتالي الاهتمام بتفسير معانيه المتعددة الابعاد. غير ان تلك المعاني بمختلف ابعادها خلت من تعريف شامل يجمعها في اطار واحد. وقد جاءت هذه الدراسة هادفة الى:

اولا: ايجاد تعريف موحد شامل لمعاني الاغتراب المتعددة الابعاد ممثلة في ان الاغتراب عبارة عن تجربة يعيشها الفرد و يعبر عنها في انماط مختلفة وفق عملية فكرية واحدة جوهرها وعي الذات من الغير، مع الاعتبار أن الغير يمكن ان يكون فردا او جماعة، مؤسسة او مجتمعا، مادة او روحا. وان ما يميز معاني الاغتراب العديدةهو نوعية الغير ونمط الوعي به.

ثانيا: لقد جاء البحث في هدفه الثاني محاولا تطبيق تعريفنا للاغتراب على سبعة معاني مقترحة وتشمل الشعور بالابتعاد، بالقلق، بفقدان الانسانية، بفقدان القوة، بالعزلة، بالاضطراب، و بالعيب مستعينا في تحليله بمآ ورد من مفهوم لمعاني الاغتراب هذه ضمن نظريات المفكرين مثل هيجل وما ركس وروسو ودوركايم وميرتون وسارتر وغيرهم.

ثالثا: يؤكد هذا البحث ان المفهوم المتكامل لمعنى الاغتراب لا يعني تعريفه فقط بل ايضاً عملية فهمه اي: ما هو الاغتراب وكيفية معرفتنا به؟

المنهج الديلكتيكى عند ابن خلدون وكارل ماركس

فؤاد البعلي و ج . براين برايس

ينظر علم الاجتماع المعاصر الى المنهج التجر يبي، الممثل في المدرسة الوضعية المحدثة، على انه الاساس الصحيح فى تكو ين النظر يات الاجتماعية، ولكنه ينظر الى المنهج الديلكتيكى على انه منهج ميتا فيز يقى غير علمى. غير ان الواقع ير ينا ان بالامكان اعتبار الديلكتيكية منهجا تجر يبيا، لأنها تعميم مستمد من الشواهد التأر يخية والتجر بة. وهذا ما يدعو البعض الى تسميتها بالديلكتيكية التجر يبية. نجد مثل هذا النوع من الديلكتيكية في كتابات كارل ماركس وابن خلدون. لقد رفض ماركس طر يقة هيغل في البحث التى تعتمد على التخمين واستبدلها الى حد كبير بمادية فو ير باخ المستمدة من المشاهدة والوقائع. كما أن ابن خلدون انتقد الفلسفة المبنية على التجر يد والتخمين فقط وأفرد فصلا كاملا لذلك في كتابه المقدمة. ان كتابات ماركس وابن خلدون تعتمد على تحليل القاعدة المادية للمجتمع وعلى التفاعل بين هذه القاعدة والعوامل غير الاقتصادية (كالعصبية) المرتبطة بمفهوم التغير والتناقض في المجتمع.

ان اهتمام ماركس وابن خلدون بالتغير الاجتماعي يعنى ان المنهج الديلكتيكي يتجنب مشاكل المدرسة (الاتجاهات) الوظيفية التى تعتمد على مفهوم تجانس اجتماعي لايتعرض الى تغيرات جذر ية.

لقد استخدم ماركس وابن خلدون المنهج الديلكتيكى بنجاح كبير. ونحن نعتقد ان بامكان العلوم الاجتماعية ان تنتفع كثيرا من استخدام هذه المنهج (بعد تنقيحه) للتوصل الى نظر يات اجتماعية تمثل واقع مجتمعاتنا الحالية المتغيرة.

The Bureaucratization of The Political Process

A. Rashad

The purpose of this essay is to illustrate the dimensions of the bureaucratization of the Political process especially in developing countries.

The analysis of the relationships between bureaucratization and the political process in these countries requires a study of political culture, input-institutions, such as political parties and interest groups, and output-institutions which include the military and civil bureaucracy. Political culture constitutes the psychological and attitudinal context surrounding the political process. In the new states, it is difficult to state that effective political parties and interest groups, such as unions, syndicates or associations based on professional or class solidarity exist. Instead, the political process has been carried out through both informal groupings based on personal relations, and bureaucracy, whereas the military adopts antipolitical view and tries to transform political roles into administrative ones.

Family Interaction as a Differential Dimension in a Scheme for the Psychological Evaluation of Handicapped Children

F. Abdul-Rahim

Iscoe and Payne (1972) suggest that children may differ from what is considered "normal" along several basic dimentions: physical, adjustment, and educational status. Each of these dimensions is further divided into three sub-components that allow for measurement. The adjustment components include: peer acceptance, family interaction, and self-esteem.

The present study can be viewed as an imperical verification of family interaction as a differential dimension between normal and handicapped children.

The "Family"

The "Family Environment Scale" was applied on a group of 60 families of handicapped children. The results were statistically compared with the normative group of the scale which included 110 families of normal children.

The results of the study show statistically significant differences in family interaction between normal and handicapped individuals in cohesion and expressiveness in family relations. In personal development within the family, differences are found between the two groups in: independence, active recreational orientation, and moral-religious emphasis. Also, there are statistically significant differences between the two groups of families in the degree of control exercised on the part of family members. No differences are found between the sub groups of handicapped children.

One can conclude from the previous results that family interaction is a differential dimension between non-handicapped and handicaped children. Therefore, family interaction should be given consideration in any program for the psychological evaluation of handicapped persons.

Mass Communication and Stereotypes

Sohair Barakat

Recent developments in mass communication media have resulted in the increasing involvement of people in local as well as in world affairs and events. Consequently people often have to express their opinions or formulate judgements about issues and events of which their knowledge may be fragmented and/or grossly incomplete. The opinions and judgements expressed are then based on the person's own impressions, in the light of his own experience, or on the images of the world that might be popularly held in his society at that time.; i.e. stereotypes.

The purpose of this study is threefold:

First, to explore the ways in which stereotypes are formed, discuss their major characteristcs, and evaluate their role in mass communication.

Second, to define the role mass media in turn play in creating, maintaining, and/or modifying stereotypes, and hence in forming, shaping, and changing attitudes and goals in society.

Third, to discuss some aspects of the role stereotypes play in international communication and hence in international relations.

The study is analytical-expository, and deals with the concept of stereotypes primarily from the viewpoint of mass communication. Further cross-disciplinary research is needed.

The Position of Women In Yemeni Society

S. Naji

The study is divided into two parts, the first one deals mainly with the position of women in the society of 'Natural' Yemen from the ancient time of the queen of Sheba until the occurence of the two modern Revolutions in North and South Yemen in 1962 and 1963 respectively. Among the subjects covered in part one of this study are: women's autonomy in certain areas and limitations to their freedom in others; women's treatment as slaves and commodity; Kafaah marriage; early marriage; polygamy; bride-price: brides as an economic asset in rural areas: oppressive wedding night customs. The emigration of men and its psychological influence on women, and finally the new economic roles of women as a result of male emigration.

The second part of the study covers the begining of Reform Movement in Aden; the effect of the Yemeni revolutions on the position of,women and in particular, the emancipation of women in Democratic Yemen as embodied in the Constitution 1970 and the 1974 Family Law, pointing out the more interesting provisions in the law, such as for example article (9) where a marriage may not be concluded where the difference in ages is more than 20 years: and art. (11) which provides that the permission of the court in required before a second marriage may be concluded; or art. (25) Which abolishes extra-judicial tataq and provides that disolution of a marriage must be judicial; or art. (29) which states that either spouse may petition for disolution of the marriage, or (b and) which entitles a wife to petition for a judicial decree of dissolution.

قواعد وأسس النشر بالمجلة

مع بداية العام الاكاديمي ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦، قررت هيئة التحرير المشرفة عندئذ على «مجلة العلوم الاجتماعية»، الصادرة عن كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة الكويت، ان الوقت قد حان لقيام المجلة بانطلاقة جديدة بعد ان نجحت الهيئات السابقة طوال الاعوام الثلاثة الماضية، في ارساء القواعد اللازمة لمثل هذه الانطلاقة . والان ـ وبعد مضي اكثر من عامين على الانطلاقة الجديدة ـ ارتأت الجهات المسؤولة عن المجلة تطوير قواعد وأسس النشر بحيث تأخذ بعين الاعتبار الامور التالية :

الشخصية الداخلية للمجلة :

١ . تطمح المجلة لان تكون منبرا بارزا من منابر الاكاديميين العرب . وفي هذا المجال، لابد من تعزيز نجاح هذا الجانب ودفع المجلة اكثر فاكثر باتجاه فتحها امام المساهمات الوافدة من جميع أرجاء الوطن العربي وخارجه تتأكد هويتها كمجلة عربية .

٢ . ترغب «المجلة» في ان تتخصص في الابحاث (باللغتين العربية والانجليزية) المهتمة بالصروح النظرية والتطبيقية في كافة حقول العلوم الاجتماعية(ابتكارا وعرضا ونقدا) . وفي هذا المجال، لابد من التشدد في قصر نشر الابحاث على تلك التي لا لبس ولا غموض حول كونها تعالج جانبا أو اكثر من الجوانب المتصلة بالعلوم الاجتماعية . وبعبارة اكثر تحديدا، تقتصر الابحاث على تلك التي تعالج شؤونا ضمن واحد أو اكثر من حقول الاقتصاد، والسياسة، وعلم الاجتماع، وعلم النفس، والانثروبولوجيا . كذلك . فان «المجلة» مهتمة، في الوقت ذاته، في نشر الابحاث التي ترى انها ذات علاقة قوية بالعلوم الاجتماعية على الرغم من كون اختصاص مؤلفها يقع خارج الدوائر الخمس المشار اليها اعلاه .

١ . الابحاث والدراسات : الشروط والاجراءات

١ . ترحب المجلة بنشر الابحاث الجيدة المبتكرة ذات الصلة باي من حقول العلوم الاجتماعية (كما هي محددة اعلاه) والتي تهدف الى احداث اضافات جديدة في هذه الفروع المختلفة .

وتقبل الابحاث باللغتين العربية والانجليزية على ان يكون حجم البحث بحدود (٢٠) صفحة مطبوعة من الحجم العادي (٤٠٠٠) كلمة، وذلك عدا الحواشي اللازمة التي يرجى أن تتم كتابتها في صفحات منفصلة في نهاية البحث .

اما الابحاث التي تعد لالقائها ضمن المواسم الثقافية للجامعات ومراكز البحث المختلفة، داخل الكويت أو خارجها، فيجب الا ترسل للنشر الا بعد أن تتم مناقشتها، وبالتالي بعد ان تعاد عملية كتابتها لتتناسب طريقة عرضها مع الاطار العام للبحوث العلمية التي تقوم المجلة بنشرها .

٢ . وكي يمكن للمجلة ان تعتبر البحث المقدم اليها مرشحا للنشر، يؤمل ان يراعى واضع البحث الملاحظات التالية:

أ .اعتماد الاصول العلمية في اعداد وكتابة البحث .

ب .الا يكون قد سبق نشره .

ج .أن تزود المجلة بثلاث نسخ من الدراسة المراد نشرها، علاوة على خلاصة بحدود صفحة واحدة لموضوع الدراسة باللغة الانجليزية ان كان البحث بالعربية، وبالعربية ان كان البحث باللغة الانجليزية .

د .تضمين غطاء عنوان البحث باقل عدد ممكن من الكلمات أضافة الى اسم المؤلف واسم المعهد العلمي الذي ينتمي اليه. ويرجى أن يكتب في صفحة منفصلة المزيد من المعلومات المؤلف، وبخاصة القسم الذي يعمل فيه، وعنوانه الكامل.

٣ . ترسل الابحاث معنونة الى رئيس التحرير، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، ص.ب ٥٤٨٦.

٤ . وبعد ان تصل الابحاث الى سكرتارية التحرير يتم عرضها ـ على نحو سري ـ على محكمين (أو اكثر) من المختصين الذين تختارهم هيئة التحرير سنويا .

٥ . وفي خطوة لاحقة، تقوم سكرتارية التحرير بتبليغ اصحاب الابحاث المقدمة براي المحكمين بخصوص تلك الدراسات، وذلك ضمن الترتيبات التالية:

أ .يبلغ اصحاب الابحاث التي تقبل (بعد موافقة محكمين اثنين) بموافقة هيئة التحرير على نشرها، واذا ما تعذر اتفاق المحكمين على مستوى البحث، تحول الدراسة الى مستشار ثالث لترجيح واحد من الرأيين .

ب -اما الابحاث التي يرى مستشارو التحرير وجوب اجراء بعض التعديلات عليها او الاضافات اليها قبل نشرها، فستعاد الى اصحابها مع الملاحظات المحددة كي يعمل على اعدادها نهائيا للنشر.

ج -وفي حالة استحالة نشر بعض الابحاث في المجلة بسبب بعدها عن المواضيع التي تعالجها المجلة، أو بسبب عدم صلاحيتها للنشر من النواحي الفنية، أو غير ذلك من الأسباب، فان سكرتارية المجلة ستقوم بتبليغ اصحابها.

٦ . الابحاث التي تصل الى المجلة لا ترد الى اصحابها.

٧ . تبلغ سكرتارية التحرير اصحاب الابحاث عن استلامها لابحاثهم خلال اسبوع من تاريخ الاستلام، وتبلغهم عن قرارها حول صلاحية البحث للنشر او عدمه خلال مدة لا تتجاوز الثلاثة اشهر.

٨ . يتوجب على صاحب البحث، في حالة قيامه بعرض دراسته المعينة على مجلات علمية اخرى للنشر، أن يقوم بتبليغ سكرتارية تحرير المجلة بذلك. وفي حالة حصول جهة أخرى على حق النشر، دون علم «مجلة العلوم الاجتماعية»، فأن المجلة سوف تعتذر عن قبول اية أبحاث اخرى في المستقبل من صاحب البحث.

٩ . يبلغ أصحاب الابحاث المجازة للنشر بمواعيد نشرها عندما يحين الوقت المناسب. و يراعى في أولويات النشر الاعتبارات التالية:

أ -تاريخ أستلام سكرتارية التحرير للدراسة المعينة .

ب -طبيعة الموضوع الذي تعالجه، ذلك ان من سياسة«المجلة» عدم نشر بحثين فيحقل واحد في العدد ذاته.

ج -مصدر البحث، ذلك ان من سياسة «المجلة» تحقيق توازن بحيث تنشر لاكبر عدد ممكن من الاقطار في العدد الواحد.

١٠ . تؤول كافة الحقوق المترتبة على النشر الى ملكية المجلة.

١١ . تدفع المجلة لاصحاب الابحاث التي تقبل للنشر مكافأة مالية رمزية مقدارها(٦٠) ستين دينارا كويتيا.

ب -مراجعة الكتب:

وبالاضافة الى نشر الابحاث العلمية المختلفة، تقوم «مجلة العلوم الاجتماعية» بنشر مراجعات ونقد لبعض الكتب التي تعالج مواضيع تقع ضمن اهتماماتها. و يراعى في هذا المجال الالتزام بالقواعد التالية:

١ . ان تكون الكتب المنوي مراجعتها حديثة النشر أي صادرة بعد العام ١٩٧٠، او تقترحها المجلة وهيئة التحرير للمراجعة.

٢ . أن لا تنشر المراجعة في اية مجلة اخرى.

٣ . أن يكون حجم النقد والمراجعة بحدود ٥ صفحات فولسكاب والا يتجاوز (١٠٠٠) كلمة الا في حالات خاصة يتعذر معها الايجاز ضمن هذه الحدود وفي هذا المجال، يفضل تقسيم العرض والنقد، بشكل مباشر أو ضمني، الى ثلاثة اقسام تشتمل على مقدمة ومتن وأستنتاج.

٤ . أن يرسل منها ثلاث نسخ.

٥ . أن تحوي الصفحة الاولى عنوان الكتاب الدقيق، واسم المؤلف، ودار النشر، وتاريخه، مع ذكر عدد صفحات الكتاب، وثمنه ان امكن. وفي حال نشر الكتب في الاصل بلغة غير العربية، يكتب عنوان واسم المؤلف ودار النشر وعنوانها والتاريخ بلغة النشر الاصلية ذاتها.

٦ . تدفع «مجلة العلوم الاجتماعية» لكل باحث يقوم بعرض احد الكتب التي تقرها المجلة مكافأة مالية رمزية مقدرها (٢٠) دينارا كويتيا، علاوة على نسختين مجانيتين من العدد الذي نشرت فيه المراجعة.

ج -ندوة العدد:

وايمانا من هيئة تحرير المجلة بان ثمة مواضيع، هي في صلب العلوم الاجتماعية، لا يمكن معالجتها في نحو فعال الا عبر التحاور وتعارض الاراء والاجتهادات وادراكا منها لضرورة زيادة التفاعل بين الزملاء الاكاديميين العرب الذين حال دون تفاعلهم في الماضي عوامل وظروف عديدة، ستفتح المجلة صفحاتها لنشر محاضر حوار وندوات علمية ضيقة (بحدود ٥ اشخاص) تعالج مواضيع حساسة في العلوم الاجتماعية، على ان تكون هذه الندوات معقودة بناء على موافقة المجلة. وفي هذا المجال، ترحب هيئة التحرير باية اقتراحات شبه تفصيلية حول مواضيع مناسبة للحوار. ومما يجدر ذكره ان المجلة ستدفع مكافأة رمزية لكل مساهم في الندوة قدرها (٣٠) دينارا كويتيا باستثناء منظم ومحرر الندوة الذي يتقاضى (٦٠) ستين دينارا كويتيا.

د - التقارير العلمية:

ومتابعة منها للمنتديات والحلقات العلمية في الوطن العربي وخارجه، تقدم المجلة مكافاة مالية رمزية قدرها (٢٠) دينارا كويتيا لكل تقرير علمي خاص يغطي بشكل شامل ومنظم اخبار وتنظيم وابحاث ونتائج المؤتمرات العلمية وغيرها من مجالات النشاطات الاكاديمية دون ان يتجاوز ذلك (١٥٠٠) كلمة.

هـ - دليل الجامعات:

تقوم المجلة بنشر مايرد اليها من اخبار علمية تتعلق بالجامعات ومعاهد البحث العربية وما تقوم به تلك المؤسسات العلمية من استحداث وتغييرات في نظم التدريس او شؤون البحث العلمي او فروع التخصص المختلفة. هذا وقد باشرت سكرتارية التحرير بتوجيه الدعوة الى الجامعات العربية المختلفة بتقديم شبه مطولة عن نشاة وتطور وآفاق النشاط في هذه الجامعات.

قاموس الترجمة والتعريب:

تشجع المجلة الباحثين العرب على القيام بترجمة وتعريب المصطلحات العلمية في الحقول المختلفة للعلوم الاجتماعية، وترحب بنشرها على صفحاتها كي تتطور اللغة الاكاديمية، شيئا فشيئا، نحو توحيد المصطلحات.

ع - مناقشات:

واخيرا، تفتح المجلة صفحاتها للمختصين لابداء آرائهم العلمية فيما ينشر من ابحاث في المجلة. وفي هذا المجال، ترحب المجلة بنشر كل مناقشة موضوعية للدراسات التي تظهر على صفحات الاعداد المختلفة.

■ ■ ■

c- Renumeration for an article accepted for publication will be 60 KD (approx. $180 US). In addition, the author will receive one copy of the issue and 10 extracts of his article.

d- Upon notification of the acceptance of an article, all rights of publications rest with the journal.

II. REVIEWS:

The Journal of the Social Sciences will also accept book reviews, with the provision that the titles be submitted for approval in advance. The following should be of assistance.

1- The book to be reviewed should be recent (not published earlier than 1970)

2- The review should not exceed 4 standard typed pages (1,000 words).

3- Two copies of the review should be submitted with a cover-page including the following information: exact title of the book, author's full name, date and place of publication, price, number of pages, reviewer's full name, name of the university or institute with which the reviewer is currently associated.

4- The reviewer will be notified as soon as possible of the suitability of his article.

5- The renumeration for a book review is 20 KD. ($ 60 US)

III. SPECIAL REPORTS:

Organizations and individuals are encouraged to inform the Journal of the Social Sciences of relevant conferences or seminars to be held in or out of Kuwait. Reports on such conferences may later be requested.

All articles, book reviews, and special reports should be addressed to:
Editor
Journal of the Social Sciences
P.O. Box 5486
Kuwait University
Kuwait.



KUWAIT UNIVERSITY

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

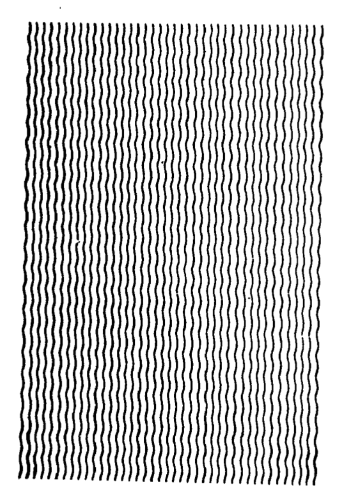
Regulations Governing Contributions

1. ARTICLES:

The Journal of the Social Sciences welcomes original articles of quality in any of the following fields: Anthropology, Economics, History, Linguistics, Political Science, Psychology, Public Administration, and Sociology. Articles submitted should be related to the stated specialization of the journal, namely, general systems and middle-range theories. Case studies will only be accepted if they are relevant to the development of theory. Articles may be submitted in either Arabic or English to be presented in the original or in translation. The following guidelines should be of help in submitting articles for publication:

1) Articles should not exceed 4,000 words (or twenty standard typed pages) excluding footnotes.
2) Two copies of the article should be submitted with a cover-page containing the following information: exact title of the article, full name of the author, and name of the university or institute with which the author is associated.
3) A separate sheet should be attached listing the following information academic achievements, previous publications, exact current address.
4) Scholars are requested not to submit articles that have been published previously. Studies to be included in upcoming seminars or conferences in or out of Kuwait are not to be submitted for publication before presentation and subsequent discussion and modification.
5) Publication procedures are as follows:
   - a- An article submitted to the managing editor will be forwarded to specialists in the appropriate field of specialization for consideration. The author will be notified within one week that it has been received and advised of its suitability for publication within eight weeks. (Copies of an article submitted for publication but not accepted will not be returned).
   - b- If modifications are needed, a copy of the article, with editorial suggestions, will be returned to the author for final revision.

فهرس المجلة



فهرس المجلة

اولا : المقالات العربية :

- د. سمير تناغو ، **الدول النامية وبعض مشاكل التمويل الانمائي** ، العدد الرابع / السنة الرابعة ، يناير ١٩٧٧ ، ص ٦٩–١٠٣ .

- د. عاطف أحمد ، **سوسيولوجيا المعرفة : الماهية والمنهج** ، العدد الرابع / السنة الرابعة، يناير ١٩٧٧ ، ص ٧–٢٠ .

- د. عمار بوحوش ، **ملاحظات حول النظرية والتطبيق في تجربة الاتحاد السوفياتي** ، العدد الرابع / السنة الرابعة ، يناير ١٩٧٧ — ص ٤١–٦٨ .

- د. محمد عيسى برهوم ، **مكانة المرأة الاجتماعية والطلاق في الاردن** ، العدد الاول / السنة الخامسة — ابريل ١٩٧٧ — ص ٧–٣٦ .

- د. حميد القيسي ، **الدور الجديد لشركات النفط في مجالات الطاقة البديلة** ، العدد الاول / السنة الخامسة — ابريل ١٩٧٧ — ص ٣٧–٦٢ .

- د. أسعد عبد الرحمن ، **ظاهرة الانقلابات العسكرية في ضوء نظرية النسق** ، العدد الاول / السنة الخامسة — ابريل ١٩٧٧ — ص ٦٣–٧٨ .

- د. محمد العوضي جلال الدين ، **السكان والتنمية : النظريات المختلفة وواقع العالم الثالث** ، العدد الاول / السنة الخامسة ، ابريل ١٩٧٧ — ص ٧٩–٧٠٢ .

- د. محمود محمد الحبيب ، **الفكر الاقتصادي في آراء ابن خلدون** ، العدد الثاني / السنة الخامسة — يوليو ١٩٧٧ — ص ٦–٢٧ .

- د. علي السلمي ، **نموذج نظري لاسلوب تخطيط الكفاءات الادارية في الكويت** ، العدد الثاني / السنة الخامسة — يوليو ١٩٧٧ — ص ٢٨–٥٢ .

- د. صالح الخصاونة ، **صيغ التعاون الاقتصادي العربي : اتفاقية التعاون الاقتصادي السوري — الاردني** ، العدد الثاني / السنة الخامسة — يوليو ١٩٧٧ — ص ٥٣–٦٨ .

- د. عبد الرسول سلمان ، **بعض المشاكل والحلول في التمويل الانمائي للاقطار النفطية** ، العدد الثاني / السنة الخامسة — يوليو ١٩٧٧ — ص ٦٩–٨٢ .

- د. عبد الله النفيسي ، **معالم الفكر السياسي الاسلامي** ، **العدد الثالث** / السنة الخامسة — أكتوبر ١٩٧٧ — ص ٦–٢٦ .

- د. عاطف أحمد فؤاد ، **في العلاقة بين علم الاجتماع والتاريخ** ، العدد الثالث / السنة الخامسة — أكتوبر ١٩٧٧ — ص ٢٧–٣٤ .

- د. علي عبد الرحيم ، **تكاليف التسويق : دراسة تحليلية انتقادية** — العدد الثالث / السنة الخامسة — أكتوبر ١٩٧٧ — ص ٣٥–٤٥ .

- د. مصطفى السعيد ، **التنمية الصناعية في جمهورية مصر العربية** ، العدد الثالث / السنة الخامسة — أكتوبر ١٩٧٧ — ص ٤٦–٦٦ .

- د. سليمان عطية ، **أسس تقييم المشروعات والبرامج في الدول النامية** ، العدد الثالث / السنة الخامسة — أكتوبر ١٩٧٧ — ص ٦٧–٨٨ .

— د. محي الدين توق ، **التكنولوجيا وتطوير نوعية التعليم في الوطن العربي — مدخل نظري** ، العدد الرابع / السنة الخامسة يناير ١٩٧٨ ، ص ٦—٢٦ .

— د. هناء خير الدين ، **اختبار قياسي لفعالية كل من قيد الادخار وقيد النقد الاجنبي على تنمية بعض الدول العربية** ، العدد الرابع / السنة الخامسة — يناير ١٩٧٨ ، ص ٢٧—٥٧ .

— د. اسحق القطب ، **استخدام المؤشرات في التنمية الاجتماعية** ، العدد الرابع / السنة الخامسة — يناير ١٩٧٨ — ص ٥٨—٧١ .

— د. صقر احمد صقر ، **الادخار واستراتيجية التنمية في مصر** ، العدد الرابع / السنة الخامسة — يناير ١٩٧٨ ، ص ٧٢—١٠٤ .

— د. عرفان شافعي ، **الصناعة التحويلية في العالم العربي ، تقييم لواقعها واهدافها** ، العدد الاول / السنة السادسة ، ابريل ١٩٧٨ — ص ٧—٣٨ .

— د. فرح السطنبولي ، **الاحياء القصديرية في المدن الشمال — افريقية** ، العدد الاول / السنة السادسة — ابريل ١٩٧٨ ، ص ٣٩—٥٨ .

— د. ناهد رمزي ، **المرأة والعمل العقلي : منظور سيكولوجي** ، العدد الاول / السنة السادسة ، ابريل ١٩٧٨ ، ص ٥٩—٧٤ .

— د. محمد عدنان النجار ، **مجموعات العمل والقيادات الجماعية** ، العدد الاول / السنة السادسة ، ابريل ١٩٧٨ ، ص ٧٥—٩١ .

— د. السيد محمد الحسيني ، **نحو فهم جديد لقضايا علم الاجتماع** ، العدد الثاني / السنة السادسة ، يوليو ١٩٧٨ ، ص ٧—٢٦ .

— د. اسكندر النجار ، **الدول النامية وتحديات التكنولوجيا** ، العدد الثاني / السنة السادسة ، يوليو ١٩٧٨ ، ص ٢٧—٤٤ .

— د. زيدان عبد الباقي ، **حول دوافع وبواعث السلوك الانساني** ، العدد الثاني / السنة السادسة ، يوليو ١٩٧٨ ، ص ٤٥—٦٢ .

— د. يحيى حداد ، **دراسة نقدية لنموذج التحديث واستخداماته في الدول النامية** ، العدد الثاني / السنة السادسة ، يوليو ١٩٧٨ ، ص ٦٦٢—٨٣ .

— د. عبد الله النفيسي ، **الجماعية في دولة الاسلام** ، العدد الثالث / السنة السادسة ، اكتوبر ١٩٧٨ ، ص ٧—٢٤ .

— د. صفوت فرج ، **الابداع والفصام** ، العدد الثالث / السنة السادسة ، أكتوبر ١٩٧٨ ، ص ٢٥—٥٠ .

— د. اسماعيل ياغي ، **العراق والقضية الفلسطينية** ، العدد الثالث / السنة السادسة ، اكتوبر ١٩٧٨ ، ص ٥١—١٠١ .

— د. محمد يوسف علوان ، **عدم المساواة في التنمية بين الدول والقانون الدولي** ، العدد الثالث / السنة السادسة ، أكتوبر ١٩٧٨ ، ص ١٠٢—١٢٨ .

— د. عبد الاله أبو عياش ، **تطور النظرية الجغرافية** ، العدد الثالث / السنة السادسة ، أكتوبر ١٩٧٨ ، ص ١٢٩—١٤٤ .

— د. كمال المنوفي ، **التنشئة السياسية في الادب السياسي المعاصر** ، العدد الرابع / السنة السادسة ، يناير ١٩٧٩ ، ص ٧—٢٨ .

— د. أحمد عبد الباسط ، **حول العلاقة الوظيفية بين التنشئة السياسية والتربية من خلال منظور التنمية الشاملة** ، العدد الرابع / السنة السادسة ، يناير ١٩٧٩ ، ص ٢٩—٤٣ .

— د. حامد الفقي ، د. تيسير ناشر ، جميل عبده ، **تقويم واقعي لاوضاع طفل ما قبل المدرسة الابتدائية بالكويت** ، العدد الرابع / السنة السادسة ، يناير ١٩٧٩ ، ص ٤٥—٦٧ .

— د. سبع أبو لبدة ، **مص الاصابع** ، العدد الرابع / السنة السادسة ، يناير ١٩٧٩ ، ص ٦٩—٨٤ .

— د. محمد الليبي ، **التنمية الاقتصادية في مصر : دراسة تحليلية** ، العدد الرابع / السنة السادسة ، يناير ١٩٧٩ ، ص ٨٥—٩٩ .

— د. حميد القيسي ، **نحو سياسة بترولية عربية مشتركة** ، العدد الاول / السنة السابعة ، ابريل ١٩٧٩ ، ص ٧—٣٦ .

— د. عبد الستار ابراهيم ، **التوجيه التربوي للمدمنين** ، العدد الاول / السنة السابعة ، ابريل ١٩٧٩ ، ص ٣٧—٦١ .

— د. عاطف أحمد فؤاد ، المؤرخ المصري **عبد الرحمن الجبرتي ، دراسة في سوسيولوجيا المعرفة** ، العدد الاول / السنة السابعة ، ابريل ١٩٧٩ ، ص ٦٣—٨٢ .

— د. سامي خصاونة ، **التخطيط التربوي والتنمية** ، العدد الاول / السنة السابعة ، ابريل ١٩٧٩ ، ص ٨٣—٩٤ .

— د. أمين محمود ، **نشأة النزعة الاستيطانية في الفكر اليهودي الغربي خلال القرن التاسع عشر** ، العدد الثاني / السنة السابعة ، يوليو ١٩٧٩ ، ص ٧—٣١ .

— د. سمير نعيم أحمد ، **التحديات الاجتماعية للتنمية والمشكلات الاجتماعية** ، العدد الثاني / السنة السابعة ، يوليو ١٩٧٩ ، ص ٣٣—٤٤ .

— د. بدرية العوضي ، **اتفاقيتا اطار العمل الصادرتان عن « كامب ديفيد » في ضوء القانون الدولي** ، العدد الثاني / السنة السابعة ، يوليو ١٩٧٩ ، ص ٤٥—٦٢ .

— د. عماد الجواهري ، **الحريم السلطاني ودوره في الحياة العامة ، من تاريخ الدولة العثمانية** ، العدد الثاني / السنة السابعة ، يوليو ١٩٧٩ ، ص ٦٣—٨٠ .

— د. عبد الله الاشعل، محكمة العدل الدولية في ضوء معالجتها لبعض النزاعات الدولية، العدد الثالث/ السنة السابعة ــ تشرين اول/ اكتوبر ١٩٧٩، ص ٧ ــ ٤٤

ـ د. اسكندر النجار، **نحو نظام نقدي دولي جديد**. العدد الثالث/ السنة السابعة ـ تشرين اول ـ اكتوبر ١٩٧٩، ص ٤٥ ـ ٨٤.
ـ د. فيصل مرار **مشاركة العاملين في الادارة**. العدد الثالث/ السنة السابعة ـ تشرين اول ـ اكتوبر ١٩٧٩، ص٨٥ ـ ١٢٣
ـ د. محمد السيد ابو النيل، **دراسة مقارنة في الاستجابة على اختبار الشخصية الاسقاطي الجمعي بين السعوديين وكل من المصريين والامريكيين**، العدد الثالث/ السنة السابعة ـ تشرين اول/ اكتوبر ١٩٧٩ ص ١٢٤ ـ ١٤٨.
ـ د. كمال المنوفي، **السياسة المقارنة: مناقشة لبعض القضايا النظرية والمنهجية**، العدد الرابع/ السنة السابعة ـ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠، ص ٧ ـ ٢٦.
ـ د. داود عبده، **نمو الطفل اللغوي وعلاقته بنموه الادراكي**، العدد الرابع/ السنة السابعة ـ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠، ص٢٧ ـ ٤٠.
ـ د. عواطف عبد الرحمن، **الخليج وقضاياه في الصحف المصرية قبل زيارة الرئيس السادات لاسرائيل** ـ العدد الرابع/ السنة السابعة ـ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠، ص٤١ ـ ٥٥.
ـ عبد ضمد الركابي، **الاصول التاريخية للموقف العربي من النظريات العرقية والطبقية**، العدد الرابع/ السنة السابعة ـ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠، ص٥٧ ـ ٧٦.

ثانيـا : نـدوات

ـ **ثبات او تغير صورة المجتمعات النامية في ادبيات العلوم الاجتماعية في الغرب** ، د. اسعد عبد الرحمن (تنظيم وتحرير) ، العدد الاول / السنة الرابعة ، ابريل ١٩٧٦ ، ص ٩١ـ١٠٦ط .

ـ **النظام الاقتصادي العالمي الجديد والعالم العربي** ، د. اسكندر النجار (تنظيم وتحرير) ، العدد الثاني / السنة الرابعة ، يوليو ١٩٧٦ ، ص ٦٢ـ١٢٤ .

ـ **مدى ملائمة وسائل وطرق البحث الغربية في العلوم الاجتماعية لظروف البيئة العربية** ، د. اسعد عبد الرحمن (تنظيم وتحرير) ، العدد الثالث / السنة الرابعة ، اكتوبر ١٩٧٦ ، ص ٥٥ـ٧١ .

ـ **حول النظرية والممارسة في الادارة البيروقراطية** ، د. محمد يوسف علوان (تنظيم وتحرير) العدد الرابع / السنة الرابعة ، يناير ١٩٧٧ ، ص ١٢٨ـ١٥٢ .

ـ **العالم الثالث والنظام الدولي الجديد** ، د. نبي الصدى (تنظيم وتحرير) ، العدد الاول / السنة الخامسة ، ابريل ١٩٧٧ ، ص ١٠٣ـ١٣٢ .

— **الصراع حول البحر الاحمر** ، د. عبد الله النفيسي (تنظيم وتحرير) العدد الثاني / السنة الخامسة ، يوليو ١٩٧٧ ، ص ٨٥—١٠٩ .

— **التحضر ومشكلاته في الوطن العربي** ، د. عبد الاله أبو عياش (تنظيم وتحرير) ، العدد الثالث ، السنة الخامسة ، أكتوبر ١٩٧٧ ، ص ٩١—١٠٦ .

— **ضرورات التنمية الادارية في البلدان العربية** ، د. محمد عدنان النجار (تنظيم وتحرير) ، العدد الرابع ، السنة الخامسة ، يناير ١٩٧٨ ، ص ١٠٧—١٣٤ .

— **أبعاد الهجرة الداخلية من الريف البادية الى المدن في الوطن العربي** ، واسحق القطب (تنظيم وتحرير) ، العدد الاول / السنة السادسة ، ابريل ١٩٧٨ ، ص ٩٥—١٢٠ .

— **مشكلة التخلف في الوطن العربي** ، د. عمار بوحوش (تنظيم وتحرير) ، العدد الثاني / السنة السادسة ، يوليو ١٩٧٨ ، ص ٨٥—٩٨ .

— **التربية والتنمية الاقتصادية — الاجتماعية** ، د. محي الدين توق (تنظيم وتحرير) — العدد الثالث / السنة السادسة — أكتوبر ١٩٧٨ ، ص ١٤٨—١٦١ .

— **التعاون الاقتصادي الخليجي** ، د. اسكندر النجار (تنظيم وتحرير) العدد الرابع / السنة السادسة — يناير ١٩٧٩ ، ص ١٠٤—١١٧ .

— **التغير الاجتماعي في الوطن العربي** ، د. كامل أبو جابر (تنظيم وتحرير) العدد الاول / السنة السابعة — ابريل ١٩٧٩ ، ص ١١٩—١٣٤ .

— **دول العالم الثالث** ، د. عامر الكبيسي (تنظيم وتحرير) العدد الثاني / السنة السابعة — يوليو ١٩٧٩

ـ التنمية وهجرة الكفاءات والقوانين المنظمة لها في البلاد العربية، د. اسحق القطب (تنظيم وتحرير) ــ العدد الثالث/ السنة السابعة، تشرين اول اكتوبر ١٩٧٩، ص ١٥٣ ــ ١٧٠.

ــدور الجامعات في العالم الثالث، د. احمد ظاهر (تنظيم وتحرير) ــ العدد الرابع/ السنة السابعة ــ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠ ــ ص ٨١ ــ ١٠٦.

❋❋❋

- **A. Bouhouch**

  Bureaucracy and its Impact on the Social Integration in the Arab World: *A Descriptive Analysis*, No. 4, Vol. 7, January 1980

- **S. Mahmoud**

  American Aid to Israel: *A Patron - Client Relationship*, No.4, Vol. 7, January 1980

- **Y Haddad**

  Ralf Dahrendorf, Talcott Parsons, and Beyond: *Toward a Theory of Structural Functional Change*, No. 4, Vol. 7, January 1980.



— H. Ayesh, *Information is a Form of Energy*, No. 3, Vol. VI, October 1978, pp. 228-247.

— W. Wahba, *Cost-Benefit Analysis Applied to Technology*, No. 4, Vol. VI, January 1979, pp. 229-240.

— J. Ismael, *Bureaucratization and Professionalization: The Division of Labor and Occupational Organization*, No. 4. Vol. VI, January 1979, pp. 209-228.

— A. Al-Ameen, *Business Cycles and the Emergence of Macroeconomics*, No. 4, Vol. VI, January 1979, pp. 186-207.

— S. Barakat, *Mass Communication Media in the Arab World: An Overview*, 1950-1976, No. 1, Vol. IIV, April 1979, pp. 1-36.

— M. Shuraydi, *Self Theory and the Wrangle over the Image of Man*, No. 1, Vol. IIV, April 1979, pp. 38-50.

— S. Ismail, *The Concept of Nature in Rousseau's Educational Theory*, No. 1, Vol. IIV, April 1979, pp. 52-59.

— H. Kheir El-Din, *Import Substitution in the Egyptian Manufacturing Industry*, No. 2, Vol. IIV, July 1979, pp. 1-27.

— M. Naji, *An Integrated Approach to Manpower Development in the Arab World*, No. 2, Vol. IIV, July 1979, pp. 28-5.5

— F. Sakri *The Material Base of Political Power in Ibn Khaldun*, No. 2, Vol. IIV, July 1979, pp. 57-72.

— E. H. Valsan, *An Essay on the Egyptian Experience in Development Administration, No. 3, Vol. 7, October 1979*

— W. G. Wahba, *Factor Prices and the Choice of Technology in Developing Countries*, No. 3, Vol. 7, October 1979.

— A. Al-Koubaisy, *Classical vs. Modern Organization Theories in Developing Countries*, No. 3, Vol. 7, October 1979.

— S. Abdullah, *Accounting as a Tool for Economic Development*, No. 2, Vol. V, July 1977, pp. 1-17.

— R. Mahayni, *Transport Strategies in Developing Countries*, No. 2, Vol. V, July 1977, pp. 18-27.

— 1. Farley & D. Kefgen, *Unity from Hostility ;A Critique of the Psychosocial Perspective on the Middle East*, No. 3, Vol. V, October 1977, pp. 1-10.

— S El-Hussaini, *Organizational Dynamics: A Comparative Study of Two Egyptian Industrial Organizations*, No. 3, Vol. V. October 1977, pp. 11-29.

— K. Naqeeb, *Social Strata Formation and Social Change in Kuwait*, No. 4, Vol. V, January 1978, pp. 236-271.

— Y. Haddad, *Mannheim's Concept of the "Detached Intellectual"*, No. 4, Vol. V, January 1978, pp. 221-235.

— W, Khadduri, *The Jews of Iraq in the Nineteenth Century: A Case Study of Social Harmony*, No. 4, Vol. V, January 1978, pp. 208-218.

— F. Saddy, *Inter-Regional Interaction: An Alternative Approach to the Study of International Relations*, No. 4, Vol. V, January 1978, pp. 192-207.

— W. Wahba, *Joint Ventures: Myth and Reality, No. ٤, Vol. VI, April* 1978, pp. 228-242.

— J. Prager, *Social Administration and Social Change*, No. 1, Vol. VI, April 1978, pp. 189-227.

— S. Magee, *Tarrif Preferences for Less Developed Countries*, No. 2, Vol. VI, July 1978, pp. 231-275.

— A. Kuroda, *Ethnicity and International Relations: Japanese Investments in Hawaii*, No. 2, Vol. VI, July 1978, pp. 197-230.

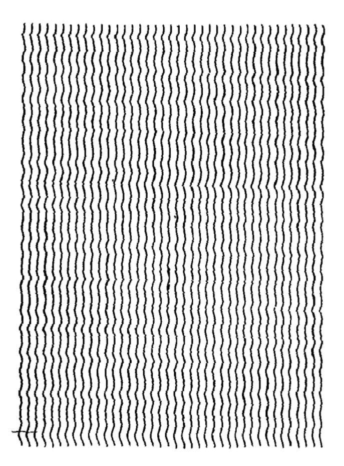
— B. Korany, *Societal Variables in Foreign Policy Choice in the Third World: Conceptualization and an Empirical Case Study*, No. 3, Vol. VI, October 1978, pp. 273-293.

— G. Szurovy & S. Issa, *Expatriate Labor in the Arabian Gulf: Problems, Prospects, and Potential Instability*, No. 3, Vol. VI, October 1978, pp. 249-272.

INDEX OF THE JOURNAL

ARTICLES IN ENGLISH :

INDEX OF THE JOURNAL



withdraws its support and devotion to the common cause, but it becomes increasingly involved in conspiracies with other forces in order to effect a new change to its own benefit. Economic chaos and troubles aggravate the situation, which offers ample opportunity to another fresh and tough group seeking glory and urban luxury. With the downfall of the state and its conflicting factions, a new regime establishes itself in power, and the cycle goes on.

37. On another level of analysis the relationship of ideational, political, religious, and economic variables to each other in the process of change is a theoretical problem in itself.
38. **Ibid.**, pp. 54-55; Mahdi, **op. cit.**, p. 268.
39. Wardi, **op. cit.**, pp. 459-560.
40. Charles W. Tucker, "Marx and Sociology: Some Theoretical Implications," **Pacific Sociological Review**, Vol. 12 (Fall, 1969), p. 90.
41. See Israel, **op. cit.**, p. 328; Peter Berger and Stanley Pullberg, "Reification and the Sociological Critique of Consciousness," **History and Theory**, Vol. 4, (1965), p. 196.



26. John C. McKinney, "Methodology, Procedures, and Techniques in Sociology", in Howard Becker and Alvin Boskoff (eds.), **Modern Sociological Theory** (New York: The Dryden Press, 1957), p. 190.
27. Engels, **op. cit.**, p. 155.
28. See, for example, Irving M. Zeitlin, **Marxism: A Re-Examination** (Princeton: D. Van Nostrand, 1967), p. 8.
29. Abraham Kaplan, **The Conduct of Inquiry** (San Francisco: Chandler, 1964), p. 23.
30. Ibn Khaldun, **op. cit.**, Vol. 3, pp. 246-251.
31. This is indicated, for example, in Ibn Khaldun's statement that "difference of conditions among people are the result of different ways in which they make their living." **Ibid.**, Vol. 1, p. 249.
32. **Ibid.**, Vol. 1, pp. 13-14, 77-78, 79-93. See also Charles Issawi **An Arab Philosophy of History** (London: John Murray, 1950), pp. 36-37; Nathaniel Schmidt, **Ibn Khaldun: Historian, Sociologist, and Philosopher** (New York: Columbia University Press, 1930), pp. 27-33; Howard Becker and H. E. Barnes, **Social Thought From Lore to Science** (New York: Dover Publication, 1961), Vol. 1, pp. 271-276; Sati Al-Husri, "La Sociologie d'Ibn Khaldun," **Actes du XVe Congress International de Sociologie** (Istanbul, 1952), pp. 285-291; Abd El Aziz Ezzat, **Ibn Khaldoun Science Sociale** (Cairo: Imp. C. Tsoumas and Co., 1947), pp. 55-63; and P.A. Sorokin **et al, A Systematic Source Book in Rural Sociology** (Minneapolis: University of Minnesota Press), 1930, Vol. 1, pp. 54-55.
33. Issawi, **op. cit.**, pp. 27-29.
34. **Ibid.** p. 28
35. Ibn Khaldun, op cot., Vol. 1, p: 9
36. **Ibid.**, pp. 344-355; Muhammad Mahmoud Rabie, **The Political Theory of Ibn Khaldun** (Leiden, Netherlands: E. J. Brill, 1967), p. 42; and Mohammed Aziz Al-Hababi, "Isalat Al-Manhajyya ind Ibn Khaldun," in **Ibn Khaldoun: Collogue.** (Casablanca: Faculte des Lettres et des Sciences Humaines, Universite Mohammed V, 1962), pp. 11-12. Rabie (**op. cit.**, p. 45) sums up these conflicts concisely:

    This theme can be found in the background of many of his arguments. There is first his principal conflict between primitive and civilized ways of living. From it several subordinate conflicts spring. Primitive groups collide till the one which leads the roughest way of life and thereby acquires the strongest feelings of group solidarity, wins and presides over other groups. The next conflict is that taking place between this newly unified tough group and a neighboring established civilized culture, which sooner or later results in a take over by the more vigorous and dynamic group. Personal ambitions and unfamiliar situations facing their newly founded political regime, engender a new conflict of power rivalries within the group itself. This unavoidably leads to estrangement between the members of the group and their leader who tries to consolidate and monopolize power in his hands. To strengthen his power against his own kinsmen, he imports mercenaries for military support. The new situation brings another conflict into being, i.e. between the excluded group and the mercenaries. This last conflict proves to be fatal since the old group not only

15. Ibn Khaldun, **The Mugaddimah, An Introduction to History.** Translated by Franz Rosenthal (Princeton: Princeton University Press, Second Edition, 1967), Vol. 1, pp. 77-78.
16. Richard Walzer, "Aspects of Islamic Political Thought: Al-Farabi and Ibn Khaldun," **Oriens,** Vol. 16, pp. 40-45.
17. H. A. R. Gibb, "The Islamic Background of Ibn Khaldun's Political Theory," in Stanford J. Shaw and William R. Polk (eds.). **Studies on the Civilization of Islam** (Boston: Beacon Press, 1962), pp. 173-174. For a detailed discussion of this problem, see Ali Wardi, "A Sociological Analysis of Ibn Khaldun's Theory: A Study in the Sociology of Knowledge." A dissertation, University of Texas, 1950.
18. Ibn Khaldun believes that religion strengthens group solidarity **(asabiyya).** This idea is to a great extent similar to that of Machiavelli's which "recognized the importance of religion in keeping people united." Mohamed Abdel Monem Nour, "An Analytical Study of the Sociological Thought of Ibn Khaldun." A dissertation, University of Kentucky, 1953, pp. 193-194. See also Umar Farrukh, **The Arab Genius in Science and Philosophy** (Washington, D.C.: The American Council of Learned Societies, 1954), p. 139; and Heinrich Simon, **Ibn Khalduns Wissenschaft von der Menschlichen Kultur** (Leipzig: Vebotto Harrassowitz, 1959), p. 92.
19. It is important, however, that Marx not be labelled as an economic determinist, and as such, having a closed system of thought. Even when Marx says that social being determines consciousness, social being is not made synonymous with economic existence. See "Preface" to **A Contribution to the Critique of Political Economics,** in Marx and Engels, **Selected Works** (Moscow: Foreign Language Publishing House, 1962), p. 362. In the statements below we can see the **sociological** element in Marx's thought:

    > By social we understand the co-operation of several individuals, no matter under what conditions, in what manner and to what end. It follows from this that a certain mode of co-operation, or industrial stage, is always combined with a certain mode of co-operation, or social stage, and their mode of co-operation is itself a "productive force". **(The German Ideology,** p. 18)

    We have to juxtapose the opposing ideas of determinism and free will and see them in their dialectical relationship to one another. As Israel states, "Man is certainly a product of social, especially economic, conditions, but it is man himself who creates and changes these conditions. There exists a dialectical interplay, seen in a historical perspective, between man as active, self-creating subject, and man as object of the conditions he creates". (Israel, **op. cit.,** p. 68).
20. O. Loyd Easton, "Alienation and Empiricism in Marx's Thought", **Social Research,** Vol. 37 (Autumn, 1970), p. 402-427.
21. Marx and Engels, **The German Ideology,** pp. 13-15
22. Karl Marx, **Selected Writings in Sociology and Social Philosophy.** Edited by T. B. Bottomore (New York: McGraw-Hill, 1956), p. 68.
23. **Ibid.,** p. 203.
24. Engels, op cit., p. 15..
25. Easton, **op. cit.,** p. 410.

FOOTNOTES

1. **the Marxists** (New York: International Publishers, 1947), p. 130. Although in almost the same breath Mills (p. 129) says that "(Marx's) method is a signal and lasting contribution to the best sociological ways of reflection and inquiry available." It seems that Mills is taking issue with the "laws of dialectics." In this study we simply refer to the dialectic in terms of a principle of contradiction and interconnection. For further explanation of the meaning of dialectics see, for example, Louis Schneider, "Dialectic in Sociology, "**American Sociological Review,** Vol. 36 (August, 1971).
2. Fuad Baali and J. Brian Price, "Ibn Khaldun and Karl Marx: On Socio-Historical Change." A paper presented at the Ohio Valley Sociological Society Meeting in London, Ontario, Canada, May, 1972.
3. Paul H. Furfey, "Sociological Science and the Problem of Values," in Llewellyn Gross (ed.), **Symposium on Sociological Theory** (Evanston, Illinois: Row, Peterson and Company, 1959), p. 509. W. H. Werkmeister also deals with values **of** the social sciences, values **in** the social sciences, and values **for** the social sciences. See his "Theory Construction and the Problem of Objectivity," in Gross, *ibid.*, pp. 495-507.
4. Joachim Israel, **Alienation from Marx to Modern Sociology** (Boston: Allyn and Bacon, 1971), p. 67.
5. Robert Cohen, "Marxism and Scientific Philosophy," **The Review of Metaphysics,** Vol. 4 (March, 1951), p. 449.
6. Karl Marx and Frederick Engles, **The German Ideology** (New York: International Publishers, 1947), p. 199.
7. Related to Frederick Engels, "Letter to Conrad Schmidt," **Basic Writing on Politics and Philosophy, Karl Marx and Frederick Engels,** edited by Lewis S. Feuer (New York: Anchor books, 1959), p. 396.
8. Henri Lefebvre, **The Sociology of Karl Marx** (New York: Vintage Books, 1968), p. 33
9. Karl Marx, **The Economic and Philosophic Manuscripts of 1844** (New York: International Publishers, 1964), p. 63.

10. G. A. D. Soares, "Marxism as a General Sociological Orientation," **British Journal of Sociology, Vol. 19 (December, 1968), p. 366.**
11. Cohen, **op. cit.,** p. 454.
12. T. B. Bottomore, "Karl Marx: Sociologist or Marxist?" **Science and Society,** Vol. 30 (Winter, 1966), p. 15.
13. Frederick Engels, **Anti-Duhring** (New York: International Publishers, 1939), p. 36
14. Muhsin Mahdi, **Ibn Khaldun's Philosophy of History** (London: George Allen and Unwin, 1957), p. 286.

(2) There should also be a polarization, within each culture, between what it possesses and what it lacks.... [39]

CONCLUSION: CONVERGENCE IN METHODOLOGY

Thus, Ibn Khaldun and Karl Marx converged in their scientific methodology, which can simply be called empirical-dialectical. This methodology is abstracted from their analysis of the material, or empirical, base of society and the interaction between this base and non-economic factors such as **asabiyya** (group solidarity), which in turn is wedded to a conception of change and contradiction in society. Sociology has in the last decade emphasized again the importance of social change and conflict in society. However, empiricism alone has not provided us with a methodology which can adequately be used to study the flux of society. Speaking of the consequences of employing the dialectical reasoning, Tucker writes:

> Many of our theoretical problems could be solved if this method were used. The first problem is attributing universal "cause and effect determinism" to social behavior. If one takes the dialectic seriously, this **type** of determination is seen as impossible. One becomes concerned with a process of **relationships.** A concern with how **relationships** affect other **relationships** eliminates the interest regarding which is the "cause" and which is the "effect."[40]

This methodology in particular avoids the dilemmas of functionalism by emphasizing more historical, or changing, variations in society. Unlike dialectical sociology, functionalism sees society as the independent variable, or objective reality, with emphasis on social institutions and social structures as components of society. In this sense functionalism is a reified methodology.[41] Karl Marx and Ibn Khaldun, on the other hand, proceed from a dialectical synthesis of sociological and psychological assumptions and are nonreified in their approach, yet still avoid any psychologistic or reductionist tendencies. From this perspective, functional and dialectical sociology are not mutually exclusive approaches to the study of social phenomena, but differ as to the level of critique on which they operate.

Karl Marx and Ibn Khaldun used an empirical-dialectical methodology with great success in the historical epochs in which they lived. Modern social science can benefit immensely by refining this methodology to the point where it could lead to the development of a social theory more isomorphic to changing societies.

Ibn Khaldun's empiricism, like that of Marx, is rooted in the concrete social and economic conditions of man.[31] The science of society has as its object the study of all human social behavior.[32] The empirical **methods,** or principles of historical criticism, used to determine the record of human society are delineated in Ibn Khaldun's exposition on the sources of error in historical writing. These errors include exaggeration, partisanship towards a creed or opinion, over-confidence in one's sources, the failure to understand what is intended, a mistaken belief in the truth, the inability to rightly place an event in its real context, and the desire to gain favor of those of high rank.[33] This is analogous to the critical thinking expressed by Marx. The most important error, however, is

> ... ignorance of the laws governing the transformations of human society. For every single thing, whether it be an object or an action, is subject to a law governing its nature and any changes that may take place in it. If, therefore, the historian understands the nature of events and of changes that occur in the world, and the conditions governing them, such knowledge will help him more than anything else to clarify any record and to distinguish the truths it contains from falsehoods.[34]

For this reason, Ibn Khaldun criticized the "tradition-bound" historians who "disregarded the change in the conditions and in the customs of nations and races that the passing time has brought about."[35]

Although an analysis of the substantive contributions of Ibn Khaldun and Karl Marx to the study of social change is not central to this paper, some discussion is necessary. We are relatively familiar with Marx's dialectical conception of the transformations which take place in human society in different historical epochs. Western scholars are less familiar, however, with the conflict approach to social change of Ibn Khaldun. Essentially, Ibn Khaldun analyzed the change in the mode of living from **badawa,** or nomadic desert life, to that of **hadara,** or sedentary life. The clash between nomads and sedentary people results in a cyclical rise and fall of dynasties which is also dialectical in that each new stage arises from the conflicting contradictions of the previous stage.[36] The change in dynasties is due to a complex dialectical interplay between the economic base of society and such factors as **asabiyya,** usually translated as group solidarity.[37] No strict causal determinism can be found in Ibn Khaldun's study of **asabiyya** (group solidarity) in the **badawa** (nomadic life) and **hadara** (sedentary life). In the transition from **badawa** to **hadara** causes become effects and effects become causes.[38] In Marxian theory, this is formulated as the difference in the material base of society and its superstructure. Suffice to say, that for Ibn Khaldun there are two basic conditions underlying the dialectical basis of change:

(1) There should be a sort of polarization in the value systems of the two cultures between which the dialectical interaction takes place. Each culture should possess certain characteristics that the other normally lacks. Thus, a cyclical movement may arise as a result of the desire of each culture to seek in the other what it lacks in itself.

sensory but intellectual and deductive. Rationalism assumes the universality of natural laws; hence it appeals to sense perception only in its search for particulars."[26] Indeed, Engels has defined dialectics as "nothing more than the science of the general laws of motion and development of Nature, human society and thought."[27] However Marx's use of the dialectic is analogous to rationalism only in that it makes use of rationalistic mental constructs which have been formed after perception of empirical reality. The goal of any science is to find, eventually, that there are general laws in human history; but Engles goes further than Marx in claiming that these are identical to the laws of nature. We have established that Marx's use of the dialectic was not wholly deductive but is rooted in objective social conditions of man and did not, as with Hegel's use of it, "descend from heaven to earth". In other words, empirical methodology alone makes the dialectical framework meaningful. At times there was a noticeable tendency for Marx and Engels to postulate the dialectic almost as a metaphysical principle of contradiction in nature. This was not their intention, however. The element of conflict in the dialectic is derived from observation of the class struggles: the dialectic did not create the class struggle.[28]

IBN KHALDUN: METHODOLOGY

For our purposes here, it is a useful distinction to designate the term methodology as a body of philosophical principles underlying research and the term methods as more the specific procedures of carrying out the research.[29] It is possible to speak both of the methodology and the methods of Ibn Khaldun more so than is the case with Marx. Both of these will be discussed below.

In terms of methodology, there would be little sense in imposing upon the **Muqaddimah** an eighteenth century philosophical scheme such as empiricism or idealism and discussing it in those terms. But for lack of more adequate terms we can use them for heuristic purposes to see how Ibn Khaldun handled the equivalent trends of his time. In his refutatiton of philosophy Ibn Khaldun rejects the abstract, speculative philosophy:

> There are (certain) intelligent representatives of the human species who think that the essences and conditions of the whole of existence, both the part of it perceivabl by the senses and that beyond sensual perception, as well as the reasons and causes of (those essences and conditions), can be perceived by mental speculation and intellectual reasoning. They also think that the articles of faith are established as correct through (intellectual) speculation and not throught tradition. because they belong among the intellectual perceptions. Such people are called "philosophers," ... Philosophers think that happiness consists in arriving at perception of all existing things, both the **sensibilia** and the (things) beyond sensual perception, with the help of (rational) speculation and argumentation ... It should be known that the (opinion) the philosophers hold is wrong in all its aspects... the insufficiency lies in the fact that conformity between the results of thinking - which, as they assume, are produced by rational norms and reasoning - and the outside world, is not unequivocal [30]

secular in his science of society, but held religious values. He did not attempt to realize his moral values through the use of science; he rejected, as we have seen, the notion of using science for the realization of the "good"state.

KARL MARX: METHODOLOGY

In rejecting the abstract, speculative method, Marx turned to the materialism of Feuerbach. But at the same time he could not accept that aspect of Feuerbach's materialism which saw human activity as a flood of atomic perceptions. Marx simply wanted to portray man as a product of more earthly economic and social foundations and not as an instrument of pure thought. History is essentially a class struggle based on material interests;[19] Feuerbach's materialism is "mere perception" and "mere sensation." For this reason Marx's work can be called historical empiricism.[20]

> Empirical observation must in each separate instance bring out empirically, and without any mystification and speculation, the connection of the social and political structure with production... This method of approach is not devoid of premises. It starts out from the real premises and does not abandon them for a moment. Its premises are men, not in any fantastic isolation or abstract definition, but in their actual, empirically perceptible process of development under definite conditions.[21]

Succinctly stated Marx's modification is that "Feuerbach, not satisfied with abstract thought, wants empirical observation, but he does not conceive the sensible world as **practical**, human sense activity."[22] Marx's respect for empiricism is also evident in the questionnaire which he published in the **Revue Socialiste** in which he exhorts workers to reply to the questionnaire "with full knowledge the evils they endure." But his appeal is addressed to "socialists of all schools, who, claiming reform, must also desire **exact** and **positive** knowledge of the conditions in which the working class, the class to which the future belongs, lives and works."[23] Here we see a curious example of his attempted synthesis of empiricism to a radical critique of society. This empiricism, more specifically, is the methodology of the natural sciences wedded to the dialectical method. In 1885 Engels wrote: "Marx and I were pretty well the only people to rescue conscious dialectics from German idealist philosophy and apply it in the materialist conception of nature and history. But a knowledge of mathematics and natural science is essential to a conception of nature which is dialectical and at the same time materialist."[24] Marx used the dialectic to universalize the class struggle and the progressive transformation of human nature to full individual self-realization. The class struggle is something which was subject to empirical observation and verification; the transformation of human nature postulate is more philosophical and speculative in nature. Easton considers Marx's use of the dialectic as an example of rationalism and places it in opposition to his (Marx's) empiricism, saying that at different times and in different writings Marx would favor one or the other.[25] However, this is subtly misleading as empiricism and rationalism are integrally related in the work of Marx. McKinney writes that with rationalism "the criterion of truth is not

methodology but were quick to criticize the person, who, like Duehring.

> ...Offers us principles which he declares are final and ultimate truths, and therefore any views conflicting with these are false from the outset; he is in possession not only of the exclusive truth but also of the sole strictly scientific method of investigation, in contrast with which all others are unscientific.[13]

This, of course, is one of the core problems of metasociology, and more generally, of the sociology of knowledge.

Just as there is some problem in determining Marx's status as a scientist or reformer, there is conflict over whether or not Ibn Khaldun can be considered a social scientist. Mahdi interprets Ibn Khaldun as a disciple of the Islamic Platonic tradition of political philosophy: "Ibn Khaldun seems to be the only great thinker who not only saw the problem of the relation of history and the science of society to traditional political philosophy, but also attempted to develop a science of society within the framework of traditional philosophy and based on its principles."[14] Essentially Mahdi thought that Ibn Khaldun considered the end of the science of society to provide information to help the beneficent king rule. But Ibn Khaldun was quite conscious of his break with the past. After explaining his new science of human society he says:

> It should be known that the discussion of this topic is something new, extraordinary, and highly useful. Penetrating research has shown the way to it. It does not belong to rhetoric...the subject of which is convincing words by means of which the mass is inclined to accept a particular opinion or not to accept it. It is also not politics, because politics is concerned with the adminstration of home or city in accordance with ethical and philosophical requirements, for the purpose of directing the mass toward a behavior that will result in the preservation and permanence of the (human) species. The subject here is different from thos two disciplines which, however, are often similar to it. In a way, it is entirely original science.[15]

In addition to this, Walzer has contrasted the political thought of Al Farabi and Ibn Khaldun and concluded that the former followed the Platonic tradition of concern with the perfect or ideal state, while Ibn Khaldun represented the Aristotelian conception of political theory based on empirical reality.[16] With these points in mind we hold that Mahdi's thesis understates the scientific emphasis of Ibn Khaldun's thought.

A more difficult criticism to handle is the accusation that Ibn Khaldun let religious values enter into his work. This is articulated by Gibb who claims that Ibn Khaldun believed that "the course of history is what it is because of the infraction of the **sharia** (religious law) by the sin of pride, the sin of luxury, the sin of greed"; and therefore Ibn Khaldun's "Pessimism" has "a moral and religious, not a sociological, basis."[17] However, this does not appear to be a biasing factor in Ibn Khaldun's **Muqaddimah.** Although not denying the influence of the supernatural in wordly affairs, Ibn Khaldun restricted his analysis to the social effects of religion[18]--he was essentially

There are reasons which lead one to expect normative elements in Marx's work: "(1) his image of man as an active, goal-directed being, (2) his epistemology and the interplay of theory and praxis, (3) his messianic vision concerning future society, and finally (4) his notion of human self-realization."[4] Marx was quite explicit in his committment to humanistic values and to future communist society. This had made it fashionable for the term "Marxist" to denote some preconceived or unscientific moralistic assumption on the part of the faithful adherent of "marxism."On the other hand, a "Marxian" scholar may point to such a theme as the class struggle without being labelled as an apocalyptic visionary; i.e., he can still be scientific. Marx's humanism had led at least one writer to dub his work as philosophic sociology, as a "humanistic attempt to bring Hegelian idealism into scientific form"[5] This is the essence of the Marxian emphasis on **praxis,** adequately summed in the dictim that "the philosophers have only interpreted the world, the point is, to change it."[6] In orther words, Marx has rejected the speculative philosophy of Hegel, but has substituted for it a form of scientific humanism. Regardless of his philosophical beliefs, Marx was a strong proponent of the scientific derivation of truth. He had such an independent mind that he scorned the professional revolutionary who substituted dogmatic ideology for critical objective analysis; so much that near the end of his life he claimed "all I know is that I am not a Marxist."[7] Marx and Engels' conception of **falsches Bewusstsein** applies equally well to the dogmatic socialist. The Marxian emphais on practical activity had led Lefebvre to admit that "Marx is not a sociologist, but there is a sociology in Marx."[8] It is especially evident that Marx became more and more the scientist in his later works such as the **Grundrisse** and **Das Kapital,** although even in his early work he states that "it is hardly necessary to assure the reader conversant with political economy that my results have been attained by means of a wholly empirical analysis based on a conscientious critical study of political economy."[9] In emphasizing the scientific quality of Marx's work we are not alone. Consider, for example, the following views of students of his work:

> ...It is perfectly legitimate to take Marxism as a sociological theory.[10]

> The point of the Marxist predictive theory is that it claims to have found similarities in the flux of apparently dissimilar social facts ... operationally close to Popper's own description of natural science procedure...[11]

> ... The general inclination of Marx's work, when it is traced from his earlier to his later writings, is clearly away from the philosophy of history and towards a scientific theory of society, in the precise sense of a body of general laws and detailed empirical statements.[12]

These quotes which represent only a few of many, attest to the growing awareness of the theoretical and scientific relevance of Marxian thought.

The third point of Furfey-assigning value to some particular approach in social science-appears to be an unavoidable part of any social science. Marx and Engels assigned obvious value to their own empirical-dialectical

IBN KHALDUN AND KARL MARX: ON DIALECTICAL METHODOLOGY

FUAD BAALI*

J. BRIAN PRICE**

Contemporary sociology has tended to think of the empirical method in the tradition of neo-positivists such as George Lundberg as the basis of theory construction within the discipline. Dialectical methodology is often dismissed as a vagary of metaphysical notions, or, in the words of C. Wright Mills, as "either a mess of platitudes, a way of doubletalk, a pretentious obscurantism--or all three."[1] In part, hostility to dialectical sociology results from its being identified with philosophy; with the feeling, for example, that Marx never really freed it from Hegelian metaphysics. The fact is that the dialectic of Marx can be shown to be an historical generalization which evolves from empirical observations. This generalization, embedded as it is in empirical reality, can be abstracted from its context and be posited as a methodology in itself; hence we may speak of an empirical-dialectical methodology.

In order to see how this methodology is developed, it is first necessary to clarify its roots in the history of social thought. In particular we can see its clearest expression in the work of Karl Marx. However, it is possible to go back to the fourteenth century to the great Arab thinker Ibn Khaldun (1332-1406), to find the beginnings of such a methodology. Elsewhere[2] the congruence of the work of these two men as to their conception of socio-historical change has been studied. That study suggested that their work converged into the rudiments of an empirical-dialectical methodology; in this paper we show in greater detail the ramifications of this finding. In addition, as the dialectic has been thought to be embedded in metaphysics or in value premises other than those premises relating to what is considered to be the criteria of scientific quality, we first turn our attention to a refutation of this point.

SOCIAL SCIENCE AND VALUES

Following Furfey, we can say that the social scientist (1) may choose values as subject matter for research; (2) may introduce statements of value as postulates into his own social system; (3) may assign values to some particular approach to social science.[3] The first of these - values as subject matter for research - presents no real problem as it does not necessarily involve the introduction of bias into research. For example, Marx studied the values of capitalistic society, especially in the form of ideology; and Ibn Khaldun studied the values common to the nomadic Bedouins and sedentary peoples of Arabia and North Africa. Thus, any introduction of bias is due to the values which they hold themselves, which brings us to the second point of Furfey.

* *Professor of Sociology, Kuwait University*

** *Of Rutgers University*

JOURNAL OF ARAB AFFAIRS

The Journal of Arab Affairs is an interdisciplinary journal published twice a year by the Middle East Research Group, Inc. (MERG). The first issue is scheduled for October 1981.

MERG was founded in 1975 in Lincoln Nebraska. It has since moved its headquarters to Fresno, California. MERG provides educational consulting, publishing and language training to private clients in the United States and the Middle East.

MERG does not solicit nor does it accept funding from any government or political organization; income is derived from three main sources: publications, educational consultancy fees and tuition.

The editor invites contributions on all aspects of Arab Affairs, especially the results of recent scholarly research. Manuscripts should be approximately 7500 words in length and should conform closely to *A Manual of Style*, 12th edition, by the University of Chicago Press. Address articles to the Editor, Journal of Arab Affairs, 2611 No. Fresno Street, Fresno, California 93703 U.S.A.

All other communications including advertising should be addressed to the Journal.

Subscription Form

NAME ______________________________

ADDRESS ______________________________

____

Individual $15.00 per year • Institutions $25.00 per year
All orders prepaid to: Journal of Arab Affairs
2611 No. Fresno Street/Fresno, California 93703/U.S.A.

Free Press of Glencoe. 1957) pp. 200-202.

(23) Emile Durkheim, *op. cit.*, Suicide. pp. 246-57.

(24) Emile Durkheim, *The Division of Labor*, translated by George Simpson (The Free Press of Glencoe, 1964) pp. 353-373.

(25) Robert M. MacIver, 'The Great Empitness', reprinted in Josephson, op. cit. pp. 144-149.

(26) David Riesman, *The Lonely Crowd* (New Hewen. Yale University Press, 1961) pp. 239-60.

(27) Jean - Paul Sartre, *Being and Nothingness*, translated with an introduction by Hazel E, Barnes (New Yor: The Citedel Press, 1971) p. 265.

(28) *Ibid.* p. 266.

(29) *Ibid.* p. 264.



(1) F. H. Heinemann, *Existentialism and the Modern Predicament* , (New York : Harper & Row, 1958) pp. 165-80.
(2) D. Ogurzov cited in Joactim Israel, *Alienation From Marx to Modern Sociology* (Boston: Allyn and Bacon, 1971) p. 5.
(3) C. Wright Mills, *White Collar* (New York: Oxford Galaxy Books, 1956)
(4) Jean Jacques Rouseau, *The Social Contract*, translated by Charles Frankel (New York: Hafner Publishing Co., 1951); see also *The Political Writings of Jean Jacques Rousseau* edited by C. E. Vough (Cambridge: The University Press, 1915) Vol. 1, pp. 180-90; J. Israel, *op. cit.* pp. 18-23.
(5) G. W. F. Hegel, *The Phenomenology Of Mind*, translated by J. B. Baillie (New York: Harper & Row, 1967) p. 515.
(6) *Ibid.* p. 516.
(7) Karl Marx, *Economic and Philosophical Manuscripts of 1844*, Moscow: Foreign Languages Publishing House, 1961; see also *Karl Marx: Selected Writings in Sociology and Social Philosophy*, translated by T. B. Boltomore (New York: McGraw Hill, 1964; Erich Fromm *Marx's Concept of Man* (New York: Frederich Ungar, 1961.
(8) Marx, Economic and Philosophical Manuscript, op. cit. P. 79-80.
(9) *Ibid.* pp. 72-73.
(10) Susan K. Langer, *Philosophy in a New Key* (New York: Penguin Books, 1942) p. 234.
(11) Soren Kierkegaard, *Fear and Trembling and the Sickness Unto Death*, translated by Walter Lowrie (Princeton University Press, 1970) see especially pp. 146-213.
(12) Kurt Riezler, "The Social Psychology of Fear", *The American Journal of Sociology*, Vol. XLIX no. 2, 1944. Reprinted in *Varieties of Modern Social Theory* ed. by Hundrik M. Ruitenbeek (New York: E. P. Dutton Co., 1963) p. 133.
(13) Paul Tillich, *The Protestant Era*, translated by James Luther Adams (The University of Chicago Press, 1966) pp. 192-205; references to Tillich's application of the causes of the prevalence of meaninglessness in our modern culture is found in Paul Tillich: "The Person in a Technical Society". in Ruitenbeek, op. cit. pp. 287-303.
(14) Karl Jaspers, *Man in the Modern Age* (New York: Doubleday, 1957. p. 63-4.
(15) *Ibid.* p. 40.
(16) From Max Weber, *op. cit* pp. 196-244; The Theory of Social and Economic Organization, *op. cit.* pp. 329-54.
(17) Albert Camus, *The Stranger*, translated by Stuart Gilbert (New York: Alfred A. Knopf, 1953).
(18) Gabrial Marcel, *Being and Having*, translated by Katherine Farrer (London: Dacre Press, 1950) pp. 168-189; *The Mystery of Being*, translated by G. S. Fraser (Chicago: Henry Regnery Co., 1950) pp. 22-47.
(19) Erich Fromm, *Escape From Freedom* (New York: Holt Rinehart and Winston, 1963) pp. 103-135.
(20) Melvin Seeman, 'On the Meaning of Alienation', *American Sociological* Review, XXIV, December, 1959, pp. 783-91.
(21) Robert Nisbet, *The Social Bond* (New York: Alfred A. Knopf, 1970) pp. 264-80.
(22) Robert K. Merton, *The Social Theory and Social Structure* (The

	Detachment or Departicipation	Marx	Separation from effective control over economic testing.
		Weber	Separation of man from the means of bureaurcracy.
	Withdrawal	Nisbet	Lack of commitment to any norm or rule.
	Over-conformity	Merton	The inauthentic response to norms, rules and values.
6.	**Anomie** (1) (Sociological) Rulelessness Normlessness De-regulation	Durkheim	Weak collective consciousness-suicide, economic crises, division of labor, loss of traditional authority.
(2)	(Psychological) Anomie (self-alienation) (Loss of self)	Maclver	Breakdown of the individual sense of attachment to society. Loss of all systems of values, disorientation, meaninglessness.
	(Psychological)	Riesman	Anxiety for the approval of the others.
7.	**Shame**	Sartre	An apprehension of the presence of the other.

Alienation : A Multi - dimensional Interpretation

	Significances of Alienation	Thinkers	Paraphrases
1.			
	Estrangement		
	Self-estrangement	**Hegel**	Creative alienation. Metaphysical estrangement of Nature from Spirit.
	Self-estrangement	**Marx**	Alienation of productivity. Estrangement of labor.
	Self-estrangement	**Langer**	Estrangement from natural world.
2.			
	Anxiety		
	Despair	Kierkegaard	Loss of self, internal happening within oneself, sickness unto death.
	Meaninglessness	Tillich	Man's reaction to the threat of non-being.
	Fear	Jaspers	Fear of meaningless life.
3.			
	Impersonalzation		
	Bureaucracy	Weber	The breakdown of relationship between human beings and other objects.
	Communication	Camus	Strangeness, uneasiness of insufficient communication.
	Meaninglessness	Camus	Man unrelated to anything.
	Having	Marcel	Destruction of the (being) brotherhood of man.
4.			
	Isolation		
	Loneliness	Fromm	Man's acts as products have become estranged.
5.			
	Powerlessness		
	Detachment	Seeman	Lack of participation.

complete knowledge of the meaning of the concept. The more adequate knowledge of alienation is the knowledge of its relation to self and the other. What counts for our investigation of alienation is not what is being thought but the process by which it has been thought (the how). We have been concerned with the broader sense of alienation, its role in revealing the thinking process which is the essence of man as a conscious being. Nothing is more distinctively human than the consciousness of self and the consciousness of the other. In the light of this interpretation, alienation has been viewed, throughout this paper, as an experience, lived experience, expressed in various modes and in view of various thinkers as summerized in the following:

sense of attachment to society. It is not simply lonelessness, but a state of mind in which the individual's sense of social cohesion is broken or spiritually sterile. He is responsible only to himself, responsible to no one; he lives on the thin line of present situation between no future and no past, and has lost the dynamic unity of personality. MacIver suggests that there are three kinds of anomic persons: 1. those who have lost all system of values which might give their lives meaning and who thus live only in a meaningless present; 2. those who no longer have any personal or social values to which they can harness their drive to action and who, therefore, transfer their drive to the pursuit of means alone (especially the pursuit of power), rather than the pursuit of goals; 3. and a type characterized by a fundamental and tragic insecurity, the insecurity of those 'helplessly' disoriented.(24)

Similarly Riesman (in "The Lonely Crowd") calls attention to the fact that the pressure of a highly competitive individualistic society tends to make man exceptionally sensitive to the actions and wishes of his peer groups. In his anxiety for the approval of the others, he sacrifices his own individual autonomy and social freedom. As a conformist, he is fearful that he does not measure up to the role expected of him by other conformists. Such fear isolated him from his peers. (25)

7. Shame

Shame is the apprehension of the presence of the other. Shame is a unitary apprehension with three dimensions: "I am ashamed of myself before the other." (26) On the basis of this definition Sartre distinguishes between two attitudes towards the other or itself. I can consider myself as I know myself (Sartre calls this my knowing self as Being-for-myself) or I can consider myself or I can know myself as known by the other (knowing my Being-for-the other).

> "There are two authentic attitudes : that by which I recognize the other as the subject through whom I get my objectness--this is shame; and that which I apprehend my-self as the free object by which the other gets his being-other. This is arrogance or the affirmation of my freedom confronting the other--as object. (27)

Shame is possible only in relation to the other: indeed, shame implies that I am ashamed of myself in the presence of the other. The other is a real existent being, completely independent of my thinking and through his look the other transcends me. The other's presence invests me with a feeling which I could certainly not acquire on my own or in solititude. Shame and (pride) are spontaneous reactions to the fact that we are looked at by the other, that the other's presence alters our presence. And because of this alteration we are dissatisfied that our presence is dependent upon the other presence's:

> "Pure shame is not a feeling of being this or that guilty object but in general of being an object; that is of reorganizing myself in this degraded, fixed, and dependent being which I am for the other" (28).

To conclude, our analysis has shown that definition of alienation could refer to a variety of meanings and that definition alone does not give

than his own. In this connection Weber argues that the worker is only one case of powerlessness, for in the industrial technological society the scientist is also separated from control of the means of inquiry and the civil servant from control of the means of administration.

For Nisbet, alienation could be characterized as withdrawal.(20) This is a withdrawal of energy from social ends and purposes. There is lack of commitment to any norm or rule. The individual's relationship to social norms becomes meaningless. In contrast to withdrawal Merton characterizes alienation as overconformity. (21) Overconformity is an over response to norms and over identification with rules and values of society. Both withdrawal and overconformity are indicative of imbalance in the relative importance of maintaining personal self-esteem on the one hand and the attainment of socially assigned status on the other. This imbalance can result in a state of powerlessness.

6. Anomie

The concept of anomie as an aspect of alienation was introduced into the social sciences by Emile Durkheim. It refers to a state of normlessness or rule-lessness, or de-regulation, which result from some change in the social order. It refers to a state of both society or group, or of individuals confronting that structure. Durkheim viewed the collective order as the external regulating force which defines and orders the goals according to which individuals should orient their behavior. If the collective order is disrupted or distrubed a kind of individual aspiration may then arise, which is incapable of fulfillment. Under these conditions, deregulation or 'anomie' ensues. Durkheim explains anomie in various modes and under various conditions.

In "Suicide" (22) he points out that man is distinctive in that the bonds which he accepts are not solely physical but moral, that is, social. The collective (normative moral) force restrains suicide; a weakening of this force results in an increase of suicide. In situations involving economic disasters, something similar to social declassification occurs; certain individuals are suddenly demoted to a lower status than their pervious one.. These individuals must then restrain their needs and learn greater self-control. When traditional rules have lost their authority of strength the de-regulation (anomie) is further aggravated by passions being less disciplined just at that time when they need to be more disciplined. The increased demands of these passions make fulfillment impossible. In "The Division of Labour" (23) Durkheim notes that as industrial functions become more specialized certain social functions loose their adjustment to each other. The conflict between capital and labor increases. In the past, as a craftsman, the worker lived at the side of his master, but with the birth of large scale industry, the worker becomes more separated from his employer. Under all these conditions anomie prevails. Anomie is alienating disorientation of the collective consciousness (social consciousness).

The psychological (more individual oriented) concept of anomie has been formulated by both MacIver and Riesman. Both formulations are similar. MacIver looks upon anomie as a breakdown of the individual's

who is moved by sympathy, favor, grace and gratitude, modern culture requires the emotionally detached and rigourously professional expert for it sustaining organization (15).

There is growing uneasiness because of insufficient communication. Modern man suffers from the loss of the sense of a real communication that arises in interaction and participation. Contemporary man knows togetherness but not community. Community here refers to communal relations that are based on affectual feeling and belonging, while togetherness refers to associative relations that are based on impersonal feeling and self-interest. And togetherness only isolates man from his fellows. Mass society weakens the bond of tranditional human groupings and thereby leaves the individual at the mercy of the impersonal communication. Camus's novel, "The Stranger", (16) is perhaps the most notable modern attempt to describe a man unrelated to anything, a man for whom everything is meaningless, a man who murders and feels nothing. Marcel feels that we are living in a broken world. (17) an increasing specialization of life and growing powers of the state are invading the privacy of the person and destroying the brotherhood of men. This is a world in which human beings tend to become functionnaires who exercise isolated mechanical functions in human society, are reduced to statistical numbers, and are no longer free agents in their own right. In a society dominated by technology everything becomes a problem to be solved by calculation. In such a world having is more important than being. Everyboby has employment, has possessions, and has certain functions to fulfill. Having (concentration on things rather than persons) is a source of alienation. Objects which we possess have us. Men are in danger of being possessed by these objects. Those who concentrate so much on having are in danger of becoming captive souls cut off from other persons.

4. Isolation

Fromm relates alienation to isolation. His approach is that of social psychologist and psychoanalyst. Modern capitalism has succeeded in producing a man who feels free and independent; but he is alienated in the sense that his acts and drives have become estranged from him. The worker has no part in planning the work process and he is hardly in touch with the whole product. The relation of man to his fellow men is one between abstractions: two living machines who use each other, everybody is to everybody else a commodity. In "Escape From Freedom", (18) Fromm shows that the modern man, freed from the bonds of a preindustrial society which had given him the security of a sense of belonging to the group, now finds himself alo . and anxious in which he is unable to establish new and emotionally satisfying social relationships.

5. Powerlessness

Alienation may refer to a sense of powerlessness. The structure of the industrial society gives rise to feeling of powerlessness as Seeman suggests. (19) Powerlessness as a state of alienation was suggested by Marx in his discussion of the workers' separation from effective control over his economic destiny, of his helplessness, of his being used for purposes other

strengthening of the individual's feeling of being a self, or a strengthening of his perception of himself as distinct from the world of non-being of objects (physical non-being).

Karl Jaspers in his book "Man in the Modern Age" raises the problem whether man can present his self-hood or identity in a world dominated by giant technological and bureaucratic "apparatus" of his own creation, yet alien to him. The price we pay for progress he suggests is anxiety, a dread of life that the sufferer may feel himself to be nothing but a lost point in empty space in as much as all human relationships appear to have no more than a temporary validity.

> "The sufferer from anxiety has confidence in no one; he will not enter into absolute ties with any other person. One who fails to participate in what others are doing is left alone. The threat of being sacrificed arouses the sense of having been utterly forsaken, and this drives the sufferer out of his frivolous ephemeralness into cynical hardness and then into anxiety. In general, life seems full of dread. (13).

A dread of life in its intensity is modern man's companion. It is felt and threatened in the masses. Today man is alarmed with a dread concerning his selfhood. Man as a member of a mass is no longer his isolated self. The individual is merged in the mass, to become something other than he is when he stands alone. On the other hand in the mass the individual becomes an isolated atom:

> "The masses are our masters; and for every one who looks facts in the face, his existence has become dependent on them, so that the thought of them must control his doings, his cares, and his duties. (14)

Once modern man cannot escape the dread of being he is left afraid, anxious and isolated in a world based on impersonal relationship.

3. Impersonalization

Alienation refers to impersonalization, the breakdown in the differentiation between human beings and other objects. The theme of impersonalization is a central problem of modern man. Man finds himself isolated, anxious and uneasy. He is confused as to his place in the scheme of a world on which he is increasingly dependent but which is more impersonal, more densely populated yet in face-to-face relationship more dehumanized. It is a world which is more open for communication but in which man is isolated from his next door neighbor. Today man has become mechanized, routinized, made confortable as an object. This type of alienation could be seen in various spheres of life; bureaucracy and specialized communication are examples.

Bureaucracy, as described by Max Weber, has increased the power of alien forces over man. Weber noted that bureaucracy became appropriate for capitalism because the more bureaucracy depersonalizes itself, the more completely it succeeds in achieving the exclusion of love, hatred, and every purely personal (especially, irrational and incalculable) feeling from the execution of official tasks. In the place of the old personal type ruler.

2. Anxiety

In philosophical terms anxiety arises as the individual is aware of being as being faced with the ever present possibility of non-being. Kierkegaard (10) concerned himself with the anxiety concept as individual self-alienation. Loss of self can produce anxiety for Kierkeggaard. He felt that the self could only be asserted by identification with God. In the "Concept of Dread" this sort of alienation finds a most profound and penetrating psychological analysis as being dominated in a state of anxiety by an alien power which threatens man. He goes one step further in his analysis of alienation as an internal happening within oneself in his "The Sickness Unto Death"; anxiety becomes despair, and despair is the sickness unto death.

Despair, Kierkegaard says, is the imbalance in the relation of the self to itself, or every disturbance in the process of becoming a self. It is a sort of self-consumption, a specific illness of man as a spiritual being which arises from his attempt to separate himself from the power which created him, or from his neglecting or forgetting his spiritual nature. Whoever has no God has no self, and he who has no self is in despair. The despair of not willing to be oneself is the despair of weakness; the despair of willing desperately to be oneself is defiance (of God)

Anxiety is contrasted to fear for Kierkegaard. Fear refers to something/one definite (e.g.I fear him). Anxiety refers to something/one indefinite; it is apprehension about a foreign power.

> "Man, as a striving being, finite, in a world that is never entirely of his own making, is forever in between some kind of fear and some kind of hope, some kind of knowledge, and some kind of ignorance. Fear and hope are at odds: hope wants fear removed; it demands action. Fear lets hope dread its end. Fear, mingling in our hope, hope mingling in our fear--- each pleads for knowledge against the other's weakness for ignorance."(11)

Both fear and knowledge have a social dimension. We cannot start from 'man', the isolated individual man. No man is an individual man. Everyone is this or that man among other men. A man's fear does not depend on his individual knowledge and ignorance alone.

For instance within the universe other's knowledge serves to reassess one's own ignorance; other's ignorance can shake one's confidence in one's own knowledge.

Paul Tillich describes anxiety as man's reaction to the threat of non-being. Man is the creature who has self-conscious awarness of his being, but he is also aware that at any moment he might cease to exist. (12) Non-being does not mean simply the threat of physical death (although physical death probably is the most common form of non-being). The threat of non-being lies in the psychological and spiritual realms as well, namely, the threat of meaninglessness in one's existence. Generally, when this form of anxiety is confronted, when the individual realizes the threat of meaninglessness and takes a stand against this threat, the result is a

result of alienated labor, i.e. of the external relation of the worker to Nature, to man's products, to himself:

> "In the real practical world, self-estrangement can only become manifest through the real practical relationship to other men.... Through estranged labor, man not only engenders his relationship to the object and to the act of production as to powers that are alien and hostile to him; he also engenders the relationship in which other men stand to his production and to his product, and the relationship in which he stands to these other men. (8)

However, alienation for Marx shows itself not merely in the result but also in the process of production, within productive activity itself. What, then, constitutes the alienation of labor?

> "..... the fact that labour is external to the worker, i.e., it does not belong to his essential being; that in his work, therefore, he does not affirm himself but denies himself, does not feel content but unhappy, does not develop freely his physical and mental energy but mortifies his body and ruins his mind. The worker therefore only feels himself outside his work, and his work feels outside himself. He is at home when he is not working, and when he is working he is not at home. His labour is therefore not voluntary, but coerced; it is forced labour. It is therefore not the satisfaction of a need; it is merely a means to satisfy needs external to it. .... The external character of labour for the worker appears in the fact it is not his own, but someone else's, that it does not belong to him, that in it he belongs, not to himself, but to another.

For Marx the social conditions and the process of alienation give rise to certain psychological consequences and individual states of alienation (estrangement): the worker becomes alien (estranged) to his own activity as well as to his social world.

Estrangement may be characterized as estrangement not only from the social communities in which man lives, but also from the natural world. Loss of community isolates man, far from sharing his being, only intensifies the alienative process: it separates him from self and from others. Modern man is uprooted. He is not close to earth.

Susanne Langer wrote in her "Philosophy in a New Key":

> "....We have put many stages of artifice and device, of manufacture and alteration, between ourselves and the rest of nature. The ordinary city-dweller knows nothing of the earth's productivity; he does not know the sunrise and rarely notices when the sun sets; ask him in what phase the moon is, or when the tide in the harbor is high, or even how high the average tide runs, and likely, as not he cannot answer you. Seed-time and harvest are nothing to him. If he has never witnessed an earthquake, a great flood, or a hurricane, he probably does not feel the power of nature as a reality surrounding his life at all. (9)

Today man does not simply coexist with nature; rather he is estranged from nature.

estrangement and overcoming of estrangement) is always continuing. The spirit must detach itself from its (subjective) totality and create objects in order to reach self-consciousness. The alienation of the spirit from itself through the creation of objects has a central function for the striving of the spirit to self-realization. Alienation is the necessary consequence of the antagonism between (abstract subjective) totality and realized self-consciousness. The spirit needs the objects in order to be able to realize itself.

This kind of analysis presupposes a distinction between subject and object and the relationship between them. The self-conscious object is seen as distinct from the alienated 'outer' object (both being ways in which the spirit has expressed itself in its creative activity). The self-conscious spirit experiences the objective world as something alienated and conceives the experience of that which occurs outside itself as something alien.

An important part of Marx's thought is played by the Hegelian idea of 'alienation'. Marx derived from Hegel the notion of self-creation, but in opposition to Hegel he conceived this self-creation as not the activity of pure spirit but a social development based upon the human mastery of nature. For Marx the history of mankind is the history of the increasing development of man, and at the same time of increasing alienation. Marx's theory of human alienation, as presented in the philosophical and economic manuscripts, differentiates his own thinking from Hegel, but he still uses the same terminology. He uses the term alienation in the sense of 'estrangement' as well as in the sense of 'detachment'. (7)

Unlike Hegel, Marx transforms the concept of alienation from an 'alienation of creativity' to 'alienation of productivity', that is, relations of productivity which occur in the process of production and which organize this process. This corresponds to his replacement of idealism by humanistic materialism Marx's theorizing of alienation starts with a critical survey of Hegel's thought. Of central concern in Marx's theory of alienation is the human being and the chance he has in controlling his social and natural environment. The problem of alienation introduces a humanistic aspect into the analysis of social processes. This humanistic aspect (the emancipation of man, his self-realization) remains in Marx's writing although the emphasis later shifts. Whereas Marx's earlier concept of man leads him to socio-humanistic attitudes, he shifts later to socio-economic concepts. Therefore, Marx has two theories of alienation. The first one (developed in the Economic and Philosophical manuscripts) builds upon a philosophical anthropological theory of human nature. His later theory of alienation is based upon a socio-economic concept of human nature. His concern is with the fate of the human being. The human being and his social role lies at the nucleus of Marx's thinking.

In contrast to Hegel, Marx assumes that it is not spirit but man who becomes alienated. In the process of alienation and in the return to himself man becomes man, and not, as in Hegel's case, spirit becomes man. The alienation of productivity becomes 'alienation of labor' and then 'alienation of classes' (as relations of labor) or class struggle. On the basis of these assumptions, Marx interpreted the history of capitalism as the history of the self-alienation of man. Private property is the necessary

dimensional meaning and suggest a wide range of meanings including estrangement, anxiety, impersonalization, isolation, powerlessness, anomie and shame. This implies that man can be seen as alienated from his nature, from his god, from his creative and productive potential or from his institution, from his body and from his self. He may suffer fear and anxiety or feel powerlessness and isolation; he may be a stranger to himself and to others; he may have mechanized or impersonalized relationships with others or too often he may be unable to achieve an identity or communication with others. In dealing with all these meanings of alienation our analysis does not solely refer to its state (definition), but more important, to the process of this state which implies the relationship of man to the other. Without this relationship and the necessary existence of both the self and the other the meaning of alienation remains insufficient.

1. Estrangement

Hegel's conception of alienation is a purely spiritual alienation and one which he terms "Creative Alienation". The absolute in Hegel's system is spirit. Nature is defined as one form of "self-estranged spirit". This spirit is objective reality. In "Phenomenology of Mind", he devotes a whole chapter to "spirit in self-estrangement: culture". Once again it is assumed that reality is essentially and consequently cultural reality can be estranged of the spirit: "The estrangement on the part of spirit from its natural existence is the individual's true and original nature.... (5)

Man is a spiritual being or in Hegel's language spirit produces culture and civilization. Man's own creations, works of arts, religions, philosophies, science, law, and the state become members of the realm of the objective or of the absolute spirit. In creating these worlds man can lose his soul and live in imaginary, purely subjective realms. His creations, as embodiment of his own mind, are in a certain sense outside him, and yet they form part of his own self. This alienation, Hegel maintains, prevails in the whole sphere of culture. Therefore, Hegel sees that in every act an element of estrangement is involved; this element could be called a creative alienation."

The transformation of the world-spirit into external objects is called by Hegel the 'self-detachment of the spirit'. The creative activity of the spirit causes parts of its essences to be detached from itself. The detached part becomes object outside the spirit. Nature and man are two different aspects of spirit. Nature is that part of the spirit which had detached itself from the (spirit) totality. But this detached part is not conscious of itself as being a part of the totality. Man is that part of the spirit which gains self-consciousness through thinking. The spirit which manifests itself in man becomes self-conscious:

> "This world although it has come into being by means of individuality, is in the eyes of self-consciousness something that is directly and primarily estranged ..... from total spirit as culture. (6)

Self-detachment and subsequent alienation are necessary if the spirit is to achieve full (cultural) self-consciousness. The dialectical process (of

power, a stranger to himself and to others. Apathy, indifference, feeling of emptiness or lack of a sense of purpose in life represents a set of terms describing the experience of alienation. These experiences are products of tension consciousness in relation to the other.

Heinemann, (1) suggests that the feelings to which the term "alienation" refers are, objectively, different kinds of dissociation, break or rupture between human beings and their objects, whether the latter be other persons, or the natural world, or their own creations in art, science and society; and subjectively, the corresponding states of disequilibrium, disturbance, strangeness and anxiety. Ogurzov (2) maintains that alienation is a philosophical-sociological concept. It refers to a process characterized by the fact that the individual's productive activity, his work, and the result of his activity have become independent and have gained command over the producing agent. For any given social structure, one important task is to study processes which affect the individual's relation to his work, affect his social relations and the relations he established to non-human objects.

Various social scientists have noticed the depersonalization, indifference, and joylessness in what they call the "bureaucratized mass society" which treats workers like standardized parts of a machine and deprives persons of individuality, freedom and pleasure in their occupations and amusements. Life in a society of masses, wrote Wright Mills in his book "White Collar", (3) implants insecurity and furthers impotence; it makes man uneasy and vaguely anxious; it isolates the individual from the social group; it destroys group standards. Acting without goals, man in the mass feels pointless.

This means that the individual's experience of self-alienation is not only due to his orientation towards the other, but is also due to his being cut off from the other or failing to achieve a meaningful relationship with the other. Man feels the anxiety or despair when he looses the status through which he identifies himself or which offers him his security. Conflict becomes conflict in a relationship between the I and the other.

Although Rousseau did not develop an explicit theory of alienation, we find in his work a discription of a lived experience in the social world as alienated. He provides evidence of how inauthentic human existence is in such a world. For Rousseau the awareness of alienation in the social world prompts a change from self-love to selfishness; the individual wants to 'pretend' to be someone other than he really 'is' and as a consequence his life becomes "inauthentic". This is the nucleus of human alienation. Interpreted in that way Rousseau's theory of alienation can be characterized as being individual-oriented. He makes assumptions concerning individual human nature. This nature when socialized and subjected to societal demands, can no longer express its true human self. Rousseau speaks of man's being disengaged from his original, natural freedom by entering into social contract. (4)

Alienation And Its Meanings:

We turn now to a discussion of the concept of alienation as a multi-

Alienation: A Multi - dimensional Interpretation

N. Sayegh

In view of the increasing interest in the concept of alienation today, and in addition to the usual treatment which deals with its theories that are based on certain assumptions and assumed views of the attitude towards the other, the purpose of this paper is two-fold : First, it intends to interpret the meaning of the concept of alienation in a socio-psychological context which indicates the individual feeling of dissociation from the other; second, based on this interrelationship of self and the other it argues that alienation is a multi-dimensional concept and suggests seven different yet interrelated meanings for it including estrangement, anxiety, impersonalization, isolation, powerlessness, anomie and shame.

Alienation And The Other

One might argue that one of the major problems of man is that of human interrelatedness. This problem is one of the individual society relationship. The problem concerning the concept alienation has been growing and various disciplines have endeavoured to define it. However, the issue is not so much what alienation is, but more important, how is our knowledge of alienation possible? Man discovers his knowledge in relation to the other since the key to our knowledge is the other, therefore, knowledge is not possible without the other. The other is an element in the consciousness process that constitutes knowledge. The world is experienced by the self as being inhabited by other selves, as being a world of others and for others.

Considering the significant role which the other plays in understanding and clarifying the meaning of the concept of alienation, we limit the term to mean the individual feelings of dissociation from the other. Such feelings, although, they are products of conditions that produce them, should not be confused with the conditions themselves. Therefore, it seems necessary to distinguish between alienating conditions and feelings of alienation. We are concerned, primarily, with describing and analyzing the process of the feelings of alienation. What matters in this sense, are problems that are lived and directly experienced. This implies that if one uses the term alienation, one has to ask: "From what is it that man is alienated?" One's answer is: "From his true nature", which means from the nature of man and the nature of the other. Alienation arises from a heightened awareness and tension consciousness of relationship to the other.

Following the long history of alienation, and its usage by various philosophers, sociologists and psychologists the analysis of the concept could be conceived to describe man as alienated from himself, and this self - alienation is interpreted as a penetration of the other person into the self. It refers to the alienated man as being every man and no man, drifting in a world that has little meaning for him and over which he exercises no

* *Former Head of Research Dept. at Kuwait University.*

FOOTNOTES

1. Jordan was chosen not only because it is a nation emerging from a state of economic and financial underdevelopment but also because it is among those nations of the Middle East whose leaders realize the necessity of an efficient system of financial institutions and markets.
2. For further discussion see Arnold W. Sametz, "The Capital Market", and Paul S. Nadler and H. L. Engberg, "The Money Market", in *Financial Institutions and Markets,* edited by Murray E. Polakoff (Boston: Houghton Mifflin Co., 1970).
3. By means of the Agricultural Credit Corporation, founded in 1959.
4. By means of the Industrial Development Bank, established in 1965.
5. By means of the Housing Agency and the Housing Bank, created in 1965 and 1974, respectively.
6. See discussion in Edward Nevin. *Capital Funds in Underdeveloped Countries* (New York: St. Martin's Press, Inc., 1961), pp. 2-3.
7. For one case study, see E. K. Hawkins, "The Growth of the Money Economy in Nigeria and Ghana", *Oxford Economic Papers,* Vol. 10 (October 1958), pp. 350-354.
8. See the Public Debt Law No. 1 of 1971.
9. The Law of the Central Bank of Jordan, Law No. 23 of 1971, Provisional Law No. 4 of 1975.
10. As of May 1978, 1 JD = $3.1949.
11. The size of individual bond holdings is not published separately. It is included in "others" as in Table III.
12. As Table V indicates, as of September 30, 1977, Jordan's business community consisted of 502 privately-held companies. As these companies grow and prosper, some of them will probably go public and qualify for listing.
13. For an elaborate discussion of the Kuwait Financial Market, see A. D. Issa and H. Elsaid, "Toward a Viable Financial Market in Kuwait", *The Journal of the Gulf,* vol. IV, no. 15 (July 1978).

TABLE V
TYPE OF BUSINESS ORGANIZATIONS
Number and Amount of Capital
1977 vs. 1973

TYPE OF BUSINESS ORGANIZATION	Number of Companies		Capital in Million JDs	
	1973	1977*	1973	1977
I. Partnerships				
General	2570	6032	22.3	49.5
Limited	259	714	4.5	11.3
Sub-Total	2829	6746	26.8	60.8
II. Corporations				
Publicly-Held Corps	63	117	52.0	176.3
Privately-Held Corps	183	502	13.4	106.1
Sub-Total	246	619	65.4	282.4
Grand Total	3075	7365	92.2	343.2

*As of September 30, 1977
Source: Ministry of National Economy, *The Second and Third Annual Reports on Jordanian Companies for 1972 and 1973. Quarterly Statistical Release for 3rd Quarter of 1977.*

TABLE IV
TERM STRUCTURE OF INTEREST RATE
Selected Rates (%)
1972-1977

	1972	1973	1974	1975	1976	1977
I. Central Banks Rates on:						
Time Deposits	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0
Construction Bonds	-	-	-	-	6.5	6.5
Development Bonds						
Banks	-	-	-	6.25	6.25	6.25
Individuals and Public Corp.	-	-	-	7.8	7.8	7.8
II. Commercial Banks Rates on:						
Demand Deposits	4.0	4.0	4.0	4.0	5.0	5.6
Savings Accounts	4.5	4.5	4.5	4.5	5.25	5.5
Time Deposits	5.5	5.5	5.5	5.5	6.05	5.1
III. The Housing Bank Rates on:						
Demand Deposits						
5000-10,000 JD	-	-	5.0	5.0	5.0	5.0
More than 10,000 JD	-	-	5.5	5.5	5.5	5.5
Savings Account	-	-	4.5	4.5	5.0	5.0
Time Deposit						
6 months	-	-	5.0	5.0	5.5	5.5
12 months	-	-	5.5	5.5	5.75	5.75

Sources: Central Bank of Jordan, *Monthly Statistical Bulletin* February, 1978.

TABLE II
Outstanding Debt Assets: 1972-77
(million JD)
As of December 31

	1972	1973	1974	1975	1976	1977
I Government Securities						
Treasury Bills	20.3	23.0	28.0	29.0	35.0	38.0
Long-term Bonds	8.0	12.0	20.0	23.0	32.0	41.0
Total	28.3	35.0	48.0	52.0	67.0	79.0
II Public Corporations Bonds	—	—	—	—	2.0	2.0
Total	28.3	35.0	48.0	25.0	69.0	81.0

Sources: Central Bank of Jordan, *Monthly Statistical Bulletin* December 1977 and February 1978

TABLE III
Ownership Distribution of Outstanding Debt Assets
(%)

	1972	1973	1974	1975	1976	1977
Central Bank	22	31	44	21	27	25
Commercial Bank	56	49	31	47	32	39
Total	78	80	75	68	59	64
Others	22	20	25	32	41	36
Total	100	100	100	100	100	100

Sources: Calculated from Table II above.

TABLE I
Currency as a % of Money Supply and GNP
Jordan, U.S.A., U.K., Japan, Germany
(1970—1972)

YEAR	Currency as a % of Money Supply					Currency as a % of GNP				
	Jordan	Germany	Japan	U.K.	U.S.	Jordan	Germany	Japan	U.K.	U.S.
1970	78	36	24	34	22	37	5.4	7.2	6.4	5.1
1971	77	35	22	32	22	35	5.3	7.5	6.2	5.0
1972	71	35	22	32	22	31	5.5	8.5	6.4	4.9
1973	70	36	23	33	22	33	5.2	8.2	6.0	4.7
1974	68	35	24	35	24	31	5.2	8.1	6.1	4.8
1975	64	33	23	34	25	35	5.5	8.0	5.7	4.9
1976	61	34	23	34	26	30	5.4	7.8	5.5	7.8
1977	60	34	23	33	26	—	5.7	7.7	5.5	4.8
Average	69	35	23	33	24	33	5.4	7.9	6.0	4.9

Sources: Central Bank of Jordan, *Monthly Statistical Bulletin* selected issues. IMF, *International Financial Statistics* June, 1978.

to go public, (3) allowing the listing of well-established regional companies, and (4) inviting "Arab" investors to participate in the Amman Financial Market. Stock ownership by Arab investors should, at least at the outset, be subject to maximum limits. Furthermore, Jordan should insist on reciprocity. for instance, if Jordan allows Kuwaitis to purchase stocks in the Amman Financial Market, then the Jordanians should be accorded similar priviledges on Kuwait Stock Exchange. This will not only broaden and deepen the two markets but will also enhance their prospects for integration. The problem of capital shortage in Jordan could be somewhat alleviated by the flow of capital from Kuwait. The Kuwaiti investor could, in turn, add a new dimmension to his investment portfolio and diversify it across national boundaries. (13)

CONCLUSION

During the last quarter century, Jordan faced multifarious challenges. Its compact size, its population distribution, its limited resource-base, the exodus of its skilled labor and professionals, shortage of capital, political instability, chronic trade deficit and high rate of inflation have all acted to restrain the Jordanians' desire to transform and moderize their economy. Despite all these problems, Jordan has ranked near the top among the developing countries in terms of growth.

Concurrent with its rather rapid economic growth, Jordan has experienced a dramatic change in its financial terrain. From only two banks in the early 1950s,. Jordan is presently the home of a network of financial institutions and an organized security exchange. From virtually no financial instruments in the 1960s, Jordan now has a limited but a growing number of both debt and equity issues. This rapid pace of financial development may be partly attributed to deliberate and systematic planning by the Jordanian authorities coupled with a conscientious policy of investment restriction liberalization.

The most recent development in the Jordanian financial history is the creation of the Amman Financial Market. Even though it is small and fragile, it is a step in the right direction. It will not only facilitate the integration of financial activities in Jordan but it may serve, as suggested in this article, as a stepping stone for regional financial integration.

these, as Table V indicates, only 63 companies were publicly-held. They had a total of 13.8 million shares, 44% of which (or about 6 million) was held by the government. By the end of 1977, the number of business corporations swelled to 619. Of these, only 117, with total capital of JD 176 million were publicly-held. While no accurate estimate of the number of shares currently outstanding is available, it would be safe to assume that it does not exceed 30 million shares. If we assume that the government maintained its own proportionate interest in these companies as in 1973, then the number of shares available for trading would not exceed 12 million, particularly if we take account of those shares held by the founders. As a result, one cannot escape the conclusion that the Jordanian equity market lacks both "depth" and "breadth".

Despite the relatively small market size, the Jordanian authorities have for some time been studying the feasibility of establishing an organized security exchange where stocks and bonds can be easily exchanged, where trading activity and price quotations can become visible, and where the investor can monitor market activity regularly and directly. In November 1975, the Governor of the Central Bank of Jordan submitted a proposal for the creation of what is called "The Amman Financial Market". A year later, The Amman Financial Market Law was enacted and at the onset of 1978 the market started its operations.

The Law seems to be modelled after those governing the NYSE and AMEX. It calls for the establishment of central physical facilities for security trading in Amman. It aims at (1) encouraging financial investment, (2) regulation and supervising trading in securities, and (3) assimilating and publishing pertinent statistics for the purpose of informing the investment community and enhancing the visibility of the market. As in the case of the NYSE, only members of the exchange can trade on the floor of the exchange; only listed securities can be traded, and all trading in such securities must take place on the floor of the exchange.

While the establishment of the Amman Financial Market may be a step in the right direction, it is imperative that it be accompanied by a stringent body of regulations, listing and membership requirements aimed, first, at protecting the interest of the investing public and, second, at increasing market efficiency. For instance, it is essential that security brokers meet the highest standards of financial integrity and professional competence and a conform to a stiff code of ethics. It is also essential that investors' accounts with brokerage firms be insured in order to protect investors against any speculative and fraudulent behavior by these firms. No short-selling or margin-trading should be allowed at the outset and no company should be listed on the exchange unless it agrees to disclose its financial and operating conditions fully and regularly.

Even with the implementation of the foregoing rules and regulations, the Amman Financial Market will remain rather fragile and volatile for years to come. It will continue to be thin as the number of companies eligible for listing (12) and the volume of trading will be restricted by the country's limited resource-base and capital shortage. Nevertheless, the Jordanian government could gradually broaden its security market by (1) unloading its shareholdings, (2) encouraging some of the privately-held companies,

the government to issue an additional JD/75 million bonds.(10) During the first two year of the plan, government securities increased by JD 27 millon. A careful analysis of Table III leaves one with some mixed feelings. First, nearly two-thirds of the outstanding debt issue were at the end of 1977 held by the banking community-the central bank and commercial banks. Actually the commercial banks are the major participants in the treasury bill market, a truely vital step for the development of the local money market. Second, the individual investor participation even though growing, is still at a low level. (11) Third, private corporate entities have not so far tapped the debt market as a possible source of capital, a fact that confines the debt market to purely government issues.

A possible explanation for the apparent reluctance of the individual investor to participate more fully in the government bond market is the low yield on those bonds relative to those that can be garnered in the real estate or equity markets. Table IV shows the term structure of interest rates in Jordan during the 1972-77 period. Despite the upward adjustment in certain rates in 1976, the term structure may be characterized by its low level, relative stability and apparent insensivity to the inflationary pressures gripping the economy. With a double-digit inflation rate as the rule, with land and real estate values trending upward at unprecedentedly high rates, and with his relative unfamiliarity with debt instruments, it is no wonder that the Jordanian investor has been less than forthcoming in his participation in the government debt market despite the multifaceted incentives accorded him by the government. In order to induce the individual investor into the bond market, it may be necessary that both inflation and land speculation be arrested. A fundamental consideration for the development of a viable bond market is a climate of relative price stability and a term structure that is flexible enough to adequately reflect the risk associated with these bonds. In other words, if relative price stability lies beyond the realm of possibility, then the yield structure must not only be reflective of the investment community's inflationary expectations but must also be competitive with yields on other investment vehicles. More precisely, with a double-digit inflation, a bond yield of 8-9% can hardly be adequate to an investor who is concerned about the preservation and growth of his real wealth. In a nutshell, for the bond market to survive and grow, it is necessary to (1) control inflation (2) introduce a more flexible rate structure (3) encourage other public agencies and private corporations to become active participants whether as borrowers or lenders and (4) attract the individual investor into the market, first, by educating him as to the investment attributes of bonds and secondly by allowing him the opportunity to garner a net rate of return commensurate with the level of risk involved.

The Equity Market

The Jordanian equity market predates its bond market and goes back to the time when the first public shareholding company was established. Trading activity in common stock grew gradually with the expansion of the country's economic base and the increased popularity of the corporation as a form of organization. By the end of 1973, the number of business corporations stood at 244, capitalized at JD 65.4 million. Of

A second index that points in a broad and general sense to the underdevelopment of the Jordanian financial market is the importance of currency in circulation as a component of total money supply. There seems to be a discernible tendency for this ratio to decline as the country moves up the development scale (6). While such trend is evident in the case of Jordan, there is still much room for improvement. Table I shows that the ratio of currency/money supply declined from 78% in 1970 ot 60% in 1977. It neverthless remains too high compared to the ratios prevalent in developed financial markets such as those of West Germany, Japan, the U.K. and the U.S.

A third index that may be used to depict the level of financial development in a given country is the ratio of currency to GNP. As the economy of the country develops, currency is expected to decline relative to GNP.(7) Table I shows that the ratio of currency to GNP in Jordan is, on average, about five times as high as those prevailing in the four industrial nations. Furthermore, there has been no discernible downtrend in this ratio during the 1970's.

The relative importance of currency in countries such as Jordan may be explained by (1) their underdeveloped banking habits (2) the heavy concentration of banking facilities in the major urban centers and (3) the almost passive attitude of bankers towards depositors and customers.

The Debt Market

It was not until the early 1970's that the Jordanian authorities passed the necessary legislation (8) authorizing the Central Bank to (1) issue debt instruments in the form of Treasury bills and long-term bonds and (2) manage the public debt. The introduction of this legislation constitutes a landmark in Jordan's financial history. First, it introduced the Jordanian investor, for the first time, to new domestic investment alternatives with different risk-return combinations from his traditional real estate ventures and common stocks. Second, it paved the way for the development of a secondary financial market in Jordan, particularly in view of the Central Bank's willingness to trade or accept as collateral government securities or securities issued by public agencies. (9) The development of a secondary financial market is essential for the promotion and development of the primary financial market. Third, a well-developed financial market tends to enhance the liquidity and marketability of government securities and, ultimately encourage local banks to scale down their liquidity position and undertake a more active role in the developmental effort of the country. Finally, as the Jordanian investor - residing in or outside Jordan - becomes familiar with the basic attributes of debt instruments, he will increasingly find a place for them in his asset portfolio. Such a tendency will probably encourage other corporate entities in Jordan to issue their own debt claims in order to tap a new source of funds and avail themselves to the benefits of financial leverage.

The size of public debt issues nearly tripled during the period 1972-77 with long-term bonds growing five-folds (Table II). The current five-year plan calls for the modification of the Public Debt Law in order to enable

THE JORDANIAN FINANCIAL MARKET

The Jordanian financial terrain has changed substantially during the last quarter century. From only two commercial banks headed by a Currency Board in the early 1950's, the financial market of Jordan currently houses a network of financial institutions which comprises a central bank, about twelve commercial banks - with over 75 branches - six specialized institutions, five insurance companies and a security market that facilitates trading in local stocks and now bonds. From virtually no financial instruments in the 1960s, Jordan enjoys a limited but widening menu of both debt and equity assets. This rapid pace in the development of such a financial network may be partly attributed to a delibrate and systematic planning by the Jordanian authorities. Faced with a lop-sided economy, with a low-level of per capita income, with a low labor participation rate, with a low savings rate, and with a conservative banking community, the government of Jordan found itself compelled to take the initiative and excercise some leadership by establishing a central bank and creating a specialized financial infrastructure. It was hoped that the latter would (1) alleviate the country's agricultural problem (3), (2) broaden its industrial base (4) and (3) tackle its housing shortage (5). The mission of these specialized credit institutions was seen to transcend all of the above. They were envisaged as possible outposts for the mobilization of local savings and for attracting international capital to finance the country's budgetary requirements. In addition, they would compete for funds with the commercial banking sector, and would, as a result, act as catalysts for change in its traditional practices and passive behavior.

Signs of Underdevelopment

Despits these and other important developments, the Jordanian financial market if still in its formative stage. Commercial banks which constitute the heart of the financial market are primarily interested in trade financing. They adhere rather closely to their traditional role of providing short-term, self-liquidation commercial loans and shy away from intermediate or long-term investment projects. This conservative posture is reflected not only in their maintenance of high liquidity but also in their passive attitude toward the mobilization of local savings and the infusion of these savings in long-term development projects. Nearly 25% of commercial banks assets and over one-third of their total deposits are held in liquid form, i.e., in the form of deposits with the central bank or foreign banks or in the form of cash on hand or with other banks. This apparent preference for a high level of liquidity is but one index of the relative underdevelopment of the Jordanian financial market. The Central Bank of Jordan was a late comer to the financial scene. Hence, despite the fact that it was armed with all the conventional weapons of central banking, it remained virtually powerless for several years. Firstly, commercial banks were reluctant to utilize the discount window to satisfy their short-term needs for liquidity lest they tarnish their own public image. Secondly, open market operations were impossible to conduct due to the absence, at least until the early 1970's, of any suitable financial instrument. Thirdly, manipulation of the reserve ratio was rendered somewhat ineffective as commercial banks maintained, as a matter of policy, a high level of liquidity.

AN OVERVIEW OF THE JORDANIAN ECONOMY

Jordan is a small country by almost any standard. It comprises an area of about 92,000 square kilometers and supports slightly less than 3 million people. Its population has been growing at 3.5% annually and has been moving towards the country's major urban centers. Presently, over 60% of the Jordanian population live in the country's three major cities and over 50% of them are under the age of 15. Only one out of five Jordanians participate in the labor force and only 10% of the labor force is female. Furthermore, some 250,000 skilled Jordanians live abroad, particularly in the Gulf region - a fact which poses a severe constraint on the developmental efforts of the country.

Apart from its relatively compact size, the population density of its major cities, the age distribution of its population, and the exodus of its skilled workers and professionals in search for higher wages and salaries, Jordan has also been beset by several major economic and political problems. The country's limited resource-base, shortage of capital, its political instability, and the amputation of a significant part of its economy by Israel, have debilitated its efforts to balance its budget and reduce the magnitude of its chronic trade deficit. The net outcome of these problems is a relatively high rate of inflation (about 12% annually) coupled with a heavy reliance on international transfers and borrowing.

Despite all of the above problems, Jordan has ranked near the top among the developing countries in terms of growth. This success may be attributed partly to its highly motivated and highly educated people - at least relative to those in other developing countries - partly to large amount of capital transfers and aid from the outside, and partly to a series of rather ambitious developmental plans implemented by the government in its attempt to broaden and diversify the country's economic base. As a result of economic planning, the country's GNP (in current dinars) has grown at about 12% per annum since 1970. Concurrently, per capital income rose from $270 in that year to over $450 by the end of 1976.

The most recent development plan covers the 1976 - 80 period. It aims at (1) achieving a 12% rate of growth in real gross domestic product, (2) reducing the country's chronic trade deficit, and (3) scaling-down the country's reliance on international aid and borrowing. Whether these rather ambitious targets are realizable within the time - span of the plan is questionable. Even more questionable is the ability of the country to achieve economic independence within the foreseeable future. Jordan's chances for survival will be greatly enhanced if the Palestine question is resolved and if the current trend toward Arab economic integration continues unabated.

With this brief expose' of the Jordanian economy and of the multifarious challenges facing it, we may be more able to understand the evolution and potentials of the Jordanian financial market. The remainder of this paper is devoted to an analysis of this subject.

utilization of these tools, particularly open market operations, virtually impossible. As a result, central banks have a vital interest in the creation and the development of financial markets, for such a market will potentially facilitate their function of money management..

In addition to its interest in seeing that its monetary policy is executed more effectively, the government is also concerned with the ease with which it can carry out its fiscal policy. As a matter of fact, a major concern of the governments of the industrialized world is to choose the optimum "mix" of monetary and fiscal policies that would promote sustainable economic growth, price stability and high level of employment. Most of the less developed countries, however, have not reached such a degree of sophistication and their immediate ambition may be limited to their desire to construct a financial market which facilitates their deficit financing. As public debt increases in its relative importance to the economy, the financial market becomes increasingly more important. Without the presence of an active financial market, the government may not be able to sell its own obligations, let alone manage the economy. It is a well-known fact that the acceptance and popularity of government securities depend upon their relative safety and their degree of marketability and liquidity. While the element of safety is generally taken for granted, the degree of marketability and liquidity is greatly influenced by the level of financial market development, i.e., by its "depth", "breadth" and "resiliency".[2]

Basic Prerequisites of a Financial Market

In order to perform its function of capital allocation efficiently and inexpensively, a financial market requires the existence of a set of basic prerequisites. Its performance is enhanced as more of these prerequisites are met. Among the most important of such pre-requisites are: (1) political and economic stability, (2) a sound and stable currency system, (3) protective legislation to safeguard the rights of investors, (4) a large volume of savings seeking investment outlets, (5) independence of saving and investment units, (6) a broad variety of financial instruments tailored to meet the risk-return preferences of present and potential investors, and (7) a broker-dealer network to maintain a fair and orderly market.

The foregoing list, even though inexhaustive, names the most important prerequisites for the smooth functioning of a financial market. The absence of one or more of these prerequisites may narrow its scope and impede its growth and development.

With this brief introduction, we are now in a better position to study the evolution of Jordan's financial market and assess its potentials. However, before we do that it may be appropriate at this point to preface our discussion of the Jordanian financial market by a brief reference to some of the basic attributes of the Jordanian economy for an understanding of a country's economic base and the major forces shaping its structure may provide some valuable clues to the future direction of the country's economy in general and its financial market in particular.

3-

of maturities, with all kinds of risk gradations, and with all types of investors. Actually, the segmentation of the financial market into money and capital markets, even though conceptually useful, is at best arbitrary. Well-developed financial markets are highly integrated and closely interlinked. Impediments to fund flows from one segment of the market to another are usually minimal. For instance, transfer costs are usually quite low, information about yield differentials is normally readily available, and participants in the various segments of the market are often the same.

The Utility of an Active Financial Market.

If the development of a financial market is to be actively promoted, its utility to the economy as a whole must be understood. In general, efficient markets are absolutely essential to assure the optimal allocation of both capital and managerial talent and, hence, lead to adequate capital formation and general economic growth. Therefore, a national government bent upon the optimization of its monetary resources and upon the promotion of the welfare of its citizens will find it appropriate to undertake positive and deliberate steps to initiate and encourage the evolution of its financial market. More specifically, an efficient financial market is in the best interest of every participant economic unit, be it public or private.

From the viewpoint of the surplus economic units endowed with excess monetary resources, an efficient financial market may provide them with an array of investment possibilities compatible with their risk-return preferences and, hence, help them augment their wealth. In the absence of a financial market, their excess funds would probably remain relativel' idle. Deficit economic units, on the other hand, view the financial marke as a provider of funds needed to maintain or expand their production capacity. Furthermore, the realization that their financial requirements are reasonably assured would certainly induce them to manage their liquid resources efficiently.

In brief, an active and well developed financial market provides all economic units with a scheme for optimization. The more developed the financial market is, the greater are the possibilities for the efficient utilization and management of available monetary resources.

The interest of central banks in an active financial market should be obvious. As lenders of last resort, central banks are looked upon as the ultimate providers of liquidity for the economy. A well-developed financial market may, nevertheless, function as an immediate source of liquidity and, thus, as a first line of defense. The utility of the financial market to central banks transcends, however, its function as an immediate source of liquidity. It aids the central bank in carrying out its primary function. namely, the regulation of the cost and availability of credit. Through the manipulation of its major credit tools-open market operations, reserve requirements, and rediscounting--a central bank can expand or contract the country's money supply and, hence, control the volume and cost of credit. However, the absence of a well-developed financial market in most of the less developed countries has rendered the

2-

THE FINANCIAL MARKET IN JORDAN
Development And Potentials

A.D. Issa*

Introduction

The basic impetus for the creation and development of financial markets is the dichotomy between saving and investing functions. In an economy where all the constitutent economic units are self-sufficient, i.e., they finance all their potential investments internally, there will be no need for a financial market. In most modern economies, however, such is not the case. Here some economic units tend to generate more savings than they desire to invest internally while others save less than they need to meet their planned investment requirements. The net result is the emergence of two groups of economic units: the surplus and the deficit units. In a setting such as this one, a financial market is indispensable to facilitate the transfer of excess funds from surplus to deficit economic units or from investors to borrowers. Financial assets are, are a result, issued by deficit units in exchange for the funds borrowed. In order to perform this exchange process efficiently, a financial market must have both an allocative guide and a transfer mechanism. In market economies, the main allocative guide is the productivity of capital. According to this guide, surplus funds are channelled to those investment possibilities promising the highest yield. The transfer process, on the other hand, is performed mainly by a network of financial institutions that varies in its complexity and sophistication from one country to another.

The purpose of this article is to examine the anatomy, development and potentials of Jordan's financial market. (1) First, however, it may be appropriate that we (1) provide a clear definition of the term "financial market"; (2) discuss the utility of an active financial market; and (3) identify the basic prerequisites for the creation of a well-developed financial market.

What is a Financial Market?

A financial market is simply a mechanism or place where financial assets are exchanged. While it may or may not have a specific geographic location, it facilitates the trading of all types of financial claims: new and old, short and long, riskless and risky. In other words, it encompasses primary and secondary issues and has a wide spectrum of maturities and risk-return gradations.

The term "financial market" as used in this article is a broad and encompassing concept. It includes both the money and capital markets and, hence, deals with all types of financial assets, with the entire spectrum

* *Professor of Finance at Western Mich. University.*

Sale price in Kuwait and the Arab world KD (0.250) or equivalent.

* Opinions expressed in this journal are solely those of their authors and do not reflect those of the Editorial Board, the consultants or the publisher.

Subscriptions:

* For individuals - KD 1.000 per year in Kuwait, KD 2.000 or equivalent in the Arab world (Air Mail): $U.S. 12 or £ 4 for all other countries (Air Mail). Student rate is half the normal prices.
* For public and private institutions - $ U.S. (35) or £ 12 (Air Mail).

* Articles in the JSS are abstracted by Sociological Abstracts Inc. and International Political Science Abstracts.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

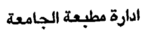
Abbreviated: JSS

KUWAIT UNIVERSITY

An academic quarterly with articles in Arabic and English, published by Kuwait University, concerned with issues pertaining to theories and/or application of theories in the various fields of the social sciences.

* **Forward all correspondence and subscriptions to:**

THE EDITOR
Journal of the Social Sciences
Kuwait University
P.O. Box - 5486
KUWAIT


ادارة مطبعة الجامعة

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

VOL. 8 NO.1 APRIL 1980



Kuwait University Press